مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة

(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

د. يوسف محمد جمعة الصواني

اتجاهات الرأي العام العربي
نحو مسألة الوحدة
(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

تنويه

يعرب مركز دراسات **الوحدة العربية**، عن بالغ شكره وامتنانه لـ **المؤسسة العربية للديمقراطية** (الدوحة ـ قطر)، على مساهمتها المالية في دعم جزء من تكاليف هذا المشروع.

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

اتجاهات الرأي العام العربي
نحو مسألة الوحدة

(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

د. يوسف محمد جمعة الصواني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الصواني، يوسف محمد جمعة

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)/ يوسف محمد جمعة الصواني.

٢٥٤ ص. - (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

ببليوغرافية: ص ٢٣٩ - ٢٤٨

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-655-4

١. الوحدة العربية. ٢. القومية العربية. ٣. الرأي العام العربي. ٤. قياس الرأي العام. أ. العنوان. ب. السلسلة.

320.54

العنوان بالإنكليزية

Attitudes of Arab Public Opinion towards Arab Unity:
An Analysis of the Field Study Results

By Youssef M. Sawani

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١٤

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

خلاصة الكتاب

ظلت الوحدة والهوية العربية على مدار أكثر من قرن ونصف القرن أهم القضايا الأساسية التي تشكل الخطاب العربي في مرحلة شهدت حراكاً سياسياً وشعبياً وفكرياً؛ فكانت فكرة الوحدة على الدوام جزءاً من هذا الحراك وهدفاً له في كثير من المراحل. وبينما تمكنت قوميات وأمم أخرى في عالمنا المعاصر من تحقيق الهدف المتعلق بإقامة «دولة ـ أمة»، واجه الوطن العربي ظروفاً وعاش أوضاعاً تاريخية جعلت تحقق ذلك الهدف يبدو بعيدَ المنال. فرغم تحقق هدف التحرر من السيطرة الأجنبية فإن ما نجم عن ذلك من وقائع جعل السياسة العربية عقب استقلال الأقطار العربية، رغم بعض الاستثناءات، لا يدعم تلك الرؤية التوحيدية المنسجمة مع مقتضيات الهوية بل أصبحت الشاهد الحي على مناقضتها. لم يكن ذلك فقط مصدر إحباط للقوميين العرب؛ بل إن الاتجاهات الإقليمية والانعزالية هي التي سادت دنيا العرب مستندة إلى الدعوة إلى إعطاء الدولة القطرية الناشئة مجالاً للترسخ والتكوّن حتى يمكنها الدخول في ترتيبات تكاملية مع شقيقاتها، بينما كان ما تقوم به عملياً يعطي أولوية لها ويعمل على ترسيخ هويتها القطرية وليس التكامل العربي.

هكذا عاش العرب المعاصرون تناقضاً ظاهراً بين الآمال والطموحات الجامعة والواقع القطري التجزيئي الممانع لكل دعوات التكامل والتوحيد؛ بل والمناقض لشروط الحياة في النظام الدولي المعاصر وامتلاك عناصر القوة في بيئته الشديدة التنافس والصراع. لقد شكلت الحالة العربية بكل ملابساتها ومكوناتها وتناقضاتها مجالاً خصباً للدراسة والتحليل الذي سعى بمقاربات مختلفة لتفسير هذا التناقض الذي يمثل حالة فصام غريبة. لم يتجاوز كثير من تلك الدراسات والتحليلات تناقضات الواقع

السياسي بينما تمسكت دراسات وتحليلات عروبية بالهوية والتاريخ والمشتركات دونما تصدٍّ حقيقي لما يمثله، لدى عامة عرب اليوم، طرفا هذه العلاقة المتناقضة. لذلك ظلت الحاجة قائمةً إلى البحث في القيم والاتجاهات التي يختزنها الشعور الجمعي لعرب اليوم تجاه هويتهم وذاتهم ونحو واقعهم السياسي وكيف يمكن أن تتشكل طموحاتهم وآمالهم أيضاً في ظل عطالة سياسية وتحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية لا يمكن تجاهل خطورتها الماثلة للعيان.

أولاً: مركزية هدف التوحيد والتكامل العربي: نحو نموذج جديد

احتل هدف توحيد العرب في دولة واحدة أو تكاملهم الاقتصادي ثم السياسي أهمية مركزية، وقد كان دائماً قوة دافعة للسياسة العربية المعاصرة، بغض النظر عن توجهات النظم الحاكمة العربية وموقفها منها. لذلك تشكل المسائل والقضايا المرتبطة بالتوحيد والتعاون والتكامل وشروطها وعوائقها وفوائدها فضلاً عن مسوغاتها القسم الأكبر من الإنتاج الفكري العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم[1].

ويعتبر الفكر القومي العربي التكامل والوحدة العربية ضرورة يتوجب تحقيقها إذا كان للأمة العربية أو للعرب المعاصرين المحافظة على الهوية لتحمي وجودها المادي والمعنوي. ومع المركزية التي احتلتها فكرة وهدف التكامل والتوحيد العربي، فقد ظلت غالباً ضمن عالم المُثُل والأفكار، كما ظلت رهينة الواقع السياسي الذي عبّر عن سيطرة الدولة القطرية وترسخها المتواصل وهيمنتها على المجتمع الذي بقي بمنأى عن الفكرة الوحدوية. ويذهب بلقزيز إلى أن «مجال تحقيق الوحدة هو الدولة كمجتمع سياسي بنُخَبه وصانعي القرار فيه... إلخ»، وهو ما استبعد أي رابطة ينبغي أن تقوم بين المجتمع ودولة الوحدة المأمولة. ويمكن القول إن هذا الإهمال للمجتمع أو للناس الذين ينبغي أن يكونوا، وفقاً لبلقزيز[2]، شاغل الوحدة ظل مسيطراً على الفكر الوحدوي القومي حتى تمكن مؤخراً من إعادة النظر في مقدماته ومفاهيمه بما يعيد الاعتبار لهذا البعد.

---

(١) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، إشراف السيد يسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٥ ـ ٦٠، ٨٩ ـ ٩٥، ١٣٣ ـ ١٤٣ و١٧٥ ـ ١٨٦.

(٢) عبد الإله بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١).

لقد دفعت التطورات المختلفة وتناقضات السياسة العربية الفكر العربي إلى خوض عملية مراجعة وإعادة نظر، فخضعت النظرة للدولة القطرية لإعادة نظر شاملة لوظائفها ودورها المستقبلي في تحقيق أي شكل من الوحدة أو التكامل العربي. وقد قادت المساهمات التي أنتجها بخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى بزوغ نموذج جديد، يختلف اختلافاً كلياً عن وجهات النظر التقليدية في تقويمه للواقع العربي وللفكرة العروبية وبخاصة هدف التوحيد. إن هناك اليوم ما يكفي من الإسهامات التي تشير إلى بزوغ نموذج جديد لعروبة جديدة تستوعب أن التكامل أو الوحدة العربية ليست معطى استاتيكياً، بل إنها تعيش جدلاً مع الواقع القطري والتجزئة ودينامياتها الفاعلة في التاريخ العربي المعاصر.

ومع أن التفكير الجديد لا يزال يتمسك بوجود ظاهر وصريح للأمة العربية، فإنه يؤكد استقلال الأمة عن الدولة ولم يعد يعاني الالتباس المتصل بالربط التلقائي والتواؤم التلقائي بين الأمة والدولة باعتبار أنها تمثل الترجمة العملية لها من الناحية السياسية. هنا نجد تفسيراً لحقائق التناقض الذي طالما اعتبر تفنيداً لوجود الأمة العربية، فالأمة ليست رهناً بالدولة الواحدة، فهي يمكن أن تتحد دون أن يقتضي ذلك وجود دولة قومية واحدة جامعة. كما أن وجود الأمة لا يناقضه سعي الدول القطرية لنيل ولاء أفرادها كما يقتضي القبول بأنه لا نموذج محدداً للتكامل وللوحدة التي يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة.

كان التناقض بين الهدف والواقع السياسي حافزاً لإجراء الدراسات والبحوث العلمية على علاقة المواطن العربي بالمثل والأهداف العروبية الجامعة لبيان مدى تلاؤم اتجاهات الرأي العام مع ما ترفعه النخب من أهداف. وبناء على ذلك فقد كان التساؤل الرئيسي الذي طرحه الاستطلاع الرائد للرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية في ١٩٧٩ هو ذلك المتعلق بالمدى الذي ينتشر فيه الوعي بمسائل الوحدة والإيمان بها وسط الجماهير العربية والمدى الذي مثلت فيه المسائل القومية جوانب أساسية من الهموم الحياتية للمواطن العربي. لقد انطلق الاستطلاع حينها من افتراض أنه رغم ما يقال من أن الوحدة العربية مطلب شعبي فإنها مع ذلك ظلت محصورة في نطاق اهتمامات وانشغالات المثقفين والسياسيين ولم تكن هماً أو موضوع انشغال للجماهير العريضة. لذلك كان محور العمل الرائد التعرف إلى واقع مسألة الوحدة في قناعات واتجاهات الجماهير على المستويات العقلانية والوجدانية

والسلوكية[3]. واليوم وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقودٍ رأى المركز أن الوقت قد حان لإجراء مسح ثانٍ لغرض متابعة العمل العلمي على مسألة الوحدة وللتأكد من مدى ثبات الاتجاهات ورسوخها رغم الظروف.

ثانياً: السياق العربي العام وقت إجراء الدراسة الميدانية

مثل التكامل والوحدة العربية وعناصرها وأدوات تحقيقها ومعوِّقاتها من حقبة إلى أخرى جزءاً لا يتجزأ من أي خطاب رسمي، أو غير رسمي، ومن خطاب التيارات التي تقف ضد مفهوم الهوية العربية أو التي تعتبرها مجرد مكوّنٍ ضمن حقبة تاريخية تنتهي كغيرها لتبرر أطروحة نهاية العروبة. لذلك فإن ما يجري من نقاش اليوم عقب الثورات التي شهدتها المنطقة العربية اليوم ليس طارئاً جديداً، بل هو إعادة إنتاج لمضامين حوارات عرفها الفكر والواقع العربي منذ فجر النهضة العربية. مع ذلك فإن هناك أهمية لا ينبغي تجاهلها للأسئلة المتصلة بأسباب عدم تحقق أي شكل أو مستوى عملي من التكامل أو التوحيد العربي حتى الآن. هل هي مجرد أوهام لم تتحقق؟ أم أنها أمل لا يستقيم مع الواقع؟ أم أن واقع العرب وإحباطاتهم المتواصلة قادت إلى يأسهم من ذلك؟ أم أن الشعور بالتكامل والتوحيد أو الإيمان بأهميتهما قد تراجع بين العرب؟

لذلك قرر مركز دراسات الوحدة العربية التصدي لهذا التحدي الموضوعي والمعرفي وباستخدام المنهجية العلمية ذاتها التي ميّزت استطلاعه الرائد عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة الذي أجراه عام ١٩٧٩ وشمل عدداً كبيراً من الأقطار العربية[4].

لقد رأى المركز أن الوقت قد حان لإجراء مسح أو استطلاع ثانٍ لاتجاهات الرأي العام نحو التكامل والوحدة يستند أو يحتكم للواقع، من أجل إيجاد إجابات لتلك الأسئلة أو بعض منها على الأقل حسب الإمكانات. وقد جرى تنفيذه في عشرة أقطار عربية (الجزائر؛ المغرب؛ الأردن؛ فلسطين (غزة والضفة الغربية)؛ لبنان؛ السعودية؛ اليمن؛ السودان؛ ومصر وسوريا) ما بين نهاية ٢٠٠٩ و٢٠١٠. لقد أجري الاستطلاع الثاني الذي نقدم هنا خلاصاته الرئيسية في وقت كان فيه اليأس والإحباط من العمل

(٣) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٣.

(٤) المصدر نفسه.

العربي المشترك، ومن أداء مؤسسات النظام الرسمي العربي، قد بلغ حدوداً كبيرة بين العرب بمختلف مستوياتهم واهتماماتهم. وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على إجراء ذلك الاستطلاع الرائد، حدثت تطورات وتحولات لامست بشكل مباشر أو غير مباشر مسألة الوحدة على صعيدي الفكر والواقع. فلقد حقق الفكر القومي العربي مثلاً إنجازات فكرية ومعرفية طورت مضمون مقاربته للمسألة الخاصة بالوحدة والتكامل وأشكاله. كما طرأت تطورات وتغيرات مست أدق تفاصيل الحياة اليومية للمواطن الذي جعلته العولمة أيضاً وتمثلاتها المختلفة وما نجم عنها أكثر عرضة للتأثر نفسياً وعاطفياً ووجدانياً وعقلانياً.

لعل من نافلة القول الإشارة إلى أن حال العرب الراهن لا تسر أي ناظر ولا تبعث من الأمل إلا أقله. وإذا كان واضحاً أن الأقطار العربية دون استثناء قد عجزت عن الوفاء بطموحات مواطنيها في التنمية والأمن والحرية والتحرر بمعايير العصر، فإن الواقع ملآن تناقضات مصاحبة ليس فقط لجدل الهيمنة والتحرر بل أيضاً للعجز العربي، سياسياً وفكرياً ومجتمعياً، عن إنجاز المشروع النهضوي العربي للحداثة والتطور. إن لذلك صلة وثيقة بغياب الرؤية المجتمعية الشاملة التي تجيب عن الأسئلة الخطيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[٥].

هكذا كان الحكم الذي أصدره معدّو **تقرير التنمية الإنسانية العربية في ٢٠٠٩** مثيراً للقلق، حيث حفل الوضع العربي بشكل عام بالعديد من مظاهر العجز على كل المستويات. وبلغة التقرير فإن هذا الأمر «ناتج، في بعض جوانبه، من عوامل التشتت والتوتر الموجودة في المنطقة»[٦]. وبلغة المشروع النهضوي العربي، ووفقاً لرؤيته، فإن الوطن العربي في العقود الثلاثة الأخيرة عانى مستويات متنوعة من التراجع الذي لم يسبق له مثيل. وقد شخص المشروع النهضوي مظاهر التراجع الذي بدا وكأنه جنوح نحو السقوط في تردٍّ سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني[٧]. لذلك فإن ما عبر عنه الواقع السياسي العربي تجاه العلاقة بين هدف الوحدة أو التكامل وواقع السياسة القطرية

---

(٥) يوسف الصواني، «مستقبل الأمة العربية في رؤيتين: تقرير التنمية الإنسانية العربية وبيان حال الأمة العربية،» ورقة قُدِّمت إلى: **أعمال المؤتمر العلمي حول تقرير التنمية الإنسانية العربية**، تحرير امحمد مالكي (الدار البيضاء: دار نشر الجديدة، ٢٠٠٧)، ص ٢٤١.

(٦) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، <http://www.arab-hdr.org/publications/contents/arabic/2009/execsummary-a.pdf>.

(٧) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

عكس أخطر مستويات التراجع وعبّر عن خطر المزيد من السقوط. قدّم المشروع النهضوي العربي تشخيصاً دقيقاً لمسارات ذلك التردي وما يترتب على العلاقة القائمة بين القومي والقطري ومآلاتها الخطيرة على الحاضر والمستقبل. إن ذلك خطر حقيقي على الحاضر والمستقبل وهو يتعلق مباشرة بما يسميه المشروع النهضوي العربي «حالة الانكفاء الكياني للدولة القطرية العربية وتضاؤل أحجام ومستويات الصلة بين البلدان العربية. لقد وأدت الدولة القطرية العربية فكرة الوحدة العربية... في المقابل لم تكن صادقة في صناعة شراكة إقليمية تعاونية ـ حتى دون مستوى الوحدة.»[٨]

مع ذلك فإن دراسة اتجاهات الرأي العام نحو فكرة التكامل والتوحيد العربي كانت موضوعاً شبه مغيّبٍ باستثناء العمل الرائد والتأسيسي الذي قام به مركز دراسات الوحدة وبخاصة ما نشره من دراسات هامة تناولت مسائل التوحيد والتكامل العربي على مختلف المستويات وتجاوزت الطرح الرومانسي للفكرة العروبية لتجعلها معنية بالواقع العربي بكل تجلياته وتعقيداته. ولا يمكن هنا إلا أن نذكر المشروع الكبير الذي أطلقه المركز بالتعاون مع عدد كبير من الباحثين والمختصين العرب لاستشراف المستقبل العربي. لقد كانت الأهداف الرئيسية للمشروع الرائد دراسة وتحليل الواقع العربي وقضاياه في إطار السياقات البيئية المتعددة وبيان المنهجية أو المقاربة الملائمة للاستجابة للتحديات التي لا يمكن التوصل دون تناولها إلى فهم للواقع أو إمكانية النظر إلى المستقبل بكل مكوناته ومحدداته ومآلاته. برز من بين تلك المسائل المحورية مسائل الهوية والتنوع ومقومات وعوائق التكامل والتوحيد لتحتل مكانتها في الفكر والوعي العربي، إضافة إلى التنبيه إلى أهمية دراستها في الواقع المباشر والمعاش[٩].

وقد قام المركز، ترجمةً لأهداف المشروع، بإجراء ونشر دراسات وأعمال متعددة ونظم مؤتمرات وندوات مفصلية على طريق تطوير مقاربات عربية للتحديات التي تواجه العرب، وهو ما مثل مساهمة مهمة في الحوار حول الهوية والوحدة العربية ولمواجهة ما عرفته المكتبة العربية من نقص ظاهر في الأدبيات التي تتناول مباشرة أو غير مباشرة تعابير أو تمظهرات الوحدة العربية في المستويات الشعبية. كان من أهم تلك المبادرات عقد المركز لندوة كبيرة في ٢٠٠٩ حول الوحدة ورؤيتها المستقبلية، وهي الندوة

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

التي كانت إيذاناً بولادة نموذج فكري جديد بشأن التوحيد والتكامل العربي، وفتحت آفاقاً جديدة أمام الباحثين والدراسين العرب الذين وفر لهم المركز مجالاً رحباً للنشر والتلاقي بما يسهم بشكل متواصل في تطوير المقاربات(١٠).

ومع ما قام به المركز من أعمال، وما نشره من دراسات وأطروحات دكتوراه حول هذه المسائل، والتي تمثل بحق مكتبة عربية متكاملة من مقاربات وتخصصات متعددة، فقد ظل الإنتاج العربي نخبوياً لا يأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الرأي نحو هذه المسألة الجوهرية والمصيرية رغم استحواذها على الرأي العام والسياسة العربية أيضاً(١١). لذا كان من الضروري القيام بالاستطلاع الثاني ليتناول الموضوع في ضوء توافر عيّنات ممثلة ببعض الأقطار العربية تجاه الوحدة العربية بحيث تشمل المواطنين العاديين وليس النخب. وبما أن هذا النوع من الدراسات لم يتم إجراؤه من قبل، فقد تم تطوير أداة لقياس اتجاهات الرأي تتضمن الكثير من المؤشرات التي لم يتم دراستها ميدانياً من قبل.

وهدَف الاستطلاع، إضافة إلى قياس اتجاهات الرأي العام نحو التكامل والتوحيد العربي، إلى التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو مدى الترابط والتقارب بين الشعوب العربية ومقارنتها بشعوب غير عربية مجاورة مسلمة وغير مسلمة، من أجل الوقوف على قراءة مقارنة لمدى قوة الترابط العربي عند المواطنين، مقارنة بروابط أخرى. كما ركز الاستطلاع على الكشف عن اتجاهات الرأي العام نحو إجراءات وسياسات ذات طبيعة تكاملية وذلك باقتراحها للنهوض بالواقع العربي (قطرياً وقومياً) أو بتقدير واقعها في العلاقات البينية العربية. كما خصص قسم من الاستطلاع للتعرف

---

(١٠) انظر: من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، والوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩).

(١١) نَشَر المركز أعمالاً هامة كثيرة منها: سعدون حمادي، مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)؛ عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، صور المستقبل العربي، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)؛ العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (ندوة)، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)؛ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)؛ الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ يوسف مكي، في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ومحمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

إلى آراء المواطنين نحو معوِّقات الوحدة العربية، إضافة إلى قياس درجة التواصل بين الأقطار العربية اعتماداً على أنشطة المواطنين العرب[١٢].

ثالثاً: نتائج ومؤشرات الاستطلاع

١ ـ الروابط بين الشعوب العربية وعوامل وحدتها

هدف الاستطلاع إلى قياس اتجاهات الرأي العام في الأقطار المبحوثة حول مدى وجود الروابط والعوامل المشتركة بين عرب اليوم وماهيتها. لذلك تم إعداد استمارة الاستبيان بحيث يتم الحصول على إجابات تحدد اتجاهات الرأي العام نحو هذه الروابط، وبخاصة ما يتعلق منها بمدى وجود هوية عربية لدى المستجيبين ودرجة عمقها في مقابل غيرها. وقد عكست النتائج قوة الروابط العربية القائمة وما تحظى به من أولوية على ما عداها. أظهر المستجيبون في كل الأقطار ارتباط شعوبهم وبلدانهم بالشعوب العربية الأخرى، حيث جاءت الروابط بينها في المقدمة بين الروابط الأخرى واستحوذت على نصيب الأسد من إجابات المستطلعين بنسبة ٨٢ بالمئة من الإجابات كافة في جميع الأقطار المبحوثة.

إن الرأي العام العربي منحاز إلى الشعوب العربية التي يرتبط معها بروابط لغة ودين وتراث مشترك وروابط ثقافية. بالمقابل لم يؤهل رابط الدين الإسلامي، وإلى حد ما الجوار، شعوب الأقطار المسلمة غير العربية في الحصول على نسب عالية بين إجابات المستجيبين بوصفها شعوباً قريبة لشعوب المستطلعين. ومع أنه من المهم الإشارة إلى أن ١٤ ـ ١٨ بالمئة من مستجيبي لبنان والجزائر والمغرب قد أوردت شعوباً أوروبية على أساس أنها الشعوب الأقرب إلى شعوب بلدانها، فإن تلك النسبة تتضاءل في أهميتها أمام نسبة الذين يقررون أولوية الروابط العربية عموماً. كما لا يمكننا أن نتجاهل، عند تفسير ذلك، أن العلاقات التاريخية والثقافية بين شعوب هذه البلدان وكل من فرنسا وإسبانيا وقوة الروابط بينها من النواحي الاقتصادية ودور الجاليات المهاجرة تؤدي دوراً مؤثراً في تشكيل اتجاهات قطاعات من الرأي العام الذي لا يضعها في مواجهة الروابط العربية أو مناقضة لها، وإنْ أولى تلك الروابط أهمية.

---

(١٢) شمل الاستطلاع أيضاً التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية وقد حلّلنا النتائج في دراستنا عنها. انظر: يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

هذه النتائج ذات دلالة واضحة حول قوة الشعور بالهوية المشتركة بين المستجيبين، وهي مؤشرات يبدو اتصافها بالثبات عبر السنين منذ أن تم تنفيذ الاستطلاع الرائد لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية. كما جاءت نتائج العديد من الاستطلاعات التالية لتؤكد عمق هذه المشاعر والأحاسيس المشتركة والتي لا يمكن إلا اعتبارها مؤشراً ميدانياً حياً على استمرار مشاعر العروبة في السيطرة على المخيال الجمعي للعرب رغم كل المحبطات. إن قوة هذه الاتجاهات العروبية الجامعة يمكن تلمسها أيضاً من خلال النتائج المباشرة أو غير المباشرة لعدد من الاستطلاعات والمسوح، مثل دراسة مؤسسة زغبي القائمة على مسح اهتم بشكل مباشر بمسألة الهوية(١٣)، إضافة إلى المسح الدوري لجامعة ميريلاند الامريكية(١٤)، ومسح المؤشر العربي لمعهد الدوحة منذ انطلاقه في ٢٠١١(١٥)، والتي أكدت جميعها قوة حضور الروابط والمشتركات العروبية الجامعة.

يكشف استطلاع معهد الدوحة، خلال دورتيه المتتاليتين مثلاً، عن قوة هذه الاتجاهات ورسوخها لدى الرأي العام العربي، حيث إن أكثرية مواطني الوطن العربي، وبنسبة ٧٩ بالمئة من المستجيبين، ترى أن سكان الوطن العربي يمثلون أمة واحدة(١٦).

ولعل هذه المؤشرات الدالة على رسوخ التصور الخاص بالأمة العربية تبدو أكثر دلالة عند إجراء مقارنة بنتائج المؤشر لعام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، حيث يظهر من المقارنة «ارتفاع جوهري في نسبة الذين يرون أن سكان الوطن العربي يمثلون أمة واحدة ذات سمات واحدة، وإن كانت تفصل بينها حدود مصطنعة من ٣٥ بالمئة في عام ٢٠١١ إلى ٤٤ بالمئة في عام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، في حين انخفضت نسبة الذين أفادوا بأن شعوب المنطقة هم أمم وشعوب مختلفة لا تربط بينها سوى روابط ضعيفة من ١٧ بالمئة في

(١٣) James J. Zogby, *What Arabs Think: Values, Beliefs and Concerns* ([New York]: Zogby International, 2002), pp. 12-13.

(١٤) انظر المسح الذي أجرته جامعة ميريلاند للرأي العام العربي في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، في: «2010 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey Conducted June-July 2010 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia (KSA) and UAE,» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland with Zogby International (2010), and «2011 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey conducted October 2011 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and UAE,» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland (2011), <http://sadat.umd.edu/new % 20surveys/surveys.htm>.

(١٥) «المؤشر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(١٦) المصدر نفسه.

استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١١ إلى ١٤ بالمئة في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣»[١٧].

أ ـ العوامل المشتركة بين الشعوب العربية

تظهر النتائج والمؤشرات الكمية التي أمكن الحصول عليها من المسح الميداني أن الرأي العام في الوطن العربي أورد ثلاثة عوامل رئيسية بوصفها أهم العوامل المشتركة بين شعوب الأقطار العربية. فقد احتلت اللغة العربية مكانة بارزة بنسبة ٢٩ بالمئة من مجموع الإجابات، يليها الدين الإسلامي بنسبة ٢٩ بالمئة أيضاً، في حين جاءت وحدة الثقافة والعادات والتقاليد المشتركة العامل الأهم الثالث بنسبة ١٨ بالمئة. ويبين هذا بوضوح أن ٨٧ بالمئة من إجابات مواطني الأقطار المبحوثة عبّرت عن إدراكها لهذا الثالوث من العوامل المشتركة بين الشعوب العربية وأبرزته في المقدمة على ما عداه من عوامل دليلاً على قوة الروابط العروبية القائمة. وبنسب أقل جاء عامل التاريخ المشترك للشعوب العربية (٤ بالمئة) ووحدة المصالح والمصير المشترك (٤ بالمئة)، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الشعوب العربية (٤ بالمئة)، ووحدة الإقليم الجغرافي (٣ بالمئة).

هكذا يمكننا الاستخلاص بأن الإيمان بوجود عوامل وروابط مشتركة بين الشعوب العربية لا يمثل أمراً غريباً عن تفكير المواطن العربي. بل على العكس من ذلك فلدى هذا المواطن تصور واضح عن هذه العوامل المشتركة، وهو قادر على تقديم تعريف ذي مفهوم ومحتوى لهذه العوامل. إن ذلك يبدو ظاهراً وذا دلالات لا يمكن إغفالها، حيث كانت نسبة الذين أفادوا بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف محدودة جداً ولا تتجاوز ١ بالمئة في جميع الأقطار باستثناء مصر، إذ أفاد ما نسبته ٤ بالمئة من المستجيبين بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف للعوامل المشتركة بين شعبهم والشعوب العربية الأخرى.

ب ـ العناصر الموحدة بين شعوب الأقطار العربية

إذا كانت إجابات أفراد العينة المبحوثة قد قررت، كما رأينا، أن اللغة العربية والدين الإسلامي هما أهم عاملين مشتركين بين العوامل القائمة بين الشعوب العربية، فإن نتائج أكثر قوة وتعبيراً عن الدلالات العروبية تبرز من خلال ما يمكن اعتباره شبه إجماع بين مستجيبي الأقطار المبحوثة؛ على أن هذين العاملين يمثلان أيضاً أهم

---

(١٧) المصدر نفسه.

عناصر الوحدة (٩٢ بالمئة و٩١ بالمئة على التوالي). في حين توافق حوالى ثلاثة أرباع المستجيبين على أن التاريخ المشترك، والعادات والتقاليد، والمصالح المشتركة، ومواجهة التحديات نفسها، ووحدة الإقليم الجغرافي تمثل عناصر موحدة بين الشعوب العربية. لعل من المؤشرات ذات الدلالة العميقة أن الرأي العام العربي في أقطار المسح أكد وجود إجماع بين مستجيبي الأقطار المبحوثة على أولوية اللغة العربية ومركزيتها كعنصر توحيد.

وينطبق الأمر على الدين الإسلامي باستثناء مستجيبي لبنان، حيث أفاد ٧٠ بالمئة منهم أن الدين الإسلامي هو عنصر موحد بين شعوب الأقطار العربية. ومما لا شك فيه أن التنوع الديني في بعض الأقطار ومنها لبنان قد انعكس في اتجاهات المستجيبين بشأن أهمية الدين كعنصر موحد بين الشعوب العربية. كما توافقت أكثرية المستجيبين في كل الأقطار المبحوثة، بنسب تراوح ما بين ثلثي المستجيبين وثلاثة أرباعهم، على أن التاريخ المشترك والعادات والتقاليد ووحدة الإقليم الجغرافي ومواجهة التحديات نفسها والمصالح المشتركة هي عناصر موحدة بين الشعوب العربية.

٢ ـ الوحدة والتكامل في اتجاهات الرأي العام العربي

اختبر المواطن العربي في التاريخ العربي المعاصر نماذج وأشكال ومستويات مختلفة وعدة صيغ للتكامل والتعاون العربي ضمن مؤسسات النظام الرسمي العربي، إضافة إلى تجارب توحيد قطرية أو إقليمية ونشوء اتحادات أو تجمعات إقليمية عربية مختلفة. وبقدر ما كانت التجربة والغنى الفكري والمعرفي الذي تحقق للفكر القومي خلال العقود الأخيرة دالاً على مستوى الإدراك للإمكانات والآفاق الواعدة التي تقدمها مختلف نماذج التكامل بما في ذلك الوظيفية والاتحادية، فقد جعلت تحديات الحياة ومشكلاتها المواطن العربي أكثر وعياً بتعدد مستويات التعاون والتنسيق والتكامل أيضاً.

إن المؤشرات التي أبانتها نتائج الدراسة الميدانية تؤكد توافقاً كبيراً مع مسوحات الرأي العام العربي التي أجرتها مؤسسات مختلفة وكما ظهرت في إجابات العيّنات في جميع الأقطار التي جرى بها المسح. ما يمكن تقريره هو وجود توافق عربي على أهمية مجموعة إجراءات التكامل أو التوحيد، وقد عكست هذه المؤشرات أن الرأي العام العربي ليس خلواً من أي أفكار أو تصورات بشأن هدف جعل الأقطار العربية أكثر ارتباطاً مما هو قائم فعلاً. تظهر النتائج قدرة المواطن العربي على تقديم تحديد واضح

لما يراه أفضل الوسائل والإجراءات التي ترتبط بأهداف التكامل والتوحيد والتعاون التي تشمل مستويات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

وإذا أردنا ذكر بعض الأمثلة للإجراءات التكاملية أو التعاونية للتعرف إلى درجة تقدير الرأي العام لها فيمكن أن نذكر أن نتائج الاستطلاع قد كشفت عن وجود توافق عام على إنشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات بين الأقطار العربية. ولقد ظهر بوضوح كيف أن الرأي العام العربي منحاز، إلى حد بعيد، إلى تطبيق سياسات تكاملية بين الأقطار العربية. أما على صعيد الإجراءات ذات الطبيعة الاقتصادية فقد أيّد ٧٠ بالمئة من المستجيبين اعتماد مبدأ حرية انتقال العمالة بين الأقطار العربية دون قيود، وأيّد ٧٩ بالمئة إنشاء نظام عربي يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية. كما حظي إنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدي إلى وحدة العملة العربية على نسبة ٧٦ بالمئة من المستجيبين. إن من المثير أيضاً ملاحظة أن ٧٢ بالمئة من المستجيبين عبروا عن تأييدهم لإنشاء مجلس نواب عربي منتخب، مقابل معارضة ١٧ بالمئة لمثل هذا الإجراء. في حين أيّد ثلاثة أرباع المستجيبين إنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة بالإضافة إلى الجيوش الوطنية، وعارض ذلك ١٦ بالمئة فقط.

أ ـ المصلحة القطرية والمصلحة العربية: تكامل أم تعارض؟

كانت الحجة تقام دائماً في معارضة هدف التوحيد العربي كونه لا يخدم المصالح القطرية. لذا كان من الضروري أن يتصدى الاستطلاع لهذه المسألة، ليتعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي في أقطار المسح بشأن العلاقة بين المصالح القطرية والقومية المأمولة. إن النتيجة المهمة التي حصلنا عليها بالدراسة الميدانية هي أن نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن تطبيق هذه الإجراءات هو في مصلحة بلدانهم شبه متطابق مع نسب المؤيدين لهذه الإجراءات. فقد عبّرت أكثرية المستجيبين في كل قطر من الأقطار المبحوثة أن تطبيق هذا الإجراء سيكون في مصلحة بلدهم. إن أكثرية المستجيبين في الأقطار المبحوثة تؤيد، مثلاً، إلغاء شرط الحصول على تأشيرة الدخول باعتبارها شرطاً للسفر بين الأقطار العربية. على الرغم من التباين في اتجاهات الرأي العام نحو إلغاء شرط الحصول على تأشيرة بين جميع الأقطار العربية أو بعضها أو إبقاء الإجراءات كما هي، فإن ٦٩ بالمئة من الرأي العام العربي سوف يؤيد قرار إلغاء تأشيرة الدخول بين الأقطار العربية في حال اتخاذه، مقابل ٢١ بالمئة سوف يعارضونه، وكانت نسبة الذين لم يعبّروا عن رأي ١٠ بالمئة فقط.

ولغايات التمييز بين اتجاهات الرأي العام المؤيدة لسياسة التحرير التجاري على إطلاقه، واتجاهات الرأي العام التي تؤيد سياسات تحرير التجارة البينية العربية، فلقد قام هذا الاستطلاع بمعالجة هذا الجزء عبر معرفة اتجاهات الرأي العام نحو إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع العربية والأوروبية والصينية واليابانية. لقد بينت المؤشرات المستخلصة من الاستطلاع أن الرأي العربي منحاز نحو إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية على المستوردات على البضائع العربية؛ إذ عبّر ٦٩ بالمئة من المستجيبين في جميع الساحات التي أجري بها المسح عن تأييدهم لمثل هذه السياسة. وهكذا يمكننا أن نخلص وبوثوقية مستندة إلى هذه النتائج أن الرأي العام العربي الذي تم استقصاؤه في الدراسة الميدانية لديه رغبة قوية في رؤية إجراءات تكاملية أو تعاونية بين الأقطار العربية. إن النتائج ذات مضامين معبرة وقوية، وهو ما يعكس الإحساس بعمق الروابط، كما يعبر عن التوق إلى مستقبل أفضل يسمح بمعالجة أفضل للتحديات والمشكلات وبما يتجاوز أفق الدولة القطرية ليشمل الفضاء العربي بأكمله.

ب ـ التكامل والتوحيد العربي: النماذج والاتجاهات

كثرت التحليلات والتفسيرات السياسية والفكرية بشأن النماذج الممكنة للتكامل والتوحيد العربي وأشكاله، مثلما تعددت بشأن معوِّقاته. راوحت تلك التفسيرات من القول إن الهدف غير واقعي ومنافٍ للموضوعية، فالعرب أمم شتى وليسوا أمة واحدة؛ إلى القول إن الدولة والهوية القطرية قد تكرست خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وإنه لا مجال لتجاوزها وإذابتها؛ مروراً بالتفسيرات التي اعتمدت نظرية المؤامرة الخارجية الإمبريالية أو الصهيونية ومخططاتهما ضد الوحدة العربية. إلا أن من الملاحظ أن هذه التحليلات ارتكزت فقط على ظواهر السياسة الواقعية (Realpolitik)، ولم تولِ المواطن العربي القدر المناسب من الاهتمام الموضوعي كمادة للسياسة ووعائها الاجتماعي أيضاً للتعرف إلى ما يراه وما يعتمل في قرارة نفسه من اتجاهات.

وسعياً لتجاوز هذا النقص فقد تم توجيه أسئلة لاستبيان الاتجاهات نحو الوحدة والنماذج والأشكال التي يراها الرأي العام العربي مناسبة لقيام مستويات متعددة من التكامل أو التعاون أو التوحيد العربي، وأيضاً التعرف إلى تقدير الرأي العام لسلة من العوامل المقترحة كعوائق للتكامل والتوحيد، سواء أكانت قوى وديناميات محلية داخلية أم عوامل ومعوقات خارجية. وفي ما يتعلق بالاتجاهات والنماذج التكاملية والتوحيدية، بينت نتائج الدراسة الميدانية أن اتجاهات الرأي العام في الأقطار المبحوثة، وإن تباينت

من قطر إلى آخر، تعكس وجود تيار مؤيد لتطبيق معظم الإجراءات والسياسات ذات الطبيعة التكاملية والاتحادية في البلدان كافة. وقد هدف الاستطلاع إلى قياس اتجاهات الرأي العام نحو أشكال التكامل والتوحيد أو الاتحاد بين الأقطار العربية، أمام التحولات التي شهدها الوطن العربي على مختلف الأصعدة وآثارها المباشرة على هذه المبتغيات ومكانتها في الوعي الشعبي. كان من الضروري، أيضاً، أن يتصدى المسح للمعوِّقات، ولذلك اهتم قسم من الأسئلة بالمعوِّقات الأساسية للتكامل والتوحيد وكيف ينظر لها الرأي العام العربي في وقت أدت فيه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً كبيراً في تغيير تركيز النقاش حول العوامل الأكثر تأثيراً في تحقيقها.

٣ ـ معوِّقات التكامل والتوحيد العربي

إن التباينات في التكوين الاجتماعي والثقافي والفكري وكذلك في الظروف الاقتصادية بين الأقطار العربية، إضافة إلى مسارات الاندماج الداخلية في كل دولة وصيرورة بناء الدول الوطنية الحديثة، يمكن أن تدرج وتطرح بوصفها عوامل موضوعية تسهم في إعاقة تحقيق التكامل والتوحيد العربي. لا يخفى أن فشل التجارب الوحدوية أسهم في إدراج عوامل جديدة بوصفها عوامل معوِّقة للوحدة. ولقد أضافت التطورات الداخلية في كل قُطرٍ عربي، مع ما تشهده بعض الأقطار العربية من نزاعات وصراعات، عوامل أخرى يمكن أن تؤدّي دوراً معوِّقاً. لذا ركز القسم الأخير من استمارة الاستطلاع على طرح أسئلة تمكن من التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو أثر التباين بين المجتمعات العربية في طريقة التأثير والميل نحو احترام القوانين، والنظرة نحو دور المرأة في المجتمع، وحول أثر هذه العوامل بوصفها عوامل تحول دون تحقيق أي شكل للتكامل أو التوحيد العربي.

كانت النتائج غنية بالمؤشرات التي بينت توافق ٣٨ بالمئة من الرأي العام العربي على أن الاختلاف في العادات والتقاليد بين المجتمعات العربية يمثل عائقاً أمام تحقيق تكامل أو توحيد عربي. كما تُظهر النتائج وجود انقسام في الرأي العام في الوطن العربي حول أثر التباين في المستويات التعليمية، ومستوى الحريات الاجتماعية، ومستوى الحريات الدينية بين المجتمعات العربية بوصفها عوامل معوِّقة. بالمقابل، أفادت أكثرية المستجيبين (٦٦ بالمئة) أن الاختلاف في مستوى الأمن والاستقرار، والاختلاف في الحريات السياسية (٦٠ بالمئة)، والتباين في مستوى الدخل (٦٠ بالمئة) تمثّل معوِّقات أمام تحقيق الوحدة العربية.

ومع أهمية هذه المؤشرات وضرورة إيلاء الباحثين لها القدر المناسب من الاهتمام والدرس المعمق لتحديد آثارها في المستقبل العربي، فلا بد من ملاحظة أن الرأي العام في الوطن العربي يكاد يكون متوافقاً على أن عدم رغبة الحكام العرب في إقامة وحدة عربية وأن غياب الإرادة السياسية وتضارب المصالح بين النظم الحاكمة عاملان معوِّقان لتحقيق الوحدة العربية. إذ توافق على ذلك ٨٨ بالمئة و٧٨ بالمئة من المستجيبين على التوالي، في حين توافق ٦٦ بالمئة على أن اختلاف أنظمة الحكم (جمهوري وملكي) هو عامل معوِّق للوحدة العربية وهي عوامل تعدّ واقعياً أكثر تأثيراً من أي دور تلعبه التباينات المشار إليها.

أما في ما يتعلق بالعوامل أو القوى الخارجية فقد كشفت النتائج أن أكثرية الرأي العام العربي (٧٠ بالمئة) ترى أن الموقف الأوروبي يمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية. ومن المهم الإشارة إلى أن الرأي العام العربي لا يضع هذا الموقف بوصفه عاملاً معوِّقاً بالدرجة نفسها التي يتعامل بها مع الموقف الأمريكي الإسرائيلي. إن هنالك شبه إجماع بين مستجيبي الوطن العربي على أن الموقف الأمريكي والموقف الإسرائيلي من قيام وحدة عربية هو عامل معوِّق لتحقيق الوحدة العربية بدرجة كبيرة، مقابل حوالى ٤ بالمئة فقط يعتقدون أن هذين الموقفين لا يمثلان عاملين معوِّقين وهو ما يعكس عمق الانطباع حول أثر الموقف الأمريكي والإسرائيلي[١٨].

إن من بين أهم وأبرز النتائج والمؤشرات قوة في الاستطلاع هو ذلك الغياب الملحوظ لأي اختلاف يذكر في تقييم أثر العامل الأمريكي والإسرائيلي، وحتى العامل الأوروبي، كعوامل معوِّقة أمام الوحدة العربية. إلّا أن هنالك تباينات عندما يكون موضوع السؤال الموقف التركي والموقف الإيراني. فحوالى ثلث مستجيبي سوريا أفادوا بأن الموقف التركي والإيراني يمثل عاملاً معوِّقاً للوحدة العربية. في حين توافق حوالى ثلثي المستجيبين في السعودية ومصر والأردن واليمن على أن الموقف الإيراني إزاء الوحدة العربية هو عامل معوِّق لتحقيقها، وهي نسبة أعلى من التي أفادت بأن الموقف التركي يمثل عاملاً معوِّقاً أمام الوحدة العربية، بينما يعكس أن جزءاً من هذا الموقف يتضمن تقييماً لسياسات تلك الدول في المنطقة والموقف الرسمي تجاه تلك الدول. إن هذه النتائج يمكن اعتبارها مؤشراً ملائماً أيضاً لبيان المركزية التي لا تزال

---

(١٨) نشر مركز دراسات الوحدة العربية وأشرف على دراسات متعددة حول مواقف قوى دولية كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الوحدة العربية، انظر تفاصيل الدراسات على موقع المركز الإلكتروني: <http://www.caus.org.lb>.

تحتلها القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني لدى عرب اليوم. إن الرأي العام العربي ورغم اهتمامه بمواقف وسياسات قوى عالمية وإقليمية أخرى فلا يزال يعطي أولوية للموقف تجاه فلسطين عند تقدير الدول المختلفة.

وهكذا فإن نتائج الاستطلاع الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية في ٢٠١١ في ثاني دراسة عربية مخصصة للتعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية وما يتصل بها، تؤكد بشكل ظاهر ثبات العديد من الاتجاهات والقيم التي كشف عنها لأول مرة أمبريقياً أو ميدانياً ذلك المسح الرائد عن المسألة ذاتها. إن ما تم وصفه هنا من نتائج ومؤشرات تمثل اتجاهات الرأي العام العربي عن الهوية والعروبة التي بينت استقرارها مسوح ودراسات أخرى تميط اللثام وتكشف عن مكونات النموذج البازغ للعروبة الجديدة والفكر الوحدوي العربي الجديد اللذين ينسجمان مع التغيرات ولا ينسلخان عن المشتركات.

رابعاً: نحو عروبة جديدة

أطلق الربيع العربي موجة جديدة من الأحكام والمقاربات بشأن موقع العروبة فيه، وقد استهدفت كثير من المقاربات فكرة العروبة مستندة إلى عدم حضور شعاراتها التقليدية، كما عرفت قبل أكثر من نصف قرن، ضمن ما كانت الجماهير الثائرة والغاضبة ترفعه من شعارات وهتافات في ساحات الاحتجاج، لتكرر الاتهامات ولتجد في ذلك مناسبة لتأكيد ما تراه من موت للعروبة. تتعمد تلك المقاربات تجاهل حقيقة كون احتجاجات الربيع العربي لم تكن متعلقة في الأساس بالقضايا القومية بل بمحددات وملابسات انسداد أفق الإصلاح أو التغيير السياسي، كما تتجاهل دروس التاريخ وأحكامه فتسعى لتصوير الوطن العربي وجماهيره وكأنهم خارج التاريخ ومحصنون ضد تأثيرات التحولات التي تجري بشكل متواصل في بيئة كونية تتسم بالتسارع في إيقاع التطورات، إضافة إلى التشابك الذي أصبح فيه العالم أكثر اتصالاً وتلاقحاً.

لقد بينت نتائج دراستنا الميدانية، مثلما المقارنة بمسوح أخرى مختلفة، أن الرأي العام العربي يختزن طاقة عالية من الاتجاهات والتصورات التي تؤكد استقرار قيم ومضامين العروبة الجامعة بمستوياتها المفهومية والتطبيقية المتعددة. وبقدر ما يمثل ذلك رداً مباشراً على دعاوى سياسية وفكرية نعت العروبة واعتبرتها مجرد طوبى فكر قومي عربي لا يعبّر عمّا يؤمن به العربي ويحسه، فقد كشفت عن قوة وثبات واستمرارية

لهذه الاتجاهات العروبية بما يكفي، ليس فقط لتجاوز أطروحات موت العروبة، بل لاستشراف عروبة جديدة بدأت تلوح في الأفق.

١ ـ الاتجاهات الوحدوية وأشكال ونماذج التكامل والتوحيد الممكنة

اعتمدت الدراسة الميدانية أسلوب طرح بدائل متعددة أمام المستجيبين لتقدير ميولهم واتجاهاتهم نحو نماذج أو أشكال ومستويات التكامل والتوحيد الممكنة. ووفقاً لذلك فقد تم تطوير خمسة نماذج يعتقَد أنها يمكن أن تحكم علاقات تكامل أو توحيد بين الأقطار العربية. وقد شملت تلك النماذج خيارات: إقامة وحدة اندماجية كاملة؛ اتحاد فدرالي ذات سياسة خارجية وعسكرية واحدة؛ وتطوير التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية في إطار الجامعة العربية؛ وأن لا يكون هنالك تعاون بينها؛ وإبقاء الوضع على ما هو عليه. وقد جاءت النتائج معبرة عما يمكن وصفه بالمفاجأة حيث إن النموذجين الأول والثاني المعبرين عن إقامة مشروع وحدوي أو تكاملي عربي قد لقيا نسبة قبول عالية بين المستجيبين. فلقد أبدى ٥٥ بالمئة إقامة وحدة اندماجية كاملة بين الأقطار العربية، في حين عارض قيامها ٣٤ بالمئة. بينما عكس الرأي العام العربي تأييداً أكبر لإقامة اتحاد فدرالي ذات سياسة خارجية وعسكرية واحدة؛ إذ حصل على تأييد ٦٦ بالمئة من المستجيبين وعارضه ٢١ بالمئة.

أمّا في ما يتعلّق بتعميق التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية في إطار جامعة الأقطار العربية، فقد حصل على تأييد ٨٣ بالمئة من المستجيبين وعارضه ٩ بالمئة. وحول توجهات الرأي العام نحو النموذجين الأخيرين، فقد أيّد ١٤ بالمئة من المستجيبين إبقاء الوضع بين الأقطار العربية على ما هو عليه، في حين عارض هذا النموذج من العلاقات بين الأقطار العربية ثلاثة أرباع المستجيبين. كما عارض ٨٣ بالمئة أن لا يكون هنالك تعاون بين الأقطار العربية، مقابل تأييد ١١ بالمئة من المستجيبين. بذا يبدو جليًّا أن الرأي العام العربي منحاز إلى نموذج تعاوني بين الأقطار العربية، وأن الأكثرية تؤيد نموذجاً وحدوياً سواء أكان وحدة اندماجية أم اتحاداً فدرالياً، مقابل تيار يراوح بين خُمس المستجيبين وثُلثهم يعارض نموذجاً وحدوياً.

كما حظي النموذج الفدرالي أو الاتحادي بنسبة تأييد من الرأي العام العربي أكبر من تأييده لإقامة وحدة اندماجية، وكانت أعلى نسبة تأييد للاتحاد الفدرالي في فلسطين (٨٤ بالمئة) تلتها سورية بنسبة ٧٣ بالمئة. وأيّد نحو ثلثي المستجيبين في السودان ومصر ولبنان واليمن نموذج الاتحاد الفدرالي، في حين كانت نسب التأييد في

الأردن والسعودية والمغرب والجزائر أقل من ذلك قليلاً. ومن المهم التأكيد أن نسب المستجيبين في الأقطار المبحوثة التي عارضت الاتحاد الفدرالي هي نسب محدودة وأقل بشكل جوهري من أولئك الذين عارضوا الوحدة الاندماجية. ففي حين كان الذين عارضوا الاتحاد الفدرالي يمثّلون ٣٦ بالمئة من مستجيبي الجزائر، فإن نسب المعارضين في الأقطار الأخرى كانت أقل من ٣٠ بالمئة في كل من السعودية ولبنان، وأقل من ٢٠ بالمئة في بقية الأقطار المبحوثة. كما تجدر الإشارة إلى أن ١٥ ـ ٢٩ بالمئة من مستجيبي السعودية ومصر والأردن والمغرب واليمن، أفادت بأن لا رأي لها تجاه هذا النموذج.

هذه المؤشرات البالغة الدلالة والأهمية برهان على حيوية فكرة التوحيد والتكامل العربي، وقد أكدت رسوخها وثباتها ما كشفته نتائج استطلاعات مماثلة. إذ يؤكد تقرير مسح معهد الدوحة أن «الأكثرية، وبنسبة ٥٥ إلى ٥٧ بالمئة تؤيد إجراءات تعاونية وتوحيدية بين البلدان العربية. إذ أيد ٥٥ بالمئة إقامة وحدة اندماجية، وأيد ٥٥ بالمئة التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية من خلال الجامعة العربية بعد تفعيلها. في حين أيد ٥٧ بالمئة إقامة اتحاد فدرالي. كانت نسب المعارضة لكل إجراء من هذه الإجراءات أقل من ثلث المستجيبين. في المقابل، تعارض أكثرية الرأي العام في المنطقة فكرة أن لا يكون هناك تعاون بين البلدان العربية بنسبة ٧٣ بالمئة، مقابل موافقة ١٧ بالمئة من المستجيبين على عدم وجود تعاون بين الأقطار العربية. وهي نسبة قريبة من نسبة ١٤ بالمئة التي أفادت بأن سكان الوطن العربي هم شعوب وأمم مختلفة بينها روابط ضعيفة. وتجدر الإشارة إلى أن إقامة اتحاد فدرالي تحظى بأعلى نسبة تأييد، وكانت نسبة المعارضة لها هي الأقل»[١٩].

٢ ـ الربيع العربي ومستقبل العروبة

إن الربيع العربي هو، مثلما يقترح محمّد علي الأتاسي، نقطة انطلاق جديدة في رحلة العرب المعاصرين للبحث عن نموذج جديد. لقد كانت الاحتجاجات فالثورات مناسبة للتأكيد بأن كسر الاستقطاب والانقسام تحت أي مبرر هو الطريقة الوحيدة للتغلّب على المصاعب التي تقف في وجه التنمية السياسيّة. لذلك فقد كان الأتاسي لمّاحاً في الإشارة إلى تركيبة الكتلة التاريخيّة التي تمسك بمفتاح التغيير حين يصف

(١٩) «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١: ملخص تنفيذي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١٢)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

المشهد في ميدان التحرير حيث نجد «الإسلاميين والعلمانيين، رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباباً، كانوا يؤكّدون المبدأ الديمقراطي الأكثر جوهريّة ببلاغة تفوق أي خطاب»[٢٠].

لا ينبغي تجاهل التبلور الذي عرفه الربيع العربي في كل قطر حول أهداف للثورة من شأنها أن توفر الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل كل قطر عربي. إن هذا يمثل وفقاً لفهم تيار التجديد في الفكر القومي عنصراً استراتيجياً أهم للعروبة من أي دور يمكن لعوامل القوميّة تأديته في ظل الظروف التاريخية الراهنة. وكما يوحي التاريخ فإن العروبة ليست مجرد رغبة جامدة معزولة عن التغيّرات والتحولات أو بمأمن منها ومن تأثيراتها الهائلة. إن ذلك مؤشر على التحول الجاري منذ ثلاثة عقود على الأقل حيث بدا واضحاً أن التعاون العربي أو التكامل يحتاج إلى الارتكاز على دعم ومصادر إسناد إضافية جديدة. وهكذا فإن أهم خصائص العروبة المعاصرة أنها ليست مجرد تجسيد لهويّة عربيّة. أو مجرّد توحيد لأمة مفتّتة سياسيّاً، بل إن العروبة بحاجة إلى أن يتم النظر إليها من خلال نظرة مستقبليّة لا تنشغل بالحنين إلى الماضي.

هذا النسق من الفكر القومي العربي الذي يعبر عنه ما جاء في المشروع النهضوي العربي يُنظر للعروبة كمشروع مستقبلي تُمليه اشتراطات الحاجات. ووفقاً لما أثبتته نتائج استطلاعات الرأي العام العربي أو القطري فإن عرب اليوم أكثر اقتناعاً بضرورة المزيد من التعاون والتكامل العربي. إن حقيقة كون قدر كبير من الاهتمام بتعزيز الصلات العربيّة الجمعية بين العرب من الأفراد العاديين قد تم التعبير عنه بقوة بين غيره من الاتجاهات العروبية أو التكاملية يوحي بسيادة عروبة جديدة على تفكير العرب اليوم. لقد أبرز الربيع العربي، مثلاً، تعابير تخص القضيّة الفلسطينيّة كانت دوماً بارزة في ميادين الثورة وساحات الاحتجاج بدرجة لا يمكن تجاهلها وهو ما يجعل الربيع العربي مرتبطاً بشكل لافت بالمطالب الأساسية المتعلقة بتحقيق الطموحات العربية للجماهير الثائرة حتّى وفقاً لأضيق تصور اقتصادي[٢١]. هذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحدّي الذي تفرضه قضايا ذات طبيعة اجتماعيّة دون أي تمويه أيديولوجي، وبدوره وبصورة تلقائيّة، سيؤدّي إلى المزيد من التأكّد من صحّة النظرة العربيّة للتكامل والتعاون ورسوخها.

---

(٢٠) Mohammed Ali Atassi, «What the People Want...,» in: *Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt*, edited by Layla Al-Zubaidi [et al.] (Beirut; Ramallah: Heinrich Boll Stiftung and Regional Office Middle East, 2011), p. 33, <http://www.lb.boell.org/downloads/02_Perspectives_ME_2011_The_Arab_World_in_Revolt.pdf>.

(٢١) Ziad Abdel Samad and Kinda Mohamadieh, «The Revolutions of the Arab Region: Socio-economic Questions at the Heart of Successful Ways Forward,» in: Ibid., pp. 112-118.

لذلك لا يتردّد كثير من الباحثين كالتملالي في توقّع ظهور وشيك لنوعٍ جديد من العروبة الشديدة المناوئة للإمبرياليّة[٢٢]. بذا يمكننا أن نفسر، أيضاً، لماذا ينحاز الشارع العربي، كما بينت نتائج ومؤشرات المسح المشار إليها هنا ويمكن الرجوع إلى تفاصيلها في الكتاب، إلى إجراءات وسياسات ذات طبيعة وحدوية وتكاملية كالسوق العربية المشتركة، والمؤسسات التمثيلية، والقضائية، والعسكرية إضافة إلى تقدير عالٍ لأهمية إلغاء القيود حركة التنقل بين البلدان العربية، ومنحاز كذلك إلى تحرير التجارة البينية بين البلدان العربية كإجراءات تعتقد أكثرية الرأي العام العربي بأنها في مصلحة بلدانها.

أخيراً؛ فإن النتائج والمؤشرات التي أمكن استخلاصها من الدراسة الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو التكامل والتوحيد العربي تفتح آفاقاً جديدة أمام العمل العربي المشترك وتضع الفكر العربي، والقومي بخاصة، أمام الحاجة إلى تفهم مضامين هذه الاتجاهات. هذه النتائج التي كشفت عنها إجابات العرب الذين كانوا جزءاً من العينة التي شملها المسح، وعززتها نتائج دراسات ومسوح قامت بها مؤسسات عربية وأجنبية لأغراض مختلفة، تعطي صدقية وقوة حجة لدعوة التكامل والتوحيد العربي، وذلك أبسط مكونات السياسة الديمقراطية التي يمكن اعتبار الربيع العربي بداية انطلاقتها. لقد أعاد الربيع الشعوب العربية إلى الواجهة لتملك واقعها ومصيرها، ومن المنطقي أن تحكم وتحدد شكل ومضمون مستقبلها أيضاً.

---

(٢٢) Yassine Temlali, «The «Arab Spring»: Rebirth or Final Throes of Pan-Arabism?,» in: Ibid., pp. 48-49.

مقدمة

يمكن القول إن مسألة الوحدة والتكامل العربي تمثل أحد المضامين الجوهرية للفكر والخطاب العربي في كل مستوياته منذ أن لاحت للعرب أهمية استقلالهم عن الأتراك وانفكاكهم عن الدولة العثمانية إلى يومنا هذا. وبقدر مركزية هذه المسألة؛ فقد عرف التاريخ العربي المعاصر تجارب ومحاولات توحيد انطلقت من رؤى متعددة في مقاربتها للعروبة والأمة والدولة، وهي المقاربات التي شكلت مجالاً لجدل الفكر والواقع العربي. ولقد أصبح ذلك ظاهراً بشكل خاص منذ أن تكرست الدولة القطْرية العربية وهيمنت على السياسة العربية القوى المعبرةُ عن القطْرية أو الإقليمية التي أنتجت وعززت الدور الذي لعبته مستويات العمل السياسي والأيديولوجي الذي ناقض فكرة التوحيد والتكامل العربي باستهدافه جوهرها الفكري المستند إلى العروبة هوية وثقافة.

لقد سعى الفكر الوحدوي العربي للتصدي لهذه المسائل، وعمل على تطوير محتوى ومضمون دعوته ومقاربته، شعوراً بالحاجة إلى استيعاب هذه المقاربة للتحولات والتغيرات التي تعتمل في الواقع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. شهدت الحياة العربية المعاصرة مبادرات ومقاربات وإسهامات فكرية وجهوداً حركية اتجهت لاستيعاب الديناميات المختلفة التي تتفاعل على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية متأثرة ومؤثرة في آن واحد في ما خبره العرب من آمال ونجاحات وعوائق وإحباطات على طريق تحررهم ونهضتهم التي حلموا بها وسعوا إليها منذ انطلاق فجر نهضتهم الأولى في العصر الحديث.

كان لمركز دراسات الوحدة العربية فضل السبق في إطلاق الدراسات العلمية والفكرية والبحوث الميدانية التي اهتمت بالواقع العربي قدر اهتمامها بالفكر العربي والعلاقة بينهما، بما يمكن أن يساهم في إنتاج المقاربات الملائمة لتجاوز الإحباط وانسداد الآفاق. ولعل إطلالة سريعة على قائمة منشورات المركز وأنشطته المختلفة خلال أكثر من ٣٥ عاماً، تكشف عن السعي المركّز والواعي لإنتاج وتطوير تفاهمات فكرية وسياسية مستندة إلى البحوث والدراسات العلمية التي أنتجتها مختلف تيارات الفكر العربي، بما يؤسس لمقاربة ورؤية عروبية توحيدية، والتي وإن انطلقت من إيمان بالأمة العربية وبهدف العروبة السياسية في التوحيد والتكامل، فإنها لم تكتفِ بذلك سنداً وإنما عملت بكل جد وموضوعية على اعتماد المقاربات المنهجية لتكشف أسس وركائز هذه الرؤى والقناعات وتطورها المنتج ليس على صعيد الفكرة فقط، بل وفي اتصالها وعلاقتها وارتباطها المباشر بالجماهير العربية العريضة التي تمثل الفاعل الأساسي والتاريخي الذي لا يمكن تصور أي تمثل له بدونها.

هكذا أطلق المركز مشروعه الاستشرافي لمستقبل الوطن العربي الذي كان أول جهد للجماعة العلمية العربية في اتجاه نمذجة المستقبل العربي واحتمالاته. قام المركز بنشر أبحاث ودراسات متنوعة المقاربات، كما نظم عدداً مهماً من الندوات، لعل أبرزها الندوة التي خصصها لمسألة الوحدة العربية في ٢٠٠٩، والتي كانت مناسبة للتعبير عن طاقات ومقاربات فكرية عروبية جديدة لمسألة التوحيد والتكامل العربي. وقد كان من أهم مكونات ذلك المشروع التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو جملة من القضايا والمسائل ذات الصلة وفي مقدمتها الوحدة العربية. وتنفيذاً لذلك التوجه الفكري والعلمي جرى تنفيذ أول استطلاع علمي عربي ودراسة ميدانية للتعرف إلى مدى انتشار قيم ومثل العروبة والوحدة بين قطاعات عريضة من أبناء الأمة العربية أكثر من كونها مجرد تعبير أو انعكاس لاهتمامات المفكرين والمثقفين بمعزل عن الواقع.

لقد أكدت تلك الدراسة الرائدة أن الرأي العام العربي، وخلافاً لكل التخريصات، يختزن طاقة عالية من الاتجاهات والتصورات الخاصة بالعروبة والوحدة بمستوياتها المفهومية والتطبيقية. واليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على إنجاز ذلك المسح الرائد لاتجاهات الرأي العام، وبعد موجة جديدة من الأحكام التي استهدفت فكرة العروبة، لجهة عدم حضور شعاراتها التقليدية وتراجعها أمام الهويات والاعتبارات القطرية أو الدينية، فقد بدت الضرورة ملحة لإجراء دراسة ميدانية ثانية لاكتشاف الموقع الذي ما زالت تحتله العروبة والوحدة في الوعي الجمعي لأبناء الوطن العربي في وقت

أصبح فيه العالم أكثر تشابكاً وتواصلاً. جرى تنفيذ المسح الميداني قبل انطلاق الربيع العربي حيث تمكنت الجماهير العربية من كسر حاجز الخوف. وقد جاءت التطورات التي أعقبت ثورات الربيع العربي لتؤكد أن حقائق الواقع الموضوعي التي تكشفها الدراسة المنهجية العلمية هي وحدها التي يمكن أن تعبّر عن مدى حضور أو غياب قيم أو مثل ومدى اعتبارها حافزاً للسلوك ومفسراً لاتجاهاته.

يستكمل، هذا الكتاب، العمل الذي قمنا به في كتابنا عن **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية مطلع هذا العام. يستند العملان إلى التقرير الذي أعده الدكتور محمد المصري بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وقدمه للمركز وعرض فيه وصف النتائج الإحصائية للمسح الميداني وعبّر عنها بالجداول والأشكال البيانية. إذ يعتمد الكتاب مقاربة مماثلة ويستند إلى منهجية ترتبط بالتي حكمت تحليل نتائج ذات المسح والدراسة الميدانية التي قام بها المركز في ٢٠١٠، حيث اشتملت استمارته الاستقصائية على أسئلة وجهت لأفراد العينة حول مسألتي الديمقراطية والوحدة في آن واحد، ليعكس ذلك الارتباط بين هاتين المسألتين من ناحية موقعهما في اتجاهات الرأي العام العربي، ولارتباطهما ضمن أهداف المشروع النهضوي العربي الذي يشكل محور عمل المركز وما يقوم به من دراسات وبحوث منذ سنوات.

بذا؛ يمثل هذا الكتاب عرضاً ووصفاً تحليلياً مقارناً لنتائج الدراسة الميدانية ومسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة الذي جرى تنفيذه في عشرة أقطار عربية ما بين نهاية عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠. وكما أكدت نتائج الاستطلاع الرائد عمق الإيمان بالعروبة الجامعة وبالوحدة العربية، فإن هذا الاستطلاع الثاني منشغل بالبحث عن إجابة للتساؤل المشروع عن المكانة التي لا تزال تحتلها هذه القيم والأهداف بين عرب اليوم. إن ذلك ليس مجرد التزام فكري؛ بل هو تعبير عن إيمان بضرورة ملامسة الفكر للواقع وتواصل الجدل المنتج معه، وبخاصة في ظل التطورات المتلاحقة والمتسارعة الوقع.

يقدم **الفصل الأول** من الكتاب (الإطار الفكري والمنهجي لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة) للإطار الفكري والمنهجي للمسائل التي تمحور حولها الاستطلاع، ويصف محللاً السياق العام للأوضاع العربية في الفترة التي جرى فيها الاستطلاع، كما يعرّف بأداة جمع البيانات وأقسامها الرئيسية ومجموعات الأسئلة المكونة لها. ويقدم الفصل تحليلاً سريعاً لمكونات استمارة الاستبيان لإبراز أهمية ما تطرحه في صلته المباشرة بمسائل الهوية والوحدة.

ويتتبع **الفصل الثاني** (الوحدة العربية: جدل الفكر والواقع) فكرة الوحدة العربية منذ أن نشأت في الفكر العربي إلى اليوم، مركزاً على مكوناتها ومضامينها وجدلها المتواصل مع الواقع وكيف تفاعلت معه على كل المستويات. تمثل هذه المعالجة الإطار التفسيري للإحاطة بفكرة التوحيد التي تطورت من مجرد شعور بالعروبة يميز العرب عن الأتراك إلى مكوّن مركّب من المفاهيم ذات المستويات المتعددة. وتمثل المقاربة التي يقدمها هذا الفصل مدخلاً لفهم وتفسير سيادة ورسوخ الاتجاهات الوحدوية كما كشفت عنها نتائج المسح الميداني. يبدو هذا المدخل ضرورياً، من ناحيتَي المفهومية والمنهجية، لتحليل الأسباب الكامنة وراء استمرار الاتجاهات العروبية والوحدوية في الثقافة والوعي الشعبي رغم كل الإحباطات وكيف تمكنت الفكرة من الاستمرار، وإن تعرضت قيمتها أو وزنها النسبي للتغير وفقاً للظروف والتحولات.

أما **الفصل الثالث** (الروابط بين الشعوب العربية وعوامل وحدتها) فيقدم وصفاً تحليلياً لنتائج ومؤشرات المسح الميداني المتعلقة بدرجة الترابط بين الشعوب العربية ومدى تقدير أفراد العينات القطرية لقرب شعوب عربية إلى شعوب أقطارهم المختلفة والعوامل التي يرونها مشتركة بينها. إن ما يقدمه هذا الفصل من عرض تحليلي لنتائج المسح الميداني يستند إلى أن غياب أي تصور لدى عرب اليوم عن وجود تلك الروابط والعوامل المشتركة يجعل الحديث عن الوحدة العربية بلا معنى أو مضمون. فالشعور والقناعة لدى العامة بوجود الرابط العربي الجامع، شرط ضروري للقول بوجود الهوية وتطورها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبأي شكل أو نموذج ممكن.

يتصدى **الفصل الرابع** (الوحدة والتكامل في اتجاهات الرأي العام العربي) لعرض وتحليل ما أسفرت عنه الدراسة من مؤشرات تتعلق بالأسلوب أو الشكل الذي يراه الرأي العام العربي اليوم مناسباً وملائماً لتحقيق أي مستوى من التعاون أو التكامل وصولاً إلى إنجاز هدف التوحيد العربي. إن ما يعبّر عنه الرأي العام العربي تجاه الأشكال والنماذج، كما نحو الإجراءات والسياسات، يعطي قدراً من الوضوح عن الصيغ التي يتوافر قدر كبير من التوافق حولها؛ حيث يمكن الاسترشاد بها كتعبير عن ما يتوق إليه الرأي العام. هذا يعكس أيضاً مستويات مختلفة من الإدراك والإمكانات والآفاق التي تقدمها الوسائل أو الأشكال والترتيبات المختلفة، مثلما يعكس ما تمكن الرأي العام العربي من استخلاصه من دروس التجربة العربية وفهمه للتحديات والمشكلات التي يواجهها الوطن العربي، علاوة على ما لا يمكن إنكاره من تأثيرات التحولات التي شهدها الفكر الوحدوي.

بينما يركز **الفصل الخامس** (الوحدة العربية: النماذج والاتجاهات والمعوقات) على عرض وتحليل ما تم استقصاؤه من اتجاهات المبحوثين في المسح الميداني من اتجاهات نحو الوحدة والنماذج والأشكال المناسبة لها علاوة على التعرف بتقدير الرأي العام لسلة من العوامل المقترحة كعوائق للوحدة. إن ذلك يتصل مباشرة بالسؤال الجوهري الذي كان وراء القيام بهذا المسح الميداني والمتعلق بالأسباب التي جعلت هدف التوحيد العربي عصيّاً على التحقق إلى اليوم. لذلك فإن هذا الفصل يسعى إلى اكتشاف العلاقة بين ما تراكم من إحباط وما يتواصل من أمل. كما إن من شأنه الكشف، حسبما توضح المؤشرات الكمية، على مكونات الواقع المعقد والمركب الذي يبدو مناقضاً لأمل وهدف التوحيد، لكنه لم يلغِ حقيقة كون الروح والمشاعر العروبية ما زالت حية حاضرة رغم ما تعرضت له من نكسات وعدوان ومن أطروحات نظرية لموتها المتكرر. ثم تخلص المناقشة في هذا الفصل إلى محاولة استكشاف عناصر ومكونات ما يمكن وصفه بنموذج عروبي جديد هو أكثر ارتباطاً بالمستقبل من ارتباطه بالماضي في ظل ما شهده الوطن العربي من تحولات.

أما **الفصل السادس** (عروبة تتجدد وتأبى الاندثار) فهو تحليل تاريخي وموضوعي للنتائج والمؤشرات والاتجاهات التي تناولتها الفصول السابقة ليستخلص منها المكونات الفكرية للنموذج العروبي الجديد الذي أظهرت النتائج بزوغه على مستوى الفكر والواقع، وبخاصة ما أثبتته المقارنة بنتائج دراسات ميدانية ومسوح واستطلاعات مختلفة بما يكفي لتجاوز أطروحات موت العروبة وبروز العروبة الجديدة. ينطلق الفصل من الأحكام التي أطلقت عقب الربيع العربي، مستهدفة فكرة العروبة استناداً إلى غياب شعاراتها التقليدية، كما عرفها عرب الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عن ساحات الاحتجاج والثورة، ليقدم تحليلاً للظواهر والتطورات التي سبقت الربيع العربي وكانت جزءاً منه كمفسر لذلك الغياب اللفظي. لذلك يركز هذا الفصل الأخير من الكتاب وكذلك **الخاتمة** على مناقشة هذه المسألة، منطلقاً من عمق وثبات الاتجاهات العروبية والوحدوية كما تؤكدها الدراسات والمسوح الميدانية، ليلتمس مكونات العروبة الجديدة، كما يقدم مضامين النموذج الفكري العروبي الجديد وخصائصه التي تنقل العروبة من أسر الواقع إلى أفق المستقبل.

إن ما كشفت عنه الدراسة الميدانية التي نفذها مركز دراسات الوحدة العربية وما أكدته المقارنة بغيرها من المسوح والدراسات، كما قدمتها فصول هذا الكتاب، تؤكد أننا أمام ظاهرة جديدة شاملة لمكونات الثقافة والوعي العروبي بمستوياته المتعددة.

إنها تشير بجلاء إلى أن ما نشهده منذ انطلاقة الربيع العربي هو تواصل لسيرورة جدل الفكرة والواقع والتحولات التي طرأت على الفاعلين ضمن سياقات التحولات الكبرى قومياً وقطرياً والتي يعيشها عرب اليوم. يطمح هذا الكتاب إلى أن يكون مساهمة في النقاش الدائر بشأن المستقبل، ويأمل مؤلفه في أن يلعب دوراً في التنبيه إلى الأهمية القصوى والاستراتيجية وإطلاق التفكير والحوار حول هذه القضايا بدون قيود سياسية أو أيديولوجية.

العروبة الجديدة التي يحرص الكتاب على اكتشاف مكوناتها وتقديمها للقراء العرب بمختلف مستوياتهم ليست هوية أزلية استاتيكية، وليست مجالاً عرقياً أو عنصرياً، بقدر ما هي مشروع للمستقبل يستوعب كل المقيمين على الأرض الممتدة من المحيط إلى الخليج. ينطلق ذلك من قناعة راسخة بعدم التناقض بين مستويات هوياتهم وانتماءاتهم المختلفة وأن العروبة الجديدة، وإنِ احتفظت بالاسم فذلك لا يمثل عرقية أو إثنية، كما أنه وإنْ عبّر عن الأغلبية فهو مؤمن بموقع غير العرب لا كأقليات وإنما كجزء من نسيج يجد وحدته في تنوعه المنتج كما أثبتت التجربة التاريخية. هذا في تقديرنا جوهر الربيع العربي اليوم مثلما كان ظاهراً أثناء الحضارة العربية الإسلامية التي شملت العرب وغير العرب من الجماعات المنتمية إلى الثقافة العربية الإسلامية في حدود الوطن العربي كما نعرفه اليوم والذي يشكل العرب معظم سكانه.

والله من وراء القصد.

يوسف محمد جمعة الصواني
بلاد العرب، شتاء ٢٠١٣/ ٢٠١٤

الفصل الأول

الإطار الفكري والمنهجي لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة

يتناول هذا الفصل الإطارين العامين، الفكري والمنهجي، للقضايا الأساسية التي جرى حولها استطلاع الرأي العام العربي حول الوحدة العربية الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في عدد من الأقطار العربية خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ (الدراسة الميدانية)، كما يعرض بالوصف والتحليل السياق العام للحالة والأوضاع العربية خلال الفترة المرتبطة بالاستطلاع لتحديد المحركات أو الديناميات الأساسية كما عبرت عنها التطورات والأوضاع السياسية والاقتصادية العربية. ثم يختتم الفصل بتقديم منهجية المسح ويعرّف بالأقسام الرئيسية للاستمارة التي تم استخدامها لجمع البيانات التي اعتمدت على مقابلات وجاهية مع أفراد العينات المماثلة في الأقطار العربية التي شملها المسح.

أولاً: العروبة والوحدة: جدل الفكرة والواقع

يمكن اعتبار حلم ومسعى تحقيق الوحدة العربية، وما لاقاه من نجاحات وإخفاقات عقب الحرب العالمية الثانية، سمة أساسية ومكوناً جوهرياً طاغياً في التاريخ السياسي العربي المعاصر. إن الحلم بالوحدة العربية والسعي إليها والتحدي الذي مثله واقع السياسة العربية شكّل مادة لكلٍ من الفكر العربي والممارسة على مستويات متعددة من الفرد إلى الجماعة فالدولة والفضاء الإقليمي المعروف بالوطن العربي وغيرها من التمثلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها. لقد ولدت فكرة توحيد العرب، ضمن التطور الذي عرفته حركة القومية العربية، منذ أوائل القرن العشرين، وكان طبيعياً أن تتشكل في الفكر والوعي العربي بما يعكس الأوضاع التي ولدت فيها، حيث شابها قدر واضح من الغموض في ما يتعلق بمجالها ومداها الجغرافي الذي لم يكن وقتها شاملاً لما يسمى اليوم الوطن العربي[١].

(١) مصطلح «الوطن العربي» يشير إلى وحدة العرب، على النقيض من مصطلح «العالم العربي» الذي يؤكد كونه عالماً وبالتالي ينطوي ضمناً على طبيعة مغايرة وتعددية عرقية. أما في الأدبيات الغربية فالاستخدام الشائع هو =

كما عانت فكرة الوحدة في مراحلها الأولى ما كانت تتضمنه الأفكار الناتجة من التنظير للقومية العربية من عدم التماسك والوضوح الأيديولوجي، الذي كان انعكاساً لما ارتبط وترتب عن عملية الانفصال عن الامبراطورية العثمانية. لقد تعلق ذلك بشكل خاص بالموقف تجاه الدلالات المعبرة عن أو المتعلقة بالإسلام والهويات القطرية والأقليات؛ وهكذا لم يكن لفكرة الوحدة العربية أن تتضمن الطابع العربي الجامع الذي طورته لاحقاً. لقد اضطرت فكرة جمع العرب في إطار سياسي واحد إلى أن تتعايش مع الظروف المفصلية الحاسمة التي كانت بلاد العرب تمر فيها، حيث كان للاستعمار الأوروبي وتوسعه في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، آثار هائلة على فكرة التوحيد شكلاً ومضموناً؛ لعل أبرزها تخلص الفكرة من محدوديتها لتأخذ طابعها العربي الجامع الذي أصبح علامتها المميزة منذ ذلك الوقت إلى اليوم[٢].

اكتسبت الدعوة إلى الوحدة خاصية تحررية ولتغدو أداة دفاعية استخدمها القوميون العرب في مواجهة التجزئة السياسية التي أصبحت واقعاً ناقض ما كان قائماً من توحيد ولو بالمقاييس العثمانية، فأصبح هدف القومية والوحدة التخلص من الاستعمار والتغلب على واقع التجزئة من أجل تحويل الوطن العربي إلى كيان متحد متحرر.

لقد بنى الفكر القومي العربي، مثله الأعلى «الوحدة العربية» على تصور تاريخ عربي رأى فيه أمة عربية متحدة سياسياً. إن هذا المفهوم يستند إلى وجود عوامل مشتركة بين سكان الوطن العربي تتضمن الهوية والأصل والتاريخ المشترك واللغة[٣]. لكن هذا التصور لم يكن كافياً لتحقيق هدف التوحيد وإنْ عمل كقوة دافعة حية وماثلة للعيان رغم كل الإحباطات. ظل الفكر القومي العربي حبيساً داخل فكرة الدولة الجامعة؛ ولذا فإن محور تركيزه انصبّ أكثر على بيان الحجج والدلائل التي تؤكد أن الوضع القائم هو مجرد طارئ ومن ذلك أن «الدول» العربية ذات السيادة ليست سوى كيانات سياسية

= مصطلح «الشرق الأوسط». ويرتبط هذا المصطلح بتطور الفكر الاستراتيجي، وكان قد أُدخِل لأول مرّة واستُخدِم من قبل ضابط البحرية الأمريكية ألفريد ماهان (Alfred Mahan) هذا المصطلح، شأن «العالم العربي» يرتبط بتصور أن المنطقة هي فسيفساء من شعوب وجماعات ثقافية وقومية. كما إن المصطلح الغربي «الشرق الأوسط» لا يدل على اسم يلبّي خصوصية المنطقة العربية وطبيعتها فيتجاهل الشعوب العربية ويتضمن في تعريفه دولاً غير عربية مثل تركيا وإيران وإسرائيل، ويستبعد أقطاراً عربية مثل موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس، وأحياناً ليبيا والسودان كما لا يدخل في اعتباره انضمام دول كالصومال وجيبوتي وجزر القمر لجامعة الدول العربية.

(٢) عبد الإله بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٣) كمال عبد اللطيف، **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

غير مشروعة كونها لا تتطابق مع فكرة الأمة العربية ولا تمثل ترجمتها العملية بل نقيض منطق تاريخها ومكوناتها كأمة.

لم يفضِ هذا إلى التركيز المناسب والضروري على هذه المسألة بما يتجاوز راهنيتها، فبقيت الحاجة قائمة إلى فهم لجوهر ومنطق العملية التاريخية التي أدت إلى هذا الوضع السياسي. مع ذلك لقيت هذه المسائل اهتماماً من عدد من المفكرين العرب الذين حاولوا تحقيق توازن بين الفكرة والواقع والحجج المدافعة عن كلٍ منهما. وقد اعتبر هؤلاء أن الفكر العروبي يعاني ازدواجية في هذا الميل الذي يرفض، من ناحية، الكيانات القائمة ولا يعتبرها مماثلة لنموذج «الدولة ـ الأمة» كونها لا تمتلك المكون القومي؛ وبينما ينكر عليها تمثيله أو انتماءها القومي فإنه يدعو إلى «دولة ـ أمة» عربية واحدة كهدف. إن ذلك جعل الفكرة برمتها تبقى مأمولة على أساس تجارب مفتوحة للتساؤل، كما يعبر بلقزيز، وتحصرها في «مسألة سياسية يمكن تحقيقها إذا شاءت دولة قطرية أن تتخلى عن جزء من شرعيتها مقابل اتحاد أو تكامل مع دولة أخرى»[٤].

هكذا بقيت فكرة الوحدة العربية رهينة الواقع السياسي، وواصل الفكر الوحدوي حتى وقت قريب الالتزام بها والسعي من أجلها «فكرياً» ضمن عالم المثل والأفكار، بينما سيطرت الدولة القطرية على الواقع، وهو ما جعل الفكرة لا تهتم عملياً بالمجتمع. ويذهب بلقزيز إلى أن هذه المقاربة لا تتجاوز مجالات الدولة، وبالتالي فإن «مجال تحقيق الوحدة هو الدولة كمجتمع سياسي بنخبه وصانعي القرار فيه... إلخ» وهو ما استبعد أي رابطة ينبغي أن تقوم بين المجتمع ودولة الوحدة المأمولة. ويمكن القول إن هذا الإهمال للمجتمع أو للناس الذين ينبغي أن يكونوا، وفقاً لبلقزيز[٥]، شاغل الوحدة ظل مسيطراً على الفكر الوحدوي القومي حتى تمكن أخيراً من إعادة النظر في مقدماته ومفاهيمه بما يعيد الاعتبار لهذا البعد.

إن الفكر القومي العربي الذي ظل طويلاً يحرم المجتمع المدني حقوقه ويسلمها للدولة ونخبتها ساهم بدون سابق تصميم أو قصد في «تقليص حماسه للوحدة»[٦]. وعلى النقيض من ذلك فقد كرست الدولة القطرية العربية وجودها، وأخفقت المزاعم القائلة إن هذه الدولة صنيعة أجنبية، وإن حدودها ورقيّة، في أن تزعزع استقرارها؛ بل إن الدولة «الوطنية» القطرية أولت المجتمع اهتماماً ملحوظاً ومؤثراً حيث وظفت

(٤) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

مؤسساتها المختلفة لزرع ورعاية نمو هويتها الخاصة وجعلها مرجعية لمواطنيها الذين في ظل غياب التمثل الواقعي لهوية عربية جامعة وجدوا أنفسهم أسرى الهوية الجديدة.

ومثلما يرى العديد من المفكرين العرب كإيليا حريق، وغسان سلامة، وبهجت قرني، وسعد الدين إبراهيم، ومحمد الجابري، فإن الدولة القطرية تحولت من كيان ورقي وغير مشروع إلى دولة ذات سيادة وجدت في مركزها القانوني الدولي أو في النظام الرسمي العربي ما يعطيها شرعية فلم تعد مضطرة إلى الاعتماد على غيرها للاستمرار(٧). بل إن الدولة القطْرية أصبحت تستخدم كل الوسائل المتاحة لشرعنة وجودها وهويتها القطْرية وكتبت تاريخها القطري الخاص أيضاً. ومن بين هؤلاء المفكرين العرب الذين اهتموا بترسخ الدولة القطرية يبرز نديم البيطار الذي يرى، بقدر لا يخلو من مبالغة، أن الدولة القطرية أصبحت هي القوة التي تُملي التاريخ داخل حدودها فاستطاعت أن تفسر التاريخ بالطريقة التي تراها مناسبة لتعطي لوجودها معنى. كان الزمن في صف الدولة التي غدت حقيقة سياسية وتاريخية وإطاراً مرجعياً وهكذا فهي وإن لم تنجح في إلغاء الهوية الجامعة من الوعي فقد قطعت أشواطاً كبيرة في بلورة مشاعر الهوية القطْرية وتقوية سندها ككيان شرعي(٨). ويوحي سجل السياسات العربية منذ الاستقلال بأن الدول لم تعزز كياناتها وهياكلها فحسب، بل أيضاً سيادة منطقها المبرر لوجودها في معظم الأحوال؛ إذ كانت الصراعات العربية ظاهرة متكررة الحدوث، وكانت الصراعات المسلحة حقيقة من حقائق العلاقات العربية ـ العربية المعاصرة(٩).

لقد دفعت التطورات المختلفة وتناقضات السياسة العربية الفكر العربي إلى أن يخوض عملية مراجعة وإعادة نظر، وقد قادت المساهمات التي أنتجها خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى بزوغ نموذج جديد يختلف اختلافاً كلياً عن وجهات النظر التقليدية في تقويمه للواقع العربي وللفكرة العروبية، وبخاصة هدف التوحيد. هكذا أخضعت النظرة للدولة القطرية لإعادة نظر شاملة لوظائفها ودورها المستقبلي في تحقيق أي شكل من الوحدة أو التكامل العربي. وتضع الإسهامات الجديدة بذور نموذج عروبي جديد لعروبة جديدة تستوعب أن الوحدة العربية ليست معطى استاتيكياً، بل إنها تعرف

(٧) انظر مناقشة لهذه الأفكار في: يوسف الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ترجمة سمير كرم، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٦٠ ـ ١٨٣.

(٨) نديم البيطار، «دور الدولة القطرية في ترسيخ التاريخ القطري،» **الوحدة**، العدد ٤٢ (١٩٨٨)، ص ٢٩ ـ ٣٩.

(٩) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، مواضع متفرقة.

لحظات صعود ولحظات انحدار. فالتاريخ العربي كان سلاسل من حركات الوحدة، وبالمثل حركات التجزئة، في عملية جدلية لا عملية ثابتة كانت تتميز بالتفاعل المستمر بين القوى الطاردة والقوى الجاذبة بما يفسر كلاً من حالات الوحدة وحالات التفرق في التاريخ العربي.

ومع أن التفكير الجديد لا يزال يتمسك بالأمة العربية مفهوماً أساسياً، فإنه يشدد على استقلال الأمة عن الدولة. فلم تعد المسألة قائمة فقط على إقامة رابطة تلقائية وتواؤم تلقائي بين الأمة والدولة باعتبار أنها تحقُّق سياسي لها. وبالتالي، فإن تأويلاً جديداً يقدَّم لانفصال السياسة العربية. هنا نجد تفسيراً لحقائق التناقض الذي طالما اعتبر تفنيداً لوجود الأمة العربية؛ فالأمة ليست رهناً بالدولة الواحدة، فهي يمكن أن تتحد من دون أن يقتضي ذلك وجود دولة قومية واحدة جامعة. كما إن وجود الأمة لا يناقضه سعي الدول القطرية لنيل ولاء أفرادها، ذلك أن هدف التوحيد يظل في المتناول دون الحاجة إلى تدمير هذه الدول؛ فالوحدة يمكن أن تأخذ أشكالاً كثيرة. لذلك تبرز أهمية التحول الذي شهده الفكر العربي نحو مسألة القومية والوحدة والدولة، وهو ما عبرت عنه بشكل قوي ومنهجي إسهامات وأعمال مركز دراسات الوحدة العربية بشكل خاص بإعادتها الاعتبار للجماهير أو المجتمع واتخاذ البحث في معتقداتها واتجاهاتها محوراً لدراسات ومسوح واستطلاعات بادر إليها المركز مبكراً.

ولعل من أهم مكونات النموذج الفكري الجديد إدراكه لأهمية البحث العلمي والدراسة الموضوعية، بدل الاكتفاء بالاستناد إلى التاريخ والعواطف في دعم مقاربة التوحيد والتكامل. لذا فقد اتجه الفكر العروبي الجديد إلى دراسة ظاهرة الدولة القطرية التي أصبحت قاطرة ممكنة للتوحيد ليتعرف إلى خصائصها واكتشاف العناصر الكامنة فيها بما يعزز دعوة التكامل والتوحيد. وفقاً لذلك فقد أسفرت الدراسات المنتمية إلى التيار الجديد مستفيدة من مداخل العلوم الاجتماعية، وبخاصة العلوم السياسية والاقتصاد السياسي عن الكشف عمّا تواجهه الدولة القطرية من مشكلات من أجل الحفاظ على استقلالها ونموها الاقتصادي، ومن أجل الإيفاء بمتطلبات العدالة الاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية الشعبية التي تتزايد المطالبة بها.

وعلاوة على المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية فقد تبين واقعياً أيضاً أن الدولة القطرية تواجه مشكلة الهوية التي أصبحت، بكل المعايير، المشكلة الرئيسية التي تهدد وجودها. ويتعقب سعد الدين إبراهيم جذور هذه المشكلة ليجدها متأصلة في فترة التأسيس مشيراً إلى وجود الهويات المتنافسة وفاعليتها في الواقع الاجتماعي

حين ظهر نظام الدولة العربية المعاصرة. إلا أن الدرس الأكثر دلالة هنا هو أن التجربة التاريخية لم تنتصر لهوية أو مستوى هوية على حساب المستويات أو مكونات الهوية الأخرى، كما تؤكد أن الهويات القطرية، والعربية الجامعة، والإسلامية لم تكن بالضرورة متناقضة. لقد كانت جميعها موجودة حينما تأسس هذا النظام، وكان من الطبيعي أن ينجم عن الاختيار المجحف أو القسري لأحد هذه المستويات من الهوية، صراحة أو ضمنياً، مشكلات داخلية أو إقليمية[١٠].

فالدول العربية القطرية التي اختارت أن تؤكد أو تختلق هوية «وطنية» (قطْرية) نهائية اصطدمت بمشاعر مواطنيها الذين يرنون إلى رابطة أوسع عربية كانت أم إسلامية، مثلما أحس بعضها بوطأة عجز الموارد الذاتية عن الإيفاء بالتزامات الدولة الحديثة في تلبية رغبات السكان والتنمية. أما تلك الدول التي فضلت الهوية العربية الجامعة كهوية نهائية لساكنيها مقررة أن كيانها القطري ليس سوى ظاهرة موقتة، فقد تجاهلت ثم صدمت لاحقاً بحقائق الواقع الاجتماعي المعقد بتكويناته الإثنية غير العربية، وهو ما مثل تحدياً أمام الاندماج الاجتماعي الوطني واجهته بالدرجة ذاتها أقطار غلّبت أو اختارت الهوية الإسلامية التي تبعد الأقليات الدينية غير الإسلامية[١١].

يوضّح هذا التحليل أن الدول الإقليمية القطرية، بصرف النظر عن الهوية التي اختارتها، تواجه مشكلة بناء هوية وطنية شاملة وهي الشرط المركزي في فكرة الدولة القومية وتحقيق التكامل. ومع أن الدول القطرية حاولت التحايل على هذه المشكلة بشتى الطرق فإنها لم تنجح؛ بل إن المشكلة تفاقمت[١٢].

وبينما كشفت التجربة أن عدداً من البلدان العربية واجهت تحديات وأخطاراً حقيقية نالت من هويتها القطرية وكيانها الإقليمي ووحدته الترابية، فإن بقية الدول لم تتمكن بعد من إنجاز تكامل وطني يمكن اعتباره ترجمة لتراجع الهوية العربية أو انتصاراً عليها. لذلك ورغم ما حصل من تطورات فإن الواقع العربي يعكس تواصلاً لجدل الوحدة والتنوع، والوحدة والتجزئة على كل المستويات. لذلك كان من الضروري

---

(١٠) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٣١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤، وسعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قُدِّمَت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣.

والضاغط أن يوجه النموذج الفكري الجديد اهتمامه لهذه الظاهرة ضمن إعادة صوغ مقاربته للعروبة والتوحيد، ولينطلق باحثاً عن تمثلات الهوية وتعبيراتها في المستويات التحتية للوعي العربي المعاصر، وليتبين إلى أي مدى تمثل هذه القيمة مكوناً راسخاً فيه، وبما يمكن أن يسهم في الاستجابة لتحديات الهوية والشرعية والاندماج العربي بكل مستوياته.

في ظل التناقض بين الهدف والواقع السياسي كان لا بد من إجراء الدراسات والبحوث العلمية على علاقة المواطن العربي بالمثل والأهداف العروبية الجامعة، لبيان مدى تلاؤم اتجاهات الرأي العام مع ما ترفعه النخب من أهداف. وبناء على ذلك فقد كان التساؤل الرئيسي الذي طرحه الاستطلاع الرائد للرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة هو ذلك المتعلق بالمدى الذي ينتشر فيه الوعي بمسائل الوحدة والإيمان بين الجماهير العربية والمدى الذي مثلت فيه المسائل القومية جوانب أساسية من الهموم الحياتية للمواطن العربي. لقد انطلق الاستطلاع حينها من افتراض أنه رغم ما يقال من أن الوحدة العربية مطلب شعبي، فإنها مع ذلك ظلت محصورة في نطاق اهتمامات وانشغالات المثقفين والسياسيين ولم تكن هماً أو موضوع انشغال للجماهير العريضة. لذلك كان محور العمل الرائد التعرف إلى واقع مسألة الوحدة في قناعات واتجاهات الجماهير على المستويات العقلانية والوجدانية والسلوكية(١٣).

تم تصميم استمارة المسح الذي جرى تنفيذه في عدد من الأقطار العربية لاستكشاف اتجاهات الرأي العام وقياسها بطريقة وصفية لعينات ممثلة لهذا الرأي العام. كان الهدف هو التوصل إلى «الخريطة النفسية والسياسية تجاه مسألة الوحدة» ولقد بينت نتائج ذلك المسح وبشكل ظاهر أن أغلبية الرأي العام العربي عبرت عن إدراك متزايد للوحدة وأهميتها حيث لم تعد «مجرد اعتبار رومانتيكي رمزي عاطفي». إن الأمر يتعلق بالتأكيد بالكيفية التي يرى بها العربي اليوم نفسه وكيف يعرفها واتصال ذلك بالهوية. وإذا ما قدرنا الاختلافات في الظروف التاريخية للأقطار العربية وما قامت به الدولة القطرية من جهود وسياسات لترسيخ هويتها الخاصة فإننا لا بد من أن نضع في الاعتبار أن للهوية في وعي العربي مستويات متعددة، وبالتالي يكون من الضروري التعرف إلى كيف يعرف هذا العربي اليوم نفسه في بيئة العولمة التي يقرر أنصارها أنها أصبحت قادرة على صوغ ثقافة معولمة تجاوزت الهويات والثقافات الوطنية(١٤).

---

(١٣) إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ص ٣٣ وما بعدها.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ و٣٩.

واليوم وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على إجراء ذلك الاستطلاع الرائد فقد حدثت تطورات وتحولات لامست بشكل مباشر أو غير مباشر مسألة الوحدة على صعيدي الفكر والواقع. فلقد حقق الفكر القومي العربي مثلاً إنجازات فكرية ومعرفية طورت من نوع ومضمون مقاربته لمسألة الوحدة. كما شهدت السياسة العربية والأوضاع الإقليمية والدولية تطورات وتغيرات مست أدق تفاصيل الحياة اليومية للمواطن الذي جعلته العولمة أيضاً والانتشار السريع والواسع لوسائل الإعلام والاتصال والمعلومات أكثر عرضة للتأثر نفسياً وعاطفياً ووجدانياً وعقلانياً أيضاً بما أتاحته من فضاء غير محدود تقريباً للمعرفة.

لذلك يمكننا أن ندرك أهمية قيام مركز دراسات الوحدة العربية بإجراء مسح ثانٍ للتعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة وقياسها. فمثلما قال سعد الدين إبراهيم في تقديمه لدراسة المسح الرائد من أنه رغم ما قيل وما كتب عن الوحدة وما بذل في سبيلها فهي لم تنجز بعد. ومع أن نتائج ذلك الاستطلاع الرائد أكدت عمق الإيمان بالعروبة الجامعة وبالوحدة الشاملة فإن التساؤل يظل مشروعاً عن أسباب عدم تحقق الوحدة حتى الآن. هل هي مجرد وهم لم يتحقق؟ أم أنها أمل لا يستقيم مع الواقع؟ أم أن العرب يئسوا من ذلك؟ أم أن الشعور بها أو الإيمان بأهميتها قد تراجع بين العرب؟ لذلك قرر مركز دراسات الوحدة العربية التصدي لهذا التحدي الموضوعي والمعرفي، وباستخدام المنهجية العلمية ذاتها التي ميزت استطلاعه الرائد عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة، وذلك للاحتكام إلى الواقع من أجل إيجاد إجابات لتلك الأسئلة أو بعض منها على الأقل ضمن استطلاع ثانٍ لاتجاهات الرأي العام نحو الوحدة الذي جرى تنفيذه في عشرة أقطار عربية (الجزائر؛ المغرب؛ الأردن؛ فلسطين (غزة والضفة الغربية)؛ لبنان؛ السعودية؛ اليمن؛ السودان؛ ومصر وسوريا) ما بين نهاية ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وبما أن هذا النوع من الدراسات لم ينتشر كثيراً في الأدبيات العربية فقد تم تطوير أداة لقياس اتجاهات الرأي تتضمن الكثير من المؤشرات التي لم يتم دراستها ميدانياً من قبل. فإضافة إلى قياس اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة العربية، هدف هذا الاستطلاع إلى التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو مدى الترابط والتقارب بين شعوب الأقطار العربية ومقارنتها مع شعوب غير عربية مجاورة مسلمة وغير مسلمة. كما سعى الاستطلاع للوقوف على قراءة مقارنة لمدى قوة الترابط العربي عند المواطنين، مقارنة مع روابط أخرى يتم أحياناً الترويج لها، واتجاهات الرأي العام نحو إجراءات وسياسات

ذات طبيعة تكاملية، وآراء المواطنين نحو معوِّقات الوحدة العربية، إضافة إلى قياس درجة التواصل بين مواطني الوطن العربي.

ثانياً: السياقات والحالة العربية وقت إجراء الاستطلاع

لقد أجري الاستطلاع في وقت كان فيه اليأس والإحباط من العمل العربي المشترك ومن أداء مؤسسات النظام الرسمي العربي قد بلغ حدوداً كبيرة بين العرب بمختلف مستوياتهم واهتماماتهم. ويمكننا، وبدون إغراق في التفاصيل المعروفة، أن نذكر كيف لم تتمكن محاولات أمين عام الجامعة العربية (عمرو موسى) في إحياء التفكير العربي على المستوى الرسمي من أجل تطوير الجامعة العربية ومكوناتها وطرائق أو أساليب عملها بما في ذلك مؤسسة القمة العربية. فلقد ذهبت محاولات التطوير أدراج الرياح، ولم تفلح الجهود إلا في إحداث تعديلات شكلية أو مظهرية بينما واصلت السياسة العربية ضمن النظام الرسمي العربي التمترس وراء الحجج القديمة والمكررة ذاتها بشأن السيادة والتعاون.

لقد عكس ذلك في الحقيقة عدم توافر أي قدر مناسب من الإرادة السياسية، في الوقت الذي كان فيه الانكشاف العربي يزداد اتساعاً وعمقاً أمام القوى الخارجية (بما فيها الإقليمية) ويقف عاجزاً أمام تعنت الكيان الصهيوني واعتداءاته المتواصلة التي كان آخرها العملية الوحشية التي أسماها الرصاص المسكوب على غزة والعدوان والحصار والتجويع لأبنائها علاوة على ارتفاع وتيرة الاستيطان والاستيلاء التام على الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة فاقت ٦٠ بالمئة في ٢٠٠٩. إضافة إلى تدهور الأوضاع في السودان والتي قادت في نهاية الأمر إلى تحول أزمة دارفور والجنوب إلى تقسيم السودان إلى دولتين إضافة إلى تعقيدات الوضع في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي وما تلاه من انهيار للكيان العراقي وما تعرضت له اليمن من تهديد لوحدتها.

كما باءت بالفشل الكامل تقريباً محاولات إشراك مؤسسات المجتمع المدني العربي ضمن النظام العربي والدخول معه في حوار بشأن القضايا والتحديات التي كانت وما زالت تواجه العرب في كل المجالات وتجعلهم عاجزين عن تحقيق أي قدر من التعاون أو التكامل الذي يمكن أن يسهم في تعظيم قدراتهم التفاوضية أمام الأطراف الأخرى. وبينما كان الوطن العربي مجالاً للعديد من المبادرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي قدمتها قوى دولية أو إقليمية راوحت بين مشروع الشرق الأوسط

الجديد أو مشروع اتحاد المتوسط إلى مشروعات وسياسات إدماج أو إلحاق أقطار عربية معينة بالقاطرة القوية للاتحاد الأوروبي، فقد عجزت مؤسسة القمة العربية عن أن تكون في مستوى المسؤولية تجاه تلك التحديات التي لا يمكن أن تكون ماثلة أمام أعين أحد بقدر ما هي ماثلة أمام الحكام العرب.

لقد عكست آخر ثلاثة مؤتمرات قمة عقدت قبل تنفيذ هذا المسح عجزاً عن الوفاء بأي قدر من الالتزامات التي قطعها القادة العرب على أنفسهم في سابق قممهم واجتماعاتهم الملوكية والرئاسية. بل إن آخر القمم الثلاث عكست أن المؤسسة العربية الرسمية العليا هذه لم تفلح حتى في مجرد أن تصبح نادياً للزعماء، فقد كانت دائماً مناسبة للاختلافات والعمل على حل تلك الاختلافات الشخصية بين القادة العرب. ويمكننا أن نذكر هنا فقط قمة القاهرة التي جرت فيها تلك الملاسنة (التي يمكن الآن اعتبارها تاريخية حقاً) بين كل من معمر القذافي والملك عبد الله آل سعود وكيف تبادلا اتهامات العمالة والخيانة وما لحق ذلك من مهازل السياسة الرسمية العربية، لعل أبرزها كان سعي القذافي للانتقام من الإهانة التي وجهها له ملك السعودية بأن خطط لاغتياله في عقر داره كما يقال.

كما لا بد من أن نذكر أيضاً قمة دمشق التالية التي لم يحضرها عدد غير قليل من القادة، والتي كان نجمها القذافي أيضاً الذي ألقى كلمة حوت التهديد والاستهزاء بالقادة والزعماء وقد توعدهم بمصير صدام حسين (وربما مصيره هو شخصياً لاحقاً)، ولم تفلح جهود القطر المضيف في جعل القمة تتمخض وتلد ولو فأراً. أما قمة الدوحة التي جرت عقب ذلك فقد كانت مرة أخرى عرضاً في المصالحات والاعتذارات بين القادة والزعماء بما في ذلك القذافي وعبد الله. إلا أنها كانت أيضاً تعبيراً عن طموح سرعان ما ترجم نفسه في سعي حكام قطر لقيادة العمل العربي على طريقتهم الخاصة، والتي لا بد من أنها ذات صلة أيضاً بما قامت به قطر على كل المستويات أثناء الربيع العربي وبعده. هكذا كانت إعلانات القمم العربية مجرد مكاء وتصدية كما يقال، ولم يلتزم القادة العرب بما أعلنوه في قمة تونس في ٢٠٠٤ من أنهم سيعملون على تجسيد إرادة جماعية عربية وتطوير منظومة العمل العربي المشترك وتعديل ميثاق الجامعة العربية.

كان الحكم الذي أصدره معدّو تقرير التنمية الإنسانية العربية في ٢٠٠٩ مثيراً للقلق، حيث إن «إمكانات المنظمات الإقليمية العربية وأداءها حتى الآن أظهر قصورها عن لعب دور حاسم في إدارة الأزمات وتسوية النزاعات. وهذا الأمر ناتج، في بعض جوانبه، من عوامل التشتت والتوتر الموجودة في المنطقة». لذلك لم نشهد في الواقع

أية مؤشرات على التصدي لهذا القلق الذي يعبر عن حالة الرأي العام العربي تجاه النظام الرسمي العربي والفشل الذريع لمؤسساته التي، كما يتساءل معدّو التقرير، «من المفترض في جامعة الدول العربية، التي ترتكز على مفهوم الوحدة الثقافية العربية، أن تعمل على صياغة الإجماع بين الدول العربية وتفعيله، غير أن الواقع يظهر أن هناك حالات محددة من إدارة النزاع وتسوية الخلافات كانت تتولاها أطراف منفردة خارج نطاق الجامعة»[١٥].

لذلك نجد تقرير التنمية الإنسانية العربية في خلاصته يقرر أن الوضع العربي العام وسياقاته المختلفة تعكس تآلفاً غريباً بين ظاهرتي الاعتداد بالنفس من جهة والاعتماد على الأطراف الخارجية من جهة أخرى. ووفقاً للتقرير فإن الوضع العربي كان يشهد تدنياً على جميع المستويات وبشكل غير مسبوق من ضعف وتنازع وانكشاف مادي ومعنوي أمام الخارج بل واستعداد لدى مكونات متنوعة للارتماء في أحضان أطراف خارجية طلباً لحماية متصورة أو مرغوبة. إضافة إلى اللهاث وراء مبادرات ومشاريع لقوى خارجية، لعل أبرزها التعلق بأمل أن يقوم الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتغيير السياسة الأمريكية تجاه العرب ضمن سياسة شرق أوسطية جديدة. في الوقت ذاته، لا بد من التيقظ إلى أن إهم تطور على الإطلاق هو الذي عبرت عنه اتجاهات الرأي العام العربي، وبخاصة في ما يتعلق باتجاه ملايين العرب إلى التخلي عن الميل إلى الاعتماد والتبعية للغرب وتأكيد الهوية والمصالح الذاتية. مع ذلك، فإن التقرير لا يتردد في تأكيد أن الخاسر الأكبر كان تماسك الدولة العربية وإخفاقاتها المتواصلة على كل المستويات[١٦].

يلحظ رغيد الصلح الدور السلبي الذي لعبه الانكشاف العربي أمام الخارج، إضافة إلى لجوء النظم التسلطية العربية إلى الاحتماء بالقوى الدولية واستسهالها لهذا التوجه كخيار لتحقيق الأمن. فلقد تراجع منطق الأمن العربي القومي وترتيبات الدفاع والأمن المشتركة بسبب «انتشار الاقتناع بأن الدولة العربية الترابية الوستفالية لا تحتاج إلى التعاون الإقليمي الأمني لاعتقاد بعض الحكومات بأنها في اللحظات الحاسمة التي يتهدد فيها أمنها، تستطيع الاتكال على الحلفاء والأصدقاء الدوليين». لذلك، ومثلما يقرر الصلح، فإن حاجة الدولة القطرية العربية إلى استمرار الاحتماء

(١٥) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩).
(١٦) المصدر نفسه.

بالانتماء العربي قد تراجع بشكل كبير لمصلحة الركون إلى الحماية من الدول الكبرى أو ضمن مشروعات بصيغ مختلفة على حساب المشروعية العربية الجامعة المؤسسة في الرأي العام. لذا بهتت المطالبة بإيجاد ترتيبات عربية مشتركة طالما لم يعد لدى الدولة القطرية وطبقاتها الحاكمة حاجة أو دوافع تجعل تطوير مقاربات ومشروعات عربية جديدة بالاهتمام[١٧].

ولكن رغم هذا الوضع المحبط للآمال فقد كانت هناك بعض المؤشرات الأكثر سوءاً في ما يتعلق بالمواطنين وشؤونهم الحياتية اليومية والتي هي أهم، بالنسبة إليهم مما يترتب على العمل الرسمي العربي. حيث يبين التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، أنه ورغم ما قد تحقق من بعض التطورات الإيجابية كما عبرت عنها المؤشرات الاجتماعية، فإن الوطن العربي كان في الحقيقة يواجه «تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدلات الأمية وتركزها بين الإناث، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدولة نفسها. وفي مجال العمالة والقوى العاملة، فإن معدلات نمو القوى العاملة والبطالة في الدول العربية هي الأعلى في العالم...»[١٨].

كما بيّن التقرير أن سكان الوطن العربي يعانون الفقر بمستويات متباينة بين مختلف الأقطار العربية. حيث تشير «مؤشرات الفقر المبنية على خطوط الفقر الوطنية إلى وجود تباين كبير بين الدول العربية، حيث إن الفقر منتشر بشكل كبير في الدول الأقل دخلا مثل جزر القمر، والسودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، واليمن وفلسطين بمعدلات تفوق ٣٠ بالمئة من السكان، بينما تنخفض إلى أقل من ٢٠ بالمئة في بقية الدول»[١٩].

ووفقاً للإحصاءات فإن نسبة الفقر عربياً في ازدياد؛ ذلك أن الاعتماد على مؤشر الدولارين كمحدد للفقر لا يعطي صورة صادقة تماماً عن الوضع العربي. فإذا تم تطبيق خط الفقر الوطني فسيظهر أن معدل الفقر العام يراوح بين ٢٨,٦ بالمئة و٣٠ بالمئة في لبنان وسوريا كحد أدنى بينما يرتفع إلى نحو ٥٩,٩ بالمئة في اليمن كحد أعلى. بينما

(١٧) رغيد الصلح، «من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر القومي العربي، الدورة الرابعة والعشرين، القاهرة، ١ ـ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(١٨) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩)، <http://www. arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2009>.

(١٩) المصدر نفسه.

يصل المعدل في مصر إلى نحو ٤١ بالمئة، وهو ما يجعل أولئك العرب الذين يعيشون حالة فقر يصل إلى ٦٥ مليوناً.

عانى الاقتصاد العربي تراجعاً في معدلات النمو في ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكس في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في معظم الأقطار العربية سلباً على مستوى حياة الفرد وتراجع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي. وصلت نسبة السكان العرب، الذين بلغوا في ٢٠٠٩ نحو ٣٤٠ مليوناً وفي ٢٠١٠ نحو ٣٥٥ مليوناً الذين تحملوا معاناة استتباعات انخفاض دخلهم اليومي عن المعدل الدولي الأدنى. كما سجلت التجارة العربية البينية انخفاضاً ملحوظاً بلغ ١٩,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٩ عما كان عليه وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة ١٩,٧ بالمئة[٢٠]. إلا أنها سجلت تحسناً في العام التالي، فقد حققت زيادة طفيفة بنسبة ١,٢ بالمئة في عام ٢٠١٠ بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ ٨,٦ بالمئة في عام ٢٠١٠ وذلك بعد أن كانت ١٠,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٩، وهو ما يصدق أيضاً على تراجع حصة الواردات البينية التي انخفضت إلى نسبة ١١,٨ بالمئة بعد أن كانت قد بلغت ١٢,٢ بالمئة في الفترة ذاتها[٢١].

وبشكل عام فإن التقرير الاقتصادي العربي الموحد خلال إصداراته ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠ قد قرر بدون مواربة أنه ورغم ما يمكن وصفه بالتقدم الذي تحقق عربياً على مستويات تحقيق أهداف الألفية وبخاصة في مجالات التعليم، فإن أغلبية الأقطار العربية ظلت تواجه ذات التحديات المتمثلة في ارتفاع أعداد السكان والبطالة بينما برزت الحاجة إلى إصلاح القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة إضافة إلى كل ما له صلة برفع مستويات التنمية البشرية[٢٢]. هكذا كان واقع الحياة العربية يتجاوز الدلالات المضللة أحياناً لمؤشرات التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة أو غيرها من المؤشرات الإحصائية الرسمية. إن هذه المؤشرات التي يرصدها تقرير التنمية الإنسانية العربية المتمحور حول الأمن الإنساني، تعبر عن الآثار السلبية للظاهرة المتصلة بالانطباعات أو المظاهر الخادعة والمضللة للثروة النفطية العربية مثلاً[٢٣].

---

(٢٠) انظر: «نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام ٢٠٠٩،» في: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010>.

(٢١) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١)، <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011>.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.**

فالثروة النفطية وما ينجم عنها من سيولة نقدية تظل إجمالاً وديعة في مصارف الغرب، وعلاوة على تعزيزها لاقتصاد الريع وما يرتبط به من عطالات متنوعة فهي تعطي صورة غير حقيقية بل ومضللة عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية العربية عموماً(٢٤). إنها، بلغة التقرير «تخفي مَواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية وما ينجم عنها من زعزعة في الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء» في إقليم لم يتجاوز فيه النصيب الحقيقي للفرد من إجمالي الدخل في البلدان العربية ٦,٤ بالمئة على مدى نحو ربع قرن. كما لم يفت معدي التقرير من المفكرين والدارسين العرب أن ينتبهوا لمضامين ومكامن الخطر في الضغوط الديمغرافية العربية، وبخاصة بسبب ارتفاع نسبة الشباب حيث يمثل أولئك الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عاماً نحو ٦٥ بالمئة من العرب. لكن تلك النسب ستبدو أكثر خطورة إذا ما عرفنا أن معدلات البطالة هي أيضاً أكثر ارتفاعاً بين هذه الشريحة السكانية، كما أنه وفقاً للاتجاهات الديمغرافية السائدة فإن الوطن العربي سيواجه مطلع ٢٠٢٠ آفاقاً حرجة، إذ سيكون محتاجاً إلى توليد نحو ٥١ مليون فرصة عمل لاستيعاب الأعداد الهائلة من الشباب الذين سيلجون سوق العمل(٢٥).

يسجل المشروع النهضوي العربي مظاهر التردي العربي الذي ميّز العقود الأخيرة، ويقرر أن أول تلك المظاهر تمثل بتداعي مسلسل الهزائم العسكرية على المستوى الرسمي العربي أمام أعداء الأمة وما يرتبط به من آثار نفسية بعيدة المدى، وقد تطور إلى مستويات أكثر خطورة من خلال التسليم بالهزيمة على أنها أمر واقع أو مصير لا يمكن تجنبه أو الخلاص منه. أما ثاني تلك المظاهر فقد تمثل بـ «التدهور المروع في معدلات النمو الناجم، أولاً، عن فساد السياسات الاقتصادية الرسمية، وعن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر بدون ضوابط» كما كان لتلك الأوضاع الاقتصادية تكلفة اجتماعية عالية في مقدمتها انهيار الأمن الاقتصادي العربي وتزايد معدلات البطالة والتهميش الذي لاقته فئات اجتماعية عريضة وتفاقم الفقر وما ارتبط بذلك من ظواهر عنف سياسي واجتماعي(٢٦).

أما أخطر المظاهر ذات الانعكاسات العميقة والبعيدة المدى فقد تمثلت بـ «تزايد وتيرة الاستبداد والتسلط في النظم السياسية العربية، وانعكاسهما إهداراً

(٢٤) حول تأثيرات اقتصاد الريع العربي، انظر: جورج قرم، **أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي**، مشروع الحضارة العربي؛ ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٢)، ص ٤٧ ـ ٦٣.

(٢٥) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**.

(٢٦) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

متعاظماً للحريات العامة وحقوق الإنسان». وقد بدا واضحاً أن ذلك الانسداد في الآفاق بفعل احتكار السلطة وتزايد مستويات الظلم والقهر كان قوياً لدرجة كانت كافية لاندلاع الاحتجاجات التي أسفرت عن الربيع الثوري العربي. وكان رابع هذه المظاهر هو ما يصفه بـ «حالة الانكفاء الكياني للدولة القطرية العربية وتضاؤل أحجام ومستويات الصلة بين الدول العربية. لقد وأدت الدولة القطرية العربية فكرة الوحدة العربية... في المقابل لم تكن صادقة في صناعة شراكة إقليمية تعاونية ـ حتى دون مستوى الوحدة ـ في إطار جامعة الدول العربية، لأن درجة حساسيتها تجاه مسألة السيادة ظلت عالية جداً، فمنعتها من رؤية خيار التعاون والشراكة رؤية صحيحة»(٢٧).

وبينما تصر دراسات كثيرة على أن الوطن العربي ليس متجانساً أبداً، بل هو مجرد فسيفساء متناثرة، وبالتالي يتم تفسير ما يحصل من نزاعات أو صراعات داخل الدولة القطرية الواحدة أو بين الأقطار المختلفة كانعكاس لهذا التوتر والتنافر في الهويات والثقافات، فإن معدّي تقرير التنمية الإنسانية العربية انتبهوا إلى أن جوهر هذه الظاهرة لا يعود في الواقع إلى تناقضات الهوية بقدر ما يرجع إلى عوامل اقتصادية وسياسية مباشرة. ليست «الهوية، بحد ذاتها» بالضرورة سبب النزاع، أو حتى المصدر الرئيسي للتوتر بين مختلف الجماعات في المنطقة. والخلافات التي تنطلق في ظاهرها من اعتبارات تتعلق بالهوية، كثيراً ما تنشأ من تعثر سبل الوصول إلى السلطة السياسية أو الثروة»(٢٨).

هذه الأوضاع والسياقات تتصل دون شك بموضوع دراستنا وتعزز أهمية القيام بالتعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي. لقد جرى تنفيذ المسح في ظل سيطرة ووطأة هذه الظروف والعوامل المتشابكة وكان ذلك تأكيداً من مركز دراسات الوحدة العربية لإدراكه بما يواجهه العرب حاضراً ومستقبلاً من تحديات.

وفي سياق إدراك المركز للأهمية الخاصة لهذه المسألة الحيوية والمركزية المتعلقة بالمصير والمستقبل، فقد كان من الضروري أن يواصل المركز جهده العلمي والفكري وأن يخصص الإمكانات لدراسته ومتابعة ما يلحق به من تحولات وتغيرات وفقاً للتغيرات في الظروف الموضوعية.

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.

ثالثاً: منهجية الاستطلاع وأقسامه

تقوم الاستطلاعات والمسوح الميدانية على أن الرأي العام يهتم بكل المسائل التي تمس مصالحه أو معتقداته وأنه سيكون مستعداً للتعبير عن رأيه تجاهها كلما أتيحت له الفرصة. انطلق استطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة من افتراض الإيمان بوجود أمة عربية واحدة، وأن هذه الأمة ينبغي أن تنجز وحدتها بغض النظر عن الأشكال أو النماذج التنظيمية، وأن هذا الإيمان يمثل جزءاً من معتقدات واتجاهات الجمهور العربي العريض. كما أنه يرتبط بمجموعة أوسع من الاتجاهات نحو قضايا ومسائل مترابطة كالنظرة إلى الذات ونظرة العربي في قطر ما إلى الأقطار الأخرى والموقف تجاه القضية الفلسطينية أو القوى العظمى أو غيرها رغم ما يمكن أن يوجد من تباينات قطرية لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. لذلك فقد اشتمل الاستطلاع على أسئلة حاكت في موضوعاتها ومستويات التفاعل التي تناولتها ما كان قد استند إليه الاستطلاع الرائد عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة الذي أشرف عليه الدكتور سعد الدين إبراهيم.

وبينما ركز الاستطلاع الرائد على التعرف إلى آراء النخب من الباحثين العرب، فإن الحاجة بدت ظاهرة إلى التوجه نحو المواطنين العرب لاستطلاع رأيهم في دوائر واسعة ومتنوعة اجتماعياً، إضافة إلى شمولية الموضوعات والقضايا المختلفة المتنوعة ذات الصلة. تم إجراء الدراسة المسحية لتقيس اتجاهات الرأي العام في عدد من الأقطار العربية نحو الوحدة العربية، وذلك من خلال إجراء استطلاعات رأي لعيّنات ممثلة لمجتمعاتها؛ حيث وصل حجم العينة إلى حوالى ١٢٠٠ مستجيب ومستجيبة. وقد تم اعتماد أسلوب العينة العنقودية المنتظمة الموزونة ذاتياً ومتعددة المراحل، إذ يتم في المرحلة الأولى اختيار عينة عناقيد تمثل محافظات/ ولايات كل مجتمع مبحوث ويتم في المرحلة الثانية اختيار عينة المساكن المستهدفة في داخل العنقود. بينما يتم في المرحلة الثالثة اختيار المستجيبين حسب جدول اختيار المستجيبين (كش) من بين أفراد الأسرة الذين تبدأ أعمارهم من ١٨ سنة فأعلى. ولقد تم اختيار هذا النوع من العينات لأنه يضمن نسبة ثقة في نتائج هذه الاستطلاعات ٩٥ بالمئة مع هامش خطأ لا يتجاوز ±٤ بالمئة؛ أي عينة تعكس التباينات والاختلافات داخل المجتمع المبحوث وتمثله.

نفذ هذا الاستطلاع في عشرة أقطار أو مجتمعات عربية هي: الجزائر؛ المغرب؛ الأردن؛ فلسطين (غزة والضفة الغربية)؛ لبنان؛ السعودية؛ اليمن؛ السودان؛ ومصر

وسورية[٢٩]. وكان تنفيذ هذا الاستطلاع من خلال مرحلتين: **الأولى** كانت خلال الفترة الأخيرة من العام ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠، فيما كانت الموجة **الثانية** خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠١٠. لقد واجه تنفيذ هذا الاستطلاع العديد من الصعوبات أهمها:

ـ عدم تنفيذ الاستطلاع في بعض الأقطار المقترحة أصلاً نتيجة رفض السلطات منح الإذن بتنفيذ استطلاع حول الديمقراطية.

ـ تأخر تنفيذ الاستطلاع في بعض الأقطار نتيجة لتأخر السلطات في منح الإذن لتنفيذ الاستطلاع.

ـ عدم وجود القدرات الفنية في بعض الأقطار لتصميم عينة حسب المواصفات المطلوبة أو عدم القدرة البحثية لتنفيذ الاستطلاع ميدانياً.

راعت الاستمارة أن تستقصي آراء المبحوثين حول أكثر من مستوى لقياس المعتقدات أو القيم والاتجاهات والآراء، ذلك أن الرأي العام كمفهوم شائع في العلوم الاجتماعية والسياسية اليوم يتضمن عادة هذه المستويات الثلاثة لما يفكر ويشعر به الأفراد. ومثلما يقرر سعد الدين إبراهيم فإن «الإيمان بوجود أمة عربية واحدة هو في عداد المعتقدات. هذا المعتقد إن وجد فإنه غير قابل للتغير بسهولة. ويندرج تحت هذا المعتقد (بوجود أمة عربية) عدد من الاتجاهات، مثل الاتجاه نحو الوحدة العربية لأقطار هذه الأمة. هذا الاتجاه سواء كان مؤيداً أو رافضاً للوحدة ـ قد يتغير رغم استمرار الإيمان بأمة عربية واحدة. ولكن إذا انتفى الاعتقاد بوجود أمة عربية واحدة فإنه من شبه المحتم أن ينتفي الاتجاه المؤيد لوحدة عربية. فإذا افترضنا أن هناك اتجاهاً مؤيداً للوحدة بصفة عامة، فإن هناك عدداً من المسائل التي تندرج تحت هذا الاتجاه والتي يمكن أن تختلف حولها الآراء. فبين الاتجاه المؤيد للوحدة قد تختلف الآراء حول توقيت أو وسائل أو مراحل هذه الوحدة. واختلاف الرأي حول هذه المسائل لا يعد فقط أمراً طبيعياً، ولكن الرأي هنا قابل للتغير بسرعة أكبر من تغير الاتجاه. وهذا الأخير قابل للتغيير بسرعة أكبر من تغير الاعتقاد بوجود أمة عربية واحدة»[٣٠].

(٢٩) إن التحليل الموجود في هذا التقرير يتضمن السودان باستثناء الأقاليم الجنوبية التي اختارت الانفصال بعد استفتاء كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

(٣٠) إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ص ٤٨ ـ ٤٩.

كانت أداة البحث الرئيسية هي استمارة استبيان (ملحق ١) تم تصميمها كأداة لجمع البيانات عن طريق المقابلات مع أفراد العينة في الأقطار العربية المختلفة وقد شملت الاستمارة نحو ١٦٥ سؤالاً يمكن توزيعها على أربع مجموعات رئيسية:

أولاً: أسئلة تتعلق بما يمكن وصفه بمقومات ومحددات العروبة والوطن العربي. وقد شملت هذه المجموعة أسئلة عن العوامل المشتركة بين العرب ومظاهر التواصل القائمة بينهم. ومن الواضح أن هذه المجموعة من الأسئلة حاولت أن تستكشف ما لدى المبحوثين من وعي وإدراك للعوامل المشتركة وأن تختبر قدرتهم على تحديد المدى الذي تترجم فيه هذه العوامل إلى مظاهر تواصل بوسائل مختلفة.

ومن هذه الأسئلة طلب من المستجيبين أن يذكروا ثلاثة شعوب يعتقدون بقربها إلى شعب بلدهم أكثر من غيرها. وقد تضمنت الاختيارات شعوباً عربية وغير عربية، ومن أجل تأكيد ثبات الاتجاه تم التساؤل لاحقاً عن أقرب ثلاثة شعوب عربية يراها المستجيب الأقرب إلى شعب بلاده. وتم التساؤل أيضاً عن ثلاثة بلدان عربية ترتبط مع قطر المستجيب بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية. وشملت أسئلة هذا القسم استطلاع آراء المستجيبين حول المحيط العربي الكبير حيث تم التساؤل مثلاً عن آرائهم حول العوامل المشتركة بين شعب القطر المعني وبقية الشعوب العربية. كما تم التساؤل مباشرة عن المكانة التي تمثلها عناصر اللغة والدين الإسلامي والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد المشتركة والجغرافيا المشتركة والتحديات المشتركة والمصالح المشتركة، كعوامل مشتركة بين الشعوب العربية وعناصر موحدة لها.

ثانياً: أسئلة تتناول العلاقات العربية ـ العربية وتنطلق هذه المجموعة من أن تقدير أهمية الصلات بين الأقطار العربية لا بد من أن تتم ترجمته في الرأي العام بالتعرف إلى أنماط وأشكال ومستويات العلاقات البينية بين الأقطار العربية المختلفة. ولما كانت العلاقات البينية ترتبط حكماً بمسائل الأمن الوطني على المستوى القطري وتحدياته ومحدداته أيضاً، فقد تصدت هذه المجموعة من الأسئلة للتعرف إلى ما يعتبره الرأي العام مشكلات مشتركة تعكس الترابط بين مستوى الأمن الوطني القطري ومستوى الأمن القومي.

شملت هذه الأسئلة مثلاً سؤال المستجيب عن البلدان العربية التي زارها خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ الاستطلاع إضافة إلى تحديد العوائق التي واجهت الزيارة والعوائق التي حالت دون زيارته لأي قطر عربي. وركزت الأسئلة أيضاً على

درجة رضا المستجيب بمستوى ودرجة التواصل بين الأقطار العربية في المجالات كالاستثمارات والعمالة والسياحة والتعليم وغيرها من أشكال التواصل. وتوجه الاهتمام في هذه المجموعة من الأسئلة أيضاً في محاولة لتحديد اتجاهات المستجيبين بشأن العلاقات العربية البينية وكيف يمكن أن تؤدي دوراً في مواجهة المشكلات القطرية أو المشكلات العامة إضافة إلى مدى تقدير المستجيبين لأشكال التعاون التي نشأت خلال العقود الماضية بين الأقطار العربية مجتمعة أو ضمن المجالس الإقليمية العربية.

تضمنت الأسئلة أيضاً التعرف إلى أشكال التواصل الإعلامي والثقافي بين الأقطار العربية من خلال تحديد مختلف وسائل الإعلام التي يتابعها المستجيبون والمصادر الإعلامية التي يثقون بها أكثر من غيرها. كما تم التساؤل عن أهم ثلاثة أحداث عربية تابعها المستجيبون ومصدر المعلومات عنها. ووجهت أسئلة تناولت الإذاعات والمحطات التلفزيونية العربية المفضلة ومدى استخدام الإنترنت في التعرف إلى المحيط العربي والتساؤل عن مثقفين وكتاب وصحفيين وكتب عربية تابعها أو اطلع عليها المستجيب علاوة على مشاركته في منتديات حوارية عربية أو أنشطة رياضية وموضوعاتها.

ثالثاً: أسئلة تتناول أشكال التعاون العربي والوحدة العربية حيث تم توجيه أسئلة إلى المبحوثين في مختلف أقطار المسح للتعرف إلى اتجاهاتهم نحو الأشكال التي يرونها مناسبة أو مفضلة للتعاون بين أقطارهم. كما تطرقت الأسئلة إلى أساليب التعاون التي يمكن أن تقوم بين الأقطار العربية، وعرضت على المبحوثين خيارات مختلفة بدءاً من النظام النقدي العربي الواحد وتوحيد المناهج المدرسية إلى إنشاء قوات عسكرية مشتركة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة بكل أشكال التعاون القائمة والممكنة.

لقد تعددت مستويات التعاون العربي التي تناولتها الأسئلة من المستوى الفردي حيث تم التساؤل مثلاً عن أهمية إلغاء تأشيرات الدخول بين الأقطار العربية ومدى تأييد المستجيبين له على المستوى الإقليمي، حيث تم التساؤل عن الدور الذي تلعبه الاتحادات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ودورهما في تحقيق الوحدة العربية، إضافة إلى أسئلة تناولت البدائل الممكنة على المستوى العربي العام مثل منح المنتجات والبضائع العربية معاملة تفضيلية. ولتنتهي الأسئلة في هذه المجموعة بالتساؤل مباشرة عن أشكال التعاون الممكنة والمفضلة بين الأقطار العربية بدءاً من الوحدة الاندماجية الكاملة والاتحاد الفدرالي إلى مجرد التنسيق بين الأقطار العربية وسؤال المستجيب عن الطريقة الأمثل في رأيه لإقامة الوحدة.

رابعاً: أسئلة تناولت معوقات الوحدة العربية، وقد كان هدفها التعرف إلى مدى قدرة الرأي العام العربي على تحديد العوائق القائمة أمام إنجاز هدف الوحدة العربية. لذلك تناولت الأسئلة معوقات مفترضة أو واقعية بدءاً من الاختلاف بين الشعوب العربية إلى الموقف الخارجي، علاوة على التساؤل عمّا يمكن أن تقدمه الوحدة من تجاوز لتحدياتها من خلال الفوائد التي ستجنيها الدولة القطرية من قيامها.

لقد تنوعت أيضاً الأسئلة المتصلة بمعوقات الوحدة بين الأقطار العربية والدرجة التي تحتلها الاختلافات أو التمايزات بين شعوب الأقطار العربية (بتنوعها الداخلي أيضاً) كعوائق أمام الوحدة مثل العادات والتقاليد وطريقة التفكير والمستوى التعليمي أو مستوى الدخل أو درجة التباين في الموقف تجاه القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية أو الموقف من قوى إقليمية كإيران ودورها إضافة إلى أسئلة أخرى متصلة بالسلة ذاتها من المعوقات المحتملة أو المفترضة. وكان مستوى الاختلاف الذي يتمتع به شعب القطر عن غيره من الشعوب العربية في مستوى الحريات السياسية الاجتماعية والدينية أو في مستوى الأمن والاستقرار موضعاً لأسئلة أخرى للتعرف إلى اتجاهات المبحوثين نحوها كعوائق أمام تحقيق الوحدة العربية. شملت العوائق المقترحة عدم رغبة بعض الشعوب العربية في التنازل عن سيادة دولها القطرية أو عدم رغبة الحكام العرب واختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة وفشل التجارب الوحدوية السابقة. لم تهمل الأسئلة الأبعاد الاجتماعية المختلفة للتفكير بشأن العوائق فتم التساؤل عن موقف النخب السياسية والنخب الاقتصادية وما إذا يعتبر معارضاً لقيام الوحدة وعائقاً لها، إضافة إلى التساؤل عن مدى اعتبار عدم رغبة الأقليات في تحقيق الوحدة العربية عائقاً أمامها.

أَولى المسح أهمية خاصة للدور الذي تلعبه القوى الخارجية كعوائق أمام تحقيق الوحدة العربية حيث تم تخيير المستجيبين بين الموافقة على وجود هذه العوائق أو القول بأن المواقف الخارجية مثلاً لا تمثل أي عائق على الإطلاق أمام قيام الوحدة العربية. لذلك جرى التساؤل عن المواقف الخاصة بقوى دولية وإقليمية كالموقف الأمريكي والصيني والأوروبي ومواقف قوى إقليمية مثل تركيا وإيران علاوة على موقف إسرائيل. وأخيراً، تم تخصيص أسئلة لتحديد ما يعتبره الرأي العام مشكلات أو تحديات عربية مشتركة، وتحديد الدول التي يمكن اعتبارها تمثل مصدر تهديد لأمن ومصالح القطر، وثلاث دول تمثل مصدر تهديد لأمن ومصالح الوطن العربي[٣١].

---

(٣١) انظر استمارة الاستبيان في الملحق نهاية هذا الكتاب.

لذلك، وانطلاقاً من هذه المحددات المنهجية فقد روعي أن توفر النتائج وتساعد على استخراج مؤشرات تسمح بالمقارنة والتعرف إلى مدى قوة ودرجة الثبات التي يمكن أن تكتسبها هذه المستويات في الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية. وحيث إن هذه الدراسة الميدانية جاءت بعد أكثر من ثلاثة عقود على إنجاز تلك الدراسة الرائدة، فقد روعي أن يتم تصميم استمارة المسح ومجموعات الأسئلة المكونة لها بما يحقق تلك الأغراض المنهجية وبما يخدم فكرة التراكم المعرفي التي يحرص عليها مركز دراسات الوحدة العربية في كل أعماله وبخاصة المتعلقة بالعروبة والوحدة والمستقبل. هكذا تناولت الاستمارة الخاصة بالاستقصاء التعرف إلى ما يراه المبحوثين حول المعتقدات والاتجاهات والآراء استقصاءً وقياساً وإن كان محور التركيز هو الاتجاهات فقط، دون أن يغفل الإشارة إلى مسائل أخرى ذات أهمية عربية شاملة في صلتها بالحياة والمستقبل أو بمستويات التعاون أو التعثر في العمل العربي أو التهديد الخارجي.

هكذا؛ وبعد أن تعرفنا إلى الفكرة الأساسية للمسح والدوافع التي كانت وراء القيام به في صلتها بتطور الفكرة العربية الجامعة والوحدة العربية وكيف تفاعلت مع الواقع السياسي والاقتصادي العربي، سيخصص الفصل المقبل لتقديم تحليل تاريخي وموضوعي لفكرة الوحدة العربية منذ أن نشأت في الفكر العربي المعاصر إلى اليوم. سيكون التركيز في المعالجة الخاصة بهذه المسألة في الفصل الثاني إطاراً ضرورياً ومقاربة تفسيرية لازمة من أجل الإحاطة بالفكرة وموقعها في الفكر وجدلها مع الواقع وكيف تطورت من مجرد شعور بالعروبة إلى مكون مركب من المفاهيم التي تحتوي مستويات متعددة.

إن المعالجة التي يقدمها **الفصل الثاني** تبدو أساسية في فهم وتفسير سيادة اتجاهات ذات صلة بالوحدة العربية كما بينتها مؤشرات مسح اتجاهات الرأي العام العربي، كما ستقدم الإطار المناسب الذي يمكن أن يعمل خلفية لتحليل الأسباب الكامنة وراء استمرارها في الثقافة والوعي الشعبي الذي، مثلما تبينه النتائج المستقاة من الدراسة الميدانية، لا يزال يحمل شحنات عالية الدلالة على مركزية الفكرة في الوعي العربي العام كما ستوضحه الفصول التالية المخصصة لتحليل تلك النتائج.

الفصل الثاني

الوحدة العربية :
جدل الفكر والواقع

عرف الوطن العربي حركة قومية عربية منذ القرن التاسع عشر، كان هدفها مرتكزاً على إثبات الوجود الحي للأمة العربية. وقد انطلق هذا المسعى من أن هناك هوية قومية عربية تعبر عنها الأمة أفضل تعبير، كما تجسدها الروابط القائمة بين المنتمين إلى هذه الأمة من لغة وثقافة وتاريخ مشترك وجغرافيا موحدة. لذا، كان طبيعياً أن تجد فكرة التوحيد مكانتها المركزية ضمن هذا التصور القومي العربي متأثراً أيضاً بما تعرف إليه من خلاصات ونتائج الحركات القومية الأوروبية ومن تاريخ ومسارات نشوء الدولة القومية؛ وهكذا ولدت الفكرة القائلة بضرورة توحد هذه الأمة سياسياً في «دولة ـ أمة» عربية واحدة جامعة.

هذا الفصل سيقدم دراسة تحليلية لفكرة الوحدة العربية وكيف تم صوغ مكوناتها المتعددة على المستوى الفكري كما يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التفاعل أو الجدل بين الفكر والواقع ناظماً أساسياً للمناقشة التي يقدمها. وغني عن البيان أن العرض والتحليل الذي سيقدم هنا يمثل مقدمة ضرورية من الناحية المنهجية والمفهومية لموضعة فكرة الوحدة العربية بحيث يمكن اعتبارها الإطار التحليلي المرجعي الذي يمكننا من فهم خلفيات وآفاق ما ستخبرنا به نتائج ومؤشرات الدراسة الميدانية عن اتجاهات الرأي العام في الفصول الثالث والرابع والخامس ثم نقطة انطلاق لما يقدمه الفصل السادس والأخير من الكتاب من رصد لما يمكن اعتباره عروبة جديدة.

أولاً: الأمة العربية: التحدي والأمل

ولدت الحركة القومية العربية التي انطلقت في مشرق الوطن العربي من رحم الحلم العربي وعبرت عن الرغبة الجامحة في التحرر والكرامة. كما اتخذت تعبيرات وتمثلات مختلفة بدءاً من الحركة الثقافية والجمعيات العربية مروراً بالحركات والأحزاب السياسية والدول الرافعة لواء العروبة وكتائب وألوية الفكر الذي تولى الدعوة والتأصيل والتفكير بالخيارات والتدبر في التحديات والآفاق. وقد شكل هذا،

مجتمِعاً، تياراً وحركة استمرا أكثر من قرنين من الزمان، ومنذ أن تفككت الإمبراطورية العثمانية ووصولاً إلى تحرير العرب من الاستعمار الأوروبي ولا يزالان متواصلين إلى يومنا هذا. أصبحت فكرة الوحدة العربية جزءاً من النظام العربي على الأقل في مستويين: مستوى النشاط السياسي، ومستوى الشرعية السياسية لكثير من الأنظمة التي رفعت لواءها. لكن فكرة الوحدة العربية أيضاً دفعت ثمن ارتباطها بالنظام العربي وأخطائه. ولعل إقدام النظام العربي على تقبل مقاربة جديدة للقضية المحورية ـ تحرير فلسطين والصراع العربي الصهيوني ـ شكل أخطر التحولات التي جرت منذ سبعينيات القرن الماضي. قاد ذلك أيضاً، وبخاصة مع انهيار نظام القطبية الثنائية، إلى أن أصبح النظام العربي وفكرة الوحدة العربية متغيراً تابعاً ضمن المخططات الاستراتيجية للقوى الكونية التي بدأت استهداف أي مشروع مقاوم أو منافس.

وبينما تمكنت قوميات وأمم أخرى في عالمنا المعاصر من تحقيق الهدف المتعلق بإقامة «دولة ـ أمة»، واجه الوطن العربي ظروفاً وعاش أوضاعاً تاريخية جعلت تحقق ذلك الهدف يبدو بعيد المنال. فرغم تحقق هدف التحرر من السيطرة الأجنبية فإن ما نجم عن ذلك من وقائع جعل السياسة العربية عقب استقلال الأقطار العربية، رغم بعض الاستثناءات، لا يدعم تلك الرؤية التوحيدية المنسجمة مع مقتضيات الهوية؛ بل أصبحت الشاهد الحي على مناقضتها. لم يكن ذلك فقط مصدر إحباط للقوميين العرب؛ بل إن الاتجاهات الإقليمية والانعزالية هي التي سادت دنيا العرب مستندة إلى الدعوة إلى إعطاء الدولة القطرية الناشئة مجالاً للترسخ والتكون حتى يمكنها الدخول في ترتيبات تكاملية مع شقيقاتها، بينما كان ما تقوم به عملياً يعطي أولوية لها ويعمل على ترسيخ هويتها القطرية وليس التكامل العربي. ورغم ما يمكن وصفه من نفوذ مارسته الأيديولوجية القومية العربية على السياسات العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فإن السياسة الفعلية مثلت انتهاكاً صارخاً لمعطيات الهوية وتحدياً صريحاً لتلك الأيديولوجيا بل نشأ صراع بين تلك المرجعية وغيرها من المرجعيات المنافسة بأسانيد مختلفة بما شكل تناقضاً متحدياً للنموذج العربي الجامع والطموح لتحققه فعلياً.

كان ذلك ظاهراً بشكل قوي منذ هزيمة العام ١٩٦٧ في الحرب مع إسرائيل. لم تكن تلك هزيمة فقط للدول العربية الثورية التي رفعت لواءات العروبة والتحرر؛ بل كانت فرصة لتعزيز الدعوات المناقضة لها ووفرت الغطاء الإضافي للدول العربية القطرية كي تعزز سيادتها ووجودها. لقد بلغ الأمر أن بعضها حارب التوجهات العروبية

بشكل صريح وعبر صيغ متعددة المستويات والمحاور، وهو ما جعل المحللين وقتها يصفون علاقات العرب الرسمية بأنها حرب باردة عربية وإنْ حفلت بمستويات من الصراع الساخن بين قوى الثورة والثروة[1]. مع ذلك فإن العروبة ودعوات الوحدة والتكامل لم تتراجع نهائياً أمام الهويات ذات النزعة القطرية أو غيرها، فقد وفرت لها الخصائص المميزة التي تتمتع بها القدرة على الاستمرار. لقد تمكنت الهويات الأخرى من الانتشار والاحتماء بالدولة القطرية إلا أنها، رغم ما قد بدا على العروبة من ضعف، لم تتمكن من أن تجرف الهوية العربية الجامعة[2].

كان لحدث الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ أثره غير المباشر في تعزيز قوة الأصولية الإسلامية في الوطن العربي. ومع أن بعض القوى لم تتلق نجاح الثورة الإيرانية بالترحيب؛ بل إن بعضها رفض، أو واجه، تصدير الثورة الإيرانية انطلاقاً من اعتبارات مذهبية لم تتقبل نجاح ثورة شيعية؛ فقد عادت إلى الظهور تيارات فكرية وحركية تدعو إلى الجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية انطلاقاً من دعوة شمولية الحل الإسلامي. ورغم الاعتبارات والمسوّغات الكثيرة لتحقيق التلاحم التاريخي المنتج بين أهم تيارين في تاريخ الوطن العربي والحضارة العربية الإسلامية وأن يتكاملا ليشكلا كتلة تاريخية جامعة، فقد سيطرت قوى الاختلاف ولتبدو تلك التطورات وكأنها مناسبة لحرب ضد العروبة والهوية الجامعة التي بادر الكثيرون إلى الإعلان عن موتها. ومنذ ذلك الحين ازدادت مظاهر الضعف العربي بينما اكتفت قوى كثيرة بالاحتفال بكون القومية العربية لم تعد الأيديولوجية المهيمنة في الوطن العربي، وكان الواقع ينبي عن اتجاهات أكثر تفتيتاً رغم ما بدا من سيطرة لمنطق الدولة الذي بدا وكأنه يُملي مساره على السياسة العربية.

هكذا اعتُبرت العروبة في عداد الموتى من ضحايا الثورة الإيرانية وصعود نجم الإسلام السياسي. لقد صاغ فؤاد عجمي هذا النعي بطريقة فظة في مقالته التي نالت شهرة وتسويقاً كبيراً «The End of Pan-Arabism» عندما نشرت في مجلة *Foreign*

(١) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (Oxford: Oxford University Press, 1971).

(٢) كان فؤاد عجمي وعدد من الكتاب المعادين للعرب قد نشروا دراسات اعتبروا فيها العروبة قد ماتت مع هزيمة ١٩٦٧، وقد قام بالرد عليهم كتّاب ومفكّرون أثبتوا خطأ تحليلاتهم وإن كانت التطورات اللاحقة مثّلت الدليل الحي على سخف آرائهم. لمناقشة إضافية، انظر: يوسف محمد جمعة الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ترجمة سمير كرم، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٩١ ـ ٢٠٦.

Affairs حيث أعلن موت العروبة الجامعة وانتصار منطق الدولة في السياسات العربية كنتيجة لهزيمة العام ١٩٦٧، والتي يعتبرها عجمي بمثابة معركة الهزيمة الماحقة للقومية العربية(٣). أخذ المثقفون والدارسون يتساءلون عن مدى قدرة مثل العروبة الجامعة على الاحتفاظ لنفسها بأية مشروعية بعد تلك الهزيمة المفترضة، إلا أن تلك التقييمات كانت في الحقيقة غير قادرة على تجاوز موقع التخريصات أو التمنيات المؤدلجة. لم تكن في حقيقتها دراسات موضوعية علمية بقدر ما كانت تعكس رغبة وإصراراً على إظهار العروبة وقد غابت عن الوجود. لقد بدا ذلك ظاهراً تماماً في الخلط وعدم التمييز بين مصطلحات ومفاهيم مثل الوحدة، والتضامن، والعروبة الجامعة وهي كما هو واضح مستويات مختلفة للهوية والانتماء والعمل السياسي أيضاً، غير أن ذلك التمييز تم تجاهله ليجري فقط الإيحاء بأن المثل الأعلى العربي الجامع لم يفقد جاذبيته فقط بل إنه أصبح من الماضي(٤).

كانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك أن انطلق سيل من الدراسات التي ركزت جهودها لإظهار الوطن العربي مجرد فسيفساء حيث لا وجود لما يمكن وصفه بالمجتمع العربي الذي بدا يظهر على أنه مجرد مركب لجماعات ولأقليات لا رابط بينها. وقد نحت تلك الدراسات، في إنكارها لوجود أي سند أو داعم عقلاني لفكرة وهدف الوحدة العربية، نحو تأكيد الافتراض القائل بأنَّ على القومية أن تُفضي إلى وحدة سياسية إذا كان لها أن تستحق اعترافاً بوجودها كما تعكسه معايير النموذج الأوروبي. لذا وجدنا أن المقاربات الأكثر شيوعاً في الأدبيات الغربية والإسرائيلية وبعض الأدبيات العربية تتناول القومية العربية وتقارنها بالتجربة الأوروبية فقط لتنتهي إلى إدانتها. فلقد استخدمت معايير التجربة القومية الأوروبية مقياساً منهجياً يعطي الأولية للنموذج الأوروبي ويعتبره مثالاً عالمياً من القومية ذي صلاحيات كونية عابرة للحضارات والثقافات والزمن أيضاً، وبالتالي ينبغي أن يطبق في كل مكان مهما اختلفت الظروف. وتبعاً لهذا التحديد المسبق تغدو العروبة مفتقرة إلى القدرة على لعب أي دور تقدمي في التطور الاجتماعي والسياسي للعرب(٥).

---

(٣) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978), <http://www.foreignaffairs.com/articles/30269/fouad-ajami/the-end-of-pan-arabism>.

(٤) Roger Owen, «Arab Nationalism: Unity and Solidarity,» in: Talal Asad and Roger Owen, eds., *The Middle East*, Sociology of «Developing Societies» (New York: Monthly Review Press, 1983), p. 16.

(٥) Eric Davis-Willard, «Theory and Method in the Study of Arab Nationalism,» *Review of Middle East Studies*, no. 3 (1978), pp. 18-26.

وبدلاً من الاعتراف بما لقوة الاتجاهات العروبية المستندة إلى ما لعوامل التآلف بين العرب المعاصرين من وجود حقيقي؛ فإن الاهتمام أصبح منصباً على أن الفكرة القومية العربية برمتها غير أصيلة ولا يمكن لها مجابهة «القومية» التي تؤسس للدول العربية المعاصرة كونها الانعكاس الحقيقي والمعادل التاريخي والواقعي للقومية التي انطلقت أفكارها من أوروبا لتنتشر في المنطقة. وهكذا فإن العروبة تم خفض ترتيبها بين الهويات السائدة لتصبح مجرد شكل معنوي للتضامن أو مجرد رد على الصهيونية[٦]. كانت العروبة تقدَّم على أنها في أفضل الأحوال مجرد قوة لتحقيق تضامن العرب بشأن المسألة الفلسطينية رغم أن تاريخ القومية العربية أقدم كثيراً من المسألة الفلسطينية[٧].

ثانياً: الوحدة العربية ومركزية هدف تحقيقها

احتل هدف توحيد العرب في دولة واحدة أهمية مركزية وقد كان دائماً قوة دافعة للقومية العربية. لذلك تشكل المسائل والقضايا المرتبطة بالتوحيد والتعاون والتكامل وشروطها وعوائقها وفوائدها فضلاً عن مسوغاتها القسم الأكبر من المساهمات الفكرية التي قدمها دعاة العروبة والوحدة[٨]. ويعتبر الفكر القومي العربي الوحدة العربية ضرورة يتوجب تحقيقها إذا كان للأمة العربية أن تحافظ على هويتها القومية وأن تحمي وجودها المادي والمعنوي في آن واحد، ناهيك بمجابهة مختلف التحديات والمعضلات التي تواجهها باستمرار. لذا؛ فقد كانت الوحدة باستمرار موضعاً للاهتمام والتنظير والمفهمة والدعوة والدفاع عنها. ويمكن القول إن المساهمات الفكرية في هذا الشأن لم تتجاوز ما كان الراحل جمال عبد الناصر قد حدده عندما أعلن بجلاء ووضوح نظري وفكري غير مسبوق في الفكر العربي أنه «يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل. ويكفي أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان. ويكفي أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير»[٩].

(٦) Yehoshua Porath, *In Search of Arab Unity: 1930-1945* (London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1986).

(٧) Peter Alter, *Nationalism*, translated by Stuart McKinnon Evans (London: Edward Arnold, 1989), p. 152.

(٨) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، إشراف السيد يسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٥ ـ ٦٠، ٨٩ ـ ٩٥، ١٣٣ ـ ١٤٣ و١٧٥ ـ ١٨٦.

(٩) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة والميثاق وبرنامج ثلاثين مارس** (طرابلس: مكتبة الفكر، [د. ت.])، ص ١٧٠.

١ ـ العروبة الجامعة: أمة واحدة... دولة واحدة

يمكن إيجاز تاريخ القومية العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتجارب العاثرة الحظ الكثيرة لتحقيق الوحدة السياسة العربية، في سيطرة حلم الوحدة العربية والسعي إليها والتحدي الذي مثّله واقع السياسات العربية أمام محاولات بلوغ هذا الهدف. هذا الحلم وما ارتبط به من فكر وعمل وصراع أيضاً، سمة جوهرية لا يمكن تجاهلها بين السمات الأساسية للتاريخ العربي المعاصر خلال القرن العشرين. مع ذلك، فقد عانت الفكرة أعراض غموض في ما يتعلق بمجالها ومداها الجغرافي كما تم تحديده في مطلع القرن العشرين حيث لم تشمل تصورات العروبة والوحدة حينها ما نعرفه اليوم الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. تلك الحدود غير الواضحة للدولة العربية المقترحة وقتها كانت تعبيراً عن طبيعة القومية العربية والظروف المحيطة بالفكرة العربية عند ذلك المفصل التاريخي. فلقد عانت نظرية القومية العربية الكثير من النواقص المعرفية والظروف الموضوعية التي جعلتها تعكس قصوراً أيديولوجياً يمكن أن نفسره بما نتج من عملية الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية[١٠].

وقد انعكس هذا في الموقف المتردد الذي وقفه الفكر القومي العربي في ما يتصل بمسائل الدلالات الإسلامية والشعوبية والإقليمية كمستويات للهوية وعناصر الصورة القائمة آنذاك. ولقد كشفت التطورات اللاحقة كيف كانت الفكرة العربية الجامعة تعكس المفصل الحاسم الذي كان المصير العربي يمر خلاله. ولقد كان للاستعمار الأوروبي للوطن العربي وتوسع هذا الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، آثار هائلة على فكرة الوحدة إذ عملت على إخفاء الآثار السلبية والسمات التي ارتبطت بها عقب الانفصال عن الأتراك لتحل محلها روح عربية أشمل وجدت في العدوان المشترك على كامل التراب العربي من أوروبا عاملاً معززاً أعطى الفكرة طابعها العربي الجامع[١١].

أقام المستعمرون الأوروبيون بنى ومؤسسات الدولة التي كانوا يحتاجون إليها ليحكموا المنطقة بما يحقق مصالحهم. كان ذلك توجيهاً للتاريخ والمصير العربي، وكانت نتائجه ليس تقويض آمال العرب فحسب، بل أصبح على العرب التعامل مع الوقائع الجديدة التي حددت جوانب النضال من أجل الاستقلال. هكذا اضطرت العروبة

---

(١٠) محمد عبد الشفيع عيسى، **العروبة المفترى عليها: دراسات في النظرية والممارسة** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٧٦ ـ ١٩٠.

(١١) عبد الإله بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١)، ص ١٤ ـ ١٦.

إلى أن تحصر ذاتها في كل إقليم على حدة وضمن الحدود التي رسمها الاستعمار وإرجاء هدف الوحدة العربية حتى يتم تحقيق الاستقلال. أدى ذلك إلى تجزئة الحركة العربية الجامعة، وصار لزاماً التركيز على المسائل القطرية. وحينما تحقق الاستقلال أو مُنح لم تتحقق الوحدة العربية الجامعة؛ فقد أصبحت كل حركة «وطنية» مستقلة، وأصبح الزعماء الذين قادوا النضال حكّاماً للدول المستقلة الجديدة مشغولين بتعزيز إنجازاتهم القطرية لا بإنجاز الحلم العربي. وبقدر ما كانت هذه الانشغالات تبرز في المقدمة وتأخذ الأولوية فترسخ الدولة القطرية وليغدو هدف الوحدة بعيد المنال أمام الواقع الناطق بالتجزئة والانقسام. هكذا أضحت الدعوة إلى وحدة عربية أداة دفاعية استخدمها العرب في محاولة لإزالة التجزئة السياسية التي نجمت في معظم تمثلاتها، وبخاصة في المشرق العربي، عن الترتيبات الاستعمارية الأوروبية وبالأخص ما كشفته اتفاقية سايكس بيكو.

ارتبط تأسيس جامعة الدول العربية، في العام ١٩٤٥، ارتباطاً وثيقاً بفكرة الوحدة العربية فحفل الفكر العربي بمناقشات وتفاوتت اتجاهات هذه المناقشات في تقديراتها بشأن العلاقة بين الجامعة وفكرة الوحدة العربية[١٢].

لقد دارت تلك المناقشات حول طبيعة الجامعة ذاتها، ودور المصالح البريطانية في تأسيسها، والفجوة الكامنة في ميثاقها بين العوامل المعززة للدولة القطْرية والعوامل العربية الجامعة. ومع أن تلك المناقشات لا تعنينا هنا فهي تتخطى مجال هذا الفصل، فإن الجامعة العربية أدت دوراً مهماً باعتبارها إطاراً مؤسسياً للنظام الرسمي العربي كحارس للدولة القطرية العربية وكمعبّر معنوي وترجمة حية لروابط العروبة الجامعة في الوقت ذاته. ورغم كل ما وجه لها من انتقاد، تظل الجامعة العربية تعبيراً عن العروبة في أبسط معانيها ودليلاً حياً على إمكانية التعبير المؤسسي عنها. إضافة إلى ما يمكن أن يكون لدلالات نجاحها في تنفيذ كثير من المشاريع العربية الجامعة من برهان عملي على الإمكانات فهي الإطار الجامع الوحيد القابل للحياة تعبيراً عن أي مستوى عملي أو تمثل مؤسسي لفكرة الوحدة العربية[١٣].

---

(١٢) علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ورقة قُدِّمَت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٧ ـ ٩٢.

(١٣) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» ورقة قُدِّمَت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٤٨٥ ـ ٤٩٥.

٢ ـ دولة عربية جامعة أم دولة قطرية؟

قبل أن نولي الاهتمام بالدولة العربية الواحدة أو النموذج الممكن لترجمة العروبة إلى واقع سياسي ضمن الدولة أو خارجها، لا بد من أن نشير إلى أن إحدى الخصائص المميزة للكتابات السياسية العربية بوجه عام، والفكر القومي العربي بوجه خاص، الفضاء المحدود الذي يحتله البحث أو التنظير في مفهوم وظاهرة الدولة بشكل عام. ويرى سعد الدين إبراهيم أن هذه الوضعية أو العجز والقصور المعرفي يعكس حالة الفكر السياسي العربي بشكل خاص حتى إلغاء نظام الخلافة في العام ١٩٢٤. أما عقب إعلان العرب تحررهم وانفصالهم عن المجال الإسلامي الذي كان يهيمن عليه الأتراك فقد عرف الفكر العربي بوادر جنينية للاهتمام بالدولة، إلا أن ذلك ظل رهينة المفهوم الإسلامي التقليدي للدولة كسلطة، أو أنه أصبح مجرد ترديد وصدى للأدبيات الغربية عن الدولة إضافة إلى بعض المحاولات الرامية إلى التوفيق بين هذين التقليدين(١٤).

مع بعض الاستثناءات، فإن الدراسات العربية عن الدولة محدودة جداً(١٥). يصدق هذا بشكل خاص على الفكر العربي في المشرق العربي حيث يمكن تفسير هذه الظاهرة، جزئياً على الأقل، بما كان قد تولد في المشرق العربي من عداء للتجزئة ولنظام الدولة العربي الذي نجم عنها والذي نظر إليه جزءاً من التسويات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى ووسيلة إمبريالية لنسف فكرة الدولة العربية الواحدة(١٦). إلا أن ذلك اختلف في المغرب العربي حيث قدم الكتّاب نظرة إيجابية إلى دول منطقتهم انطلاقاً وتقديراً للدور الذي مثلته قواها الوطنية وباعتبار الدولة قد اكتسبت شرعيتها أثناء النضال من أجل الاستقلال من الاستعمار الأوروبي لا ناتجة من مخططاته. لذلك نجد التقليد الفكري والإسهامات المعرفية حول الدولة في المغرب العربي لم تشاطر المشارقة عداءهم للدولة القطرية(١٧).

(١٤) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٥ ـ ١٠١.

(١٥) شارلز باتروورث، **الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي**، ترجمة محمد أحمد شومان، بحوث اجتماعية (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ٥ ـ ٦.

(١٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٨.

(١٧) عيسى، **العروبة المفترى عليها: دراسات في النظرية والممارسة**، ص ١٨٣ ـ ١٨٨، و Abd Elbaki Hermassi, «State Building and Regime Performance in the Greater Maghreb,» in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*, Open University Set Book; 1 (London: Routledge, 1987), pp. 75-77.

ومع أهمية الدور الذي أدته إسهامات المغاربة في إعادة النظر في موقع الدولة القطرية فإن ذلك لم يقلل من الأهمية التي تحملها فكرة التكامل والتوحيد. لذلك فإنه من المبرر أن نتساءل عن شكل الدولة العربية الجامعة المقترحة. هذا السؤال له ما يبرره على أساس أن الدولة العربية الجامعة كمثل أعلى للعروبة، لا بد من أن تأخذ شكلاً سياسياً واضحاً للتنظيم وخطةً أو أسلوباً لتحقيقه. ويجد السؤال عن تنظيم هذه الدولة المأمولة مبرره أيضاً في حقيقة الواقع السياسي العربي الذي لا يزال يعبّر عن تناقض مع المثال المأمول. ورغم عدم موضوعية إنكار ما قد تحقق من تواصل وتعاون وتقارب عربي ومن محاولات متواصلة على طريق التوحيد؛ فإنه، وبعبارة هشام شرابي، لا بد من الاعتراف بأنه ورغم ما شمل مقاربتها من تطور فإن «الدول العربية ذات السيادة والمستقلة اليوم هي التفنيد الحي لهدف القومية العربية والوحدة»(١٨).

بالعودة إلى جذور فكرة الدولة العربية الجامعة لا بد من أن نذكر انطلاقتها، حيث كان إسهام عبد الرحمن الكواكبي في الدعوة إلى خليفة عربي علامة مميزة في تاريخ تطور العروبة والوحدة، فقد دعا إلى دولة عربية وإلى الاستقلال العربي من نير الأتراك، كما عبر عن تطلع إلى دولة عربية حددها بمعايير فدرالية. مع ذلك، فإن المؤتمر العربي في باريس في عام ١٩١٣، الذي يعد أيضاً من أهم المحطات التي مرت بها فكرة العروبة منذ نشأتها ويمكن اعتباره أول تطور حركي للعروبة السياسية المعاصرة، اكتفى بالدعوة إلى «اللامركزية السياسية» في الإمبراطورية العثمانية بحيث يضمن للعرب كمواطنين عثمانيين حقوقاً تعبر عن هويتهم الثقافية المتميزة بين شعوب الإمبراطورية، وهو ما اعتبره المؤرخون وأنصار العروبة السياسية علامة تراجع عن الاستقلال العربي الكامل(١٩).

هكذا ظلت الدعوة إلى دولة عربية واحدة غير واضحة المعالم والحدود والمحددات وكان عليها الانتظار حتى يقدم ساطع الحصري إسهامه التاريخي المتميز بجميع المقاييس. قدم الحصري من التنظير أو الاجتهاد الفكري ما عكس قوة التصميم على فصل يميز بين الهوية الإسلامية والعروبة، وبذل كل جهد للتنظير لفكرة توحيد العرب. كما رأى في الدعوة إلى دولة عربية جامعة الترجمة العملية التي لا بد منها حتى تتحقق شروط انطباق الدولة على حدود الأمة وفقاً لتلك العلاقة العضوية بين الأمة

---

(١٨) Hisham Sharabi, «Unity, Disunity, and the Fragmentation in the Arab World,» paper presented at: *The Arab Today: Alternatives for Tomorrow*, edited by Edward Said and Fuad Suleiman (Columbus, OH: Forum Associates, 1973), p. 137.

(١٩) جورج طرابيشي، **الدولة القطرية والنظرية القومية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٦٢.

والدولة التي استقاها من التنظير الأوروبي للقومية[20]. ولقد كان تأثير أفكار الحصري عميقاً في تطوير العروبة السياسية والمناداة بدولة العرب الواحدة وأصبحت أفكاره مضموناً ومرتكزاً للفكر القومي العربي[21].

مع ذلك، فإن الفكر القومي العربي كان خالياً من أي استراتيجية تفصيلية محددة، وقصر عن تحديد ما تعنيه فكرة التوحيد السياسي واكتُفي بالدعوة إلى فدرالية عربية. وقد انعكست تلك الدعوة في السياسة العربية في ظهور عدد من المقترحات لتكوين وحدات بين أقطار عربية في الأربعينيات من القرن العشرين كان أبرزها مشاريع لتوحيد العراق والسعودية وسوريا والأردن، وهو ما اقترح في العام ١٩٣٧؛ ولتوحيد سوريا والأردن وفلسطين في سوريا كبرى في العام ١٩٤١، ومشروع الهلال الخصيب لتوحيد سوريا والأردن ولبنان وفلسطين.

أدى إنشاء جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥ والإخفاق في تحقيق أيٍّ من تلك المشروعات، إلى أن عادت إلى الظهور المناقشات أو الجدل حول مسألة الإطار الدستوري الملائم أو الأفضل لتحقيق وحدة العرب. ورغم استياء القوميين العرب من الكيفية التي سارت بها الأمور في السياسة العربية واعتبارهم إنشاء جامعة الدول العربية حدثاً معوقاً لاحتمالات الوحدة العربية كونها ـ وفي أحسن الأحوال ـ اتحاداً كونفدرالياً يعكس ظاهرياً فقط تعاوناً بين الدول القطرية وتضفي عليها شرعية ملتبسة. فقد تطورت النظرة إليها كقيمة اسمية أو رمزية للعروبة. ركز الجدل على المقارنة بين كل من الخيار الاندماجي والخيار الفدرالي الملائم لتكوين الدولة ـ الأمة (العربية الجامعة).

كان هناك انحياز كبير لمصلحة الخيار الاندماجي الذي أصبح محل اتفاق بين القوميين العرب[22]. كما تم اعتباره أصدق تمثيل ممكن لانطباق الكيان السياسي المأمول مع الكيان الثقافي العربي لأمة عربية واحدة وهو الذي يمكن أن ينهي حالة التجزئة ويحقق التحرر؛ غير أن انهيار الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) وجَّه ضربةً قاصمةً لهذه الفكرة؛ «وبعد محاولات ساخرة فاشلة لورثة تركة عبد الناصر ودوره كزعيم للعرب، جرب قادة هذه الأنظمة التقدمية المتبقية وحداتٍ ورقيةً أو تلفزيونيةً انتهت بانتهاء أجوائها الاحتفالية الكرنفالية، فتراجع كلٌّ منهم ليَلْعَن الدولةَ

(٢٠) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ص ٧٧ و١٠٤.

(٢١) Said Bensaid, «Al-Watan and al-Umma in Contemporary Arab Use,» in: Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*, pp. 164-166.

(٢٢) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ و١٣٤ ـ ١٣٥.

القطرية قولاً وهو يشيِّد أسوارها فعلاً!»[٢٣]. وبلغة الجابري فإن «المنطق السائد عملياً هو: نعم للوحدة ولكن بعد بناء الدولة القطرية. كان هذا المنطق يعني بالنسبة للدول العربية الكبيرة العمل على ضمان مركز الصدارة والقيادة، أما بالنسبة للدول العربية الصغيرة فكان يعني ضمان الوجود وتلافي الذوبان»[٢٤].

وكما يشرح يوسف مكي فإن تجارب التوحيد العربي الحديثة لم تكن تعبيراً عن رؤية أو مشروع تتبناه قوى اجتماعية بقدر ما عكست وحدة مصر وسوريا «غياب عاملين أساسيين في تحقيقها: **الأول** هو أنها لم تكن حاصل سيرورة تاريخية، ولم تأت استجابة لتراكم نضالي منظم متجه نحوها؛ **والثاني**، هو غياب الحاضن الاجتماعي القادر بقوة ثقله الاقتصادي والسياسي على إحداث خلل في معادلة التوازن لمصلحة مشروع الوحدة ذاته. لقد كان قيام الوحدة المصرية السورية، تعبيراً عن أزمة، هي التهديدات العسكرية الأجنبية، ومحاولاتها تحقيق اختراقات محلية، داخل المؤسسة العسكرية في دمشق، لدمج سوريا بالأحلاف والمشاريع الغربية التي كانت قائمة آنذاك، وفي مقدمتها حلف بغداد»[٢٥].

بقي الفكر القومي العربي ملتزماً الخيار الاندماجي كأفضل أسلوب للتوحيد رغم آثار الضربة الموجعة التي تلقتها فكرة الوحدة إثر انهيار الوحدة المصرية ـ السورية، لكنه أصبح مضطراً إلى النظر في ما يمكن أن يكون قد اعتور مقاربته للمسألة من قصور ليصل إلى الإقرار بالحاجة إلى مقاربة ارتقائية أو تدرجية وبأسلوب الخطوة خطوة للوحدة العربية. عكس ذلك التطور الفكري ما أملته السياسة في الواقع العربي وقاد إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للواقع والهوية القطرية والإقرار بها وبوجودها الآخذ في الترسخ بما عكس الصعاب الكامنة في استمرار التمسك بالدعوة إلى الاتحاد الفدرالي الإدماجي[٢٦].

٣ ـ حديث الإمكانات وسؤال الهوية

مثلما رأينا في المناقشة السابقة فقد استندت الدعوة إلى الوحدة العربية إلى مفاهيم القومية الأوروبية التي سعى المفكرون القوميون إلى تكييفها مع الحالة العربية وفقاً

---

(٢٣) شمس الدين الكيلاني، «الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلُّعات المستقبل،» **الآداب**، السنة ٥١، العددان ١١ ـ ١٢ (٢٠٠٣)، ص ٧٨ ـ ٨٨.

(٢٤) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١١٤.

(٢٥) انظر مقال يوسف مكي، في: **الخليج** (الإمارات)، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٨.

(٢٦) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ص ١٦٥ و١٧٩.

لتصور للتاريخ العربي يقدم الدلائل على الوحدة السياسية للأمة العربية تبعاً لعروبة سياسية تجد سندها الفكري في مفاهيم الهوية والأصل والتاريخ المشترك واللغة(٢٧). وبقدر ما واجه الافتراض مآلات التناقض مع الواقع فقد كانت نتيجة ذلك الموقف الفكري أنه قام ببناء رؤيته تلك «دون انتباه كافٍ للتاريخ الحي في تناقضاته ومقتضياته الواقعية»(٢٨). وبالقدر ذاته الذي انشغل فيه بهذا النموذج الفكري فقد قل اهتمامه أو اشتغاله على ما يستلزم نجاح الدعوة من شروط ومقتضيات فأصبح وظل لوقت قريب مجرد شكل من أشكال التفكير بالتوحيد السياسي المرغوب فيه وإن ظل عملياً متعلقاً «بمجموعة من الانتظارات: انتظار دولة ثورة وحدوية... انتظار ثورة الجماهير... وانتظار أن تفشل الإقليمية»(٢٩).

ويعتقد المرحوم محمد عابد الجابري أن الفكر القومي العربي، بميله هذا إلى المحكيات، يعاني مشكلة معرفية (إبستيمولوجية) كبيرة. ذلك أن الجابري اعتبر الاتكال على حدوث الممكنات كشرط لتحقق الهدف العروبي انعكاساً أو ترجمة لـ «خطاب احتمالات فكرية، أي خطاباً ماورائياً... في ما بعد الواقع العربي الراهن»(٣٠). ويفسر الجابري هذا الواقع الماورائي «لخطاب الإمكانات» بأنه يشغل نفسه بالوضع الممكن أو المحتمل حدوثه وإنجازه بعد أن يتم التخلص من الوضع الراهن غير المرغوب فيه وما يمثله من عوائق في مقدمها واقع التجزئة. ويدخل الجابري بقدرٍ من التفصيل في شرح هذه المشكلة، ويذكر بعض الأدلة من التاريخ العربي المعاصر حيث وعلى الرغم من الهيمنة الأيديولوجية للخطاب القومي العربي، فإنه لم يكن قادراً على بناء نظرية قومية، وظل حبيس معادلة برهنت على أنها طريق مسدود، إذ إن أياً من الوحدة أو الاشتراكية أو الحرية لم تتحقق(٣١).

وقد ظل السؤال عن الهوية العربية مركزياً في الفكر القومي العربي منذ بدايته، إذ مال القوميون العرب خلال المواجهة مع الإمبراطورية العثمانية نحو مفهوم جديد للأمة يبرر الانفصال عن الأتراك. وقد أدت تأثيرات استعارة الفكرة الأوروبية عن الأمة والحركات القومية في أوروبا إلى اختيار عززته ذكريات ماضٍ عربي كانت للعرب فيه

---

(٢٧) كمال عبد اللطيف، **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢)، ص ٩٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٣٠) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٣٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

إمبراطوريتهم الخاصة. مع ذلك، فإن فكرة الأمة العربية مرت بكثير من التطورات، وكان للمفهوم اللغوي صيغ كثيرة: من المفهوم الأساسي والبسيط الذي شدد على اللغة باعتبارها المحدد الأوحد للهوية العربية، إلى المفهوم اللغوي العرقي الذي عبّر عن الرغبة في انفصال العرب عن الأتراك بسبب الفروق العرقية. هكذا كانت الهوية محور ارتكاز لمضمون العروبة بمستوياتها الثقافية والسياسية وهو ما عكس تأثيرات النظرية الرومانسية للقومية الألمانية التي تقيم ربطاً شبه ميكانيكي أو تلقائي بين الرابطة الثقافية والهوية من ناحية وتحقيق الوحدة السياسية من ناحية أخرى[٣٢].

لذلك فإن الاهتمام كان مرتكزاً على الهوية وعلى التناقض المتصور بينها وبين الواقع السياسي العربي كما مثلته الدولة القطرية التي نظر إليها فاقدة لجوهر الهوية الخاصة مثلما هي منفصلة أو لا تعبر عن الانتماء القومي. هكذا ومثلما يلاحظ عبد الإله بلقزيز فإن الفكر القومي إلى وقت قريب أنكر صلة الدولة القطرية بالعروبة، بينما كان من ناحية أخرى يدعو إلى «الدولة ـ الأمة» التي يأمل في تحققها على أساس «تجارب» مفتوحة للتساؤل. ومثلما يلمح بلقزيز فإن هذه الازدواجية عبرت عن إهمال لكثير من الجوانب أو الأبعاد ذات الصلة بالواقع العربي وبالمجتمع العربي ذاته. ويذهب بلقزيز إلى أن هذه المقاربة لا تتجاوز مجالات الدولة ولا تحيط بالمجتمع الذي ترغب في تحقيق هدف وحدته السياسية. وبالتالي فإنها تحصر نطاق تحقيق الوحدة بالدولة وهو ما يعتبره بلقزيز تأسيساً لهدف الوحدة على القيادة والنخبة يستبعد الأهمية أو الوظيفة الحاسمة المفترض وجودها بين المجتمع ودولة الوحدة التي ينبغي أن يكون المجتمع شاغلها الرئيسي[٣٣].

لذلك يمكننا أن ندرك الأثر السلبي لتلك التصورات التي ظلت حبيسة الهوية والدولة الواحدة وأهملت الواقع بتعقيداته، وتجاوزت، أو لم تتضمن المجتمع، في تأخر دور الجماهير بشكل عام، والمجتمع المدني بشكل خاص حيث حرم من حقوقه مقابل وضع الدولة ونخبتها في المقدمة. ولا يمكن إلا أن ندرك، كما بينت التجربة، أن ذلك الموقف كان مؤثراً في تقليص مشاركته أو حماسه للوحدة وبالتالي إضعاف الرابطة بينها وبين الديمقراطية[٣٤]. كان من بين النتائج المترتبة على ذلك الإهمال أن تمسك

(٣٢) حول التصورات المختلفة للأمة، انظر: ناصيف نصار، **تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، ط ٢ (بيروت: دار أمواج، ١٩٩٤).

(٣٣) بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن**، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

الفكر الوحدوي بالدولة العربية الواحدة كأفضل تعبير سياسي عن الأمة لوقت طويل حيث أخلت بعدها المجال أمام المساهمات الجديدة للفكر القومي. كان ثمن ذلك أيضاً الصراع الذي اضطرت الفكرة العربية إلى خوضه طويلاً مع مفاهيم أخرى أقامت الأمة إما على أساس الدين أو الأرض، أو على مفهوم إقليمي للأمة على غرار سوريا الكبرى، بينما بقي السؤال المركزي قائماً: كيف يمكن التوافق مع مسألة أمة لا دولة لها، وأمة لا يمكن تحقيقها بدون دولة، ودولة تحتاج إلى أمة[٣٥]؟

لقد استشعر الفكر العروبي عمق هذا التحدي، لذلك شغلت الإسهامات الجديدة نفسها بالبحث في ما يجعل العروبة قادرة على استيعابه وأن تحافظ على خصوصيتها في آن واحد. انتهى الفكر القومي العربي في نموذجه الجديد، كما يعبر عنه المشروع النهضوي العربي، إلى اعتبار الهوية ليست مجرد معطى ثابت أو أزلي ونهائي بقدر ما هي «حصيلة ما يكتسبه الأفراد والجماعات من قيم جديدة تصبح جزءاً من تكوين الهوية». ووفقاً لهذه المقاربة الجديدة المنفتحة فإن المشروع النهضوي العربي يقرر بوضوح أن الهوية لا بد من أن تراعي المستوى القائم من التنوع الذي يشكل جوهر ما يمكن اعتباره هوية عربية معاصرة. هذا هو جوهر ما عبرت عنها المستويات المتعددة للاتجاهات التي بينتها إجابات العرب الذين تم استطلاع آرائهم في المسح الذي يدور هذا الكتاب حوله. وهكذا تصبح المهمة ليس مجرد التمترس خلف ميتافيزيقا الهوية بل «حماية ما في الأمة من تنوع ثقافي مصدره روافد ثقافية شعبية متنوعة»[٣٦].

ثالثاً: جدل الوحدة والتجزئة

يظهر سجل السياسة العربية المعاصرة ما يكفي من الدلالات والشواهد والمؤشرات على أنها، وبرغم ما يكتسي الدولة القطرية من ضعف بنيوي، ظلت قادرة على تعزيز كيانها وهياكلها وأيضاً تقوية مبرر وجودها في حالات كثيرة. أصبحت الدولة الإقليمية القطرية جوهر واقع السياسة العربية، وأصبح هناك إدراك تام لوجود هوة بين الحلم والواقع. لذلك يمكننا أن نفهم كيف أصبح هدف حركة القومية العربية يتركز في إنهاء هذا الوضع وتجْسير تلك الهوة. على النقيض، كرست الدولة العربية حتى اليوم وجودها، وأخفقت المزاعم القائلة بأن هذه الدولة صنيعة أجنبية، وأن حدودها ورقيّة.

---

(٣٥) انظر مناقشة لمسألة الهوية، في: جورج قرم، **أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي**، مشروع الحضارة العربي؛ ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٢)، ص ١١ ـ ٣٠.

(٣٦) الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**.

ظهر تكرس القطرية واقعاً صادماً لكل الطموحات، بل ومجافياً أحياناً كثيرة لمنطق العصر وضرورات الحياة التي تضعها اشتراطات التحولات التاريخية التي جرت على النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بروز ظاهرة التكتلات والفضاءات الإقليمية وتعبيرات التكامل في مختلف القارات.

هذه الغلبة لمنطق الدولة كان لها مغزاها عندما قررت مصر منفردة توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٨، وسط رفض عربي واسع النطاق؛ ولم يثن مصر عن عزمها ما واجهته من عزلة وتجميد عضويتها في الجامعة العربية التي نقل مقرها الرئيسي إلى تونس[٣٧]. كذلك شهدت سبعينيات القرن الماضي اتجاهات سعت لإنكار أي قيمة يمكن أن تعزى إلى إنجازات المشروع العربي وعملت على تصفيته بمختلف السبل الممكنة؛ بل اعتبارها مسؤولة عن تردّي الأوضاع العربية. تزامن ذلك مع صعود قوى قطرية لا ترتبط بالمشروع العروبي الجامع، بل حاربته في مراحل سابقة، وليظهر نظام رسمي عربي جديد تهيمن عليه الاتجاهات المحافظة والرجعية. وبتعبير الصحافي المصري محمد حسنين هيكل، فقد مثل ذلك في الواقع التعبير العملي والسياسي عن حدوث نقلة تاريخية «من عصر الثورة إلى عصر الثروة»، و«مذهب الدفع الفوري» الذي «يعرف ثمن كل شيء، ولا يعرف قيمة أي شيء»[٣٨]. هكذا بدا الوطن العربي وهو يعيش درجات غير مألوفة من التجزئة والتفرّق. كانت تلك الأوضاع استثنائية تماماً ولم تكن مجرد تحدٍّ لقوى العروبة والوحدة ومناقضة لتوجهاتها؛ بل مثلت أيضاً تهديداً حقيقياً تعرضت له الوحدة الوطنية في كل قطر للمخاطر. كان هذا واضحاً في الخليج العربي، حيث كان تأسيس الدول مرتبطاً بالنفط، وتمكنت الدولة القطرية، رغم حداثة تكونها وصغر حجمها الجغرافي والسكاني كعناصر قوة تقليدية للدولة، من البقاء وأن ترنو إلى آفاق الاستمرار. إن هذه «الدويلات» تحرص على الترسخ وخصوصاً أنها حققت لمواطنيها معدلات عالية من دخل الفرد علاوة على نجاحها في لعب دور بارز على مستويات السياسة العربية والإقليمية بما يمكن اعتباره قوة إضافية لتبرير الدولة وقطريتها[٣٩].

---

(٣٧) Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (London: Faber, 1991), p. 421

(٣٨) Mohammed H. Heikal, «The Future Arab World: An Overview,» paper presented at: *Arab Nationalism and the Future of the Arab World* (Conference), edited by Hani A. Faris, ARUG Monograph Series; no. 22 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1987), pp. 3-4.

(٣٩) حول تأثيرات الثروة النفطية في أفكار القومية العربية ودعمها لقطرية الدولة، انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

كان للثورة الإيرانية في شباط/ فبراير ١٩٧٩ أثر واضح لا يمكن تجاهله وبخاصة أنه أعاد وضع الأيديولوجيا في مقدمة السياسة العربية. ذلك أن تلك الثورة ووجهها الإسلامي واستخدامها للدين، ولا سيما بعد اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، أعادت إلى الواجهة الجدل حول مسائل الأيديولوجيا والهوية الذي ترتب على إحياء دور الإسلام في السياسة[٤٠]. ولقد أسهمت محاولات إيران تصدير الثورة ونسختها الإسلامية إلى العرب في تكريس الانقسام بين مستويات الهوية والانتماء وأوجدت لذلك أسباباً إضافية قوية؛ حيث اعتدت الحركات الإسلامية القائمة بالتطور ودلالاته لتتحول إلى إسلام سياسي بصيغة جديدة أبرزت الموقع المركزي للتيار الأصولي الذي يسعى إلى إعادة بناء المجتمع العربي على أساس فهم محدد للإسلام.

لقد خلق ذلك بيئة مغايرة وأوجد ديناميات جديدة أيضاً وبخاصة في الخليج، حيث شعرت النظم والعائلات الحاكمة بالتهديد أو الخطر القادم الكامن في التأثيرات التي يمكن أن يحدثها هذا في النظام الاجتماعي في بلدان تسودها مشاعر إسلامية قوية، ولا سيما ضمن الإسلام الشيعي. لذلك يمكننا، جزئياً على الأقل، اعتبار الحرب العراقية ـ الإيرانية محاولة من تلك الدول العربية لاحتواء تأثيرات النموذج الإيراني والعمل بكل الوسائل على محاصرته مع ما كان في ذلك من إغفال لما كان يمكن توظيفه من مكوناته[٤١]. مع ذلك فلم يكن ممكناً محاصرة تلك المآلات والتأثيرات، فقد انطلقت حركة إحياء وإسلام سياسي في أقطار عربية كثيرة كمصر والسعودية وسوريا والبحرين والجزائر وتونس والأردن ولبنان والسودان[٤٢]. وكانت قمة الترجمة العملية لذلك التطور أن جرى اغتيال الرئيس السادات على يد عناصر جهادية تنتمي إلى مجموعة إسلامية أصولية متطرفة عارضت سياساته وسعت إلى استعادة مصر إلى ما تعتبره حضنها الإسلامي.

ضمن تلك السياقات عادت إلى الظهور مناقشات ومماحكات كانت قد اختفت لزمن حول العلاقة بين العروبة والقومية العربية والعلمانية من جهة والإسلام من جهة أخرى. كانت تلك المجادلات في حقيقتها مرتكزة حول التمييز بين التأويلات أو التفسيرات المختلفة للإسلام ودوره في العملية السياسية التي جعلتها الثورة الإيرانية والإسلام السياسي في مركز انشغالات الفكر السياسي. وعلى المستوى السياسي كانت

---

(٤٠) James P. Piscatori, ed., *Islam in the Political Process* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983), pp. 1-10.

(٤١) Hourani, *A History of the Arab Peoples*, pp. 432-433.

(٤٢) من أبرز أمثلتها أحداث المسجد الحرام في السعودية عام ١٩٧٩ وأحداث حماه في سورية.

الفترة التاريخية اللاحقة تضج بالتخبط في السياسة العربية فتعاظمت الانقسامات بين الدول العربية، على طول خطوط السلام مع إسرائيل أو الحرب العراقية ـ الإيرانية، والانقسام بين الدول الغنية والفقيرة، إضافة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل كل مجتمع أو قطر[٤٣]؛ حيث قامت أوضاع في كل الوطن العربي لتكون شاهداً على أزمة الدول القطرية فكشفت عن عمق أزمتها الهيكلية ولتبين التحديات الحقيقة لمحاولة بناء الدولة[٤٤].

في العام ١٩٨٢، اجتاحت إسرائيل لبنان للمرة الثانية (كانت الأولى في العام ١٩٧٨) لتدمر منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً، في حين وقفت البلدان العربية صامتة إزاء الحدث الجلل الرهيب والمذابح البشعة التي ارتكبتها قوات الصهاينة بحق الفلسطينيين، بينما اكتفى بعض القادة العرب بدعوة الفلسطينيين إلى الانتحار الجماعي. نقلت منظمة التحرير الفلسطينية مقر قيادتها إلى تونس، وعبّر المجلس الوطني الفلسطيني عن استعداده للاعتراف بإسرائيل والتفاوض على السلام معها. لقد كانت تلك التطورات ذات أهمية حاسمة لا يمكن تجاهلها على المستويات المختلفة للعروبة وأهدافها التاريخية والمصيرية؛ فقد أصابت مقتلاً أحد أبرز مكوناتها عندما انتقلت القضية الفلسطينية من قضية العرب المركزية وقوة دافعة للعروبة إلى مجرد اعتبارها مشكلة فلسطينية. وقد تكرس هذا بدرجة أكبر حينما انفجر الفلسطينيون تحت الاحتلال في انتفاضة شعبية في نهاية العام ١٩٨٧ وبداية العام ١٩٨٨[٤٥]. وكانت الانتفاضة تعبيراً آخر عن الخيار الوطني الفلسطيني وعن التراجع عن الخيار العربي الجامع في ما يتصل بالمشكلة الفلسطينية.

مع ذلك، ورغم ما لقيه النموذج الإسلامي المتفرع عن انتشار النوع الإيراني من الإسلام السياسي فلم يؤد إلى تدمير نظام الدولة القطرية العربية ناهيك بتحقيق الوحدة الإسلامية. لكن هذه الدينامية المرتبطة به كانت قد أدت دوراً ظاهراً في لفت أنظار الدولة القطرية وساستها إلى مدى هشاشة تلك الدولة وضعفها الذي ثبت الآن أنه ليس

---

(٤٣) كان هذا واضحاً في أحداث كثيرة وقعت في بلدان مثل الجزائر (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)، تونس (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)، السودان (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)، مصر (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ و١٩٨٩)، الأردن (١٩٨٩) ولبنان (١٩٨٧)، حيث وقعت اضطرابات مدنية عرفت بـ «ثورات الخبز».

(٤٤) سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢١٣ ـ ٢١٤، ومسعود ضاهر، **الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ١٨٤٠ ـ ١٩٩٠** (بيروت: دار الآداب، ١٩٩١)، ص ٤٥٤.

(٤٥) Hourani, *A History of the Arab Peoples*, pp. 431-433.

راجعاً فقط إلى عداء العروبة الجامعة. لذلك كان طبيعياً أن تسعى الدولة القطرية إلى حماية ذاتها بمختلف السبل وأحست ضرورة إيجاد صيغ ملائمة للتصدي للتحديات التي آلت إليها وقادت إليها الظاهرة الإيرانية إضافة إلى تأثيرات فشل جهود التنمية.

وسط تلك الظروف وبينما كانت المؤشرات تظهر تراجع العروبة، بدا أن درجة من إعادة تأكيد الوحدة العربية هي وحدها التي يمكن أن توفر الإمكانية للتخلص من الاختلالات والتهديدات وتستجيب للتحديات. أحس النظام الرسمي العربي وقياداته بالحاجة إلى تنقية الأجواء وتسوية الخلافات؛ كما نشط المختصون في البحث عن صيغ ملائمة لمواجهة التحديات. لذلك انتجت التطورات والتحديات تصورات من شأنها إقامة مستويات من التكامل أو التعاون بينما تحفظ في ذات الوقت هوية الدولة الإقليمية القطرية ويمكن أن تقوم بوظيفة إلحاق الهزيمة بالإسلام السياسي، وهو ما ترجمه ظهور بعض الاتحادات المحدودة والمصاغة بعناية بين دول عربية(٤٦). أدت تلك الاعتبارات دوراً حيوياً في ولادة مقاربات جديدة نحو الوحدة. وبدأت عوامل الجوار الجغرافي والتكامل تلقى اهتماماً بالإمكانات التي تقدمها كقوة دافعة كما انعكست في إنشاء مجالس التعاون الإقليمية في المغرب العربي والخليج والمشرق العربي، والتي لاقت أيضاً الترحيب العام إضافة إلى إدخالها ضمن المقاربات الفكرية الوحدوية(٤٧).

وبينما كان الوضع العربي يحفل بمؤشرات متناقضة لا تدلل في عمومها على قوة العروبة الجامعة على المستوى السياسي؛ كان الوطن العربي مثلما لخص حالته في الثمانينات ألبرت حوراني ذا خصائص مميزة. لقد وجد هذا المراقب «المجتمعات التي توجد فيها روابط ثقافية قوية، وربما ازدادت قوة إذا جاز التعبير، لم تتسبب في وحدة سياسية؛ حيث الثروة المتزايدة، الموزعة بصورة غير متوازنة، قد أدت إلى أنواع من النمو الاقتصادي، ولكنها أدت أيضاً إلى هوة أوسع بين أولئك الذين ربحوا منها أكثر، وأولئك الذين لم يربحوا، في مدن وأرياف متورمة،... حيث كانت جماهير الحضر تضع عدالة النظام الاجتماعي وشرعية الحكومات موضع التساؤل من أعماق ثقافتها الخاصة الموروثة، وكانت النخبة المتعلمة تبدي اضطراباً روحياً عميقاً»(٤٨).

(٤٦) Peter Mansfield, *The Arabs*, 3rd ed. (London: Penguin Books, 1992), pp. 491-492.

(٤٧) حول العلاقة بين هذه المجالس وهدف الوحدة العربية. انظر: بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٤٨) Hourani, *A History of the Arab Peoples* , p. 447.

في مقابل هذا التراجع على المستوى الرسمي كشفت الدراسة التي خطط لها وأشرف على تنفيذها مركز دراسات الوحدة العربية، بمشاركة مجموعة من الأكاديميين العرب في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩، بإشراف الدكتور سعد الدين إبراهيم، بعد عملية قياس لاتجاهات الرأي العام العربي تجاه الوحدة العربية في عشرة بلدان عربية في مشرق ومغرب الوطن العربي، عن مدى انتشار وقوة تلك الاتجاهات. انتقل التحليل، ولأول مرة بفضل دراسة سعد الدين إبراهيم، من مستوى الأفكار المجردة إلى واقع القيم والاتجاهات والآراء السائدة فعلاً. أتاحت تلك الدراسة الرائدة ولأول مرة فحص مقولة الهوية العربية وقوة الاتجاهات المعبرة عنها عند مستوى الفرد العادي، وإنْ عبر النخب الفكرية والثقافية[٤٩]. فلقد بينت العينات التي حللتها دراسة سعد الدين إبراهيم عمق الوعي القومي العربي «أن الأغلبية الساحقة تؤمن بأن سكان الوطن العربي يكوّنون أمة واحدة، وإن كان نصف هؤلاء يعتقدون بالتجانس الكامل لأبناء وشعوب هذه الأمة، والنصف الآخر يقرّ بأنه في داخل الأمة الواحدة هناك تنوع بين شعوبها... إن عُشر المبحوثين تقريباً سجلوا أن هناك أمماً وشعوباً مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة، بينما أقر عُشر آخر بتصورات وسطية لا تنفي ولا تقبل مفهوم الأمة العربية الواحدة». كما أبانت تلك النتائج أن هدف تحقيق الوحدة العربية لم يتم التخلي عنه[٥٠].

إذاً، وبصرف النظر عن تعثر وفشل محاولات التوحيد، فإن المؤشرات التي وصفتها دراسة سعد الدين إبراهيم أبرزت بوضوح حالة الفكرة والهوية العربية الجامعة. ووفقاً لتلك الدراسة الرائدة فلقد تبين «أن أغلبية المبحوثين من الأقطار العشرة العربية التي غطتها... الدراسة لا تزال حريصة على مطلبها في شكل أو آخر من أشكال التوحيد السياسي بين أجزاء الأمة... ومن ترتيب الأقطار العشرة على مؤشر الميول الوحدوية يتّضح أولاً أن أياً منها لم تقل فيه نسبة هذه الميول عن ٥٧ بالمئة». مع ذلك، فإن الحاجة إلى شكل من التوحيد السياسي لم تكن كما عبرت النتائج مستندة إلى مجرد الإحساس بالعروبة كهوية جامعة، بل تم أيضاً تقدير الدور الذي يمكن أن تقوم به في مواجهة التحديات وحل المشكلات التي تواجه الدولة القطرية اجتماعياً واقتصادياً حيث قرر «٩٦ بالمئة من المبحوثين، مثلاً، أن أقطارهم تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وذكر ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٧ بالمئة) أن أقطارهم لا تستطيع مواجهة

(٤٩) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٥٠) المصدر نفسه.

أو حل هذه المشكلات بمفردها، وأن أقطارهم في حاجة إلى مساعدة دول عربية أخرى»[٥١].

• النموذج الجديد للعروبة

كانت أبرز خصائص إسهام الفكر القومي الجديد اعتماد البحوث العلمية المستندة إلى إدراك الواقع الفعلي وتجلياته المختلفة أساساً للتفكير. هذا النموذج لم يعد ينظر إلى الوحدة أو التوحيد والتكامل بمنظار رومانسي أو قومي فحسب، وإنما بالتأسيس أيضاً، وربما أولاً، على الاعتماد المتبادل للمصالح. كانت المؤشرات التي أبانت عنها دراسة اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة كافية لجعل الفكر القومي الوحدوي ينتبه للحاجة إلى ضرورة ـ بل وفائدة ـ اعتماد الواقعية. فقد بدا واضحاً تماماً أن آمال الوحدة العربية غدت أكثر واقعية مما كانت عليه في الماضي وتجاوز الرأي العام العربي مرحلة «الرومانسية المفرطة في نظرته إلى المسائل القومية وقضية الوحدة، فهناك قطاع متزايد يعتبر الوحدة وسيلة للتنمية القطرية ولتلبية الطموحات الفردية في مستقبل مادي أفضل، إلى جانب ما تحققه من مزايا معنوية واستراتيجية للأمة العربية ككل»[٥٢].

لقد ظل هذا المفهوم وكل ما يتعلق بالدولة القطرية والهوية والعروبة ودولة الوحدة وهدفها خاضعاً لتلك الديناميات والعوامل التي تم وصفها وتحليلها هنا إلى أن قادت التطورات المختلفة على المستويات الواقعية والفكرية إلى بزوغ نموذج فكري عربي جديد، يختلف اختلافاً كلياً عن وجهات النظر التقليدية في تقويمها لموقع ووظائف نظام الدولة ودوره المستقبلي في تحقيق أي شكل من الوحدة العربية. يمكننا أن نلحظ ـ كما بينت الدراسات المتعددة ـ أن التطورات التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد جعلت وجهات النظر التقليدية القائلة بتاريخية الوحدة العربية من الناحية السياسية موضع تساؤل.

لقد ولد نموذج فكري عربي جديد لم يعد مجرد وصف لحالة التجزئة أو مكتفياً بالقول إنها ناتجة فقط من الاستعمار الذي دمر الوحدة. هكذا اقتضى الأمر من الناحية الموضوعية والفكرية أن تجري عملية فكرية شاملة يُعاد وفقاً لها تأويل التاريخ العربي حيث الوحدة العربية استجابة للحاجات أكثر من كونها مجرد تعبير عن حقيقة تاريخية ينبغي استعادتها، بل هي مكون ضمن كم مركب ومعقد من الظواهر والديناميات. لقد

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٩، ١٢٨ و١٣٢.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٣٥ و١٩٣ ـ ١٩٤.

عرفت الوحدة لحظات صعود كما شهدت لحظات انحدار أو انهيار ضمن ديناميات ثنائية متنوعة أبرزها تلك الخاصة بالتجزئة والوحدة التي ينبغي فهمها كدينامية موضوعية ترتبط بسياقات الزمان والمكان لا مجرد كونها تكتسب طابعاً رومانسياً مثالياً(٥٣).

ترى الإسهامات الجديدة أن التاريخ العربي سلاسل من حركات الوحدة وبالمثل حركات التجزئة ضمن عملية أو سيرورة جدلية متغيرة وليست استاتيكية أو ساكنة(٥٤). هذه النظرة الواقعية التاريخية التي تعتمد الجدل هي جوهر ومضمون النموذج الجديد للفكر القومي العربي الذي أدى مركز دراسات الوحدة العربية دوراً مركزياً في ظهوره وتطوره ليصبح اليوم التيار العروبي الأساسي في مشرق الوطن العربي ومغربه. إن نظام الدولة العربية «القطرية» لم يعد تفنيداً للعروبة أو إنكاراً لحقيقة الأمة العربية، فالأمة يمكن أن تتحد من دون أن يقتضي ذلك أن تكون لها دولة قومية واحدة (٥٥). كما أن وجود دول كثيرة تسعى للحصول على الشرعية وضمان ولاء مواطنيها لا يلغي وجود الأمة الواحدة بما فيها من تمايزات، ولا يمكن أن يفرض شكلاً واحداً للتكامل أو الوحدة يقوم على تدمير هذه الكيانات التي يمكن أن تكون حائلاً أمام التوحيد بل قاطرة أساسية له(٥٦).

إن المشروع البحثي الرائد الذي شاركت فيه مجموعة كبيرة من الأكاديميين والمفكرين العرب، برعاية مركز دراسات الوحدة العربية، مؤشر آخر على هذا التيار الفكري الجديد؛ فهذا المشروع، الاستشرافي لمستقبل الوطن العربي يعبر بصدق ووضوح عن التحول الفكري الذي أشرنا إليه(٥٧). وعلى الرغم من أن مشروع الدراسة الاستشرافية المستقبلية قد توقع ثلاثة سيناريوهات أساسية محتملة لمستقبل الوطن العربي، فإن مركزية نظام الدولة في كل منها لا تخطئها العين. ونقطة الارتكاز في السيناريوهات الثلاثة هي إثبات ضرورة الوحدة العربية أو التكامل العربي في صورة أو في أخرى. مع ذلك، فإن السيناريوهات الثلاثة: «**وطن عربي أكثر تجزيئاً**»، و«**دول عربية يدفعها تعاون وتنسيق**»، و«**وطن عربي موحد سياسياً**»؛ تعكس جميعاً إقراراً بالدور

(٥٣) قرم، **أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي**، ص ٦٣ ـ ٧٢.

(٥٤) إبراهيم، المصدر نفسه، مواضع متفرقة وخاصة ص ٥٠ ـ ٥٥.

(٥٥) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٥٦) غسان سلامة، «عوائق الواقع العربي القطري،» ورقة قُدِّمَت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٤٧١.

(٥٧) يحمل هذا المشروع عنوان «استشراف مستقبل الوطن العربي»، ويشمل أربعة محاور: العرب والعالم، التنمية الاقتصادية العربية، المجتمع والدولة، النمذجة المنهجية الشاملة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقومية والعربية الجامعة والإقليمية والدولية.

المركزي لنظام الدولة العربية القائم منذ الاستقلال وما لحقه من تكرس واستقرار رغم الأزمات، والحاجة إلى إدراك أنه لا يمكن تجاوزه، حيث لا يرى أيٌّ من السيناريوهات الثلاثة إمكانية زوال الدولة القطرية ضمن المستقبل المنظور[٥٨].

إن النموذج الفكري الجديد يبدو أكثر إدراكاً ووعياً بمنطق السيرورة التاريخية ومآلات الديناميات المختلفة الحاكمة لتاريخ العرب. لذلك نجد أن سيناريو «وطن عربي أكثر تجزيئاً» يتنبأ بمزيد من التجزئة لبعض الأقطار العربية القائمة، وبالتالي ظهور مزيد من الدول القطرية؛ وهو أمر نجد أنفسنا مضطرين إلى التنبه لآفاقه وخطورته كما تبينها التطورات الناجمة عن الربيع العربي في أكثر من قطر عربي، وبخاصة كما هي الحال في سوريا واليمن وليبيا. ورغم تفضيل المشاركين في هذه الدراسة السيناريو الثالث «تأسيس دولة عربية جامعة»، ودفاعهم عنه، فإننا نلمس قناعتهم بإمكانية أن تؤدي الدولة القطرية دوراً حافزاً لقيام وحدة عربية من أي مستوى وأن تصبح أداة للتوحيد وهو ما يعيد إلى الأذهان الجدل بشأن نماذج التوحيد الممكنة والاتجاه القائم اليوم نحو عدم الاقتصار على أسلوب واحد بل التنبؤ بدولة عربية جامعة مؤلفة من دول أو فدرالية إقليمية أو حتى كونفدراليات[٥٩].

إن ما يمكن استخلاصه هو أن النموذج العروبي الجديد على مستوى الفكر والحركة أيضاً قد انتقل إلى تأسيس قناعاته بعد أن أعاد الاعتبار لدور العوامل والديناميات الفاعلة المختلفة في التاريخ والواقع العربي ليخلص إلى التخلي عن عدائه للدولة القطرية مثلما تمسكه السابق بالوحدة الاندماجية. إن الدولة القطرية ذات دور مركزي أو محوري على طريق الهدف الذي لا يمكن أن يتحقق ما لم يستوف غرض الحفاظ على مصالح كل دولة قطرية عربية[٦٠]. لقد واصل النموذج العروبي الجديد تقدمه مدعوماً بالمساهمات العلمية المعتمدة على العلوم الاجتماعية والدراسات الميدانية. كان من النتائج الهامة لذلك ترسخ الاهتمام بالواقع العربي في تجلياته المتعددة ومستوياته المختلفة والبحث المتواصل عن علاقته بالفكرة والهدف.

---

(٥٨) خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٥٩) انظر: عصام نعمان، «نحو مشروع دستور الاتحاد العربي،» ورقة قُدِّمَت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٤٧ ـ ٨٨٨، والتعقيبات والمناقشات التي دارت حول هذه الورقة، ص ٩٠٤ ـ ٩٣٢.

(٦٠) حسيب، المصدر نفسه.

لذلك كان طبيعياً أن يسعى النموذج الجديد لإجراء الدراسات والبحوث لتأكيد الوجود المتواصل والمعبر للعروبة هوية والوحدة هدفاً وثباتها وقوتها كاتجاهات عامة عبر الاستطلاعات المختلفة. هكذا جرى تنفيذ الاستطلاع الثاني عن الاتجاهات الوحدوية في الرأي العام العربي، موضوع هذا الكتاب، وقد أبرز قوة المشاعر العربية الجامعة بما يعطي أهمية حقيقية للبعد المحلي أو القطري كعامل محدِّد في رؤية العروبة والوحدة اليوم. إن العربي المعاصر يختار أشكالاً متعددة من التوحيد أو التكامل والتعاون العربي لأنه يعتبرها ليست مجرد تعبير عن هوية أو عوامل مشتركة، بل أيضاً أداةً ملائمة لتلبية حاجاته وطموحاته. إن ذلك يرتبط بإحساسه العميق بالآثار السلبية والمعاناة جراء إخفاق الدولة العربية القطرية بشكل عام في أداء واجباتها نحو المجتمع الذي تطلب ولاءه وتسعى لكسب الشرعية منه، فوجد نفسه مضطراً إلى كسر حاجز الخوف وولوج عصر الثورة من جديد كما عبرت احتجاجات الربيع العربي وثوراته التي لم تكتمل بعد.

رابعاً: الأقليات: المقاربة الجديدة

مع الأهمية التي يكتسيها النموذج الجديد في مقاربته للعروبة والهوية والوحدة وإعادته الاعتبار لدور المجتمع، فإن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا نغفل تناول مسألة الأقليات لما لها من صلة وثيقة بهذه المفاهيم. كما أن للأقليات علاقة مباشرة بهدف التوحيد والتكامل وبناء الدولة على كل المستويات القطرية والعربية الشاملة. لقد عكس الإنتاج الفكري العربي بشأن الأقليات أو الجماعات الإثنية أو الثقافية غير العربية بشكل عام، ولزمن غير قصير، تأثر المثقفين والكتاب العرب بمصطلح العرقية الغربي (Ethnicity)، إذ إنه لا يوجد نظير عربي دقيق لهذا المصطلح[٦١]. لذا نجد أن المقاربات الخاصة بمسألة العرقية تعتمد على مصطلحات مثل الأقليات والطوائف والعصبية والملل والنِّحل والأعراق، ولكن لا وجود لمفهوم مشترك أو لمقاربة واحدة تعبر عن رؤية عربية للمسائل المرتبطة بالأقليات؛ فالسائد إجمالاً وصف العرقية أو استخدام لفظي الأقلية أو الإثنية. ويمكن اعتبار هذا الوضع تعبيراً عن درجة أو مدى الإهمال الذي عانته ولوقت طويل المسألة الخاصة بالأقليات في الفكر العربي عموماً، والفكر القومي الوحدوي

(٦١) إليزابيث بيكارد، «نقد استخدام مفهوم الإثنية في تحليل العمليات السياسية في العالم العربي،» ورقة قُدِّمَت إلى: **العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية الثانية، ٣ـ٥ يوليو ١٩٨٩**، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد ([القاهرة]: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٢١٢.

خصوصاً، الذي ظل إلى وقت قريب يتجنب الخوض فيها خوفاً من أن يقود ذلك إلى آثار غير مناسبة مكتفياً بتأكيد مضامين التسامح.

إن معظم الدراسات عن الأقليات في الوطن العربي إما كتبها غير عرب، أو أنها ركزت على حالة معينة في بلد عربي معين ولم تتجاوز ذلك إلى بناء المقاربة اللازمة على مستوى العروبة. هكذا ظلت دراسة ألبرت حوراني الكلاسيكية عن الأقليات في الوطن العربي أهم وأبرز جهد استهدف الإحاطة بالمسألة في شموليتها رغم تناولها لستة أقطار عربية فقط وصدورها بلغة غير عربية[٦٢]. بقيت المعرفة حول العرقية أو الاثنية والأقليات في الوطن العربي ضئيلة رغم ما لها من أهمية. ويمكننا أن نعتبر ذلك مجرد ظاهرة موقتة أو انعكاس لمركزية هدفي التحرير والتوحيد وأنه كان من الطبيعي أن يتضاءَل الاهتمام بما يمكن أن يعتبر معرقلاً لهما. رغم ذلك، أظهر الفكر القومي العربي، منذ نشأته، تسامحاً واعترافاً بالأقليات المسيحية العربية؛ بل إن تاريخ الحركة القومية العربي يشهد بدور بارز للمسيحيين العرب. مع ذلك فإن هذا الوضع علاوة على التسامح الإسلامي المؤسس في الوعي العربي الإسلامي لم يكن كافياً لتقديم إجابة واضحة وقاطعة للتحديات والمعضلات التي من الطبيعي أن تنجم عن وجود أقليات متنوعة في الوطن العربي والتي لم يعد مناسباً إحالتها إلى أفكار الإصلاحية الإسلامية أو مقتضيات نظام الملل الذي طبق في ظل الإمبراطورية العثمانية[٦٣].

لقد اعتبر كتّاب عرب كثيرون أن مسألة الأقليات من صنع الاستعمار، وذهبوا إلى أنها دخيلة على الوطن العربي الذي لم يعرف هذه المشكلة قبل القرن التاسع عشر[٦٤]. كان أقصى ما أمكن للفكر العربي القومي في نسخته المبكرة أن يعتبر الأقليات مرضاً، بل وصل الأمر حد الدعوة إلى تفريق المنتمين إليها في جماعات صغيرة في مناطق نائية شتى. لقد استند هذا الحل العنصري إلى أنه سيكون مفيداً في إضعاف تماسك الأقليات وتضامنها ويجعل إمكانية استيعابها ضمن بوتقة الصهر العربية أمراً ميسّراً. مع ذلك، فإن وجهة نظر علمانية وجدت طريقها إلى الفكر القومي العربي من خلال استبعاد الدين من معايير أو عناصر تعريف الأمة ليجري وفقاً لذلك مقاربة مسألة الأقليات بطريقة مغايرة.

(٦٢) Albert Hourani, *Minorities in the Arab World* (London; New York: Oxford University Press, 1947).

(٦٣) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ص ٨٤.

(٦٤) نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين، **هذا العالم العربي: دراسة في القومية العربية وفي عوامل التقدم والتأخر والوحدة والتفريق في العالم العربي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٣)، ص ١٥٧.

لقد قدم هذا التيار تصوراً أو فكرة عن الأقليات يمكن من الناحية النظرية أن تضمن قيام المساواة الكاملة على أسس المواطنة، إلا أنه اقتصر على حل مشكلة الأقليات الدينية العربية غير المسلمة ولم يتصدَّ للمشكلات المتعلقة بالأقليات الأخرى ذات الطبيعة القومية، مثل الأكراد وقبائل جنوب السودان والبربر(٦٥).

وهكذا فإن المقاربات التقليدية التي انتشرت قبل بروز النموذج الجديد للفكر القومي والعروبة الجديدة أخفقت في التصدي بموضوعية وشمولية لمسألة الأقليات بمختلف مستوياتها. فبينما حاول التيار الإسلامي العروبي تقديم صيغة لمعاملة الأقليات المسلمة من الجماعات الثقافية والقومية التي هي جزء من دار الإسلام، فقد أخفق في أن يتسع للأقلية الدينية. أما التيار العلماني وإنِ استوعب الأقليات الدينية العربية فإنه استبعد من مقاربته الأقليات القومية والثقافية.

أما على الصعيد السياسي المتعلق ببناء الدولة القطرية فقد كانت الحلول التلفيقية أو الوسطية هي السائدة. ويمكن القول إن التجربة القصيرة العمر لليبرالية في الوطن العربي كانت السانحة التاريخية الوحيدة تقريباً التي تم فيها مقاربة التعددية الاجتماعية عبر التعددية السياسية. غير أن إخفاق التجربة الليبرالية أعاد مسألة الأقليات إلى الواجهة مرة أخرى وأصبحت همّاً يؤرق الفكر القومي العربي، وبخاصة بعد حرب العام ١٩٦٧ التي فتحت أبواب النقد وإعادة التفكير في كثير من المسائل.

كان عالِم الاجتماع المصري المعروف سعد الدين إبراهيم واحداً من رواد الدعوة إلى إعادة النظر في مسألة الأقليات، وقد ركز جهوده على ما كانت تعانيه من حرمان المشاركة السياسية. ذهب سعد الدين إبراهيم إلى أن إهمال مسألة الأقليات لا يفاقم المشكلة فحسب، بل إن له آثاراً خطيرة يمكن أن تعوِّق تماماً تحقيق الهدف العروبي في التوحيد السياسي والتكامل على كل المستويات(٦٦). مع ذلك فقد انتظر الفكر العربي حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية ليستيقظ على عمق التحدي بما كان لتلك الحرب المفجعة من تأثير كان حاسماً في إدخال مسألة الأقليات ضمن أجندة وشواغل الكتّاب والمفكرين العرب(٦٧).

---

(٦٥) **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ص ١٤٥.

(٦٦) سعد الدين إبراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣، الأعداد ٣ ـ ٦ (شباط/ فبراير ـ تموز/ يوليو ١٩٧٦)، ص ٥ ـ ٢٥.

(٦٧) يمكن أن نذكر، استثناءً من القاعدة، العمل التالي: سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي** (القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

من المهم أن نلاحظ أن الكتّاب العرب ليسوا بعد منفصلين انفصالاً تاماً عن وجهات النظر التقليدية في ما يتعلق بالأقليات اللغوية والثقافية. وبرغم ذلك، فإن في الإسهامات الجديدة اهتماماً آخذاً في الاتساع بمسألة الأقليات، وهو ما يعكس التأثير الهائل للمقاربات الجديدة والعلوم الاجتماعية الحديثة ودروس التجربة المرة. لقد عبر ذلك عما تواجهه أقطار عربية من تحديات في معالجة المسألة وفشل أقطار أخرى في معالجتها كالسودان والعراق وما ترتب على ذلك من آثار سلبية. كما تعكس المقاربات الجديدة توق الفكر القومي العربي إلى إعادة هيكلة ذاته وفتح الباب أمام الرؤى والمقاربات الجديدة. لذلك نجد التحول الكبير والتاريخي قد حصل ضمن المشروع النهضوي العربي حيث يقرر أن أي شكل للتوحيد لا يمكن أن يتجاهل الأقليات ويذهب بوضوح إلى أن أية ترتيبات إدماجية أو اتحادية لا بد من أن تأخذ في الاعتبار التنوع القائم. لذا نجد هناك ربطاً قوياً بين هدف التوحيد أو التكامل والديمقراطية حيث تقترن بالوحدة «من وجهين: من حيث تقوم بواسطة الرضا الشعبي، ومن خلال الاختيار الحر الديمقراطي (عبر الاقتراع أو الاستفتاء)، فلا تأتي بصورة فوقية أو انقلابية أو عن طريق الإلحاق القسري، ثم من حيث تنطوي على مضمون ديمقراطي... النظام الذي يؤمّن إمكانية حل قومي لمسائل الاندماج لدى الجماعات الاثنية في الوطن العربي»(٦٨).

وإذا ما قدرنا مدى وعمق الالتزام الذي يبديه النموذج العروبي الجديد بالديمقراطية على كل المستويات يمكن أن نتفهم المقاربة التي يقدمها بشان الأقليات. في النظام الديمقراطي القائم على اعتبارات المواطنة والحقوق يمكن لجميع مكونات المجتمع أن تجد التعبير عن وجودها وثقافتها. لذلك يعلن النموذج الجديد تمسكه بالديمقراطية أسلوباً وثقافة تبرر العلاقات التي تشد أفراد المجتمع إلى ولاء عام يعلو على الولاءات الفرعية. فالديمقراطية، إذن؛ هي المقاربة المناسبة أمام الوضع القائم وهي الوحيدة بجعل أهداف النهوض لكل مكونات هذه الرقعة الجغرافية فهي تقيم «المساواة بينهم في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين والجنس والعرق، تقدم، في الوقت نفسه، قاعدة لحل مسألة الاندماج الاجتماعي التي تعانيها المجتمعات العربية نتيجة هشاشة النسيج الاجتماعي وثقل الموروث العصبوي والتفاوت في مستوى مشاركة الجماعات الاجتماعية في السلطة». وهكذا كما يقرر المشروع النهضوي العربي فإنه كلما أصبحت الديمقراطية قيماً سائدة وممارسة عملية شاملة وتعززت في الفكر والعمل الذي يستند إلى علاقات المواطنة «أعيد صوغ النسيج الاجتماعي على نحو تتضاءل فيه الانقسامات

---

(٦٨) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

العمودية الموروثة، وتتسع وشائج الترابط والاندماج الاجتماعيين. وكلما اتسع نطاق الاندماج الاجتماعي، توطدت أركان الديمقراطية ورسخت علاقاتها في الدولة والنظام السياسي»[٦٩].

لقد ساهمت الأقليات في صنع الربيع العربي الذي أتاح أمامها الفرصة لكي تعبر عن نفسها بحرية ودون قيود. وبقدر ما تمكن الأمازيغ في ليبيا أو المسيحيين في مصر مثلاً، من تأكيد حضور هوياتهم ومطالبهم، فإن هناك اليوم حاجة من الفكر العروبي إلى أن يستوعب حجم التغيير ودلالاته. العروبة الجديدة التي ينطلق هذا الكتاب من قناعة بزوغها وتمكنها من الوعي والممارسة، ليست عرقية أو عنصرية بقدر ما هي عقد اجتماعي جديد يستند إلى جوهر الوحدة في التنوع، وهو بقدر ما يمنح الأقليات حقوقها ضمن مواطنة فاعلة فإنه أيضاً لا يحرم العرب من تطلع إلى التوحد أو التكامل.

خامساً: الوحدة العربية: تاريخ أم مستقبل؟

إن المراجعة والعرض التحليلي الذي قدمناه لفكرة الهوية والوحدة العربية يبيّن لنا حدوث تحول جذري هائل على مستويات الفكر والواقع وجدلهما المتواصل الذي يمكن أن يسفر عن مقاربات جديدة ولا يمكن أن يبقى منغلقاً على تصورات مؤقنمة يمكن أن تدّعي القداسة. ورغم أننا لا يمكن أن نتجاهل دلالات التطورات التاريخية الجارية في ولادة عروبة جديدة ـ كما سيناقش الفصل الأخير من هذا الكتاب ـ فإننا لا يمكن أن نقع أسرى لتصور أن الهوية والاتجاهات الوحدوية ـ كما عبرت عنها مؤشرات الدراسة الميدانية ـ تكفي وحدها بحيث تسند لذاتها أو للأمة دوراً أكثر من ذلك الذي استطاعت أن تؤديه في السياسة عبر التاريخ.

إن وجود أمة لا يضمن توحدها السياسي، والعوامل المشتركة التي تحققت عبر سيرورة تاريخية متحولة لا تكفي دائماً لأن تكون صفة الأمة وهي أيضاً ليست المتطلب الوحيد لتوحيدها. ذلك أن تلك العوامل على مركزيتها لم تكن كافية لضمان وحدة سياسية عربية في الماضي، ولا هي كانت قادرة على تحقيقها رغم التحديات. إن قوى الوحدة وقوى التجزئة أيضاً ديناميات تعمل معاً في علاقة جدلية لا يمكن وفقاً لمنطق اشتغالها أن نعتبر الوحدة نتيجة حتمية لها أو أنها يمكن أن تحدث على نحو تلقائي. إن التجربة والحكمة الناجمة عنها قد بينت أنه لا يمكن تجاهل أهمية التكامل أو الاندماج

(٦٩) المصدر نفسه.

الاجتماعي داخل كل قطر عربي التي تفوق أهمية الاعتماد التلقائي على العوامل المشتركة بين العرب المعاصرين؛ فعرب اليوم، كما يقرر برهان غليون «ظاهرة اجتماعيّة معقّدة وحقيقة لا يستطيع المفهوم الغربي عن الأمة أن يُعبّر عنها أو يحصرها»(٧٠).

إن هذا التطور ذو أهمية لا ينبغي إغفالها، وبخاصة في ضوء ما أبانت عنه التطورات الأخيرة على المستوى العربي، حيث إن أقطاراً عربية كثيرة تواجه اليوم مشكلات متصلة مباشرة بالتكامل المجتمعي والسياسي، وتواجه مخاطر التفتت الاجتماعي والسياسي؛ بل إن بعضها قد شهد انفصال أجزاء منها عن القطر الأصلي بينما تبدو آفاق للمزيد في حالات أخرى وإنْ بصيغ مختلفة. لذا، لم يعد مقبولاً ولا ملائماً أن تتم الدعوة إلى الوحدة بأي شكل لها فقط على أساس أن «وحدة ما» قد تحققت في الماضي، أو على أساس جدوى محاكاة تجارب أمم أخرى استطاعت تحقيق وحدتها السياسية. فالوحدة العربية وغيرها من أشكال ومستويات التكامل أو التعاون السياسي تعد اليومّ حالة مستقبلية مرغوبة في الوطن العربي، ولا بد من أن تستوعب ما كان واقعاً اجتماعياً وتاريخياً متغيراً على نحو دينامي، ويختلف عمّا تحقق من الناحية التاريخية. هكذا يمكن للوحدة العربية أن تصبح مفهوماً جدلياً متأثراً بالظروف وخاضعاً لدينامياتها، وليس مجرد رغبة ثابتة ذات مناعة إزاء الظروف المتغيرة، وهو ما أفصحت عنه بقوة نتائج ومؤشرات الدراسة الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي كما ستعرضها الفصول التالية من هذا الكتاب.

لقد عبّر العرب الذين تم استطلاع آرائهم بوضوح عن أن الوحدة العربية أو غيرها من مستويات التكامل والتعاون هي بالنسبة إلى عرب اليوم أكثر من إعادة إنتاج عاطفية لتاريخ عربي مجيد متصوَّر، وهي ليست مجرد تجسيد لهوية عربية أو مجرد توحيد لأمة مجزأة سياسياً. إن عربي اليوم يعيش التناقض على مستويات مختلفة، لكنه أيضاً العربي ذاته الذي قرر أن ينتفض على السلطة التي تمترست خلف قوة وعنف أجهزتها الأمنية واحتمت من التأثيرات العربية العابرة للحدود القطرية بشرعية الدولة القطرية. لذلك فهو اليوم أكثر استعداداً وتأهيلاً بحكم التطورات وتأثيرات التجربة المعاشة ودرجة ومستوى التعرض لمؤثرات جديدة غير خاضعة لقيود السلطة القطرية على أن ينظر إلى هذه المسائل بمعايير المستقبل، فهو وإن انشغل بالحاضر وعانى إحباطاته ذو توجه مستقبلي وليس منشغلاً بالحنين إلى الماضي رغم أهميته في تكوين شخصيته وثقافته وقيمه.

---

(٧٠) برهان غليون، المحنة العربية: **الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٩٣.

وقد بينت النتائج والمؤشرات التي كشف عنها الاستطلاع ـ كما سنرى لاحقاً ـ أن عرب اليوم لا يعتبرون التوحيد السياسي الكامل أو الوحدة الاندماجية نتيجة محتومة لوجود عوامل مشتركة. إن عرب اليوم لم يعودوا مكتفين بالاعتقاد السابق كما عبرت عنه أيديولوجيا البعث مثلاً في الأمة الخالدة ذات الرسالة المقدسة؛ فعروبة اليوم، كما ستتعرف إليها من مؤشرات ونتائج الاستطلاع، هوية تواجه كل مقتضيات التحدي الذي يمثله العيش ضمن المستويات الأخرى المتباينة من الهويات التي تصنع شخصية العربي المعاصر(٧١).

• الوحدة العربية: النماذج والأشكال

لا تبدو الوحدة في النموذج العروبي الجديد مجرد تعبير عن الهوية أو العوامل المشتركة بقدر ما هي ضرورة تفرضها المصلحة المشتركة التي ترتبط بما يصفه المشروع النهضوي العربي «تحديات الحاضر والمستقبل في ميادين التنمية الاقتصادية والعلمية والتقانية والأمن القومي وضرورات البقاء». فالوحدة وضع مطلوب «لأننا نحتاج إليها من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطن، ومن أجل حماية الوطن والشعب»(٧٢).

لذلك يصبح تحقيق شكل من التوحيد أو التكامل العربي مرتبطاً بالواقع ومستنداً إلى قوة منطقه متضمناً الدولة القطرية التي لم تعد اليوم وفقاً لهذا النموذج الجديد التعبير العملي عن نقيض العروبة؛ بل إنها المدخل الملائم للوحدة العربية وهو ما يفرض الاعتراف بها والانطلاق من واقعتها نحو الهدف. ذلك «أن المبدأ الذي يؤسس هذه الرؤية على مسألة الوحدة هو أنه كلما أحرزت الدولة القطرية (الوطنية) تقدماً في توحيد كيانها الوطني، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية، وفي توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، وفي بناء أسس حياة ديمقراطية، وفي حفظ أمنها الوطني وتنمية قدراتها الدفاعية من أجل ذلك، توافرت لمشروع الوحدة العربية مقدماته التحتية الضرورية. ويرتبط بهذا القول إنه كلما نجحت الدولة القطرية (الوطنية) في تحقيق الاندماج الاجتماعي الداخلي بين الجماعات المختلفة المكونة للكيان، انفتحت الطريق أمام تحقيق الاندماج القومي»(٧٣).

---

(٧١) انظر المناقشة وتحليل النتائج في الفصول الثالث والرابع والخامس من هذا الكتاب.
(٧٢) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل.
(٧٣) المصدر نفسه.

يقدم النموذج الفكري العربي فهماً لهدف تحقيق الوحدة والتكامل العربي يسعى لتقديم مبرر جديد يعتمد مقاربة تعلي من شأن العوامل المركبة والمعقدة التي تسهم في الدعوة إلى وحدة أو إلى تكامل أكثر مما يفعل العامل القومي. لهذا يسهل العثور في إسهامات النموذج الجديد على ما يعبر عن اهتمام ملحوظ بالنزعة الوظيفية وتأكيد دورها. ومن الواضح أن تلك الإسهامات قد تأثرت بتحقيق الوحدة الأوروبية وبانتشار تيارات واتجاهات التكامل الإقليمي على المستوى الكوني. ويجدر أن نلاحظ أن تلك النزعة الوظيفية، من حيث هي مقاربة نحو الوحدة أو التكامل العربي، كانت شبه مستبعدة في الفكر القومي العربي التقليدي، فقد استبعد الحصري مثلاً، الاقتصاد كعامل ضمن عوامل تكوين الأمة. غير أن التطورات المشار إليها على صعيدي الفكر والممارسة جعلت المقاربة الوظيفية تكتسب دعماً واسعاً فأصبحت لها جاذبية شديدة في الفكر القومي المعاصر الذي تمكن بفضلها من توسيع دائرة انتشاره لتشمل أعداداً متزايدة من المفكرين والمثقفين والمختصين بالعلوم الاجتماعية العرب[٧٤].

مع ذلك، فإن انتشار النزعة الوظيفية كما انعكست بوضوح في إسهامات النموذج العروبي الجديد، وكما عبرت عن نفسها في اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة التي بينتها نتائج المسح لا ينبغي اعتبارها دلائل توحي بتضاؤل أهمية العوامل الروحية أو الثقافية في تبرير الدعوة إلى الأشكال الممكنة من التوحيد أو التكامل والتعاون العربي؛ فقد بينت النتائج أن تلك العوامل المشتركة لا تزال تحتفظ حتى الآن بدرجة معقولة من الأهمية والأولوية بينما يرى العرب المعاصرون ضرورة تمتين تلاحم هذه العوامل بإقامة روابط ومؤسسات مادية، وإلا فإن العرب سيخاطرون بتآكل هذه العوامل ذاتها. لذلك نجد أن المشروع النهضوي العربي المعبر عن النموذج العروبي الجديد يؤكد ما تبينه نتائج المسح الميداني من أنه ليس هناك مدخل واحد فقط للوحدة أو التكامل، بل إن «كافة المداخل إلى الوحدة ممكنة: الاقتصادية والسياسية والأمنية بحسب ما تفرضه الظروف والتطورات وديناميات العلاقات العربية ـ العربية، لكنها في مطلق الأحوال، تحتاج إلى مدخل تعاوني عربي بيني يؤسس للترابط والتداخل بين البنى الإنتاجية والاقتصادية والأمنية ـ العسكرية والسياسية العربية، ويطلق ديناميات التفاعل التراكمي»[٧٥].

(٧٤) لمناقشة مفصلة، انظر: يوسف الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ص ١٤٥ ـ ١٤٧ و٢١١ ـ ٢٢٠.

(٧٥) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل**.

هكذا يبدو منطقياً أنه عندما يتعلق الأمر بالشكل المناسب لمقاربة الهدف فإن المشروع النهضوي العربي المعبر عن مضمون النموذج العروبي الجديد يقرر بوضوح أن صيغة الاندماج ليست هي الأسلوب الملائم لذلك بقدر ما تبدو صيغة الدولة الاتحادية هي المناسبة والملائمة. هذه هي الصيغة المفضلة اليوم لأنها يمكن أن تعبر عن التراضي ويمكن أن تؤدي إلى قيام مؤسسات مشتركة لا تلغي وجود السلطة القطرية ومؤسساتها. ونجد في الرؤية الجديدة إيماناً بالمقاربة الوظيفية وقانون التداعي المعبر عن منطق اشتغالها على مستويات متعددة بما يجعل نجاح الاتحاد التدريجي الفدرالي الذي يمكن أن ينطلق بين عدد محدود أو دولتين فقط، وبروز مكاسبه، مشجعاً لانضمام أقطار أخرى إليه(٧٦).

إن النموذج العروبي الجديد كما يعبر عنه المشروع النهضوي العربي يتوافق مع نتائج المسح الميداني بإيلاء الاهتمام بما تم إهماله في الماضي في ما يتعلق بهدف التوحيد. لذا نجد المشروع النهضوي العربي يؤكد أن «تحقيق الوحدة العربية مشروع طويل الأمد يجري إنجازه بالتدرج: خطوة خطوة وعن طريق التراكم. ويفترض أن يقع تناول مسألة التوحيد القومي على مقتضى نظرة واقعية سياسية تتسلح بفكرة الممكن». لا جدال في أن هذا التطور في المقاربة كما تعبر عنه مساهمات النموذج الجديد يجعل الوحدة إمكانية لديناميات الواقع المتحول أكثر من كونها ترجمة لرغبة وتصبح مسألة تحققها من عدمه رهينة لتلك الديناميات المتطورة والمتحولة دون أن يلغي ذلك، بالطبع، كونها أمراً مرغوباً أو واجباً(٧٧).

يواجه الوطن العربي تحدي مشكلات مجتمعية كثيرة وقد تكرست القطرية على أكثر من مستوى؛ غير أن ذلك لا ينبغي أن يتغافل عن دلالات وقوة تأثير عوامل أخرى فاعلة كديناميات تحكم وتحدد القيم والاتجاهات والسلوك. لقد نجم ذلك بفعل ما تحقق خلال العقود الأخيرة من مستوى وكثافة الاتصالات بين العرب بدرجة لم يسبق لها مثيل كما سنعرف في الوصف التحليلي الذي يقدمه الفصل الأخير من هذا الكتاب. إن ذلك بقدر ما يعزز التواصل فإنه يعمل بدون شك على جعل فكرة العروبة حاضرة في الأذهان والواقع؛ بل إنه يعد بتقوية الفكرة وولادة نموذج جديد لها يمكنها الاستجابة لتحديات البيئة المتغيرة.

---

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

إلى ذلك، فإن ثمة مشكلات واضحة في ميادين السياسة والاقتصاد والتنمية لعل أكثر أشكال حضورها وضوحاً يبرز في ما عبّر عنه المواطنون العرب الذين تم استطلاع آرائهم من مشاعر وإدراك مشترك قوي لتلك المشكلات والتحديات والأخطار التي تتهدد العرب جماعة ودولاً وفي اتفاقهم الكامل تقريباً في تحديد مصادر التهديد ووكلائه. وبقدر ما تدعو هذه التطورات إلى التفاؤل فإنها أيضاً ينبغي أن تحفز على بذل المزيد من الجهود الفكرية والعلمية لاختبار قدرة الفكر العربي على الاستجابة لحاجات العربي المعاصر. إن من شأن ذلك وترجمته في البحوث والدراسات والمشروعات العربية المشتركة أن يعزز من قوة رسوخ الاتجاهات الإيجابية التي كشفت عنها الاستطلاعات المختلفة مثلما تساعد على تبين الوسائل الملائمة لتعزيز هذه العناصر العقلانية والواقعية على صعيدي الفكر والممارسة لعرب القرن الحادي والعشرين.

أخيراً... ليس هناك أبلغ مما عبر عنه غسان سلامة بكل عمق ووضوح فكري ومنهجي من أنه وبالرغم من الإحباطات فإن الاستخلاص الجوهري الهام هو أن الفكرة العربية لم تعد اليوم تعبيراً عن الماضي أو رغبة في إعادة تمثله في الواقع، بل هي عوضاً من ذلك «بالضرورة مكوّن من العقد الجديد. ذلك أن أفضل «دعوة» تتبنّاها الدولة الوطنية في عالمنا هذا، هي دعوة التوحيد العربي. لا يعني هذا أننا نبحث عن دولة ـ قاعدة لبناء الوحدة أو عن مسيرات جماهير تقتحم الحدود، فهذه من مخلّفات مرحلة انتهت إلى فشل أكيد. قد تكون الخطوة الأولى في هذا المسار الجديد هي تحرير الفكرة العربية من المشاريع السياسية التي استولت عليها وهذا عمل ثقافي كبير جداً»[٧٨].

هكذا يمكننا الانطلاق في الفصول المقبلة في تقديم وصف تحليلي لنتائج الدراسة الميدانية عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة والتعرف إلى مؤشراتها الأساسية التي تعبر، كما جرى تصميم استمارة البحث، عن المكونات الجوهرية لفكرة العروبة والوحدة. إن ما قدمه هذا الفصل من تحليل لجدل الفكر والواقع المتمحور حول الوحدة العربية عبر تاريخها المليء بالإحباطات والمفعم بالأمل في الوقت عينه، أساس لتفسير ما ستظهره نتائج الدراسة الميدانية ومؤشراتها من درجة ومستوى وجود الفكرة ورسوخها في الواقع معبراً عنه باتجاهات المواطنين العرب في الساحات التي نفذ بها المسح وهي التي تمثل أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي اليوم.

---

(٧٨) غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٠١.

الفصل الثالث

الروابط بين الشعوب العربية
وعوامل وحدتها

إن التعرف إلى اتجاهات الرأي العام في الأقطار العربية حول مدى الترابط بين الشعوب العربية ومدى تقدير المستجيبين لدرجة قرب شعوب عربية إلى شعوبهم والعوامل المشتركة بين الشعوب العربية، هو أمر في غاية الأهمية عند التصدي لدراسة اتجاهات الرأي لدى المواطنين نحو الوحدة العربية. إذ من الصعوبة الحديث عن وحدة عربية إذا لم يكن هنالك تصور لدى مواطني الأقطار العربية بوجود روابط وعوامل مشتركة تجذبهم لبعضهم وتجمع بينهم. فالحديث عن الوحدة بوصفها مفهوماً وغاية يرتبط ارتباطاً عضوياً بوجود تصور لدى العربي يقر بوجود تلك الروابط والعوامل المشتركة، التي هي شرط ضروري للهوية العربية الجامعة ولتغذية هذه الهوية وتطوير المحيط العربي.

وعليه؛ فقد هدف هذا الاستطلاع إلى قياس اتجاهات الرأي العام في الأقطار المبحوثة حول مدى وجود تلك الروابط والعوامل وماهيتها. ويتعلق قياس الاتجاهات نحو هذه الروابط بمدى وجود هوية عربية لدى المستجيبين ودرجة عمقها في مقابل غيرها. ويُعد التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو الروابط المشتركة بين الشعوب أو مكونات هذا المحيط المشترك، ومدى وجود هوية عربية جمعية، أمراً ليس غير يسير في ضوء وجود محيط عربي متواصل ومنفتح على بعضه بعضاً من ناحية، وفي نطاق الفهم الحديث للهوية القائم على تعددية مكوناتها وتداخل عناصرها من ناحية أخرى، وفي ظل بيئة معولمة يرى الكثيرون أنها تجرف القومية والهوية أو تعطيهما أبعاداً تتجاوز الدولة القومية الحديثة.

لقد شهدت الأدبيات خلال العقود الثلاثة الماضية نقاشاً مستفيضاً حول الهوية العربية والعروبة ومدى قدرتها على الاستمرار وملاءمتها للتحولات في مواجهة أطروحات تقرر عدم وجود روابط مشتركة بين الشعوب العربية أعمق وأقوى من تلك الروابط التي تولد موضوعياً بحكم جوار الأقطار أو وقوعها في الإقليم الجغرافي نفسه. أبرز النقاش وجهات نظر ترى تراجع الروابط بين الشعوب العربية أو الهوية العربية،

أمام روابط وهويات متعددة، مثل الهويات القطرية والهوية الإسلامية بوصفها بديلاً لها. وانطلاقاً من أن الهوية والروابط والتصورات هي مفاهيم مركبة تضم مجموعات مختلفة من العناصر، وأن شعور المستجيب بوجود روابط بين شعب بلده وشعب آخر يمكن أن يتعايش مع وجود البعد العربي أو الإسلامي أو الوطني بهوية مواطني الأقطار العربية لا يعني إلغاءً للأبعاد الأخرى في هذه الهوية، فقد صممت أداة هذا الاستطلاع على مستويين:

المستوى الأول: هو مجموعة من الأسئلة المفتوحة (دون إدراج خيارات تُقرأ للمستجيب) وغير المباشرة التي تتيح للمستجيب أن يقرر إن كانت هنالك روابط مشتركة بين شعب بلده وغيره من الشعوب العربية.

أما **المستوى الثاني**: فهو قياس اتجاهات الرأي العام نحو العوامل المشتركة التي زخرت بها الأدبيات حول المحيط العربي مثل: اللغة؛ والدين؛ والتاريخ المشترك.

أولاً: الروابط بين الشعوب العربية

لقد تم اعتماد مجموعة من الأسئلة للوقوف على اتجاهات الرأي نحو مدى وجود روابط بين الشعوب العربية، من خلال توجيه سؤال مفتوح إلى المستجيبين حول أقرب ثلاثة شعوب في العالم إلى شعوب بلدانهم. وعكست النتائج رأياً مفاده أن الشعوب العربية استحوذت على نصيب الأسد من إجابات المستطلعين بنسبة ٨٢ بالمئة من الإجابات كافة في جميع الأقطار المبحوثة، في حين جاءت الشعوب الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة ٧ بالمئة من الإجابات الواردة كافة. أما الشعوب المسلمة وغير العربية مثل: (إيران، وتركيا، وباكستان، وماليزيا...وغيرها) فقد استحوذت على ٤ بالمئة من مجموع إجابات الرأي العام في الأقطار المبحوثة. تدل هذه النتائج، وبشكل جلي، على أن الرأي العام العربي منحاز إلى الشعوب العربية عندما يتعلق الأمر باختيار شعوب من العالم تكون هي الأقرب إلى شعب بلده (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ١)).

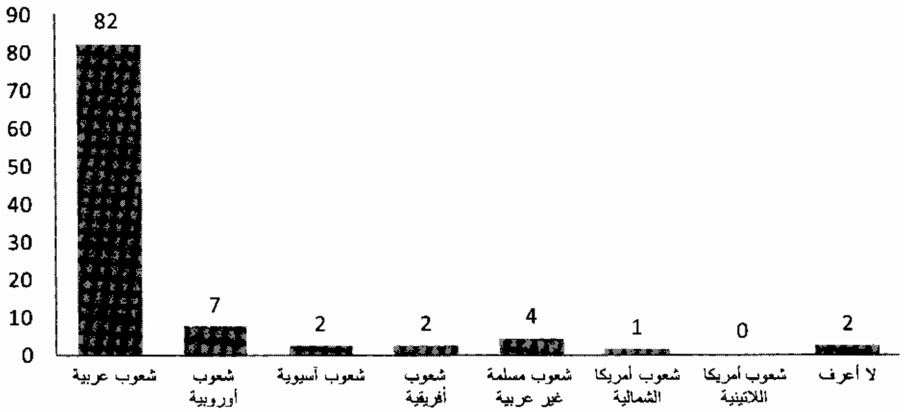
على الرغم من أن إجابات المستطلعين تباينت من قطر إلى آخر في تعريف الشعوب الأقرب لشعوب بلدانهم، إلا أن النمط العام يعكس أن أكثرية الإجابات الواردة في الأقطار المبحوثة أكدت أن الشعوب العربية هي الشعوب الأقرب إلى شعوب المستجيبين. بل إن هنالك شبه إجماع على قرب الشعوب العربية إلى الشعب السعودي، والمصري، والأردني، والفلسطيني، واليمني. كما إن حوالى ثلاثة أرباع

الإجابات الواردة من مستجيبي السودان والجزائر والمغرب تشير إلى أن الشعوب العربية هي الأقرب إلى شعوب بلدانهم، بينما أفاد حوالى ثلثي المستطلعين في لبنان بأن الشعوب العربية هي الأقرب إلى الشعب اللبناني.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

الشعوب الأقرب إلى شعب بلد المستجيب

(جميع الإجابات الواردة بالنسبة المئوية)



لعل أكثر النتائج مفاجأة أن درجة قرب الشعوب المسلمة غير العربية مثلت ٤ بالمئة فقط من مجموع إجابات المستطلعين في الأقطار المبحوثة كافة. وقد كانت أكثرية هذه الإجابات متركزة في لبنان، والجزائر، واليمن، وفلسطين. أما بالنسبة إلى إجابات لبنان وفلسطين، فقد تركزت حول إيران وتركيا، في حين تركزت إجابات المستجيبين في الجزائر واليمن حول تركيا. إن تركز الإجابات حول تركيا وإيران يعكس، إلى حد كبير، مدى انغماس هاتين الدولتين في شؤون الوطن العربي وتطورات القضية الفلسطينية بالتحديد، آخذين بالاعتبار أن الاستطلاعات نفذت بُعيد الحرب على غزة، إضافة إلى تمثلات السياسة الإيرانية في لبنان.

مع ذلك يبقى الأمر المهم الذي تكشف عنه هذه النتائج هو أن الرأي العام العربي منحاز إلى الشعوب العربية التي يرتبط معها بروابط اللغة والدين والتراث المشترك وغيرها من الروابط الثقافية. بالمقابل لم يؤهل رابط الدين الإسلامي، وإلى حد ما الجوار، شعوب الأقطار المسلمة غير العربية في الحصول على نسب عالية بين إجابات

المستجيبين بوصفها شعوباً قريبة لشعوبهم. من المهم الإشارة إلى أن نسبة ١٤ ـ ١٨ بالمئة من مستجيبي لبنان والجزائر والمغرب قد أوردت شعوباً أوروبية على أساس أنها الشعوب الأقرب إلى شعوب أقطارها. وليس من شك في أن العلاقات التاريخية والثقافية بين شعوب هذه الأقطار وكل من فرنسا وإسبانيا تسهم في تفسير هذا الاتجاه، إضافة إلى وجود جاليات مغربية وجزائرية كبيرة في دول أوروبية مثل فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا. إن القرب الجغرافي وقوة الصلات وفقاً لهذه الخلفيات يمكن أن يفسر احتلال شعوب أوروبا المركز الثاني بعد الشعوب العربية لدى شرائح من الرأي العام العربي وبخاصة في المغرب العربي ولبنان. (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١)).

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

الشعوب الأقرب إلى شعب قُطر المستجيبين حسب أقطار المبحوثين

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
شعوب عربية	٩٢	٦٣	٨٥	٧٧	٧٣	٨٤	٩٤	٩٣	٧٣
شعوب أوروبية	٢	١٩	٤	١٤	١٨	٣	١	٣	١
شعوب أسيوية	١	٢	٢	٠	١	٢	٢	٢	٥
شعوب أفريقية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١٨
شعوب مسلمة غير عربية	١	٨	٦	٨	٢	٧	٣	٠	٢
شعوب أميركا الشمالية	١	٣	٠	١	٢	١	١	١	٠
شعوب أميركا اللاتينية	٠	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠
لا أعرف	٣	٣	١	٠	٤	١	٠	٢	١

من أجل تعميق إدراك اتجاهات الرأي العام نحو مدى الترابط بين شعوبهم وشعوب أقطار عربية أخرى، فلقد اعتمد الاستطلاع على سؤال المستجيبين عن مدى قرب مجموعة من الشعوب إلى شعوبهم باستخدام مقياس رقمي من ١ إلى ١٠ بحيث يعني ١ أن الشعوب التي تم التساؤل عنها غير قريبة على الإطلاق إلى شعب المستجيب، ويعني الرقم ١٠ أن الشعوب التي تم السؤال عنها قريبة إلى أبعد الحدود مع شعب المستجيب. وتم سؤال المستجيب عن مدى قرب ١٠- ١٢ شعباً إلى شعب

بلده، وروعي في اختيار الشعوب التي تم السؤال عنها أن تضم كوكبة من شعوب عربية، وشعوب مسلمة غير عربية، وشعوب غير عربية وغير مسلمة[1].

أما الشعوب العربية التي تم السؤال عن مدى قربها إلى شعب المستجيب، فقد روعي أن تكون شعوباً من غير إقليم المستجيب، بمعنى أن المستجيب في المغرب، مثلاً، قد سُئل عن مدى قرب الشعب الإماراتي، والسعودي، والمصري، والأردني، ولم يُسأل عن مدى قرب شعوب إقليم المغرب العربي لشعبه، وذلك من أجل تلافي إمكانية وجود تحيز لدى المستجيب لمصلحة شعوب تقع في إطار إقليمه الجغرافي. أما في ما يختص بالشعوب المسلمة وغير العربية، فقد تم اختيار شعوب دول هي الأكثر تداولاً في الإعلام بحكم قربها من الوطن العربي، وانغماسها في شؤونه، أو نتيجة لأحداث ساخنة فيها. أما الشعوب غير العربية وغير المسلمة، فقد تم اختيار كل من إسبانيا وإيطاليا لقربها الجغرافي من الوطن العربي ووجود روابط تاريخية وحضارية معها، وهو ما ينطبق على إثيوبيا بالنسبة إلى استطلاع السودان.

تظهر النتائج أن خيار الرأي العام في كل الأقطار التي شملها الاستطلاع مالَ نحو اعتبار الشعوب العربية هي الأقرب إلى شعبه، إذ إن معدل ما أعطي لمدى قرب الشعوب العربية إلى شعوب المستجيبين على المقياس الرقمي من ١ إلى ١٠ كان يراوح بين ٤,٥ كما هي الحال في لبنان وصولاً إلى ٧,٩ في السودان. وقد ترجم مستجيبو جميع الأقطار مدى قرب الشعوب العربية التي تم السؤال عنها إلى شعوبهم بحوالى سبع درجات من أصل عشر باستثناء مستجيبي لبنان والأردن، إذ كان المعدل لقرب الشعوب العربية إلى الشعب اللبناني ٤,٥ نقطة، ولمستجيبي الأردن الذين قيموا مدى قرب الشعوب العربية إلى شعبهم ٥,٦ نقطة. مع الأخذ بالاعتبار اتجاهات الرأي العام اللبناني والأردني، وأيضاً التباين في اتجاهات المستجيبين في كل قطر نحو قرب بعض الشعوب العربية أكثر من غيرها إلى شعبهم، فإن اتجاهات الرأي في كل قطر تشير إلى أن الشعوب العربية، بصفة عامة، قريبة إلى شعبها، وبخاصة أن الشعوب التي تم سؤال المستجيبين عنها هي شعوب لا تقع في إقليم المستجيب الجغرافي.

إن هذه النتائج ذات دلالة واضحة حول قوة الشعور بالهوية المشتركة بين المستجيبين وهي مؤشرات يبدو اتصافها بالثبات عبر السنين منذ أن تم تنفيذ الاستطلاع

---

(١) تمّ اعتبار دولة أنها دولة مسلمة بناءً على وجودها في «منظمة المؤتمر الإسلامي»، إضافةً إلى مؤشرات أخرى مثل نسبة المسلمين من العدد الكلّي للسكان.

الرائد لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية. كما جاءت نتائج العديد من الاستطلاعات التالية لتؤكد عمق هذه المشاعر والأحاسيس المشتركة والتي لا يمكن اعتبارها سوى مؤشر ميداني حي على استمرار مشاعر العروبة في السيطرة على المخيال الجمعي للعرب رغم كل المحبطات. هذا ما أكدته مسوح واستطلاعات متعددة مثل دراسة مؤسسة زغبي القائمة على مسح اهتم بشكل مباشر بمسألة الهوية واتجاهات الرأي العام العربي نحوها. فقد تبين من ذلك المسح أنه عند سؤال المستجيبين عن الكيفية التي يعرفون بها أنفسهم في حالات أو أوضاع مختلفة فقد شددوا على صفة العروبة ثم الدين والقطر الذي ينتمون إليه كخيارات مفضلة لديهم. «كون الواحد عربي (الهوية) جاءت في المقدمة في معظم الأقطار وترتفع بشكل كبير لتصبح الخيار الأول للمستجيبين عندما تقابل بالانتساب للأمريكي. ولم يكن التعريف بالقطر يأتي أولاً في الترتيب إلا بالنسبة إلى اللبناني، وحاز الدين كمصدر للهوية على دور هام فقط في المغرب وبين العرب داخل إسرائيل. أما الأشكال الأخرى للهوية السائدة في المجتمعات الأكثر تقليدية كالعائلة والخلفية الاجتماعية أو الإقليم فتؤدي دوراً ضئيلاً في معظم الأقطار العربية»(٢).

ويخلص هذا المسح إلى أنه في سبعة من أصل ثمانية أقطار عربية جرى فيها الاستطلاع «بدت الهوية العربية أو الكينونة العربية (Being an Arab) وثبت أنها الأكثر التماساً بين مصادر الهوية المختلفة الأكثر ذكراً». ومع أن الدراسة لاحظت أهمية الدين كمصدر للهوية في بعض الأقطار كمصر والمغرب مثلاً فإنه من المهم أن نذكر أنه كان معادلاً في الأهمية للعروبة وعلى مستوى متكافئ معها فعلاً. لذلك نجد الدراسة تقرر أنه عندما تم الطلب من المستجيبين القيام بترتيب مصادر الهوية حسب الأهمية فقد ظهرت بعض الاختلافات، وجاءت صفة العربي أولاً في لبنان متفوقة قليلاً على الهوية القطرية، بينما فاقت صفة العروبة غيرها في الكويت وتعادلت مع الهوية القطرية في الأردن. أما في السعودية والإمارات العربية المتحدة فإن صفة العربي هي المصدر المفضل للهوية(٣).

إضافة إلى أهمية ما عكسته نتائج دراستنا الميدانية، وبخاصة عند مقارنتها بغيرها من نتائج المسوح المماثلة، فقد كان من المفيد، ولأغراض التأكد من قوة ومدى ثبات

(٢) James J. Zogby, *What Arabs Think: Values, Beliefs and Concerns* ([NewYork]: Zogby International, 2002), pp. 12-13.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

تلك الاتجاهات، أن يتم قياس شعور المستجيبين بقرب شعوب عربية لا تقع في إقليمهم. لذلك فقد اهتم المسح الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، موضوع هذا الكتاب، بهدف أساسي وهو التعرف إلى اتجاهات الرأي نحو قرب الشعوب العربية مقارنة بشعوب مسلمة وغير عربية وشعوب غير مسلمة وغير عربية. ودلّت النتائج بوضوح أنه لا يمكن مقارنة قرب الشعوب المسلمة غير العربية مع قرب الشعوب العربية من وجهة نظر المستجيبين، فمعدل درجات قرب الشعوب المسلمة من وجهة نظر مستجيبي كل قطر مبحوث هو أقل، وبشكل جوهري، من الناحية الإحصائية من معدل قرب الشعوب العربية في كل الأقطار مبحوثة. إن أفضل الدرجات التي عكست مدى قرب شعوب مسلمة وغير عربية كانت بين مستجيبي سورية والسودان، فقد كان مرد ارتفاع معدل درجات قرب الشعوب المسلمة في سورية هو التقييم العالي لقرب الشعب التركي والشعب الإيراني من جانب مستجيبي سورية. ولا تشير النتائج إلى أن دافع هذا القرب ثقافي، كما يبدو واضحاً من الدرجات التي أعطيت لشعوب مسلمة أخرى مثل: (الباكستاني، والأفغاني، والإندونيسي) بل إن المستجيبين عزوا هذا القرب إلى دوافع سياسية.

أما ارتفاع معدل الدرجات التي حصلت عليها الشعوب المسلمة غير العربية في السودان، فمردّه الأساسي إلى أن مستجيبي السودان أعطوا ٧,١ درجة لقرب الشعب التشادي إلى شعب بلدهم. إن معدل الدرجات الذي أعطي لقرب الشعوب غير المسلمة وغير العربية إلى شعوب المستجيبين يراوح بين ٩,١ درجة إلى ٤,٨ درجة؛ وهي أقل من معدل الدرجات الذي عكس قرب الشعوب العربية إلى شعوب الأقطار التي جرى بها المسح. ويمكن القول إن الفروقات الجوهرية بين معدل الدرجات الذي أعطي لقرب الشعوب العربية إلى شعوب المستجيبين مقارنة بقرب الشعوب المسلمة غير العربية والشعوب غير المسلمة وغير العربية، تعكس رأي المواطنين في الوطن العربي بأن هنالك رابطاً بين شعوب المنطقة، وهو الرابط العربي. أما كون احد عناصر هذا الرابط العربي هو الدين الإسلامي، فإن الدين الإسلامي بحد ذاته لا يمثل رابطاً وعنصراً منتجاً لهوية جمعية تجمع الشعوب العربية بغيرها من الشعوب المسلمة غير العربية، فتأثير وحدة الدين تكاد تنحصر في إنتاج الرابط العربي ولا تتجاوزه في إنتاج روابط أخرى تنافس هذا الرابط العربي.

وترتبط هذا المؤشرات وما تحمله من دلالات على الاتجاهات السائدة في الرأي العام العربي بما كشفت عنه دراسات ميدانية أخرى بشأن مستويات الهوية ومدى تقدير

العرب للعلاقة بينها. ففي دراسة عن آراء العرب نحو القيادة والهوية والمؤسسات والقضايا، وعند سؤال المستجيبين عن المصدر الأساسي للهوية ليتم اختياره من بين مصادر تشمل الأسرة والدين والعروبة والقطر والمدينة أو الإقليم والخلفية الإثنية أو العشيرة والقبيلة، فقد كانت الإجابات تميل بوضوح إلى اعتبار العروبة والدين أهم المصادر المفضلة للهوية. ومع أن خلاصة الدراسة تبين أن العرب كغيرهم من الشعوب في العالم يعيشون ضمن مكون مركب من الهويات، فإن ذلك تعززه عناصر متعددة: جدة أو حداثة الدولة-الأمة، تواصل سطوة الروابط التقليدية، وأهمية الهويات العابرة كالعروبة والدين. لذلك فليس هناك إجابة واحدة واضحة وبسيطة للترتيب لهوية أساسية أو سائدة في الأقطار التسعة التي تم مسحها. مع ذلك فإن أقوى الروابط تبدو الدين والعروبة والقطر الذي ينتمي إليه الفرد. هذه مجتمعة تشكل مصدر الهوية بنسبة ٨٠ بالمئة من المستجيبين في كل الأقطار باستثناء الجزائر والسودان حيث يقر بذلك ثلثا المستجيبين. إلا أن ذلك ينبغي ربطه بحقيقة كون المبحوثين اعتبروا الدين والقيم واللغة المشتركة هي عناصر الرابطة المشتركة بينها وهي ذات المقومات التي تستند إليه فكرة الهوية العربية الجامعة وهو ما يوحي بعدم التعارض بين هذه المكونات بل ترابطها أو تكاملها(٤).

وقد جاءت النتائج التي أسفر عنها استطلاع معهد الدوحة خلال دورتيه المتتاليتين لتكشف عن قوة هذه الاتجاهات ورسوخها لدى الرأي العام العربي. وكما يستفاد من تقرير المسح فإنه «طلب من المستجيبين أن يختاروا بين ثلاث عبارات تعبّر كل منها عن أحد التيارات الواسعة التي تروّج لتصور محدد عن سكان الوطن العربي. وتشير النتائج إلى أن نحو نصف المستجيبين (٤٤ بالمئة) يرى أن سكان الوطن العربي هم أمة واحدة ذات سمات واحدة تفصل بينها حدود مصطنعة. في حين يرى ٣٥ بالمئة من المستجيبين في البلدان المستطلعة آراء مواطنيها أن سكان الوطن العربي أمة واحدة، وإنْ تميز كل شعب من شعوبها بسمات مختلفة. في المقابل، يرى ١٤ بالمئة منهم أن سكان الوطن العربي أمم وشعوب مختلفة لا تربط بينهم سوى روابط ضعيفة. وهذا يبرز أن أكثرية مواطني الوطن العربي، وبنسبة ٧٩ بالمئة من المستجيبين، ترى أن سكان الوطن العربي يمثلون أمة واحدة، وإن اختلفوا على مدى التمايز ومستواه بين شعوب البلدان العربية» (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٢)).

(٤) John Zogby and James Zogby, «Arab Views of Leadership, Identity, Institutions and Issues of Concern: Zogby Middle East Opinion Poll 2007,» Zogby International (2008), pp. 16-19, <http://b.3cdn.net/aai/fcfdd7d381f6fec231_iwm6iy4ty.pdf>.

ويستخلص معدّو تقرير مسح معهد الدوحة أن «هناك اتجاهين عامّين بين مواطني الوطن العربي، كل منهما يمثل قطباً مهماً، يرى الأول أن سكان الوطن العربي أمة واحدة ذات سمات واحدة، وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة، أما الثاني فيؤكد أنهم أمة واحدة، وإن تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة. بل إن نحو نصف الرأي العام أو أكثر في الأقطار مثل موريتانيا، اليمن، والكويت، والمغرب، والعراق، وفلسطين يعتقد أن سكان الوطن العربي هم أمة واحدة ذات سمات واحدة»[٥].

ورغم ما كانت سوّقت له دراسات مختلفة من موت أو نهاية لوجود العروبة فإن «هذين الاتجاهين متوافقان في تصورهما لسكان الوطن العربي كأمة واحدة، ويمثلان ٧٩ بالمئة من مستجيبي البلدان المستطلعة آراء مواطنيها. في مقابل تيار محدود في نسبته، ١٤ بالمئة في المعدل، تقول إن سكان الوطن العربي هم أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة. وبحسب البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، كانت نسبة الذين أفادوا بأن سكان الوطن العربي هم أمم وشعوب مختلفة أقل من ١٠ بالمئة في كل من موريتانيا، والكويت، والسعودية، واليمن، والسودان... وتصل النسبة إلى ٢٤ بالمئة في تونس، و٢٥ بالمئة في فلسطين. وترتفع أكثر لتصل إلى ٣٨ بالمئة في لبنان».

ولعل هذه المؤشرات على رسوخ التصور الخاص بالأمة العربية تبدو أكثر دلالة عند إجراء مقارنة مع نتائج المؤشر لعام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ حيث يظهر «ارتفاع جوهري في نسبة الذين يرون أن سكان الوطن العربي يمثلون أمة واحدة ذات سمات واحدة، وإن كانت تفصل بينها حدود مصطنعة من ٣٥ بالمئة في عام ٢٠١١ إلى ٤٤ بالمئة في عام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣. في حين انخفضت نسبة الذين أفادوا بأن شعوب المنطقة هم أمم وشعوب مختلفة لا تربط بينها سوى روابط ضعيفة من ١٧ بالمئة في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١١ إلى ١٤ بالمئة في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣»[٦]؛ وهذا ما يعكس التأثيرات الإيجابية للربيع العربي ودلالاته العروبية الجامعة كما سنرى في الفصل السادس من هذا الكتاب.

---

(٥) «المؤشرّ العربيّ ٢٠١٢/ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(٦) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

مدى قرب مجموعة من الشعوب العربية والشعوب المسلمة غير العربية وشعوب غير مسلمة وغير عربية إلى شعب المستجيبين في الأقطار المبحوثة على مقياس رقمي من ١ إلى ١٠

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

		اسم القطر									
		الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
شعوب عربية	الإماراتي	٦,٠	٤,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٦,٧	–	–	٧,٣	٨,٠
	السعودي	٧,٤	٤,٩	٧,٨	٦,٩	٧,٥	٧,١	–	–	٨,٥	٨,٨
	الجزائري	٤,٧	٣,٩	٦,٤	٧,٠	–	–	٦,٢	٦,٣	–	٧,٤
	المصري	–	–	–	–	–	٧,١	٧,٩	٨,٤	–	
	الأردني	–	–	–	–	٧,٥	٦,٨	٧,٤	٨,٣	٦,٨	٨,٠
	السوداني	–	–	–	–	٧,٨	–	–	–	–	–
	المغربي	–	–	–	–	–	–	–	٦,٧	٥,٣	–
	التونسي	٤,٣	٤,٤	٦,٢	٦,٩	–	–	٥,٨	٦,٥	–	–
	الإرتيري	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧,١
المعدل		٥,٦	٤,٥	٦,٩	٧,٠	٧,٥	٦,٩	٦,٨	٧,٢	٧,٠	٧,٩

يتبع

تابع

شعوب مسلمة غير عربية	الأفغاني	٢,٧	١,٨	٣,٨	٣,٦	٢,٥	٣,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٣	٤,٤
	الإيراني	٢,٥	٣,٥	٤,٧	٦,٩	٢,٨	٣,١	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٥,١
	الإندونيسي	٣,٢	٢,١	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٣,٤	٤,٣	٥,٤	٣,٩	٤,٠
	الباكستاني	٣,٢	١,٨	٣,٦	٣,٩	٢,٥	٢,٩	٤,٠	٥,١	٣,٧	٥,٠
	التركي	٤,١	٣,٩	٥,٣	٧,٦	٥,٦	٣,٩	٣,٦	٤,٥	٣,٦	٤,٧
	التشادي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧,١
المعدل		٣,١	٢,٦	٤,٢	٥,٣	١٨,١	٣,٣	٣,٧	٤,٣	٣,٥	٥,١
شعوب غير عربية وغير مسلمة	الإسباني	٢,٠	٣,٥	٢,٨	٤,٩	٥,٠	٥,٦	٢,١	٢,٦	٣,٠	٢,٩
	الإيطالي	١,٨	٤,٢	٢,٨	٣,١	٤,٧	٤,٠	١,٨	٢,٣	٣,٧	٢,٣
	الإثيوبي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧,١
المعدل		١,٩	٣,٩	٢,٨	٤,٠	٤,٩	٤,٨	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٤,١

ثانياً: العوامل المشتركة بين الشعوب العربية

إن الرأي العام في الأقطار المبحوثة قد عبر عن اتجاه يفيد بالترابط ما بين الشعوب العربية سواء أكان ذلك من خلال تأكيد أغلبيته أن شعوباً عربية من بين شعوب العالم هي الأقرب إلى شعب بلده، أو من خلال إعطاء الشعوب العربية درجات أعلى لتعكس مدى قربها إلى شعب بلده مقارنة بشعوب مسلمة وغير عربية أو شعوب غير عربية وغير مسلمة. ومن أجل تعميق فهمنا لهذه الروابط بين الشعوب العربية، فقد تم سؤال المستجيبين سؤالاً مفتوحاً (أي دون إعطاء خيارات) في الأقطار المبحوثة على إدراج العوامل المشتركة بين شعوبهم وباقي شعوب الأقطار العربية الأخرى. وقد أورد المستجيبون أكثر من ثلاثين ألف عامل مشترك في الأقطار العشر المبحوثة لتعبّر عن العوامل المشتركة بين شعوبهم وشعوب الأقطار العربية الأخرى.

ومع ما يكتسبه هذا الكم الهائل من العوامل التي سجلها الرأي العام العربي من أهمية بالغة بحد ذاتها فإن مراجعة وتحليل ما أورده المستجيبون تبين أن مواطني الوطن العربي كانوا قادرين على تقديم تعريفات ذات معنى ومحتوى للعوامل المشتركة بين شعوبهم والشعوب العربية الأخرى. إن الإيمان بوجود عوامل وروابط مشتركة بين الشعوب العربية لا يمثل أمراً غريباً عن تفكير المواطن العربي. بل على العكس من ذلك فلدى هذا المواطن تصور واضح عن هذه العوامل المشتركة، وهو قادر على تقديم تعريف ذي مفهوم ومحتوى لهذه العوامل. لذلك نجد أن نسبة الذين أفادوا بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف، كانت محدودة جداً ولا تتجاوز ١ بالمئة في جميع الأقطار باستثناء مصر، إذ أفادت ما نسبته ٤ بالمئة من المستجيبين بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف للعوامل المشتركة بين شعبهم والشعوب العربية الأخرى. (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٢)).

وباستعراض الكمّ الهائل من العوامل المقترحة من المستجيبين (نحو ثلاثين ألفاً) تظهر النتائج أن الرأي العام في الوطن العربي أورد ثلاثة عوامل رئيسية (تمثّل أكثرية الإجابات) بوصفها عوامل مشتركة بين شعوب الأقطار العربية، وهي: اللغة العربية ٢٩ بالمئة من مجموع الإجابات، والدين الإسلامي ٢٩ بالمئة، في حين جاءت وحدة الثقافة والعادات والتقاليد المشتركة العامل الأهم الثالث ١٨ بالمئة؛ إضافة إلى ١ بالمئة أفادوا بأن عوامل وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ مجتمعة. أي أن ٨٧ بالمئة من إجابات مواطني الأقطار المبحوثة عبّرت عن هذا الثالوث من العوامل المشتركة بين الشعوب العربية. وجاء، بنسب أقل، عامل التاريخ المشترك للشعوب العربية (٤ بالمئة) ووحدة

المصالح والمصير المشترك (٤ بالمئة) والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الشعوب العربية (٤ بالمئة) ووحدة الإقليم الجغرافي (٣ بالمئة).

من المهم الإشارة إلى أن تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل (الفقر؛ والبطالة؛ ومصادرة الحريات العامة) قد أوردت بوصفها عوامل مشتركة بين الشعوب العربية أيضاً؛ وهو ما يؤكد دلالة الإحصاءات التي تم تناولها بالعرض والتحليل في الفصل الثاني من الكتاب عند الحديث عن السياق العام والحالة العربية وقت إجراء الدراسة الميدانية.

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

العوامل المشتركة بين الشعوب العربية
حسب ما أوردها المستجيبون في الأقطار المبحوثة

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



لا تشير النتائج إلى مفارقات في اتجاهات الرأي العام بين الأقطار المبحوثة حول العوامل المشتركة بين الشعوب العربية، فقد كانت نسب المستجيبين حول أهمية

عوامل اللغة والدين ووحدة الثقافة متقاربة في كل الأقطار المبحوثة، مع ملاحظة أن مستجيبي لبنان، والجزائر، والأردن ركّزوا على عامل اللغة العربية مقارنةً بمستجيبي اليمن والمغرب. فيما كان تركيز مستجيبي لبنان وسورية (وهي الأقطار الأكثر تنوعاً على الصعيد الديني والمذهبي) حول الدين الإسلامي بوصفه عاملاً مشتركاً هو الأقل مقارنة بالجزائر، والسعودية، والأردن، والسودان. كما أشارت النتائج إلى أن مستجيبي السعودية شددوا على وحدة المصالح والمصير المشترك بوصفها عاملاً مشتركاً (١١ بالمئة). في حين ركز مستجيبو السودان ومصر على العلاقات البينية بين الشعوب العربية بوصفها عاملاً مشتركاً مهماً. (انظر الجدول الرقم (٣-٣)).

إن قدرة مواطني الأقطار المبحوثة على تقديم تعريف ذي محتوى للعوامل المشتركة بين الشعوب العربية، وغياب ما ينفي وجودها يعكس أن الاتجاه العام في الوطن العربي يعتقد بوجود محيط عربي، وهو قادر أيضاً على تعريف عوامل وحدته. ويعكس هذا التيار العام انتماءه إلى هوية جمعية عناصرها وعواملها الأساسية هي: اللغة؛ والدين؛ ووحدة الثقافة؛ والتاريخ المشترك؛ ووحدة المصير. جاءت نتائج مسح معهد الدوحة المشار إليه معزِّزة ومؤكِّدة لقوة هذه الاتجاهات ورسوخها في الرأي العام العربي كما بينتها دراستنا الميدانية رغم التطورات المتسارعة التي شهدها الوطن العربي منذ تنفيذ المسح الرائد حتى اليوم. ومثلما بينت النتائج المقارنة فإن هناك ثباتاً وتواصلاً للاتجاهات المعبرة عن وجود أمة عربية واحدة. فقد كانت «نسبة الذين أفادوا بان سكان الوطن العربي يمثلون أمة واحدة، وإن تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة، في هذا الاستطلاع شبه متطابقة مع النسبة في استطلاع المؤشر لعام ٢٠١١»[٧].

ثالثاً: العناصر الموحدة بين شعوب الأقطار العربية

إضافة إلى ما اقترحه المستجيبون من عناصر وعوامل مشتركة بين شعوب دولهم وسائر الشعوب العربية الأخرى، فقد هدف الاستطلاع إلى قياس اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من العناصر التي تعتبرها الأدبيات العربية والمفكرون العرب عناصر موحدة بين شعوب الأقطار العربية. تشمل هذه العناصر اللغة والدين الإسلامي، والتاريخ المشترك، والجغرافيا، والعادات والتقاليد، ومواجهة التحديات نفسها، والمصالح المشتركة.

---

(٧) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

العوامل المشتركة بين الشعوب العربية كما أوردها مستجيبو الأقطار المبحوثة

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

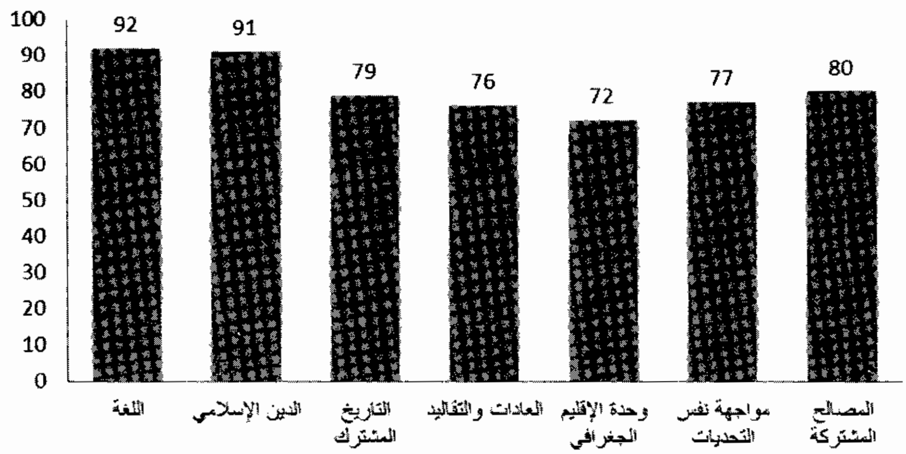
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان	المعدل
اللغة العربية	٣١	٣٨	٢٩	٢٩	٣٣	٢٤	٢٢	٢٩	٢٦	٢٧	٢٩
الدين الإسلامي وطقوس ورموز دينية	٣٤	١٦	٣٢	١٩	٣٤	٢٩	٢٨	٣٠	٣٢	٣٢	٢٩
وحدة الثقافة والعادات والتقاليد المشتركة	٢٢	١٧	١٨	١٦	١٩	١٦	١٩	١٩	١٧	٢٢	١٨
التاريخ المشترك	٢	٤	٥	١٤	٩	٦	٣	٤	٢	١	٥
وحدة المصالح والمصير المشترك	١	٣	٢	٩	٢	٤	٣	١٠	–	٤	٤
العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة بين الشعوب العربية	٣	٧	١	١	٠	٣	٧	٣	١١	٩	٤
وحدة الإقليم الجغرافي	١	٣	٢	٦	١	٢	٤	٣	٢	٢	٣
الهوية العربية	١	٣	٣	٣	١	٤	٣	١	٢	١	٢
وحدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	١	٣	٣	١	١	٥	٦	١	١	١	٢
أعداء مشتركن وبالذات إسرائيل	١	٢	٢	٢	٠	١	١	٠	١	٠	١
العرق والأصل	١	١	١	–	–	٢	١	٠	–	٠	١
وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ مجتمعة	–	–	٠	–	٠	٢	١	١	–	–	١
لا يوجد		٢	–	–	–	–	–	–	١	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	–	–	١	١	٠	٠	٠	٠
لا أعرف	١	١	١	–	–	١	١	٠	٤	١	١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

لذلك، تعكس النتائج أن هنالك شبه إجماع بين مستجيبي الأقطار المبحوثة على أن عوامل أو عناصر اللغة والدين الإسلامي (٩٢ بالمئة و٩١ بالمئة على التوالي) تمثل عناصر موحدة بين شعوب الأقطار العربية، بينما توافق نحو ثلاثة أرباع المستجيبين على أن التاريخ المشترك، والعادات والتقاليد، والمصالح المشتركة، ومواجهة التحديات نفسها، ووحدة الإقليم الجغرافي تمثل عناصر موحدة بين الشعوب العربية. (انظر الشكل الرقم (٣-٣)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من العناصر تمثل عناصر موحدة بين شعوب الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



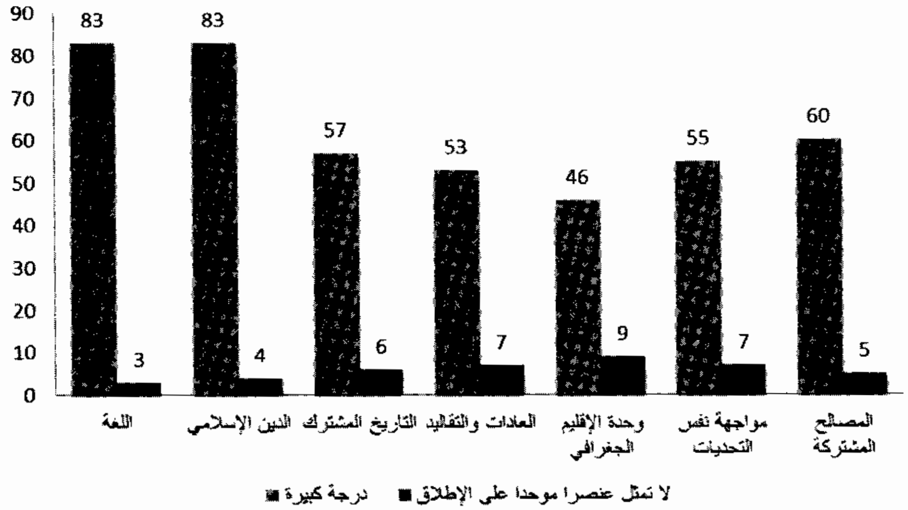
ويبدو هذا التوافق على أن العناصر الآنفة الذكر تمثل عوامل موحدة بين شعوب الأقطار العربية من خلال شبه إجماع المستجيبين (٨٣ بالمئة) على أن اللغة والدين الإسلامي يمثلان عنصرين موحدين بين شعوب الأقطار وبدرجة كبيرة، مقابل ٣ بالمئة و٤ بالمئة من المستجيبين أفادوا بأنهما لا يمثلان عناصر موحدة على الإطلاق. أما بالنسبة إلى العناصر الأخرى مثل التاريخ المشترك، ووحدة الإقليم الجغرافي، والعادات والتقاليد، ومواجهة التحديات نفسها، والمصالح المشتركة؛ فقد أفاد أقل من ١٠ بالمئة من المستجيبين أن هذه العناصر لا تمثل عناصر موحدة بين شعوب الأقطار العربية. فيما

كانت نسب الذين أفادوا بأنها تمثل عناصر موحدة إلى درجة كبيرة حوالى أربعة أضعاف من أفادوا بأنها لا تمثل عناصر موحدة على الإطلاق. (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٤)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من العناصر تمثل عناصر موحدة إلى درجة كبيرة بين شعوب الأقطار العربية وأولئك الذين أفادوا بأنها لا تمثل عناصر موحدة على الإطلاق

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



أما على صعيد اتجاهات المستجيبين حسب الأقطار المبحوثة نحو أهمية هذه العناصر كعناصر موحدة بين شعوب الأقطار العربية، فإن هنالك إجماعاً بين مستجيبي الأقطار المبحوثة على أولوية اللغة العربية ومركزيتها كعنصر توحيد (الجدول الرقم (٣ ـ ٤)).

وينطبق الأمر على الدين الإسلامي باستثناء مستجيبي لبنان، حيث أفاد ٧٠ بالمئة منهم على أن الدين الإسلامي هو عنصر موحد بين شعوب الأقطار العربية. ولا شك في أن التنوع الديني في بعض الأقطار ومنها لبنان ينعكس في اتجاهات المستجيبين على أهمية الدين كعنصر موحد بين الشعوب العربية.

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من العناصر تمثل عناصر موحدة بين شعوب الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	اسم القطر										
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان	المجموع
اللغة	٩٥	٨٧	٩٥	٩٢	٩٤	٨٩	٩١	٩٦	٨٣	٩٥	٩٢
الدين الإسلامي	٩٥	٧٠	٩٤	٨٨	٩٧	٩٤	٩٤	٩٧	٩٠	٩٦	٩١
التاريخ لمشترك	٨٩	٧١	٧٩	٨٦	٧٥	٨١	٧٩	٧٤	٦٨	٨٠	٧٩
العادات التقاليد	٨٩	٧٢	٧٦	٧٨	٧٥	٧١	٧٢	٨١	٧٣	٧٣	٧٦
وحدة الإقليم الجغرافي	٨٤	٦٩	٦٨	٨٣	٥٥	٦٦	٧٢	٦٨	٦٦	٧١	٧٢
مواجهة التحديات نفسها	٨٧	٧١	٦٩	٨٨	٦٠	٧٨	٧٢	٧٩	٦٩	٧٩	٧٧
المصالح المشتركة	٨٧	٧٦	٧٠	٨٩	٦٢	٧٩	٧٧	٨٨	٧٨	٨٥	٨٠

وتوافقت أكثرية المستجيبين في كل الأقطار المبحوثة بنسب تراوح ما بين ثلثي المستجيبين وثلاثة أرباعهم على أن التاريخ المشترك والعادات والتقاليد ووحدة الإقليم الجغرافي ومواجهة التحديات نفسها والمصالح المشتركة هي عناصر موحدة بين الشعوب العربية. وتجدر الإشارة إلى أن اتجاهات الرأي لدى مستجيبي الجزائر أكدت أن وحدة الإقليم الجغرافي، ومواجهة التحديات نفسها، والمصالح المشتركة، هي عناصر موحدة للشعوب العربية؛ وهو ما يمكن أن يعكس انتشار المفهوم المغاربي في الخطاب السياسي والثقافي الجزائري، وهي أقل من تلك التي عكستها نتائج الأقطار الأخرى، وأقل من نسب المستجيبين في الجزائر التي أكدت أن اللغة والدين والتاريخ المشترك تمثل عناصر موحدة بين الشعوب العربية.

ويمكن أن نجد اتجاهات مماثلة، بل وأكثر قوة في التعبير عن العوامل المشتركة بين العرب اليوم؛ ونجد أيضاً تقديراً عالياً لها على ما عداها من روابط كما بينت نتائج مسوح تم اجراؤها على الرأي العام العربي من قبل مؤسسات دولية متعددة. من ذلك ما أظهره مسح ودراسة مؤسسة زغبي(٨). فقد عكست النتائجُ الخصائصَ المميزة للأقطار التي جرى اختيارها لإجراء المسح؛ إذ شملت أقطاراً عربية عرفت بقوة ورسوخ الدولة القطرية ومركزيتها، كما هو في مصر والمغرب، التي بحكم موقعها وتاريخها وتنوعها الإثني يحتل الإسلام فيها الأولوية على ما عداه، أو أقطاراً عربية تقودها نظم سياسية تستند إلى مرجعية إسلامية كالسعودية.

لذلك جاءت نتائج المسح الخاصة بالسؤال المتعلق بالدوافع التي ينبغي أن تبنى عليها سياسات دولهم القطرية لتعطي أولوية للبعد القطري كما هو في مصر حيث بلغت النسبة ٣٤ بالمئة، وفي المغرب حيث حصلت الدوافع الإسلامية على نسبة ٦٤ بالمئة، وفي السعودية حازت الدوافع ذاتها نسبة ٣٢ بالمئة. بالمقابل حازت الدوافع العربية نسبة ٢٣ بالمئة في المتوسط لجميع الأقطار وكانت في مصر ٢٤ بالمئة وفي الأردن ٢١ بالمئة وفي السعودية ٣٦ بالمئة (بينما كانت الدوافع القطرية بالسعودية ٢٧ بالمئة)، وفي المغرب ٤ بالمئة (مقابل ٢٠ بالمئة فقط للدوافع القطرية). أما في لبنان التعددي بطبيعته فقد حازت الدوافع الوطنية نسبة ٦٠ بالمئة، مقابل ٢٩ بالمئة للدوافع العربية وفقط ٥ بالمئة للدوافع الإسلامية(٩).

(٨) Zogby and Zogby, «Arab Views of Leadership, Identity, Institutions and Issues of Concern: Zogby Middle East Opinion Poll 2007».

(٩) المصدر نفسه.

وقد اتفق هذا مع ترتيبهم للهويات كما بينت نتائج مسح جامعة ميريلاند الدوري؛ حيث تلقت الهوية القطرية ما نسبته ٣٩ بالمئة في استطلاع ٢٠٠٨ ونسبة ٣٥ بالمئة في ٢٠٠٩ ونسبة ٣٢ بالمئة في ٢٠١٠، مقابل نسبة ٢٠ بالمئة و٣٢ بالمئة و٢٥ بالمئة للهوية العربية على التوالي للسنوات المذكورة. أما الهوية الإسلامية فقد حازت نسب ٣٦ بالمئة و٣٢ بالمئة و٣٩ بالمئة على التوالي. غير أن الهوية الإسلامية كانت في مصر مثلاً ٣١ بالمئة فقط، وفي الأردن ١٦ بالمئة، وفي لبنان ٨ بالمئة؛ أما في الإمارات فلم تتجاوز ٢٣ بالمئة. وحصلت الهوية العربية على نسبة ٣٠ بالمئة في مصر مقابل ٣٧ بالمئة للهوية القطرية، ونسبة ١٩ بالمئة في الأردن مقابل ٥٨ بالمئة للهوية القطرية، وفي لبنان نسبة ٣٢ بالمئة مقابل ٥٥ بالمئة للهوية القطرية التي حصلت في السعودية على نسبة ١٩ بالمئة فقط مقابل ٣٤ بالمئة للهوية العربية.

حازت الهوية العربية الترتيب الأول بين غيرها بشكل عام حيث نافست الهوية الإسلامية خلال أعوام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٠ كما بينت نتائج المسح الدوري لجامعة ماريلاند. فقد حازت نسبة ٤٤ بالمئة و٣٣ بالمئة ثم ٣٩ بالمئة على التوالي مقابل ٢٨ بالمئة و٣٩ بالمئة و٣٦ بالمئة للهوية الإسلامية على التوالي أيضاً. وظل للهوية الوطنية القطرية مكانة أقل حيث حازت ١٩ بالمئة و٢٣ بالمئة ثم ١٩ بالمئة فقط عبر السنوات الثلاث للمسح(١٠). ورغم ما يثار حول تراجع الهوية العربية والشعور بها أو اعتبارها ضمن الهويات المتعددة للفرد وما يقال حول أن التراجع حصل لمصلحة هوية إسلامية، فقد جاءت نتائج مسح ماريلاند لتؤكد عدم دقة وعدم مناسبة تلك التفسيرات حيث إن الهوية العربية تأتي قبل الإسلامية ولا تسبقها إلا الهوية القطرية التي لا يمكن اعتبارها متعارضة مع الهوية العربية الأعم.

ويتضح أن نتائج الاستطلاع الذي قامت به جامعة ماريلاند جاءت على سؤال عن الهوية تم صوغه بطريقة غير موضوعية إذ طرح كالتالي: «عندما تتخذ حكومتك القرارات فهل تعتقد أنها يجب أن تؤسسه في الغالب على ما هو أفضل: لبلدك، للمسلمين، للعرب أو للعالم؟» وواضح أن الأمر هنا لا يتعلق بالهوية ومستوى رسوخها مثلما صوّره المسح بل بالمصالح الآنية. لذلك يمكننا أن نتفهم أنه بينما راوحت النسبة التي حصلت عليها المصلحة القطرية بين ٥٥ بالمئة في استطلاع ٢٠٠٩ و٥٨ بالمئة في استطلاع ٢٠١١

(١٠) «2010 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey Conducted June-July 2010 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia (KSA) and UAE,» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland with Zogby International (2010), <http://sadat.umd.edu/new%20 surveys/surveys.htm>.

فإن المصلحة العربية حصلت على نسبة ٢٣ بالمئة في استطلاع ٢٠٠٩ وعلى نسبة ١٤ بالمئة في استطلاع ٢٠١١. هذا التعبير يمكن تفسيره بمستوى الإحباط لدى المواطن العربي من مستوى ونوع التعاون العربي أكثر مما يمكن اعتباره معبراً أو مؤشراً على تراجع الهوية العربية. وفي جميع الأحوال فقد جاءت المصلحة الإسلامية في أهميتها بعد المصلحة العربية[١١].

لذلك أيضاً نجد المبحوثين عند سؤالهم «ما هي أهم هوية من بين: مواطن لدولتك، مسلم، عربي، أو مواطن عالمي؟» يعطون مواطنة القطر الأولوية؛ فكانت في مسح ٢٠٠٩ بنسبة ٣٨ بالمئة لكنها تراجعت في ٢٠١١ إلى ٣٣ بالمئة فقط، بينما كانت الهوية العربية ٣٣ بالمئة في ٢٠٠٩ وإن انخفضت إلى ٢٦ بالمئة في ٢٠١١ لمصلحة الهوية الإسلامية التي كانت ٢٧ بالمئة في ٢٠٠٩ وارتفعت إلى ٣١ بالمئة في ٢٠١١ لتعكس عودة الحركات الإسلامية إلى الشارع السياسي[١٢]. ومع ذلك فلا ينبغي أن نفهم هذه الميول نحو اعتبار الدين مصدراً أساسياً للهوية أو تقدمها على سواها أن ذلك يعكس قبولاً بسيطرة الدين على الحياة العامة.

فمع أن، وفقاً لمسح معهد الدوحة، «أكثرية مواطني الوطن العربي (٨٨ بالمئة) يصفون أنفسهم بالمتدينين (٢١ بالمئة من المستجيبين أفادوا بأنهم متدينون جداً، و٦٧ بالمئة أفادوا بأنهم متدينون إلى حد ما)، وفي المقابل، يرى ٨ بالمئة فقط أنهم غير متدينين»، فإنه لا بد من التيقظ إلى الميل القوي لدى الرأي العام العربي إلى اعتبار التدين مسألة شخصية منفصلة عن الحياة الاجتماعية والسياسية. حيث تشير النتائج إلى أن أكثرية الرأي العام العربي توافق على هذا الموقف بنسبة ٥٢ بالمئة مقابل رفض ٣٧ بالمئة له. ويهم أيضاً ملاحظة التباينات القطرية نحو العلاقة بين الدين والسياسة حيث انحازت إلى ذلك «أكثرية مستجيبي لبنان (٨٥ بالمئة) والكويت (٧٠ بالمئة) وتونس (٦٣ بالمئة) ومصر (٦٨ بالمئة) والعراق (٦٤ بالمئة). في المقابل انحازت أكثرية مستجيبي اليمن (٥٧ بالمئة) وليبيا (٥١ بالمئة) وفلسطين (٥١ بالمئة) إلى رفض اعتبار الممارسات الدينية ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة الاجتماعية والسياسية. وانقسم الرأي العام في بقية البلدان بين مؤيد للمقولة ومعارض لها على نحو متوازن»[١٣].

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) «المؤشر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣».

إن أقوى التعبيرات عن الهوية الجامعة والعوامل المشتركة وبيان مدى عمق الشعور بها جاءت عبر النتائج التي أظهرها المسح الذي أجراه المعهد العربي للأبحاث ودراسات السياسات بالدوحة (المؤشر العربي) خلال جولتين تم القيام بهما عامي ٢٠١١ و٢٠١٢/ ٢٠١٣. فقد بينت تلك النتائج مدى رسوخ وقوة الاتجاهات العروبية لدى الرأي العام كما قاسها مسحنا الميداني رغم التطورات المتسارعة التي جرت عقب ثورات الربيع العربي. ففي مسح معهد الدوحة ٢٠١١ كانت «الأكثرية العظمى من مواطني الوطن العربي (٧١ بالمئة)، ترى أن سكان العالم العربي يمثلون أمة واحدة؛ ويؤكد نصفها أن شعوب هذه الأمة تتمايز عن بعضها بسمات وميزات. وفي المقابل ترى نسبة ١٧ بالمئة فقط من الرأي العام، أن سكان العالم العربي هم شعوب وأمم مختلفة بينها روابط ضعيفة».

وبلغة التقرير الملخص لنتائج المسح فإنه «يتأكد شعور الرأي العام العربي بتجانس الأقطار العربية في إطار أمة واحدة في قدرة أغلبية المستجيبين (٨١ بالمئة) على تسمية دول تمثل مصدر تهديد لأمن الوطن العربي؛ من دون حتى الاعتراض على مفهوم أمن الوطن العربي. الأمر الذي يعني أن هذا المفهوم مقبول من جانب أكثرية الرأي العام العربي. ويرى ٧٣ بالمئة من المستجيبين أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هما الدولتان الأكثر تهديداً لأمن الوطن العربي، ثم إيران بنسبة ٥ بالمئة. كما أن نسبة ٨٤ بالمئة من الرأي العام ترى أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم»[١٤].

وإذا أردنا أن نقدم تفسيراً لقوة هذه الاتجاهات المعززة للهوية العربية الجامعة بكل مقوماتها ومستوياتها فلا بد من أن نلاحظ أن ما شهدته العقود الماضية من تزايد للتنسيق في البرامج الثقافية والمتعلقة بالتربية والتعليم بين الأقطار العربية قد أدى دوراً مباشراً في تحديد مفردات مشتركة للثقافة والقيم التي تلقاها النشء العربي لتصبح بالتالي مكوناً أساسياً ضمن الثقافة العامة. من ذلك ما ترتب على أعمال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الإذاعات العربية التابع لها إضافة إلى ما قامت به المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم من أنشطة وبرامج مشابهة شملت أعضاء من الأقطار العربية. وتبرز بشكل خاص أهمية البرامج الإذاعية، التي تم إنتاجها من طريق اتحاد الإذاعات العربية وبالتعاون بين القنوات الرسمية العربية والتي تم بثها في كل الأقطار، حيث

---

(١٤) المصدر نفسه.

ارتكزت بشكل أساسي على نشر ودعم المبادئ والمثل وقيم الثقافة العربية الإسلامية وإحيائها التي يعزز مضامينها، كما ترد أيضاً في المناهج التعليمية بالمدارس في معظم الأقطار.

مع أن الدراسات المختصة تبرز دور التلفزيون في المجتمعات العربية المعاصرة فإننا لا يمكن أن نعتبر ذلك محدداً مسؤولاً عن الثقافة العربية والنظام القيمي السائد في ظل غياب البيانات عن تأثير برامج التلفزيون في الحياة اليومية للمشاهدين أفراداً كانوا أم جماعات(١٥).

إن تقدير أثر التلفزيون ليس من اليسير عزله عن المتغيرات الأخرى الفاعلة كالفضاء العام والصحافة والإنترنت والنظام التعليمي، فهناك ما يكفي من الاعتبارات التي تجعل تأثيرات التلفزيون أكثر قوة بحكم انتشاره الواسع ودخوله كل البيوت. فقد بينت الإحصاءات الواردة في تقرير المعرفة العربي الانتشار الواسع لمشاهدة التلفزيون على المستوى العربي. حيث كانت أقل نسبة تعرض للبث التلفزيوني في اليمن (بلغت ٦١ بالمئة) ووصلت في باقي الأقطار العربية ما بين ٩١ بالمئة إلى ٩٧ بالمئة من السكان، بينما تأرجحت نسبة ولوج الإنترنت من ٧,٥ بالمئة إلى ٨٤ بالمئة(١٦).

يبرز البث التلفزيوني كقوة تأثير لا يمكن تجاهل آثارها في الوطن العربي، وبخاصة بعد ما تحقق من ثورة في مجال البث الفضائي. ويعزز اتساع تأثيره نطاق ودرجة التعرض غير المسبوق للمحتوى الثقافي والقيمي الذي تحتويه المواد المتلفزة. هكذا يؤدي هذا المحتوى دوراً في إدماج العناصر الثقافية والقيمية ضمن المكون الثقافي والقيمي وتزيد درجة تأثيره بحكم ارتباط قوة الأثر واتصالها بما تحدثه الصورة في أذهان المشاهدين من آثار بالغة. تلك الرؤى والأهداف والإطار الثقافي المرجعي المشترك التي يسهم التلفزيون وبرامجه المختلفة في تكوينها أو تشكيلها تصب في نهاية المطاف في التيار الذي يؤسس لإحساس بهوية ثقافية موحدة أو مشتركة بين المشاهدين العرب أينما كانوا(١٧).

---

(١٥) Muhammad L. Ayish, «The Impact of Arab Satellite Television on Culture and Value Systems in Arab Countries: Perspectives and Issues,» *Transnational Broadcasting Studies* (TBS), vol. 9 (Fall-Winter 2002).

(١٦) انظر: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج (أبو ظبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩)، <http://content.undp.org/go/newsroom/2009/october/the-arab-knowledge-report-2009-towards-productive-intercom-munication-for-knowledge.en>.

(١٧) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso Books, 2006).

إن هذا يعزز النظرة القائلة بأهمية الأثر الإدماجي للتلفزيون وبرامجه فيصبح قوة لا يمكن تجاهلها في تحقيق التكامل الثقافي العربي وهو ما يتفق مع منطلقات نظرية التحديث التي تعد مساهمة وسائل الإعلام القوية مكوناً أساسياً في نشوء وتطور الأمم. هذا ما تؤديه فعلاً برامج التلفزيون العربي المستندة إلى الثقافة والقيم. وبقدر ما أدت العولمة إلى زيادة تعرض المواطنين العرب لمضامين ثقافية خارجية أو ثقافة معولمة فقد كان للتلفزيون دور لا يمكن إنكاره في بث الشعور بالمصير المشترك في الوطن العربي. ومثلما يستخلص جون ألترمان (J. Alterman) فإن التلفزيون يمكن العرب من التواصل والتعرف إلى شعوب وثقافات أخرى غير عربية، لكنه أيضاً يجعلهم أكثر إدراكاً وإحساساً بعروبتهم أو يشعرون بعروبة جديدة[١٨].

يبدو ذلك جلياً من محتوى البرامج التي تبثها القنوات المختلفة وخصوصاً الوطنية والمتعلقة باللغة العربية والتراث والتاريخ العربي الإسلامي والبرامج الدينية المركزة على الحضارة العربية الإسلامية وأبعادها المختلفة، كما نجد تعبيراته في مضامين البرامج التعليمية التي تعزز مركز وأهمية المكوّنات الأصيلة للثقافة والتقاليد والعادات المشتركة والمأثورات والفنون والحرف والصناعات التقليدية والملابس والفُلكلور؛ إضافة إلى الحوارات والمناقشات التي كثيراً ما تشرك الجمهور فيها على نحو واسع أو من خلال برامج مقلدة لبرامج غربية لا يمكن تجاهل أبعادها العربية المشتركة كبرامج «أكاديمية النجوم» (Star Academy) وبرنامج «محبوب العرب» (Arab Idol) وبرنامج «مواهب عربية» (Arabs Got Talent) أو برنامج «الاتجاه المعاكس» أو مسلسل «باب الحارة» وغيرها. فهذه البرامج خلقت جمهوراً موحداً عبر الحدود القطرية كما ساهمت في بلورة موضوعات الحوار والجدل في مستوياته الشعبية وجعلت الكثير من القضايا الهامة أقرب إلى الناس وجعلتهم أقدر على تكوين اتجاهات رأي عام حولها.

ويبين مسحٌ أجري لتحديد الموضوعات التي تناولها البث التلفزيوني لعدد من القنوات العربية عمق تأكيد برامجها للتاريخ واللغة والقضايا الدينية والمشاكل الاجتماعية والرياضات التقليدية والفنون والإنسانيات التي تبث في كل الأقطار، بينما تتخصص بعض القنوات العربية الرسمية والخاصة في كل ما يتصل بالثقافة العربية الإسلامية. ووفقاً لمقاربات التكامل فإن للقنوات التلفزيونية وغيرها من وسائل

---

(١٨) انظر كتابه الذي يتناول هذه المسألة من خلال تجربة قناة الجزيرة في: Jon B. Alterman, *New Media, New Politics?: From Satellite Television to the Internet in the Arab World* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998), and Marc Lynch, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today* (New York: Columbia University Press, 2006).

الإعلام على المستوى العربي دوراً ينعكس على المجتمع العربي بشكل عام ويتصل بدعم الاتجاهات المستندة إلى وحدة الثقافة والمصير العربي. إن ارتكاز الكثير من المواد الإعلامية في الوسائط المختلفة على عناصر الثقافة والتاريخ العربي الإسلامي واللغة العربية يسهم بالتأكيد في إحداث إطار مرجعي موحد للملايين من العرب بما يتجاوز الحدود السياسية والجغرافية ويعزز الإحساس بالهوية المشتركة بين جمهور المتلقّين(١٩).

لا يمكن تجاهل الثورة في وسائل الإعلام والاتصال ولا يمكن إلا تقدير تأثيرها في إعادة الحياة للشعور العربي المشترك وتعزيزه. وكما تبين المسوح والاستطلاعات المختلفة المشار إليها في هذا الكتاب، فإن هناك مؤشرات كثيرة على أهمية ذلك الدور. وتفيد دراسة أجريت على الصحفيين العرب ودورهم في صناعة الرأي العام أن هؤلاء قد أدوا ويؤدون دوراً على درجة كبيرة من الأهمية في هذا المجال. وإذا ما أخذنا في الاعتبار بأن عدد المشاهدين العرب الذين يتابعون قناتي «الجزيرة» و«العربية» فقط يصل إلى نحو ١٠٠ مليون عربي يومياً، فإن ذلك يعزز الدور الذي تقوم به القنوات الفضائية وصحافيوها في تشكيل الرأي العام، وبالتالي فإن النظرة القائلة بتراجع الهوية لا تدرك تماماً ديناميات هذا الواقع وتفاعلاتها عبر الحدود(٢٠).

ومنذ سنة ٢٠٠٣، وهو تاريخ انطلاق ما عرف بتلفزيون الواقع في الوطن العربي وجذبه لأعداد هائلة ومتزايدة من المشاهدين، فقد ساهمت برامجه في تعميق الثقافة العربية التي ظلت ولا تزال تقاوم مزاحمة مكونات الثقافة الغربية أو المعولمة التي تركز عليها برامج تلفزيون الواقع بشكل خاص. هكذا ساهمت في إثارة الجدل على مستويات مختلفة حول قضايا هامة تتعلق بالثقافة والهوية بشكل عام مثلما مست المسائل السياسية. وبينما بدا الوطن العربي في نظر البعض وقد دخل مرحلة البحث عن روح أو هوية فإن البرامج التلفزيونية الفضائية بالذات أبرزت للواجهة الكثير من عناصر الصورة المشتركة التي كانت موضعاً ومثاراً للمناقشات مثل المشاكل

---

(١٩) Ayish, «The Impact of Arab Satellite Television on Culture and Value Systems in Arab Countries: Perspectives and Issues».

(٢٠) Lawrence Pintak, «Border Guards of the «Imagined» Watan: Arab Journalists and the New Arab Consciousness,» *Middle East Journal*, vol. 63, no. 2 (Spring 2009), <http://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/the_middle_east_journal/v063/63.2.pintak.pdf>, and Lawrence Pintak and Jeremy Ginges, «The Mission of Arab Journalism: Creating Change in Time of Turmoil,» *International Journal of Press/Politics*, vol. 13, no. 3 (July 2008), <http://hij.sagepub.com/content/13/3/193.full.pdf+html >.

والتحديات التي يواجهها العرب[٢١]. بل إنها صاغت أجندة النقاش العام أينما وجد تقريباً وليجذب إليه أعداداً متزايدة من العرب الذين بدأوا بشكل عام يثيرون أسئلة حول الواقع والمستقبل كانت في الماضي حكراً على المثقفين والسياسيين. يمكن القول إن تلك الأسئلة تعبّر عن السؤال النهضوي المعروف «لماذا تأخر الشرق وتقدم الغرب؟» وإن بصيغة جديدة تبحث عن إجابات لا في الماضي بل في الحاضر والمستقبل.

ولا جدال في أن هذا الدور والتأثير المتعاظم يتصل بما توفره الوسائل أو الوسائط الحديثة من فضاء عام مفتوح يتجاوز قيود السلطة وحدود الدولة القطرية. وكما لاحظت عالمة الاجتماع التونسية آمال قرامي فإن وسائل الإعلام الجديدة أو البديلة تبشر «بتمكين الأفراد من خلال توفير ما يساعدهم على اكتساب صفة المواطنة، فصار بإمكان المرء أن يتفاعل مع مختلف النصوص والأفكار والتجارب المعروضة على الشبكة العنكبوتية استهلاكاً وتوزيعاً وتعقيباً. وقد أدّت هذه التفاعليّة إلى حدوث تغييرات على مستوى البنى النفسيّة والذهنيّة والثقافيّة وكذلك على مستوى رؤية الفرد لذاته وللآخرين وللكون»[٢٢]. لذا؛ فإن لهذه الوسائل الإعلامية دوراً كبيراً في تعظيم آثار ما تقوم به، ومثلها لأنشطة المنظمات العربية المشتركة والمتخصصة وما تتفق عليه الحكومات العربية، وبخاصة في مجالات الثقافة وما له صلة بكل مكوناتها وقيمها المتأصلة عبر التاريخ العربي الإسلامي.

هنا تكتسي المبادرات والمشروعات العربية المشتركة التي تتولى التخطيط لها وتنفيذها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليسكو) أهمية خاصة. فلقد أعدت تلك المنظمة العربية الهامة الخطة الشاملة للثقافة العربية، وهي التي تم إقرارها من قبل الوزراء المسؤولين في الأقطار العربية خلال الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري (تونس ١٩٨٥) واعتمدها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في العام نفسه، إضافة إلى الاتفاقية العربية لتعزيز انتقال الإنتاج الثقافي المعتمدة بالدورة السادسة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (دمشق ١٩٨٧)، والتي دخلت حيز التنفيذ في شباط/ فبراير ١٩٩٢.

(٢١) Marwan M. Kraidy, *Reality Television and Arab Politics: Contention in Public Life* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009).

(٢٢) آمال قرامي، «دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي العربي: الثقافة الرقمية... ترسيخ أم تزييف للوعي الديمقراطي العربي؟،» قنطرة (٢٠١٣)، <http://ar.qantara.de/content/dwr-wsyl-ltwsl-ljtmy-fy-lthwl-ldymqrty-lrby-lthqf-lrqmytrsykh-m-tzyyf-llwy-ldymqrty-lrby>.

هذه الاتفاقيات، وغيرها، تجعلنا نستحضر الأهمية التي تمثلها المشاريع والمبادرات العربية المشتركة التي يجري تنفيذها بهدوء لا يلتفت انتباه الكثيرين، بينما هو في الواقع عمل تاريخي واستراتيجي متواصل لا ينبغي الاستهانة به وبمفاعيله القوية على الثقافة والوعي. إن لذلك آثاراً ملموسة في اتجاهات عرب اليوم الذين تستهويهم الشاشات ـ كما رأينا ـ بنسب عالية، بينما يتلقى معظمهم تعليماً في المدارس الرسمية التي تحتوي مناهجها على عناصر ومضامين عربية موحدة تركز على المشتركات بين العرب. إن هذا العمل يجري في الحقيقة تنفيذاً لما اتفقت عليه الأقطار العربية منذ إبرام ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي وافق عليه مؤتمر وزراء التربية والتعليم ببغداد في مجلس جامعة الدول العربية في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٤ ثم في تشرين الثاني/ نوفمبر، وقضى بالتزام الدول الأعضاء بالتعاون الكامل في ما بينها في مجال التربية والثقافة والعلوم وإرساء دعائمها على أساس من التكامل.

لقد تم تأكيد متواصل لهذا الهدف وصولاً إلى الخطة الثقافية العربية الشاملة وما نجم عنها من برامج وسياسات يجري تطبيقها على المستوى العربي. لقد ارتكزت تلك المكونات والسياسات الثقافية العربية المشتركة على ملامسة كل ما يتصل بجوامع الكيان العربي الثقافي والهوية المشتركة وسعى إلى تعزيزها على كل المستويات. ومثلما قررت القمم العربية في مدينتي سرت الليبية والدوحة القطرية في ٢٠١٠ فقد ارتكزت الخطة «على تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. وتنمية الهوية الثقافية العربية والهوية الحضارية العربية والإسلامية وإبرازهما. والتحرر الشامل، ورفض التبعية والاستلاب والتشويه. وتكوين شخصية المواطن العربي وإغنائها عبر وعيه بتراثه وإيمانه بحريته وكرامته. والمشاركة في العطاء القومي والإنساني»[٢٣].

وكما بينت المؤشرات التي تم استخلاصها من الإجابات التي قدمها المستجيبون في دراستنا الميدانية لمسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة، تبدو الصورة أكثر تعبيراً عن إيمان بوجود روابط وعوامل مشتركة بن البشر الذين يقطنون البلدان العربية وهي التي تقيم تماهياً وتماثلاً بينهم وتجعلهم يشعرون بانتماء مشترك. أكدت المؤشرات الناتجة من الدراسة الميدانية، وعند مقابلتها أيضاً مع ما أسفر عنه العديد من البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي التي أجريت في فترات متقاربة مع الدراسة

(٢٣) للاطلاع على هذه الخطط، انظر: «الخطة الشاملة المحدّثة للثقافة العربية،» المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، <http://www.alecso.org.tn/index.php?option=com_content&task=view&id =454&Item id=439&lang=ar>.

الميدانية، أن تلك الاتجاهات ما زالت في الواقع تستند إلى السلة ذاتها من العوامل التي تبدو محل اتفاق عند الحديث عن مكونات أو عوامل الهوية والعروبة منذ أن برزت هذه الدعوة أو الفكرة إلى اليوم.

تأسيساً على هذه النتائج التي يمكن اعتبارها مؤشراً قوياً لمدى وجود تصور لدى الرأي العام في الوطن العربي لمحيط عربي واحد يضم الشعوب وانتماء المستجيبين له، سيتم في الفصل التالي وصف وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لتحديد اتجاهات الرأي العام العربي نحو واقع وآفاق العمل العربي المشترك وصولاً إلى التوحيد بمختلف مستوياته وأشكاله. كما سنسعى لتفهم المؤشرات ودلالاتها لنحدد إلى أي مدى لا تزال حاضرة الاتجاهات الوحدوية بين المواطنين العرب رغم التغيرات والنكسات التي مني بها المسعى الوحدوي وترسخ الدولة القُطرية ورياح العولمة.

الفصل الرابع

الوحدة والتكامل
في اتجاهات الرأي العام العربي

ظلت فكرة الوحدة الاندماجية كما رأينا مسيطرة على الفكر الوحدوي العربي أمداً طويلاً، ولم يجرِ التنازل عنها إلا بعد أن بينت التجربة صعوبة تحققها، وبخاصة بعد أن تعرضت أول ترجمة عملية لها في الجمهورية العربية المتحدة للفشل بحدوث الانفصال. ظل الفكر القومي العربي لفترة من الزمن غير قادر على التقرير بشأن الأسلوب المناسب لتحقيق أي مستوى أو شكل من التكامل أو التوحيد العربي والنماذج المناسبة لتحققه؛ فقد تغلبت الظروف والتغييرات السياسية التي جرت عقب الانفصال على منطق الوحدة الاندماجية، في حين مثلت هزيمة العرب في الحرب مع إسرائيل في ١٩٦٧ عامل إحباط إضافياً.

وقد اختبر الفكر العربي والمواطن العربي في آن واحد عدة صيغ للتكامل والتعاون العربي ضمن مؤسسات النظام الرسمي العربي إضافة إلى تجارب توحيد قطرية أو إقليمية ونشوء اتحادات أو تجمعات إقليمية عربية مختلفة. وبقدر ما كانت التجربة والغنى الفكري والمعرفي الذي تحقق للفكر القومي خلال العقود الأخيرة دالاً على مستوى الإدراك للإمكانات والآفاق الواعدة التي تقدمها مختلف نماذج التكامل، بما في ذلك الوظيفية والاتحادية، فقد جعلت تحديات الحياة ومشكلاتها المواطن العربي أكثر وعياً بتعدد مستويات التعاون والتنسيق والتكامل أيضاً.

يمكن رد ذلك التطور في ثقافة ووعي المواطن العربي إلى الدور الحاسم لجدل الفكر مع بيئته وجمهوره، كما انه يتصل بشكل وثيق بالتزايد المستمر لوشائج التواصل والاتصال بين المواطنين العرب بفضل التعليم والإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة، وخصوصاً البث الفضائي التلفزيوني الذي قلص المسافات والحواجز، فأصبح العربي منتمياً إلى فضاء عربي جديد وهو ما جعله أكثر وعياً بالتعاون أو التكامل ونماذجه وممارساته القائمة أو المرغوبة. لذلك سيهتم هذا الفصل بالتعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي ومؤشراته كما بينتها نتائج الدراسة الميدانية لتوضيح مدى حضور النماذج المختلفة للتكامل أو التوحيد والتعاون بين المواطنين العرب،

وسيكون من المهم أيضاً أن نتلمس تقدير عرب اليوم للنماذج المتاحة بما فيها نموذج الوحدة الإدماجية.

وعليه، فقد عمل هذا الاستطلاع على إدراج مجموعة من الإجراءات والسياسات التكاملية وذات الطبيعة الوحدوية الممكنة بين الأقطار العربية. وقد روعي في السياسات الاقتصادية والثقافية والسياسية المقترحة أن تكون مفهومة للمستجيبين. كما تبرز أهمية هذه السياسات والإجراءات في أنها ذات طبيعة وحدوية، بل إن تنفيذها من حيث المحتوى يؤدي إلى ترسيخ الإطار الوحدوي بين الشعوب العربية.

أولاً: التكامل والوحدة: كيف؟

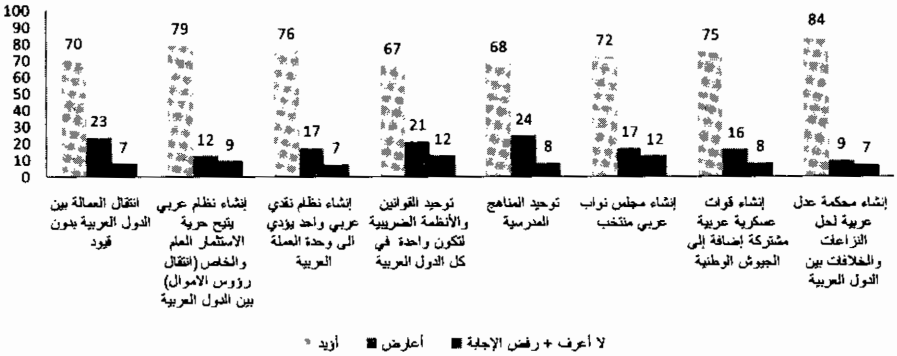
ينحاز الرأي العام العربي، إلى حد بعيد، إلى تطبيق سياسات تكاملية بين الأقطار العربية؛ فعلى صعيد الإجراءات ذات الطبيعة الاقتصادية، أيّد ٧٠ بالمئة من المستجيبين اعتماد مبدأ انتقال العمالة بين الأقطار العربية دون قيود، مقابل ٢٣ بالمئة عارضوا تطبيقه. وأيّد ٧٩ بالمئة من المستجيبين إنشاء نظام عربي يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية، مقابل ١٢ بالمئة عارضوا هذا المبدأ. وكانت نسبة مؤيدي إنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدي إلى وحدة العملة العربية ٧٦ بالمئة من المستجيبين مقارنة بـ ١٧ بالمئة عارضوا هذا الإجراء.

أمّا على صعيد الإجراءات التي تساهم في بناء سياسات ومؤسسات واحدة في الأقطار العربية، فقد أيّد ثلثا المستجيبين توحيد القوانين والأنظمة الضريبية لتكون واحدة في الأقطار العربية كافة، مقابل معارضة ٢١ بالمئة من المستجيبين لمثل هذه السياسة. وأيّد ٦٨ بالمئة من المستجيبين توحيد المناهج المدرسية بين الأقطار العربية، مقابل معارضة حوالى ربع المستجيبين لمثل هذا الإجراء. وأفاد ٧٢ بالمئة من المستجيبين تأييدهم إنشاء مجلس نواب عربي منتخب، مقابل معارضة ١٧ بالمئة لمثل هذا الإجراء، في حين أيّد ثلاثة أرباع المستجيبين إنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة إضافة إلى الجيوش الوطنية، وعارض ذلك ١٦ بالمئة. وتوافق ٨٤ بالمئة من المستجيبين على إنشاء محكمة عدل عربية تختص بحل النزاعات والخلافات بين الأقطار العربية، مقابل معارضة ٩ بالمئة لمثل هذا الإجراء (الشكل الرقم (٤ ـ ١)).

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

المؤيدون والمعارضون لتطبيق إجراءات وسياسات ذات طبيعة تكاملية واتحادية بين الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



على الرغم من أن الرأي العام العربي بمجمله مؤيد لهذه الإجراءات، إلا أن هنالك تبايناً بين الاتجاهات في مختلف الأقطار العربية في جهة تأييدها أو معارضتها لاعتماد هذه السياسات التكاملية والوحدوية؛ ففي حين نجد توافقاً بين أغلبية مستجيبي اليمن، وسورية، وفلسطين حيث أعرب أكثر من ٨٦ بالمئة عن تأييدهم لإنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدي إلى عملة عربية واحدة، وقد راوح تأييد مثل هذا الإجراء بين ٦٣ بالمئة و٧٥ بالمئة في الأقطار الأخرى. وتدل النتائج على وجود تيار معارض لمثل هذا الإجراء في كل من لبنان (٣٠ بالمئة) والسعودية (٢٨ بالمئة) والجزائر (٢٣ بالمئة). وتبيّن النتائج أن اتجاهات الرأي في الأقطار العربية تتباين نحو سياسة حرية انتقال العمالة بين الأقطار العربية، إذ إن هنالك تأييداً يتجاوز ٨٥ بالمئة بين مستجيبي اليمن وفلسطين وسورية، في حين حصل مثل هذا الإجراء على تأييد نحو ثلاثة أرباع المستجيبين في مصر. بالمقابل انقسم الرأي العام في السعودية حول هذا الإجراء، إذ أيّده ٤٣ بالمئة مقابل معارضة ٤٦ بالمئة. ويمكن إرجاع هذا الانقسام في الرأي العام السعودي إلى الإجراءات المتبعة لاستقدام العمالة الوافدة وتنظيمها من ناحية ما تتضمن من نظام الكفالة الممتد أفقياً بين فئات المجتمع السعودي.

مقابل هذا التباين في آراء المستجيبين في الأقطار العربية المبحوثة نحو حرية انتقال العمالة العربية، تبدو التباينات نحو إنشاء نظام يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال

العربية أقل حدة. فقد كانت نسبة المعارضين لهذا الإجراء محدودة، إذ إن أعلى نسبة من المعارضين كانت بين مستجيبي الجزائر وهي ٢٢ بالمئة.

ويتباين تأييد الرأي العام لتوحيد القوانين والأنظمة الضريبية في الأقطار العربية من قُطر إلى آخر، إذ أيّد نحو ثلاثة أرباع أو أكثر من المستجيبين في كل من فلسطين، واليمن، وسورية، والأردن، هذا الإجراء وكذلك ٦١ بالمئة و٦٩ بالمئة من مستجيبي الجزائر والسودان على التوالي، في حين كان المؤيدون أكثر من نصف المستجيبين بقليل في كل من المغرب والسعودية ومصر. وتبيّن النتائج بأن هنالك تياراً يمثل نحو ثلث المستجيبين في مصر، ولبنان، والسعودية، والجزائر يعارض مثل هذا الإجراء.

إن تأييد توحيد المناهج المدرسية يبدو جلياً بين مستجيبي فلسطين، وسورية، واليمن، والأردن، والسودان، في حين كان التأييد لهذا الإجراء في مصر، والسعودية، ولبنان، يمثّل حوالى ٦٠ بالمئة من المستجيبين، وأكثر بقليل من نصف المستجيبين في المغرب أيّدوا هذا الإجراء، بينما أفاد أكثر من ربعهم بأن لا رأي لهم.

بالمقابل؛ انقسم الرأي العام الجزائري بين ٤٨ بالمئة يؤيدون توحيد المناهج المدرسية و٤٣ بالمئة يعارضون هذا الإجراء. إضافة إلى وجود هذه المعارضة الواضحة في الجزائر، فإن ٣٩ بالمئة من المستجيبين اللبنانيين و٣١ بالمئة من المستجيبين السعوديين و٢٩ بالمئة من المستجيبين المصريين عبّروا عن معارضتهم لتوحيد المناهج المدرسية.

ويكاد يكون النمط العام لاتجاهات الرأي في الأقطار المبحوثة، حول إنشاء مجلس نواب منتخب، متطابقاً مع اتجاهات الرأي نحو السياسات السابقة، إذ يحظى هذا المقترح بتأييد واسع بين مستجيبي فلسطين، وسورية، واليمن، ومصر، والأردن، والسودان، بينما حظي بتأييد أكثرية مستجيبي لبنان، والجزائر والمغرب، والسعودية، وإن كان ذلك بنسب أقل من مستجيبي المجموعة الأولى من الأقطار. كما إن إنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة، بالإضافة إلى الجيوش الوطنية، حظي بتأييد واسع من مستجيبي الأقطار العربية راوح بين ٦٤ بالمئة في لبنان إلى ٩١ بالمئة في سورية، باستثناء مستجيبي الجزائر؛ إذ أيّد هذا الإجراء ٤٤ بالمئة وعارضه ٤٧ بالمئة. وقد عكست نتائج لبنان وجود معارضة جديّة لمثل هذا الإجراء عبّر عنه نحو ثلث المستجيبين. في حين عكست نتائج الاستطلاع وجود توافق عربي عام على إنشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات بين الأقطار العربية (الجدول الرقم (٤ ـ ١)).

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

المؤيدون والمعارضون في الأقطار المبحوثة لتطبيق إجراءات وسياسات ذات طبيعة تكاملية واتحادية بين الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

		اسم القطر									
		الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
انتقال العمالة بين الأقطار العربية بدون قيود	أؤيد	٦٤	٦٠	٨٧	٨٥	٦٥	٦٧	٨٥	٤٣	٧٦	٦٤
	أعارض	٢٦	٣٧	١٠	١٣	٣٠	١٣	١٢	٤٦	٢٠	٢٨
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٠	٤	٤	٢	٥	٢٠	٤	١٠	٤	٨
إنشاء نظام عربي يتيح حرية الاستثمار العام والخاص (انتقال رؤوس الأموال) بين الأقطار العربية	أؤيد	٧٧	٧٨	٩١	٨٦	٧١	٧١	٨٩	٧١	٧٦	٧٨
	أعارض	١٢	١٨	٤	١٠	٢٢	٨	٤	٢٠	١١	١١
	لا أعرف + رفض الإجابة	١١	٤	٥	٥	٧	٢١	٧	٩	١٣	١١
إنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدي إلى وحدة العملة العربية	أؤيد	٧٤	٦٧	٨٦	٨٧	٧٣	٦٦	٩١	٦٣	٧٥	٧٣
	أعارض	١٦	٣٠	١٢	١١	٢٣	١٣	٥	٢٨	١٧	٢٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	١١	٣	٢	٢	٤	٢١	٤	٩	٨	٧

يتبع

تابع

توحيد القوانين والأنظمة الضريبية لتكون واحدة في كل الأقطار العربية	أؤيد	٧١	٦٦	٨٢	٧٦	٦١	٥٢	٨٣	٥٢	٥٦	٦٩
	أعارض	١٧	٣٠	١٢	١٧	٣٠	١٨	٨	٣٢	٣٠	٢٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٢	٤	٦	٧	٩	٣٠	٩	١٦	١٥	١١
توحيد المناهج المدرسية	أؤيد	٧١	٥٨	٧٩	٨٦	٤٨	٥٤	٨٧	٦٢	٦٣	٦٩
	أعارض	١٩	٣٩	١٩	١١	٤٣	٢٠	٧	٣١	٢٩	٢٣
	لا أعرف + رفض الإجابة	١١	٤	٢	٣	٩	٢٧	٦	٧	٨	٨
إنشاء مجلس نواب عربي منتخب	أؤيد	٦٩	٦٦	٨٧	٨٣	٦٠	٥٨	٨٦	٦٠	٧١	٧٧
	أعارض	١٩	٣٠	٩	١٢	٢٨	١٤	٨	٢٢	١١	١٣
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٢	٥	٤	٥	١٣	٢٨	٦	١٨	١٧	١٠
إنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة إضافة إلى الجيوش الوطنية	أؤيد	٧٤	٦٤	٩٠	٩١	٤٤	٧٠	٩٠	٧٨	٧٤	٧٩
	أعارض	١٤	٣٢	٧	٦	٤٧	١٠	٦	١٠	١٦	١٤
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٢	٤	٣	٢	٨	٢٠	٥	١٢	٩	٨
إنشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات والخلافات بين الأقطار العربية	أؤيد	٧٥	٨٥	٩٤	٩٠	٧٦	٧٣	٩٢	٨٤	٨٨	٨٣
	أعارض	١٣	١٣	٤	٧	٢١	٧	٤	٩	٥	١٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٢	٣	٢	٣	٣	٢٠	٤	٧	٧	٧

تؤكد النتائج والمؤشرات المذكورة أن هناك توافقاً كبيراً بين مسوحات الرأي العام العربي في جميع الأقطار التي جرى بها المسح على أهمية مجموعة إجراءات التكامل أو التوحيد. وقد عكست هذه المؤشرات أن الرأي العام العربي ليس خلواً من أية أفكار أو تصورات بشأن هدف جعل الأقطار العربية أكثر ارتباطاً مما هو قائم فعلاً، بل إن هناك تحديدات واضحة لما يراه المواطنون العرب أفضل الوسائل والإجراءات التي ترتبط بأهداف التكامل والتوحيد والتعاون التي تشمل مستويات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

ثانياً: المصلحة القطرية والمصلحة العربية: تكامل أم تعارُض؟

من أجل تعميق اختبارنا لتوجهات الرأي العام في الأقطار المبحوثة نحو تطبيق إجراءات وسياسات تعاون ذات طبيعة تكاملية واتحادية، فقد تم سؤال المستجيبين حول ما إذا كان تطبيق هذه الإجراءات هو في مصلحة بلدانهم. وكانت نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن تطبيق هذه الإجراءات في مصلحة بلدانهم شبه متطابقة مع نسب مؤيدي هذه الإجراءات، حيث رأت أكثرية المستجيبين في كل قطر من الأقطار المبحوثة أن تطبيق هذا الإجراء سيكون في مصلحة بلدهم. إلّا أن مستجيبي السعودية، كما انقسموا تجاه تطبيق حرية انتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية، انقسموا أيضاً تجاه ما إذا كان تطبيق هذا الإجراء في مصلحة السعودية، إذ أفاد ٤٩ بالمئة بأنه سيكون في مصلحة السعودية مقابل ٤٨ بالمئة أفادوا بالنقيض.

ينطبق هذا الأمر على اتجاهات الرأي في الجزائر، إذ انقسم الجزائريون حول ما إذا كان إنشاء قوات مسلحة عربية مشتركة لمصلحة بلدهم، كما انقسموا بشأن توحيد المناهج المدرسية، إذ أفاد ٥١ بالمئة بأن هذا الإجراء سيكون في مصلحة بلدهم مقابل ٤٢ بالمئة بأنه لن يكون في كذلك. وعلى الرغم من أن أكثرية المستجيبين في لبنان أفادت أن حرية انتقال العمالة العربية، وتوحيد المناهج المدرسية، وإنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة ستكون في مصلحة لبنان إذا ما طبّقت، إلّا أنه تجدر الإشارة إلى أن هنالك جزءاً ملحوظاً من المجتمع اللبناني يعتقد أن هذا الإجراء لن يكون في مصلحة بلدهم. وينطبق الأمر نفسه على الرأي العام السعودي والمصري الذي عبّرت أكثريته (٦١ بالمئة و٥٥ بالمئة على التوالي) على أن توحيد القوانين والأنظمة الضريبية سيكون بمصلحة بلدانهم، في حين عبّر ٣٦ بالمئة من السعوديين و٢٨ بالمئة من المصريين عن أن هذا الإجراء لن يكون في مصلحة بلديهما (الجدول الرقم (٤ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

المستجيبون الذين أفادوا بأن تطبيق بعض الإجراءات والسياسات ذات الطبيعة التكاملية بين الأقطار العربية ستكون في مصلحة بلدانهم، أو أنها لن تكون في مصلحة بلدانهم

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

		اسم القطر									
		الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
إنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدي إلى وحدة العملة العربية	نعم	٨١	٦٩	٨٥	٨٧	٧٢	٧٤	٩٢	٦٦	٧٦	٧٧
	لا	١٥	٢٨	١١	٩	٢٢	١٣	٤	٣٠	١٤	٢٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	٥	٣	٥	٤	٦	١٣	٣	٤	١٠	٣
انتقال العمالة بين الأقطار العربية بدون قيود	نعم	٧٥	٦٣	٨٢	٨٦	٦٥	٧٦	٨٨	٤٩	٧٩	٧٢
	لا	٢٢	٣٥	١٢	١٣	٢٧	١٣	٩	٤٨	١٧	٢٦
	لا أعرف + رفض الإجابة	٣	٣	٥	٢	٧	١١	٣	٣	٤	٣
إنشاء مجلس نواب عربي منتخب	نعم	٧٧	٦٨	٨٤	٨٨	٦٤	٧١	٨٩	٧٣	٧٠	٨٣
	لا	١٩	٢٩	١٠	١٠	٢٩	١٧	٧	٢٤	١١	١٥
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	٣	٦	٢	٧	١٢	٤	٣	١٩	٣

يتبع

تابع

توحيد المناهج المدرسية	نعم	٨٠	٥٩	٧٨	٨٧	٥١	٦٧	٩١	٦٦	٦٥	٧٦
	لا	١٦	٣٨	١٩	٩	٤٢	٢١	٥	٣١	٢٦	٢٢
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	٣	٤	٢	٧	١٢	٤	٣	١٠	٢
إنشاء نظام عربي يتيح حرية الاستثمار العام والخاص (انتقال رؤوس الأموال) بين الأقطار العربية	نعم	٨٥	٨٠	٨٨	٨٩	٧١	٨١	٩٣	٧٦	٧٥	٨٦
	لا	١٢	١٨	٦	٩	٢١	٨	٣	٢٠	١١	١٣
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	٢	٦	٢	٧	١١	٤	٣	١٥	١
إنشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات والخلافات بين الأقطار العربية	نعم	٨٤	٨٥	٩١	٩١	٧١	٨٤	٩٣	٨٧	٨٧	٨٧
	لا	١٣	١٣	٥	٧	٢١	٧	٣	٨	٦	١١
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	٣	٤	٢	٨	٩	٣	٥	٧	٢

• **حرية التنقل والتجارة البينية العربية**

هدف الاستطلاع، إضافة إلى أهمية السياسات والإجراءات التكاملية التي طرحت، التركيز على موضوعين مهمين وهما حرية التنقل وتحرير التجارة البينية. وقد جاءت الإجابات لتؤكد: **أولاً**، وعي المواطنين العرب بما يتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية على مستوى العلاقات العربية ـ العربية؛ **وثانياً**، لتعزز فرضية الدراسة بأن هناك ميلاً شعبياً نحو إقرار المزيد من إجراءات التعاون والتكامل على النحو الذي يرد أدناه.

ـ **القيود على السفر بين الأقطار العربية**: إن حرية التنقل بين الأقطار العربية هي واحدة من الموضوعات المثارة للنقاش، وتشكّل مادة للحوار بين المثقفين والسياسيين وأبناء الشارع العربي. وليس غريباً اهتمام المواطنين بهذا الأمر آخذين بالاعتبار حركة العمالة البينية بين الأقطار العربية، وبخاصة أن الأقطار العربية الغنية هي وِجْهة مفضلَة لكثير من المواطنين الباحثين عن فرص عمل. انعكس اهتمام المواطنين بهذا الموضوع حين عبّر العديد منهم عن أن إلغاء القيود على حرية التنقل بين الأقطار العربية من تأشيرات وغيرها هو من الإجراءات التي يجب أن تتخذ كخطوة أولى على طريق الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية. لقد كانت الحدود بين الأقطار العربية والإجراءات التقليديّة على السفر محط انتقاد في الخطاب العربي وفي أدبيات المثقفين والمفكرين العرب خلال العقود الستة الماضية. ولا شك في أن تجربة الاتحاد الأوروبي في إلغاء القيود كافة على السفر بين مواطنيه أضحت اليوم تجربة معروفة بشكل واسع بين مواطني الأقطار العربية.

إن أكثرية المستجيبين في الأقطار المبحوثة تؤيد إلغاء شرط الحصول على تأشيرة الدخول باعتبارها شرطاً للسفر بين الأقطار العربية، باستثناء مستجيبي السعودية والسودان. إذ أفاد ٣٨ بالمئة من مستجيبي السعودية و٤٤ بالمئة السودان بتأييدهم لمثل هذا الإجراء، مقابل تفضيل ٣٧ بالمئة من مستجيبي السعودية إبقاء الأمور على ما هي عليه، وكذلك ٣٢ بالمئة من مستجيبي السودان. إن مواطني السعودية يستطيعون السفر إلى بلدان الخليج دون قيود، كما أنهم يستطيعون السفر إلى الأقطار العربية الأخرى دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة سفر مسبقة من سفارات تلك الأقطار. إضافة إلى أن نظام الكفالات في السعودية نظام مهم وجزء من التكوين الاقتصادي والاجتماعي في البلاد؛ حيث ترى تحليلات أن إلغاء التأشيرات سيحرم فئات سعودية وخليجية المنافع المالية والعوائد التي

تحققها كدخل ناتج من أنظمة الكفالة والإقامة للوافدين. وإضافةً إلى أن أكثر من ثلث المستجيبين في السعودية والسودان هم من دعاة إلغاء الحصول على تأشيرة السفر بين بلدانهم والبلدان العربية جميعها، فإن هنالك ٨ بالمئة لكل من مستجيبي السعودية والسودان مع إلغاء التأشيرة بين بلدانهم وبعض الأقطار العربية (الجدول الرقم (٤ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)
اتجاهات الرأي العام نحو إلغاء شرط الحصول على تأشيرة سفر بين الأقطار العربية أو بعضها

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	اسم القطر									
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
جميع الأقطار العربية	٥٧	٦٠	٨٢	٧٨	٥٢	٥٩	٦٩	٣٨	٥١	٤٤
بعض الأقطار العربية	٧	٥	٦	٨	١٦	١٠	١٣	٨	٩	٨
تبقى كما هي	١٥	٣١	٨	٩	٨	٧	١٠	٣٧	٣٥	٣٢
ليس لدي رأي	٢١	٤	٥	٥	٢٣	٢٣	٩	١٧	٤	١٦
غير مبين	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-

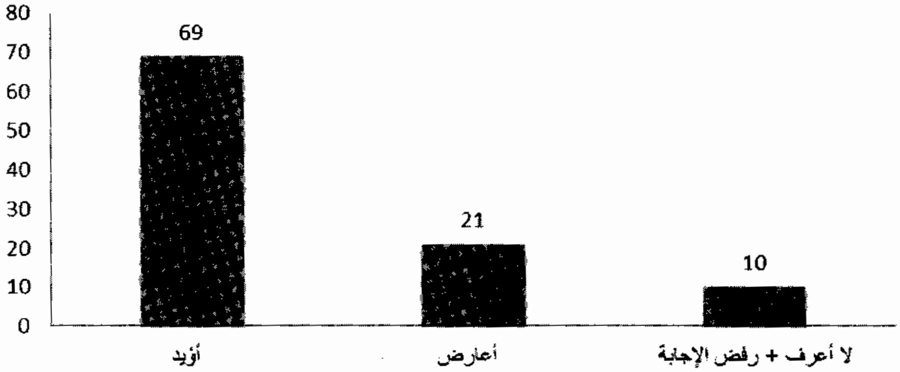
وعلى الرغم من التباين في اتجاهات الرأي العام نحو إلغاء شرط الحصول على تأشيرة بين جميع الأقطار العربية أو بعضها أو إبقاء الإجراءات كما هي، فإن ٦٩ بالمئة من الرأي العام العربي سوف يؤيد قرار إلغاء تأشيرة الدخول بين الأقطار العربية في حال اتخاذه، مقابل ٢١ بالمئة سوف يعارضونه، وكانت نسبة الذين لم يعبّروا عن رأي ١٠ بالمئة (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٢)).

وتتباين اتجاهات الرأي العام قُطرياً نحو تأييد ومعارضة مثل هذا القرار في حال اتخاذه. ففي حين يؤيد أكثر من ثلثي المستجيبين مثل هذا القرار في كل من فلسطين، وسورية، واليمن، والمغرب، والأردن، ولبنان، والجزائر؛ بل تصل نسبة المؤيدين في فلسطين، وسورية، واليمن، إلى أعلى من ٨٠ بالمئة من المستجيبين، فإن ٥٩ بالمئة من المصريين يؤيدون مثل هذا القرار، وبنسب أقل في السعودية والسودان؛ إذ يؤيد مثل هذا القرار ٤٥ بالمئة و٥٠ بالمئة على التوالي.

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

المؤيدون والمعارضون لقرار إلغاء تأشيرة السفر
بين الأقطار العربية في حال اتخاذ مثل هذا القرار

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



وتعكس الاتجاهات في الأقطار المبحوثة أن هنالك تياراً واسعاً لدى مستجيبي السعودية، ومصر، والسودان يعارض قرار إلغاء تأشيرة الدخول إذا تم اتخاذه. وهنالك تيار معارض لهذا القرار، وإن كان بنسب أقل من الدول السابقة الذكر في كل من لبنان والجزائر. ومن المهم الإشارة إلى أن هنالك نسبة تراوح بين (١٥ ـ ٢٠ بالمئة) لم تبدِ رأياً تجاه هذا الموضوع (الجدول الرقم (٤ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

المؤيدون والمعارضون في الأقطار المبحوثة في حال تم
اتخاذ قرار يلغي تأشيرة السفر بين الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	اسم القطر									
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
أؤيد	٦٩	٦٨	٨٩	٨٦	٦٥	٧٠	٨٠	٤٥	٥٩	٥٠
أعارض	١٥	٢٨	٨	١١	١٧	١١	١٤	٣٩	٣٦	٣٩
لا أعرف + رفض الإجابة	١٦	٤	٤	٢	١٩	١٩	٦	١٦	٥	١١

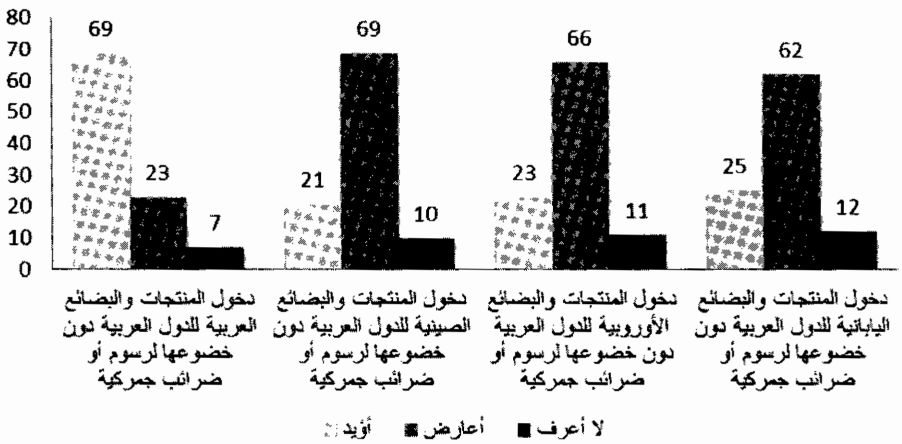
ـ **تحرير التجارة البينية بين الأقطار العربية**: على الرغم من أن هذه الخطوة أقل أهمية بالنسبة إلى الفرد من إقرار حرية التنقل بين البلدان العربية، إلّا أن انتقال البضائع العربية بين الأقطار العربية هو أحد العناصر المهمة التي تقع في صلب أدبيات التوحيد والتكامل. ولغايات التمييز بين اتجاهات الرأي العام المؤيدة لسياسة التحرير التجاري على إطلاقه، التي تنادي بإلغاء جميع الضرائب والرسوم على المستوردات بصرف النظر عن مَنشئها واتجاهات الرأي العام التي تؤيد سياسات تحرير التجارة البينية العربية، فلقد قام هذا الاستطلاع بمعالجة هذه المسألة عبر معرفة اتجاهات الرأي العام نحو إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع العربية والأوروبية والصينية واليابانية.

لقد بينت المؤشرات المستخلصة من الاستطلاع أن الرأي العربي منحاز نحو إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية على المستوردات من البضائع العربية؛ إذ عبّر ٦٩ بالمئة من المستجيبين في جميع الساحات التي أُجري بها المسح عن تأييدهم لمثل هذه السياسة، في حين كانت نسبة تأييد إلغاء الضرائب الجمركية على بضائع صينية أو يابانية أو أوروبية تراوح بين ٢١ و٢٥ بالمئة عند جميع المستجيبين (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٣)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

المؤيدون والمعارضون لإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع العربية والصينية والأوروبية واليابانية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



إن هذا يمكن أن يعبر عن انعكاسات الأوضاع المعيشية الناجمة عن كون معظم سكان الوطن العربي من محدودي الدخل وانتشار الفقر على نطاق واسع كما بينت التقارير التي أشرنا إليها في الفصل الأول. فالمواطنون العرب يحرصون على اقتناء سلع رخيصة وفي متناول قدراتهم الشرائية الضعيفة للغاية وهو ما توفره لهم السلع المستوردة من الصين مثلاً بشكل ظاهر.

على الرغم من أن أكثرية الرأي العام تؤيد السماح بدخول البضائع العربية دون رسوم، فإن مستوى التأييد يختلف من قطر إلى آخر، إذ كان هذا التأييد عالياً في سورية، والأردن، والسعودية.

بالاتساق مع انحياز الرأي العام العربي، وبشكلٍ جلي، لإلغاء الرسوم الجمركية على البضائع والمنتجات العربية المتبادلة بين الأقطار العربية، فإن نحو ثلاثة أرباع الرأي العام يؤيدون أن تعامل البضائع والمنتجات العربية المستوردة إلى بلدانهم معاملة تفضيلية (أي إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها) مقارنة مع معاملة البضائع غير العربية المستوردة إلى بلدانهم، بينما عارض هذه المعاملة التفضيلية ١٦ بالمئة من المستجيبين. ولم يُبدِ ٩ بالمئة رأياً في المسألة (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٤)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)

المؤيدون والمعارضون لمعاملة البضائع والمنتجات العربية المستوردة إلى بلدانهم معاملة تفضيلية مقارنة بالمنتجات المستوردة غير العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

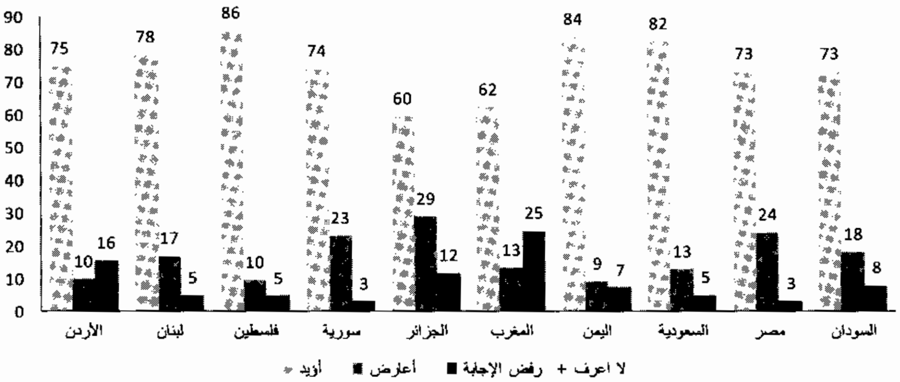


ويتصل بذلك ما كشفته نتائج الدراسة الميدانية من تباين في نسب المؤيدين والمعارضين لمعاملة المنتجات العربية المستوردة إلى بلدانهم معاملة تفضيلية من قطر إلى آخر (الشكل الرقم (٤ ـ ٥)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٥)

المؤيدون والمعارضون لمعاملة المنتجات العربية المستوردة إلى بلدانهم معاملة تفضيلية مقارنة بغيرها من المنتجات المستوردة حسب بلدان المستجيبين

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



إلا أنه من الملاحظ أن هذه الخطوة لقيت تأييداً كبيراً بشكل عام حيث تجاوزت نسبة المؤيدين ٧٠ بالمئة في كل من مصر، والأردن، ولبنان، وسورية، والسودان، ووصلت إلى أكثر من ٨٠ بالمئة في السعودية، واليمن، وفلسطين، وكانت نسبة المؤيدين لمثل هذه السياسة حوالى ٦٠ بالمئة في كل من الجزائر والمغرب.

لقد أوضح حوالى ١٠ بالمئة من مستجيبي الأردن، وفلسطين، واليمن، والسعودية، معارضتهم تطبيق مثل هذه السياسة، مقابل وجود نسب أكبر تعارض مثل هذه السياسة في كل من لبنان، وسورية، والسودان، في حين أفاد ٢٤ بالمئة من مستجيبي مصر و٢٩ بالمئة من مستجيبي الجزائر معارضتهم لمثل هذا الإجراء.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك تياراً تراوح نسبته بين ١٢ و٢٥ بالمئة من المستجيبين في كل من الأردن والمغرب والجزائر لم يُعبِّر عن رأي تجاه هذا الإجراء.

ثالثاً: اتجاهات الرأي العام العربي ونظريات التكامل

يمكن موضعة هذه النتائج المعبرة عن اتجاهات للرأي العام العربي نحو أشكال التعاون الممكنة أو المفضلة بين الأقطار العربية كما يراها المواطن العادي ضمن الأدبيات الخاصة بالأقلمة وما تشمله من مدارس فكرية متنوعة تجمع على أن أمر التكامل ليس شأناً نخبوياً فقط(1).

ومثلما يلاحظ رغيد الصلح في تحليله لهذه المقاربات والجدوى الكامنة فيها وما تتيحه من آفاق أمام الفكر القومي التوحيدي، فإن أنصار المدرسة الوظيفية يختلفون مع دعاة الواقعية في ميلهم إلى اعتبار المنظمات الإقليمية والدولية وإجراءات وسياسات التعاون أو التكامل المفضية إليها أو الممهدة لها مرشحة لأن تحصل على وجود مستقل عن الأقطار التي كانت وراء وجودها أساساً وتصبح ذات هوية أو شخصية خاصة بها بما يؤهلها لتأدية أدوار متنوعة على مستويات متعددة. ويطمح هؤلاء الوظيفيون بأن يحقق انتشار هذه الكيانات والتوسع في المجالات التي يشملها نطاق عملها إنجاز قدرتها على تجاوز أسْر البنى القانونية والحدود القومية من خلال ما ينشأ عن وجودها من تفاعلات مشتركة تخلق مجالاً جديداً مستقلاً عن الدول.

ووفقاً لهذا التصور فإن انتشار تطبيق سياسات وإجراءات تعاون أو تكامل أو تنسيق وإنشاء كيانات عابرة للحدود القطرية من شأنه أن يخلق ثقافة وتقاليد خاصة بها، إضافة إلى الآثار المباشرة لتلك السياسات وما يترتب عنها من طبيعة عمل الكيانات أو المنظمات، والتواصل بين المنتمين إلى أجهزتها البيروقراطية المتخصصة سيؤدي دوراً حاسماً في نشوء أنماط ومستويات من العلاقات التي تجمع أو تربط بين العاملين فيها وتتجاوز الأقطار والهويات والثقافات الوطنية، وهو أمر لا شك سيزداد تركزاً وكثافة واتساعاً بفضل القدرات اللامحدودة التي توفرها الأسواق المفتوحة أو القيود المرفوعة أو المخففة، كما توفرها الشبكات التي تقام عبر فضاء المعلومات الكوني عبر الإنترنت وبما يخلق رؤى مشتركة.

لذلك يتوقع الوظيفيون أن ينجم عن هذه التطورات آثار نفسية ومعنوية تسهم في خلق ثقافة أو روحية «تظلل العاملين في المنظمات الإقليمية والدولية إلى عقول المواطنين العاديين بعد أن تدخل هذه المنظمات حياتهم العادية واليومية... لقد اتفق

---

(1) رغيد الصلح، «من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٦، العدد ٤١٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣)، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

الوظيفيون الجدد مع الوظيفيين الكلاسيكيين حول أثر المنظمات الدولية الإقليمية في العاملين فيها، وحول توقعاتهم بانتقال ولاء المواطنين وتطلعاتهم ومحط اهتماماتهم بصورة تدريجية من الدول القومية/الترابية إلى مركز جديد يقع خارج هذه الدول». هكذا يمكن بفعل «قانون التداعي» (Spill Over) أن تترسخ الأقلمة بما يمكن أن يقود إلى قيام أشكال تعاون أكثر وثوقاً وعمقاً عبر الاتحادات والفدراليات وهو احتمال يتعزز أكثر كلما كانت الفرصة أمام هذه القوى للتأثير ضمن النظام الديمقراطي.

وفقاً لهذه الرؤى فإن ما يمكن أن يؤول إليه حال الديمقراطية في الوطن العربي عقب الربيع العربي وثوراته ومنجزاتها على طريق الديمقراطية، تبعاً لمنطق التداعيات ذاته، أن تجعل الديمقراطية «شرطاً لازماً لتعميق التكتل الإقليمي. فالنظام الديمقراطي هو الذي يفسح المجال أمام الشفافية والمحاسبة والمساءلة وبالتالي معاقبة الحكومة إذا حاولت وقف قطار الأقلمة وتسببت بإهدار المال العام. بالمقارنة فإن الأنظمة المطلقة التي لا تعبأ كثيراً بالرأي العام ولا تخشى غضبة الناخب، لا تمانع في القضاء على كل ما أنجزته في مجال التعاون مع الدول الأخرى والتكامل معها، إذا ما شجر الخلاف بينها وبينهم خاصة إذا ما طال هذا الخلاف امن النخبة الحاكمة واستقرارها»[٢].

من البيّن أن الرأي العام العربي يربط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية على المستوى العربي، كما تم وصفها في الفصل الأول، وعدم رقي إجراءات التعاون أو التكامل لمستوى مناسب من الاستجابة الملائمة لتلك الأوضاع وانعكاساتها على حياته بشكل مباشر. وكما يفسر جورج قرم، فإن هذه الأوضاع التي يصفها بالتشوهات و«الناتجة من عدم إعادة بناء الوطن العربي على أسس اقتصادية متينة، تؤمّن، وطنياً وقومياً، فرص العمل اللائقة ستتسبب في ازدياد حالة التردي ويمكن أن تهدد بضياع الهوية أيضا»[٣].

وكما يبين رغيد الصلح ببصيرة تاريخية فإن هناك أسباباً عديدة يمكن اعتبارها عوائق وقفت أمام تفعيل الفرص الوظيفية أو الأقلمة على المستوى العربي بما يتجاوز مجرد النظرة التقليدية التي تحصرها في العامل الخارجي. ووفقاً للصلح فإن ما تواجهه فرص التعاون أو التكامل أو الأقلمة العربية يجد تفسيره الواقعي في حقيقة التحول الذي

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٤٤.

(٣) جورج قرم، **أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي**، مشروع الحضارة العربي؛ ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٢)، ص ٥٦ ـ ٦٣.

خضعت له الدولة القُطرية العربية وبخاصة تحول أكثرها إلى دول ريعية الطابع، وهو ما تكرس بقوة ظاهرة بعد اكتشاف النفط والبدء بتصديره بكميات معتبرة.

لقد قاد ذلك التحول، وما رافقه من تغيرات على وظيفة ودور الدولة وتضخمها في مواجهة القوى الاجتماعية، إلى إضعاف أهمية ودور الحوافز الاقتصادية التي كان يمكن لولا هذه التحولات أن تحفز قيام سوق عربية أو أن تسهم في خلق الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأوضاع لا يمكن أن تكون أبدية أو غير قابلة للتغيير. ذلك أنه ومثلما يستشرف رغيد الصلح فإن هناك احتمالات قوية لآثار سلبية لتعرض الدخل القومي الناتج من ريع النفط والغاز للانخفاض بتأثيرات المنافسة وخصوصاً من الولايات المتحدة التي يتوقع أن تكون في المقدمة مع ٢٠٢٥[(٤)].

هذه التحولات في إنتاج الطاقة ستضع الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز «مجدداً، أمام الحاجة إلى تنويع اقتصادها وتنمية قطاعاتها الإنتاجية وإلى تصدير منتجاتها إلى خارج أسواقها الصغيرة. أما الاتكال على مظلة الأمان الحليفة فلم يعد مضمون النتائج كما كان الانطباع السائد قبل السابقة السورية»[(٥)].

إن ما كشفت عنه المؤشرات التي تعبر عن اتجاهات الرأي العام العربي الذي تم استقصاؤه في الدراسة الميدانية تؤكد مدى رغبة الرأي العام العربي في رؤية إجراءات تكاملية أو تعاونية بين الأقطار العربية. إن النتائج ذات مضامين معبرة وقوية وهو ما يعكس الإحساس بعمق الروابط كما يعبر عن التوق إلى مستقبل أفضل يسمح بمعالجة أفضل للتحديات والمشكلات وبما يتجاوز أفق الدولة القطرية ليشمل الفضاء العربي بأكمله. هكذا يصبح من الجائز القول إن التفكير الاستراتيجي العربي اليوم وفي مستوياته الشعبية يدرك ضرورة التعاون والتكامل، وإن ما يمكن أن يتحقق من مستوياتهما ودرجاتهما هو الإجابة المناسبة أمام عمق أزمات الدولة القطرية وما تواجهه الحياة العربية اليوم من اختناقات وانسداد آفاق وبخاصة على المستويات الاقتصادية كما تعبر عنها المستويات المتدنية والخطيرة معاً من الفشل والعجز الاقتصادي ومظاهره المختلفة.

---

(٤) هذا ما تلمح إليه دراسات حديثة عن التطورات في قطاع النفط والغاز وتأثيرات ذلك في مستقبل العرب، انظر مثلاً ما جاء في: «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط،» شارك في الحلقة أسامة الجمالي [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل وليد خدوري؛ قدّم الحلقة وأدار الحوار يوسف الصواني، المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤١٠ (نيسان/ أبريل ٢٠١٣).

(٥) رغيد الصلح، «من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر القومي العربي، الدورة الرابعة والعشرين، القاهرة، ١ ـ ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

لذلك يقرر الرأي العام العربي الانحياز نحو مزيد من إجراءات وسياسات التقارب والتلاحم العربي في كل المجالات، مع ميل قوي وظاهر إلى تفضيل أن يتم ذلك مع أقطار عربية وليس مع دول أو مجتمعات أخرى غير عربية؛ وهو خيار، وإن عبر عن تقدير الحاجات الاقتصادية، فإنه أيضاً يعكس شعوراً أو إيماناً حقيقياً بأولوية الروابط العربية على ما عداها. لذا سيكون علينا أن نتعرف إلى جوهر هذه الاتجاهات، وبشكل خاص النماذج أو الأساليب التي يراها الرأي العام العربي ملائمة ومناسبة لبناء فضاء عربي جديد، وهو ما يعالجه الفصل الخامس المخصص لعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية عن التوجهات الوحدوية وعوائقها المختلفة كما يراها الرأي العام العربي.

الفصل الخامس

الوحدة العربية:
النماذج والاتجاهات والمعوِّقات

ظل هدف التوحيد العربي عصيّاً على التحقيق، وقد جعل ذلك العرب، على اختلاف مستوياتهم واهتماماتهم، يتساءلون عن أسباب ذلك؛ وكانوا في أغلب الأحوال لا يجدون غير التعلق بالأمل مخرجاً من الإحباط المتزايد. وبينما فشلت الحركة القومية العربية في تحقيق وحدة الأمة التي قامت في سبيلها فقد تعمقت القوى القطرية والانعزالية وتكرست الدولة القطرية ولم تستطع محاولات التوحيد التي قامت الصمود أمام الواقع المعقد. لكن ذلك لم يلغ حقيقة كون الروح والمشاعر العربية ظلت حية رغم كل ما تعرضت له من حملات ومن إعلان لموتها المتكرر، وبخاصة بعد أن افتقدت إلى زعامات سياسية صادقة أو روافع اجتماعية تحمل مشروعها.

كان للتجربة العربية المعاصرة دور مباشر في إثارة الجدل بشأن الأشكال أو النماذج المناسبة للتوحيد أو التكامل العربي. بل إن كثيراً من التوجهات التي قاومت الرؤى الوحدوية والتكاملية مهما كان مستواها طالما لوّحت بأن الوحدة العربية هدف غير ديمقراطي لأنه يقوم على الإدماج ويتجاوز الخصوصيات القطرية والتنوع الثقافي، وأن ذلك أيضاً يسهم في جعل فكرة التوحيد والتكامل غير ذات قبول شعبي. لذلك فقد تعددت التحليلات والتفسيرات السياسية والفكرية التي سعت لأغراض شتى للتصدي لهذه المسألة. وراوحت تلك التفسيرات بين القول إن هدف التوحيد غير واقعي ومنافٍ للموضوعية؛ فالعرب أمم شتى وليسوا أمة واحدة أو شعوباً متقاربة ولها مشتركات عديدة، إلى القول إن ما جرى خلال نصف القرن الأخير كرس الدولة القطرية هوية وكياناً وإنه لا مجال للقفز عليها وإذابتها، مروراً بالتفسيرات التي اعتمدت نظرية المؤامرة الخارجية الإمبريالية أو الصهيونية ومخططاتهما ضد الوحدة العربية بينما قل الاتجاه للمواطن العربي للتعرف إلى ما يراه وما يعتمل في قرارة نفسه من اتجاهات.

لذلك فقد كان من الطبيعي والحال هذه أن يتم استقصاء اتجاهات المبحوثين في الدراسة الميدانية عن المسألة برمتها فتم توجيه أسئلة سعت لاستبيان الاتجاهات نحو

الوحدة والنماذج والأشكال التي يراها الرأي العام العربي مناسبة لقيام مستويات متعددة من التكامل أو التعاون أو التوحيد العربي. كما تم أيضاً توجيه أسئلة قصد التعرف إلى تقدير الرأي العام لسلة من العوامل المقترحة كعوائق للوحدة، سواء أكانت قوى وديناميات محلية داخلية أو عوامل ومعوقات خارجية.

بالرجوع إلى نتائج الدراسة الميدانية نجد أن اتجاهات الرأي العام في الأقطار المبحوثة، وإن تباينت من قطر إلى آخر، قد أظهرت أن هنالك تياراً مؤيداً لتطبيق معظم الإجراءات والسياسات ذات الطبيعة التكاملية والاتحادية في الأقطار كافة. ولقد هدف الاستطلاع إلى قياس اتجاهات الرأي العام نحو أشكال الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية، مثلما بدا من الضروري أمام التحولات التي شهدها الوطن العربي وتتصل بالتأكيد بمسألة الوحدة العربية أن يتصدى المسح لمعوِّقات الوحدة العربية. لذلك اهتم قسم من الأسئلة بما أثير في الجدل حول الوحدة والتكامل أو التعاون العربي مما وصف بمعوِّقات أساسية مع الإشارة إلى ما قد نالها من تغيرات؛ فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدار العقود الماضية أدّت دورها في تركيز النقاش حول العوامل الأكثر تأثيراً في تحقيق الوحدة العربية.

أولاً: الاتجاهات الوحدوية وأشكال ونماذج التوحيد الممكنة

تم تطوير خمسة نماذج تحكم علاقات الأقطار العربية بعضها ببعض وهي: إقامة وحدة اندماجية كاملة بحيث تكون هنالك حكومة مركزية واحدة لجميع الأقطار العربية؛ واتحاد فدرالي يكون ذا سياسة خارجية وعسكرية واحدة؛ على أن يظل كل قطر عربي مسؤولاً عن شؤونه الخارجية؛ وتطوير التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية في إطار الجامعة العربية؛ وأن لا يكون هنالك تعاون بينها؛ وإبقاء الوضع على ما هو عليه. وبذلك فإن النموذجين **الأول والثاني** يعبّران عن إقامة مشروع وحدوي بين الأقطار العربية سواء، أكان وحدة أم اتحاداً. بينما يمثّل النموذج **الثالث** تطوير التعاون والتنسيق في إطار جامعة الأقطار العربية، أما النموذج **الرابع** فيعبّر عن عدم إجراء أي تغيير على واقع العلاقات القائمة بين الأقطار العربية، في حين يرفض النموذج **الخامس** طرح الفكرة الوحدوية بين الأقطار العربية، ويرفض حتى فكرة التعاون بينها.

وبالرجوع إلى نتائج الدراسة الميدانية؛ فقد كان هناك تأييد ظاهر للنموذجين الأول والثاني اللذين يعكسان توجهات وحدوية. إذ أبدى ٥٥ بالمئة إقامة وحدة اندماجية كاملة بين الأقطار العربية، في حين عارض قيامها ٣٤ بالمئة. في حين عكس الرأي العام العربي تأييداً أكبر لإقامة اتحاد فدرالي ذي سياسة خارجية وعسكرية واحدة؛ إذ حصل على تأييد ٦٦ بالمئة من المستجيبين وعارضه ٢١ بالمئة.

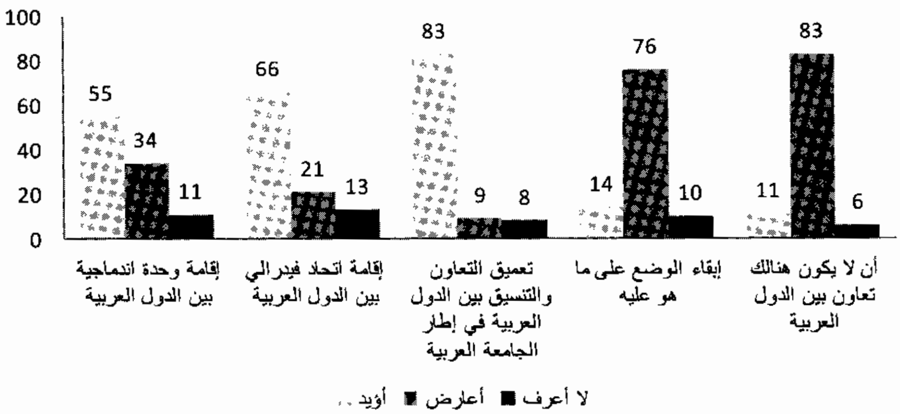
أمّا في ما يتعلّق بتعميق التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية في إطار جامعة الأقطار العربية، فقد حصل على تأييد ٨٣ بالمئة من المستجيبين وعارضه ٩ بالمئة. وحول توجهات الرأي العام نحو النموذجين الأخيرين، فقد أيد ١٤ بالمئة من المستجيبين إبقاء الوضع بين الأقطار العربية على ما هو عليه، بينما عارض هذا النموذج من العلاقات بين الأقطار العربية ثلاثة أرباع المستجيبين. كما عارض ٨٣ بالمئة من المستجيبين أن لا يكون هنالك تعاون بين الأقطار العربية، مقابل تأييد ١١ بالمئة.

بذا يبدو جليّاً أن الرأي العام العربي منحاز إلى نموذج تعاوني بين الأقطار العربية، وأن أكثرية هذا الرأي العام تؤيد نموذجاً وحدوياً، سواء أكان وحدة اندماجية أم اتحاداً فدرالياً، مقابل تيار يراوح بين خُمس المستجيبين وثُلثهم يعارض نموذجاً وحدوياً (الشكل الرقم (٥ ـ ١)).

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

المؤيدون والمعارضون لنماذج ممكنة للعلاقات بين الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



تتباين اتجاهات الرأي العام من دولة إلى أخرى نحو النماذج الممكنة للعلاقات بين الأقطار العربية، فعلى صعيد اتجاهات الرأي في الأقطار المبحوثة نحو النماذج الوحدوية، أيّدت أكثرية المستجيبين في فلسطين، وسورية، واليمن، ومصر، والأردن، والسودان، وحدة اندماجية بين الأقطار العربية. وكانت أعلى نسبة تأييد للوحدة الاندماجية بين مستجيبي فلسطين؛ إذ عبّر ٨٤ بالمئة عن تأييدهم للوحدة الاندماجية ولم يعارضها سوى ١٣ بالمئة. كانت اتجاهات الرأي في الأقطار الأخرى مختلفة، إلى حدٍ كبير، إذ انقسم الرأي العام في لبنان بين مؤيدين ومعارضين للوحدة الاندماجية. وأيّدت النسبة الأكبر من الرأي العام المغربي (٤١ بالمئة) الوحدة الاندماجية، لكن هذه النسبة لم ترقَ إلى أن تكون أكثرية، وبالمقابل فإن نسبة المعارضين لها كانت تمثّل ٢٩ بالمئة، في حين أفاد ٣٠ بالمئة من المستجيبين بأن لا رأي لهم تجاه إقامة وحدة اندماجية.

أمّا بالنسبة إلى الجزائر والسعودية، فإن أكثرية المستجيبين عارضت إقامة وحدة اندماجية بين الأقطار العربية؛ إذ عبّر ٧٤ بالمئة و٥٠ بالمئة من المستجيبين في الجزائر والسعودية على التوالي عن معارضتهم للوحدة الاندماجية، مقابل تأييد الوحدة الاندماجية من جانب ٢٠ بالمئة من مستجيبي الجزائر و٣٥ بالمئة من مستجيبي السعودية. مع ذلك فإن معارضة أكثرية مستجيبي الجزائر والسعودية للوحدة الاندماجية، وانقسام مستجيبي لبنان حول هذا الموضوع، ونسبة التأييد المحدودة للوحدة الاندماجية في المغرب، قد ساهم في جعل النسبة العامة لتأييد الوحدة الاندماجية تصل إلى ٥٥ بالمئة من الرأي العام في الأقطار المبحوثة. يبدو من النتائج أن نموذج الوحدة الاندماجية لا يزال محل تقدير قطاعات هامة من الرأي العام العربي، رغم أنها قد دفعت ثمن السمعة التي ترتبت على التجربة وسلبياتها في التاريخ العربي المعاصر، إضافة إلى الإيحاءات بالقسرية الكامنة في النموذج.

لذا وجدنا أن النموذج الفدرالي أو الاتحادي في المقابل حظي بنسبة تأييد من الرأي العام العربي أكبر من تأييده لإقامة وحدة اندماجية، فقد أيد أكثرية المستجيبين في الأقطار المبحوثة الاتحاد الفدرالي. وكانت أعلى نسبة تأييد للاتحاد الفدرالي في فلسطين (٨٤ بالمئة) تلتها سورية وبنسبة ٧٣ بالمئة. وأيّد نحو ثلثي المستجيبين في السودان، ومصر، ولبنان، واليمن الاتحاد الفدرالي، في حين كانت نسب التأييد في الأردن، والسعودية، والمغرب، والجزائر أقل من ذلك قليلاً.

من المهم التأكيد أن نسب المستجيبين في الأقطار المبحوثة التي عارضت الاتحاد الفدرالي هي نسب محدودة وأقل بشكل جوهري من أولئك الذين عارضوا الوحدة الاندماجية. ففي حين كان الذين عارضوا الاتحاد الفدرالي يمثّلون ٣٦ بالمئة من مستجيبي الجزائر، فإن نسب المعارضين في الأقطار الأخرى كانت أقل من ٣٠ بالمئة في كل من السعودية ولبنان، وأقل من ٢٠ بالمئة في بقية الأقطار المبحوثة. كما تجدر الإشارة إلى أن ١٥ ـ ٢٩ بالمئة من مستجيبي السعودية، ومصر، والأردن، والمغرب، واليمن، أفادوا بأن لا رأي لهم تجاه هذا النموذج.

أمّا في ما يتعلّق بتعميق التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في إطار الجامعة العربية، فيكاد الرأي العام أن يكون مجمعاً في كل الأقطار المبحوثة على تأييد هذا الأمر. في حين كانت معارضة هذا الأمر محدودة، ولم تتجاوز ١٥ بالمئة كما هي الحال بين مستجيبي المغرب.

وحول إبقاء الأوضاع كما هي عليه راهناً بحيث تبقى العلاقات بين الأقطار العربية كما هي الآن، فقد بينت النتائج توافقاً بين الأكثرية المطلقة من مستجيبي الأقطار العربية على معارضة هذا الأمر، باستثناء مستجيبي السودان؛ إذ عبّر ٥٥ بالمئة منهم عن معارضتهم لهذا الأمر، مقابل تأييد حوالى ٣٠ بالمئة منهم لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

اتساقاً مع رفض الرأي العام لإبقاء العلاقات بين الأقطار العربية على ما هي عليه، فإن هنالك شبه إجماع بين مستجيبي كل الأقطار المبحوثة على معارضتهم لإرساء العلاقات بين الأقطار العربية على أرضية أن لا يكون هنالك تعاون بينها.

على الرغم من أن النتائج قد بيّنت أن معارضة الوحدة الاندماجية تركّزت بين مستجيبي الجزائر أولاً ثم السعودية، وأن نسب المؤيدين للاتحاد الفدرالي في كل من الجزائر، والمغرب، والسعودية، كانت أقل من الأقطار الأخرى، فإن معارضة مستجيبي الجزائر والسعودية وبنسب ٣٦ بالمئة و٢٨ بالمئة على التوالي لا يمكن تفسيرها برفضهم إطاراً للتعاون العربي وإن عكس التطلع إلى أطر أخرى له (الجدول الرقم (٥ ـ ١)).

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

المستجيبون المؤيدون والمعارضون لنماذج العلاقات بين الأقطار العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

		اسم القطر									
		الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
إقامة وحدة اندماجية كاملة بحيث تكون هناك حكومة مركزية واحدة لجميع الأقطار العربية	أؤيد	٦٠	٤٩	٨٤	٦٩	٢٠	٤١	٧١	٣٥	٦٥	٥٣
	أعارض	٢٢	٤٦	١٣	٢٨	٧٤	٢٩	٢١	٥٠	٢٥	٣٨
	لا أعرف	١٩	٥	٣	٣	٧	٣٠	٨	١٥	١٠	٩
إقامة اتحاد فدرالي يكون ذا سياسة خارجية وعسكرية واحدة على أن يظل كل بلد عربي مسؤولاً عن شؤونه الداخلية	أؤيد	٥٨	٦٧	٨٤	٧٣	٥٦	٥٧	٦٩	٥٧	٦٧	٧١
	أعارض	٢١	٢٨	١٠	٢٠	٣٦	١٤	١٦	٢٨	١٨	١٩
	لا أعرف	٢١	٥	٦	٨	٧	٢٩	١٦	١٦	١٥	١٠
أن يكون هناك تنسيق بين الأقطار العربية في إطار الجامعة العربية	أؤيد	٧٠	٩٠	٩٢	٩٠	٨٧	٦١	٧٩	٩١	٩٠	٨٠
	أعارض	١٣	٦	٦	٨	٩	١٥	١٣	٤	٣	١٢
	لا أعرف	١٧	٤	٢	٣	٣	٢٤	٨	٥	٧	٨
أن لا يكون هناك تعاون بين الأقطار العربية	أؤيد	١٩	١٤	٧	٥	٧	١١	١١	٦	٧	٢٥
	أعارض	٦٥	٨٢	٩١	٩٣	٩٢	٧٠	٨٥	٨٩	٨٩	٦٨
	لا أعرف	١٦	٤	٢	١	١	١٩	٥	٦	٤	٨
إبقاء الوضع على ما هو عليه	أؤيد	١٩	١٢	٤	١٠	١٦	٩	٦	٢٢	١٤	٣٠
	أعارض	٦١	٨٣	٩٣	٨٦	٨١	٦٦	٨٧	٦٣	٨١	٥٥
	لا أعرف	٢٠	٦	٣	٤	٤	٢٥	٧	١٥	٥	١٤

وبينما أظهرت دراستنا الميدانية قوة الاتجاهات الوحدوية في أقطار المسح، فقد كشفت بعض الدراسات القطرية الأخرى وجود اتجاهات توحيد قوية أيضاً. من ذلك ما أكدته دراسة ميدانية حديثة لِعيِّنة من طلاب جامعة الكويت، جرت في العامين ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ من أن ٨٩,٥ بالمئة من العيّنة التي شملتها الدراسة عبرت عن ميل قوي نحو اتجاهات التوحيد وأنها تتمنى تحقيق الوحدة العربية[1]. كما تجدر الإشارة إلى ان هذا التأييد ارتفع بشكل ملحوظ عمّا كانت قد كشفته دراسة مماثلة للاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت أجريت في العام ٢٠٠٣ حيث تبين أن ٧٧,٤ بالمئة من أفراد العيّنة محل الدراسة عبرت عن إيمان بضرورة الوحدة العربية كأسلوب ملائم لمواجهة التحديات المصيرية للدولة والمجتمع العربي. كما كان لافتاً وبشكل يلتقي مع نتائج دراستنا الميدانية حيث أيد ٦٤,٨ بالمئة من طلبة جامعة الكويت الوحدة العربية في المستقبل، ووافق ٦٩,٥ بالمئة منهم على تحقيق الوحدة الاندماجية مع أقطار الخليج العربية[2].

لكن أكثر الدراسات الميدانية دلالة هي دراسة مؤسسة زغبي التي أشرنا إليها سابقاً عن آراء العرب حول القيادة والهوية والمؤسسات والقضايا والتي كشفت عن قوة لا يمكن تجاهلها في تأكيدها عمق الاتجاهات العروبية والتوحيدية بين المواطنين العرب في أكثر من ساحة عربية وهي الاتجاهات التي تبين ثباتها وتواصلها كما بينت نتائج دراستنا الميدانية. فوفقاً لدراسة زغبي عبّر الرأي العام العربي عن اهتمام بواقع العمل العربي؛ حيث لم يكن لأغلبية المستجيبين ثقة كبيرة في مؤسسات العمل العربي، وفي مقدمتها جامعة الأقطار العربية. ففي الجزائر عبر ٦٤ بالمئة من المستجيبين عن عدم الرضا عن أدائها وعدم الثقة بها، وفي العراق كانت نسبة عدم الثقة ٦٥ بالمئة، وفي المغرب ٦٧ بالمئة. أما في أقطار مصر والمشرق العربي فقد كانت نسبة عدم الثقة بالجامعة أقل بشكل ملحوظ. ففي مصر كانت ٤٠ بالمئة مقابل ٥٨ بالمئة يثقون بها، وفي الأردن عبر ٦٠ بالمئة عن ثقة بالجامعة مقابل ٣٧ بالمئة لا يثقون بها، وفي السعودية كان معدل الثقة ٥٤ بالمئة مقابل ٤٥ بالمئة لا يثقون بالجامعة وفي السودان كانت نسبة عدم الثقة ٦٣ بالمئة، أما في سوريا فقد كانت نسبة الثقة أعلى من غيرها حيث وصلت إلى ٦٦ بالمئة مقابل ٢٨ بالمئة فقط عبروا عن عدم ثقة بها.

---

(١) علي أسعد وطفة، «هل تراجع الشعور القومي العربي؟: قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٨ (آب/ أغسطس ٢٠١٠)، ص ٧ ـ ٢٢.

(٢) أمين عواد المشاقبة، شملان يوسف العيسى ومازن غرايبة، «الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٢١، العدد ١١٨ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ٤٣ ـ ٨١.

ويعكس هذا التمايز بشكل عام إحباطاً من مؤسسات العمل العربي الرسمي، وقد عكست صلة كل قطر بالجامعة العربية ومواقفها تجاهها التذبذب في النسب بين الثقة أو عدمها. لكن هذه الثقة رغم التذبذب كانت أعلى بكثير من الثقة التي عبر عنها المبحوثون في هيئة الأمم المتحدة مثلاً حيث لم تتحصل على نسبة ثقة أعلى من ٣٠ بالمئة في المتوسط تقريباً[٣]. أكد مسح معهد الدوحة (٢٠١١) وجود الاتجاهات ذاتها وقوة رسوخها المتواصل عبر السنين. حيث كانت هناك مؤشرات عالية لتأييد الرأي العام العربي «زيادة التعاون بين الأقطار العربية واتخاذ إجراءات ذات طبيعة اتحادية». ويمكن إرجاع هذه المؤشرات القوية المحبذة لإجراءات وأشكال أو نماذج جديدة أن هناك قدراً لا يمكن تجاوزه من الإحباط وعدم الرضى تجاه ما هو قائم من صلات بين الأقطار العربية. لذلك نجد «أن أكثرية الرأي العام في كل دولة من الأقطار العربية الأربع عشرة المشمولة بالاستطلاع - وبنسب راوحت بين ثلثي المستجيبين وثلاثة أرباعهم - تشير إلى أن التعاون الحالي هو أقل مما ينبغي أن يكون عليه».

كما أكد مسح معهد الدوحة أيضاً توافقاً مع نتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية بشأن الوسائل والأساليب التي يراها العرب اليوم مناسبة لتعزيز الصلات بين الأقطار العربية. فلقد كانت مؤشرات مسح مركز الدوحة دالة أيضاً على قوة التأييد لوجود مستويات مناسبة من هذه الأساليب أو الإجراءات. فقد أيد ما يصل إلى ٧٥ بالمئة من المستجيبين جميع الإجراءات والوسائل المذكورة هنا. تبدو هذه المؤشرات معبرة عن حقيقة الاتجاهات السائدة في الرأي العام العربي، وبخاصة في حين يتعلق بمجموعة من الإجراءات الاتحادية المقترحة بين الأقطار العربية. فقد طرح المؤشر العربي الذي نفذه مركز الدوحة أن هناك درجة عالية ومستوى واسعاً من التأييد لإجراءات تكاملية أو توحيدية بين الأقطار العربية التي شملت الوحدة الاندماجية الكاملة والاتحاد الفدرالي إلى مجرد التنسيق بين الأقطار العربية وقد أكدت ثبات تلك الاتجاهات التي كشفها المسح الرائد لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة قبل أكثر من ثلاثين عاماً كما أكدت تواصلها مؤشرات دراستنا الميدانية.

هنا نجد قوة إضافية تعزز الاتجاهات التوحيدية إذ يؤكد تقرير مسح معهد الدوحة أن «الأكثرية، وبنسبة ٥٥ إلى ٥٧ بالمئة تؤيد إجراءات تعاونية وتوحيدية

(٣) John Zogby and James Zogby, «Arab Views of Leadership, Identity, Institutions and Issues of Concern: Zogby Middle East Opinion Poll 2007,» Zogby International (2008), pp. 16-19, <http://b.3cdn.net/aai/fcfdd7d381f6fec231_iwm6iy4ty.pdf>, PP. 27-28.

بين البلدان العربية. إذ أيد ٥٥ بالمئة إقامة وحدة اندماجية، وأيد ٥٥ بالمئة التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية من خلال الجامعة العربية بعد تفعيلها. في حين أيد ٥٧ بالمئة إقامة اتحاد فدرالي. كانت نسب المعارضة لكل إجراء من هذه الإجراءات أقل من ثلث المستجيبين. وفي المقابل، تعارض أكثرية الرأي العام في المنطقة فكرة أن لا يكون هناك تعاون بين البلدان العربية بنسبة ٧٣ بالمئة، مقابل موافقة ١٧ بالمئة من المستجيبين على عدم وجود تعاون بين الأقطار العربية. وهي نسبة قريبة من نسبة ١٤ بالمئة التي أفادت بأن سكان الوطن العربي هم شعوب وأمم مختلفة بينها روابط ضعيفة. وتجدر الإشارة إلى أن إقامة اتحاد فدرالي تحظى بأعلى نسبة تأييد، وكانت نسبة المعارضة لها هي الأقل»[٤].

ثانياً: معوِّقات الوحدة العربية

تزخر إسهامات المثقفين العرب الذين يتناولون عناصر الهوية العربية ودواعي الوحدة العربية بالحديث عن عوامل ساهمت في تجزئة الوطن العربي وإعاقة تحقيق الوحدة العربية. خارج إطار أدبيات المثقفين والمفكرين العرب، فإن الشارع العربي غير غريب عن الحوار حول عوامل التجزئة في الوطن العربي من ناحية، والعوامل التي تعوِّق تحقيق الوحدة العربية من ناحية أخرى. لذلك نجد أن التباينات في التكوين الاجتماعي والثقافي والفكري وكذلك في الظروف الاقتصادية بين الأقطار العربية، إضافة إلى مسارات الاندماج الداخلية في كل دولة وصيرورة بناء الدول الوطنية الحديثة، يمكن أن تدرج وتطرح بوصفها عوامل موضوعية تسهم، من وجهة نظر البعض، في إعاقة تحقيق الوحدة العربية.

كما أن هنالك العديد من العناصر التي يمكن أن تمثّل عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية، منها عوامل مرتبطة بالتباين بين المجتمعات العربية المتعلّق بالنمو الاقتصادي ومستويات الدخل، والانطباعات المتبادلة بين الشعوب العربية القائمة أساساً على تباين الظروف الاجتماعية والثقافية ومسارات التغيير والتطور. ولا يخفى أن فشل التجارب الوحدوية ساهم في إدراج عوامل جديدة بوصفها عوامل معوِّقة للوحدة. ولقد أضافت التطورات الداخلية في كل قُطرٍ عربي، مع ما تشهده بعض الأقطار العربية

(٤) «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١: ملخص تنفيذي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١٢)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

من نزاعات وصراعات وخلافات وتنافس، عوامل أخرى يمكن أن تؤدّي دوراً معوِّقاً في تحقيق الوحدة العربية.

تأسيساً على ذلك الفهم كان أحد أقسام استطلاعنا يستهدف قياس اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة متباينة من العوامل (داخلية وخارجية) التي قد تمثّل في نظر الرأي العام عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية. وعليه فقد تم تطوير أربعة مجموعات من المتغيرات تعكس كل مجموعة منها عوامل مترابطة بعضها مع بعض.

اعتمد في المجموعة **الأولى** عوامل داخلية تعكس متغيرات ثقافية مثل: التباين في العادات والتقاليد؛ والتباين في طريقة التفكير؛ وفي الميل نحو احترام القوانين؛ وفي النظرة نحو دور المرأة في المجتمع؛ وفي درجة التدين. في حين عكست المجموعة **الثانية** من العوامل التي قد تمثّل الاختلاف بين ما تتمتع به مجتمعات الأقطار العربية في مستوى الحريات الاجتماعية، والدينية، والسياسية، ومستوى الأمن والاستقرار وبين الاختلاف في المستويات التعليمية ومستويات الدخل. أما المجموعة **الثالثة** من العوامل، فهي مرتبطة بالشؤون الداخلية وطبيعة الأنظمة السياسية، في حين تتكون المجموعة **الرابعة** من عوامل تتعلّق بالسياسات الخارجية للأقطار العربية. وكانت المجموعة الخامسة معنية بتحديد المعوِّقات أو العوامل الخارجية.

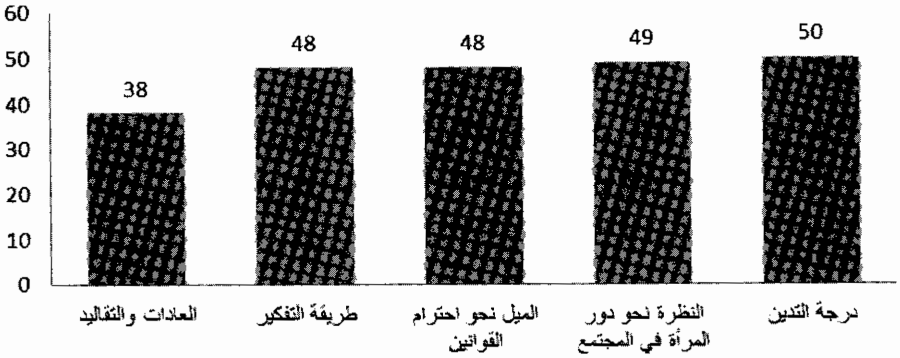
١ ـ عوامل داخلية مرتبطة بالتباينات بين المجتمعات العربية

تعكس عوامل **المجموعة الأولى** من المتغيرات اختلافات موضوعية على صعيد التكوينات الثقافية وأنماط الحياة بين المجتمعات العربية وما يتداخل في هذه المجموعة من انطباعات بين المستجيبين في مجتمع عربي ما حول مجتمعات عربية أخرى. وعلى الرغم من أن هذه التباينات في متغيرات المجموعة قد تشير إلى انطباعات (بصرف النظر عن صحّتها) يحملها مستجيبون في مجتمع ما نحو مجتمعات عربية أخرى، إلّا أن أهميتها تكمن عبر قياس تأثيرها في اتجاهات الرأي العام. إذ إن اتجاهات الرأي العام منقسمة نحو أثر التباين بين المجتمعات العربية في طريقة التأثير والميل نحو احترام القوانين، والنظرة نحو دور المرأة في المجتمع وحول أثر هذه العوامل بوصفها عوامل تحول دون تحقيق الوحدة العربية، في حين توافق ٣٨ بالمئة من الرأي العام العربي على أن الاختلاف في العادات والتقاليد بين المجتمعات العربية يمثل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية (الشكل الرقم (٥ ـ ٢)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من التباينات تمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية

(المتوسط الحسابي بالنسبة المئوية)



ومن أجل التدقيق في أثر هذه العوامل بوصفها عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية، فإنه من المهم قراءة البيانات المجمعة في إطار التعرّف إلى المستجيبين الذين يعتقدون أن هذه العوامل هي عوامل معوِّقة للوحدة العربية بدرجة كبيرة، وأولئك الذين يعتقدون بأن هذه العوامل لا تمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة. إن الذين يعتقدون بأن هذا العامل معوِّق إلى درجة كبيرة هم الذين يعكسون انطباعاً بأن هذا العامل مؤثر، ومن ثم فإن تكوين رأي وموقف لديهم نحو تحقيق الوحدة العربية يأخذ بالاعتبار مثل هذا العامل. أما الذين يعتقدون بأن هذا العامل لا يمثّل «عائقاً على الإطلاق» أمام الوحدة فهم الذين يأخذون هذا العامل بالحسبان (بصرف النظر عن وجوده أو عدم وجوده كعامل) عند تشكيل موقفهم تجاه تحقيق الوحدة (الشكل الرقم (٥ ـ ٣)).

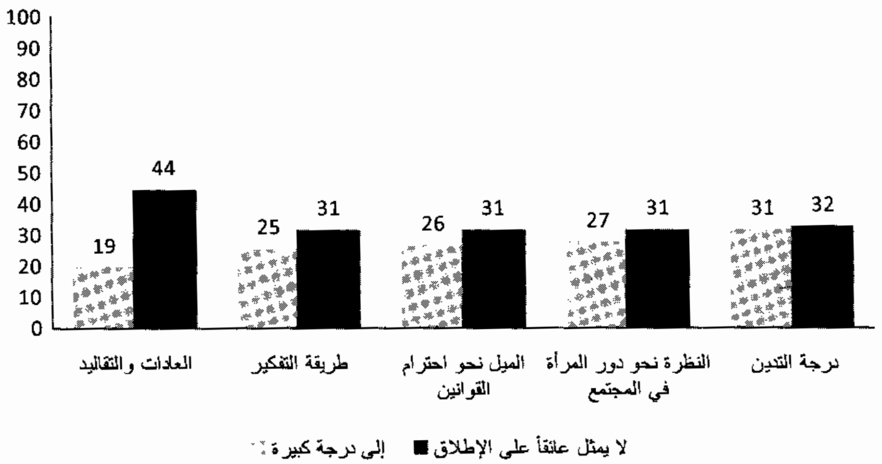
وعليه، تعكس البيانات أن نسبة ما بين ١٩ ـ ٣١ بالمئة من الرأي العام العربي تتعامل بجدية مع التباينات في العادات والتقاليد، وطريقة التفكير، والنظرة نحو دور المرأة في المجتمع، والميل نحو احترام القوانين، ودرجة التدين، بوصفها عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية. بالمقابل، فإن هنالك نسبة تراوح بين ٣١ـ ٤٤ بالمئة ترى أن هذه الاختلافات، وإن وجدت، لا تمثّل عائقاً على الإطلاق أمام تحقيق الوحدة العربية. أما على صعيد اتجاهات الرأي في الأقطار المبحوثة حول أثر هذه العوامل بوصفها معوِّقات للوحدة العربية، فقد أفادت أكثرية المستجيبين في كل من هذه الساحات بأن

التباين في العادات والتقاليد لا يمثّل عائقاً. ودلّت النتائج على أن هنالك انقساماً بين مستجيبي الأردن ولبنان والسعودية والسودان حول دور هذا العامل، على الرغم من أن نسب المستجيبين التي أفادت أن هذا عامل غير معوِّق على الإطلاق في هذه الأقطار المذكورة كانت أعلى بشكل جوهري من الناحية الإحصائية من المستجيبين الذين أفادوا أن العادات والتقاليد تمثّل عاملاً معوِّقاً إلى درجة كبيرة.

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

المستجيبون الذين أفادوا بأن الاختلاف بين شعوب بلدهم وشعوب الأقطار العربية يمثل عاملاً معوِّقاً لتحقيق الوحدة العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



وبشأن الاختلاف في طريقة التفكير، فقد انقسم المستجيبون في الأقطار المبحوثة في أثر هذا العامل بوصفه عاملاً معوِّقاً. ومع ذلك، بقيت نسب الذين أفادوا بأن هذا العامل لا يمثّل عائقاً على الإطلاق أعلى من نسب الذين أفادوا بأنه عامل معوِّق إلى درجة كبيرة، باستثناء مستجيبي لبنان الذين مثّلوا عكس هذا النمط. وانقسم الرأي العام في كل قطر حول أثر التباين في المجتمعات العربية في الميل نحو احترام القوانين أو في درجة التدين أو في النظرة لموقع أو دور المرأة في المجتمع بوصفها عوامل معوِّقة. وتجدر الملاحظة إلى أن حوالى ثلثي مستجيبي لبنان قد أفادوا بأن عامل درجة التديّن والنظرة نحو دور المرأة في المجتمع يعتبران عاملين معوِّقين لهدف التوحيد العربي (الجدول الرقم (٥ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من التباينات تمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية

(المتوسط الحسابي بالنسبة المئوية)

	اسم الدولة											
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان	المجموع
العادات والتقاليد	٤٧	٤٥	٣٤	٢١	٣٦	٣٧	٣٢	٤٦	٣٩	٤٣	٣٨
طريقة التفكير	٥١	٥٩	٤٦	٤٢	٤٧	٥٠	٤٣	٥٠	٥٣	٤٦	٤٩
الميل نحو احترام القوانين	٥٠	٥٧	٤٣	٤٤	٤٠	٥٢	٥٢	٤٦	٥٤	٥٠	٤٨
النظرة نحو دور المرأة في المجتمع	٤٧	٦١	٤٠	٤٠	٦٢	٥٢	٤٣	٥٦	٤١	٤٦	٤٩
درجة التدين	٥٣	٦٨	٥١	٤٣	٤٦	٤٧	٤٣	٥٧	٤٨	٥١	٥١

٢ ـ عوامل داخلية ذات علاقة بالتباينات في الواقع العربي

المجموعة الثانية هي العوامل المتعلقة بدور التباينات بين المجتمعات العربية المرتبطة موضوعيا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني في تلك المجتمعات ودورها كمعوقات أمام إنجاز هدف الوحدة.

تُظهر النتائج وجود انقسام في الرأي العام في الوطن العربي حول أثر التباين في المستويات التعليمية، ومستوى الحريات الاجتماعية، ومستوى الحريات الدينية بين المجتمعات العربية بوصفها عوامل معوِّقة. بالمقابل، أفادت أكثرية المستجيبين (٦٦ بالمئة) أن الاختلاف في مستوى الأمن والاستقرار، والاختلاف في الحريات السياسية (٦٠ بالمئة)، والتباين في مستوى الدخل (٦٠ بالمئة) تمثّل معوِّقات أمام تحقيق الوحدة العربية (الشكل الرقم (٥ ـ ٤)).

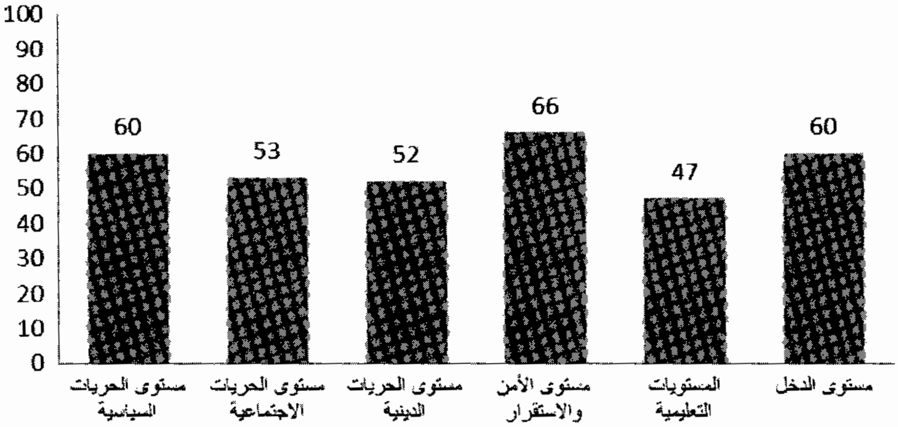
وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام التي أفادت أن العوامل الآنفة الذكر هي عوامل تعوِّق تحقيق الوحدة العربية إلى درجة كبيرة مع أولئك الذين أفادوا بأن هذه العوامل لا تمثّل عائقاً على الإطلاق، فإن النتائج تشير إلى أن حوالى ربع المستجيبين يفيدون بأن التباين في مستوى الحريات الاجتماعية والحريات الدينية بين المجتمعات العربية لا يمثّل عائقاً على الإطلاق، مقابل حوالى ربع المستجيبين أفادوا بأن هذا التباين يمثّل عائقاً إلى درجة كبيرة. بينما أفاد ثلث المستجيبين بأن التباين في المستويات التعليمية

لا يمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة، مقابل ٢٤ بالمئة أفادوا بأن هذا التباين يمثّل عائقاً إلى درجة كبيرة.

الشكل الرقم (٥ ـ ٤)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من التباينات تمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية

(المتوسط الحسابي بالنسبة المئوية)



أمام هذا التوازن الرقمي بين الاتجاه الذي يعتقد بأن الاختلافات السابقة هي عوامل جديّة وبين الاتجاه الذي لا يأخذها على محمل الجد، فإن أكثر من ثلث المستجيبين يعتقدون بأن التباين في مستويات الدخل وفي مستوى الحريات السياسية بين المجتمعات العربية هي عوامل معوِّقة لدرجة كبيرة لتحقيق الوحدة العربية، في حين رفض خُمس المستجيبين فقط أثر هذين العاملين. أما الاختلاف في مستوى الأمن والاستقرار، فقد حصل على نسبة ٤٥ بالمئة من المستجيبين الذين أفادوا بأنه عامل معوِّق إلى درجة كبيرة أمام تحقيق الوحدة العربية (الشكل الرقم (٥ ـ ٥)).

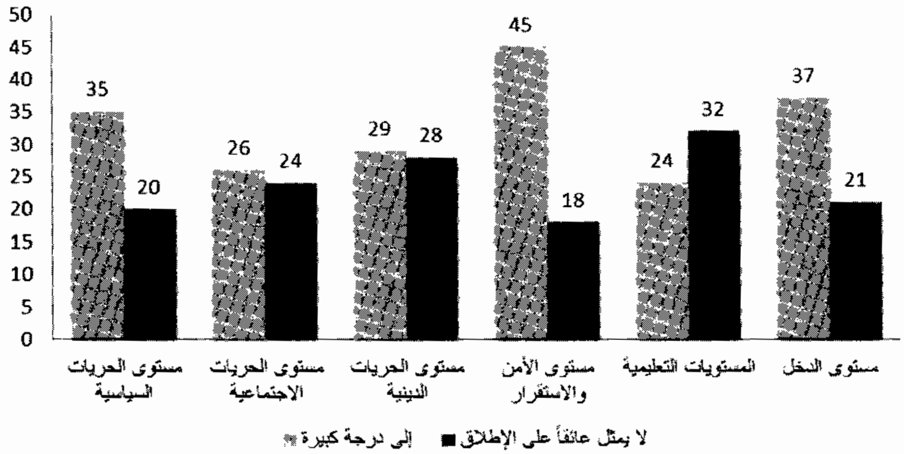
أمّا بالنسبة إلى اتجاهات الرأي في كل الأقطار المبحوثة حول أثر هذه العوامل بوصفها معوِّقات أمام تحقيق الوحدة العربية، فتظهر النتائج اتساقاً في آراء مستجيبي جميع الأقطار، باستثناء لبنان، تجاه أثر عوامل مثل التباين في مستوى الحريات الاجتماعية ومستوى الحريات الدينية. فقد انقسم الرأي العام العربي قطرياً حول أثر

هذين العاملين مقابل توافق ٧٠ بالمئة من مستجيبي لبنان على أن هذين العاملين هما عاملان معوِّقان.

الشكل الرقم (٥ ـ ٥)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من التباينات تمثّل عائقاً إلى درجة كبيرة أمام تحقيق الوحدة العربية والذين أفادوا بأنها لا تمثّل عائقاً أمام الوحدة العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



وينقسم أيضاً الرأي العام العربي داخل كل قطر على حدة حول أثر التباين في المستويات التعليمية بوصفه عاملاً معوِّقاً أمام تحقيق الوحدة العربية، باستثناء مستجيبي سورية، إذ أفاد ٣٩ بالمئة منهم أنه عامل معوِّق. إن ما يربو قليلاً على نصف مستجيبي الرأي العام في الأقطار المبحوثة أكدوا أن تباين مستويات الدخل بين المجتمعات العربية هو عامل معوِّق، مع الإشارة إلى أن نسب مستجيبي مصر، والمغرب، واليمن، ولبنان، هي الأكبر مقارنةً بالأقطار الأخرى.

إن حوالى ثلاثة أرباع مستجيبي اليمن وفلسطين أكدوا أن التباين في مستوى الحريات السياسية بين المجتمعات العربية هو عامل معوِّق لتحقيق الوحدة العربية، في حين راوحت النسب التي تؤيد هذا الرأي في الأقطار الأخرى بين ٥٠ بالمئة كما هي في اليمن وسورية، و٦١ بالمئة في مصر والسعودية والأردن.

وعلى الرغم من تقارب نسب المستجيبين الذين أكدوا تباين مستوى الأمن والاستقرار بين المجتمعات العربية بوصفه عاملاً معوِّقاً للوحدة العربية، إلّا أن هذا العامل يحظى بشبه توافق بين مستجيبي لبنان، وفلسطين، والجزائر، وهي بلدان تعيش ما يمكن اعتباره تهديدات متواصلة على مستويات الاستقرار والأمن؛ كما في فلسطين ولبنان، أو أنها قد عاشت فترة عدم استقرار وأمن كما هي الحال في الجزائر إبان الصراع الذي دار بين السلطات والمتطرفين الإسلاميين (الجدول الرقم (٥ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من العوامل
تمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية في الأقطار المبحوثة

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	القطر									
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
مستوى الحريات السياسية	٦٠	٧٦	٧٢	٥١	٦٣	٥٦	٥٠	٦٠	٦١	٥٣
مستوى الحريات الاجتماعية	٥٤	٧٠	٥٦	٤٢	٥٩	٥٣	٤٣	٥٦	٥٣	٤٨
مستوى الحريات الدينية	٥٤	٧٠	٥٥	٤٢	٥٢	٤٨	٤٠	٥٨	٥٢	٤٩
مستوى الأمن والاستقرار	٦١	٧٥	٧٨	٥٢	٧٥	٦٠	٦٥	٦٥	٦١	٦٨
المستويات التعليمية	٤٩	٥٦	٤٣	٣٩	٤٠	٥٠	٤٧	٤٤	٥٥	٥٠
مستوى الدخل	٥٨	٦٢	٥٨	٥٤	٥٧	٦٣	٦٢	٥٨	٧٣	٥٩

٣ ـ عوامل ذات علاقة بالأنظمة السياسية أو القوى الاجتماعية والسياسية

يكاد يكون الرأي العام في الوطن العربي متوافقاً على أن غياب الإرادة السياسية أو عدم رغبة الحكام العرب في إقامة وحدة عربية وتضارب المصالح بين أنظمة الحكم هي عوامل معوِّقة أمام تحقيق الوحدة العربية؛ إذ توافق على ذلك ٨٨ بالمئة و٧٨ بالمئة من المستجيبين على التوالي، في حين توافق ٦٦ بالمئة من المستجيبين على أن اختلاف أنظمة الحكم (جمهوري وملكي) هو عامل معوِّق للوحدة العربية.

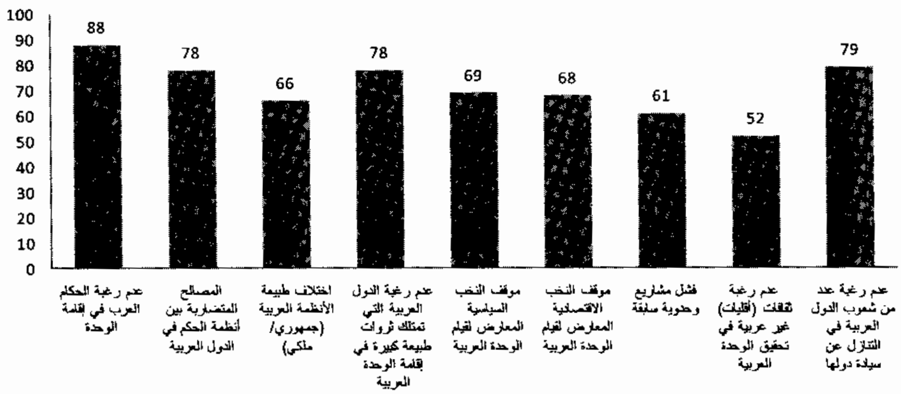
إن هذه المؤشرات تترجم قناعة أو وجهة نظر راجت بين مواطني الوطن العربي لعقود مفادها بأن الحكام والأنظمة العربية يسعون دائماً للمحافظة على سلطتهم ويحولون دون إقامة وحدة تؤدي إلى خسارتهم «لكراسي السلطة». هنالك أيضاً توافق بنسبة ٧٨ بالمئة على اعتبار عدم رغبة الأقطار العربية التي تمتلك ثروات طبيعية

كبيرة في إقامة الوحدة العربية عائقاً إضافياً. كما توافق حوالى ثلثي المستجيبين على أن المواقف المعارضة من جانب النخب السياسية والاقتصادية لإقامة الوحدة تمثّل عوامل معوِّقة أمام قيامها. وتدل النتائج على وجود شبه توافق في الرأي العام العربي على أن عدم رغبة بعض شعوب الأقطار العربية بالتنازل عن السيادة القطرية عامل معوِّق أمام تحقيق الوحدة العربية. ويبدو هذا التوافق متسقاً مع التأييد لأشكال الوحدة العربية في الجزء السابق، فقد كان تأييد اتحاد فدرالي يحافظ على السيادة الداخلية أكثر منه في تأييد وحدة اندماجية تتجاوز السيادة الداخلية للدولة الوطنية (الشكل الرقم (٥ ـ ٦)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٦)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجموعة من العوامل تمثّل عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



أمّا عن اتجاهات الرأي في كل قطر من الأقطار المبحوثة، فتظهر النتائج أنه ليس هنالك اختلافات جوهرية من الناحية الإحصائية بين المستجيبين في كل قطر تجاه تأثير عوامل مثل: عدم رغبة الحكّام العرب في إقامة الوحدة؛ أقطار التضارب في المصالح بين الأنظمة العربية؛ أقطار عدم رغبة الدول التي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة في إقامة الوحدة؛ مع ملاحظة أن الرأي العام اللبناني قد أكد أكثر من غيره أهمية معارضة النخب السياسية والاقتصادية لإقامة الوحدة، وعدم رغبة الأقطار الغنية في إقامة الوحدة، بوصفها عوامل معوِّقة أمام تحقيق الوحدة.

كما برزت تباينات قطرية في اتجاهات الرأي العام نحو دور اختلاف طبيعة الأنظمة العربية في تحقيق الوحدة العربية، فيبدو أن الرأي العام في كل من الجزائر، ومصر، والسودان لم يؤكّد أثر هذا العامل بمقدار تأكيد مستجيبي أقطار أخرى. كما ظهر انقسام بين مستجيبي الأقطار المبحوثة حول أثر فشل مشاريع وحدوية سابقة بوصفه عاملاً معوِّقاً أمام تحقيق الوحدة العربية، إذ تحصّل هذا العامل على نسبة كبيرة بين مستجيبي لبنان، وفلسطين، والأردن، والمغرب، ومصر، مقابل انقسام الرأي العام في كل من سورية، والجزائر، واليمن، والسعودية، والسودان، حول أثره (الجدول الرقم (٥ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

المستجيبون في الأقطار المبحوثة الذين أفادوا بأن مجموعة من العوامل هي عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	اسم القطر									
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
عدم رغبة الحكام العرب في إقامة الوحدة	٨١	٩٥	٩٢	٩٠	٩٢	٩٠	٨٦	٨٤	٨٧	٧٩
المصالح المتضاربة بين أنظمة الحكم في الأقطار العربية	٧٢	٩١	٨٢	٧٨	٦٩	٨٨	٧٨	٨٠	٧٩	٦٣
اختلاف طبيعة الأنظمة العربية (جمهوري/ ملكي)	٦٧	٨٤	٧٠	٦١	٥٦	٦٩	٦٧	٦٥	٦٠	٥٨
عدم رغبة الأقطار العربية التي تمتلك ثروات طبيعة كبيرة في إقامة الوحدة العربية	٧٢	٩٠	٧٨	٧٧	٧٩	٨٦	٧٧	٧٠	٧٩	٦٩
موقف النخب السياسية المعارض لقيام الوحدة العربية	٦٨	٨٦	٧٦	٦٤	٦٤	٧١	٦١	٦٦	٧١	٦٤
موقف النخب الاقتصادية المعارض لقيام الوحدة العربية	٦٧	٨٤	٧١	٦٢	٦٥	٧٣	٦٠	٦٣	٧٠	٦٢
فشل مشاريع وحدوية سابقة	٦٧	٨٠	٧٢	٤٣	٥٢	٧٠	٥٣	٥٧	٦٨	٥٢
عدم رغبة ثقافات (أقليات) غير عربية في تحقيق الوحدة العربية	٦٢	٦٤	٥٧	٣٦	٥٠	٥٥	٤٠	٥١	٥٩	٤٥
عدم رغبة عدد من شعوب الأقطار العربية في التنازل عن سيادة دولها	٨٠	٨٥	٨٣	٧٧	٨١	٧٩	٧٠	٧٨	٧٨	٦٧

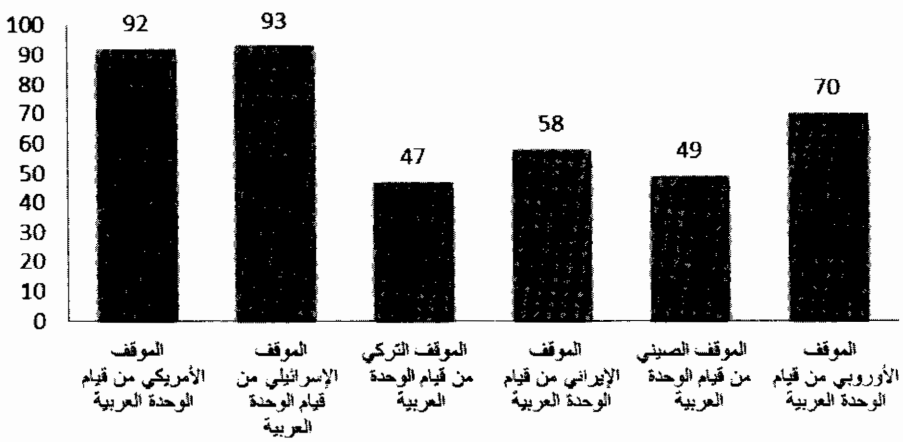
٤ ـ المعوقات الخارجية

يتفق الرأي العام العربي على دور العوامل الخارجية في إعاقة تحقيق الوحدة العربية، وهذه اتجاهات لا بد من إيلائها القدر المناسب من الاهتمام لصلتها بالتقدير الذي يعطيه الرأي العام لسياسات ومواقف قوى أقطار أطراف خارجية، ليس في تقرير كل ما يتعلق بالعرب كما تزعم نظرية المؤامرة، بل من خلال الفهم لأثر وموقع السياسات الفعلية التي يخبرها الرأي العام. لذلك نجد أن الرأي العام العربي يقرر دون تردد أن الموقف الأمريكي والموقف الإسرائيلي عامل معوِّق لتحقيق الوحدة العربية. وعلى الرغم من أن أكثرية الرأي العام العربي ٧٠ بالمئة ترى أن الموقف الأوروبي من قيام الوحدة العربية يمثّل عائقاً أمام تحقيقها، فمن المهم الإشارة إلى أن الرأي العام العربي لا يضع هذا الموقف بوصفه عاملاً معوِّقاً بالدرجة نفسها التي يتعامل بها مع الموقف الأمريكي ـ الإسرائيلي. ويظهر الرأي العام العربي انقساماً حول أثر الموقف التركي والموقف الإيراني من الوحدة العربية بوصفها عوامل معوِّقة الشكل الرقم (٥ ـ ٧)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٧)

المستجيبون الذين أفادوا بأن موقف بعض الدول يمثل عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



إن التباينات التي تعكسها اتجاهات الرأي العام نحو مواقف بعض الدول بوصفها عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية يتضح أكثر عند مقارنة المستجيبين الذين أفادوا بأن

مواقف هذه الدول تمثّل عائقاً إلى درجة كبيرة مع أولئك الذين أفادوا بأنها لا تمثّل عائقاً. إن هنالك شبه إجماع بين مستجيبي الوطن العربي على أن الموقف الأمريكي والموقف الإسرائيلي من قيام وحدة عربية هو عامل معوِّق لتحقيق الوحدة العربية بدرجة كبيرة، مقابل حوالى ٤ بالمئة فقط يعتقدون أن هذين الموقفين لا يمثلان عاملين معوِّقين. ولعل التقارب بين نسب الذين يعتقدون أن مواقف الصين وإيران وتركيا حيال قيام وحدة هي عوامل معوِّقة لدرجة كبيرة مع أولئك الذين يعتقدون أنها لا تمثل عوامل معوِّقة على الإطلاق يعكس عمق الانطباع حول أثر الموقف الأمريكي والإسرائيلي. ولعل وجود شعور وانطباع قوي على أهمية العامل الخارجي متمثلاً بموقف إسرائيل وأميركا وانطباع متوسط على أن دولاً أخرى قد يكون لها موقف معوِّق أمام الوحدة العربية يعكس في جوهره شعوراً بالترابط بين الشعوب العربية(٥).

الجدول الرقم (٥ ـ ٥)

المستجيبون في الأقطار المبحوثة الذين أفادوا بأن مواقف بعض الدول تمثّل عاملاً معوِّقاً أمام تحقيق الوحدة العربية

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)

	اسم القطر										
	الأردن	لبنان	فلسطين	سورية	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان	المجموع
الموقف الأمريكي من قيام الوحدة العربية	٩١	٩٦	٩٧	٩١	٨٩	٨٩	٩٠	٩٣	٩١	٨٩	٩٢
الموقف الإسرائيلي من قيام الوحدة العربية	٩٢	٩٧	٩٨	٩١	٩٤	٩٢	٨٨	٩٤	٩٣	٨٨	٩٣
الموقف التركي من قيام الوحدة العربية	٥٨	٤٣	٤٣	٣٢	٥٣	٤٨	٥٠	٣٦	٥٣	٥٨	٤٧
الموقف الإيراني من قيام الوحدة العربية	٦٧	٥٨	٥٤	٣٤	٥٧	٥٥	٧٠	٦٩	٦١	٥٤	٥٨
الموقف الصيني من قيام الوحدة العربية	٥٩	٤٥	٥١	٣٢	٥٨	٥٢	٥٤	٣٦	٥٤	٥٢	٤٩
الموقف الأوروبي من قيام الوحدة العربية	٧٢	٦٠	٧٦	٦٨	٨١	٦٩	٧١	٥٩	٧٠	٧٦	٧٠

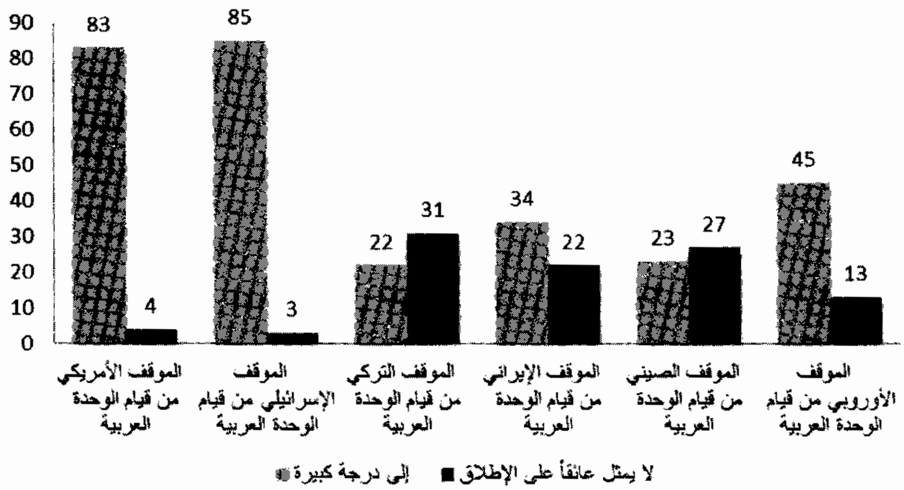
(٥) نَشَر مركز دراسات الوحدة العربية وأشْرفَ على دراسات متعدّدة حول مواقف قوى دولية كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الوحدة العربية، انظر تفاصيل الدراسات على موقع المركز الإلكتروني: <http://www.caus.org.lb>.

تشير اتجاهات الرأي في كل الأقطار المبحوثة إلى عدم وجود اختلاف يذكر في تقييم أثر العامل الأمريكي والإسرائيلي وحتى العامل الأوروبي كعوامل معوِّقة أمام الوحدة العربية. إلّا أن هنالك تباينات عندما يكون موضوع السؤال الموقف التركي والموقف الإيراني. فحوالى ثلث مستجيبي سوريا أفادوا بأن الموقف التركي والإيراني يمثل عاملاً معوِّقاً للوحدة العربية. في حين توافق حوالى ثلثي المستجيبين في السعودية ومصر والأردن واليمن بأن الموقف الإيراني ازاء الوحدة العربية هو عامل معوِّق لتحقيقها وهي نسبة أعلى من التي أفادت بأن الموقف التركي يمثل عاملاً معوِّقاً أمام الوحدة العربية، في حين يعكس أن جزءاً من هذا الموقف يتضمن تقييماً لسياسات تلك الدول في المنطقة والموقف الرسمي تجاه تلك الدول (الشكل الرقم (٥ ـ ٨)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٨)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مواقف بعض الدول تمثّل عاملاً معوِّقاً إلى درجة كبيرة أقطار أولئك الذين أفادوا بأنها لا تمثّل عاملاً معوِّقاً على الإطلاق

(جميع الإجابات بالنسبة المئوية)



ثالثاً: الارتباط بين عوائق الوحدة العربية والقضية الفلسطينية

بقدر ما يعكس اعتبار إسرائيل عائقاً أساسياً أمام تحقيق أي تمثل للوحدة العربية، يمكن اعتبار النتائج مؤشراً على موقع القضية الفلسطينية وهي تحوز أولوية، وبخاصة

بين المشكلات والقضايا التي يراها المواطن العربي ماثلة في حياته وتؤثر فيها. فقد جرى تأكيد ذلك في مسوح واستطلاعات متعددة مثل دراسة مؤسسة زغبي عن مشاغل التفكير العربي المشار إليها سابقاً، وأنه مع «مرور أكثر من ثلاثة أجيال من الصراع وإنكار وخيانة حقوق الفلسطينيين، فإن هذه القضية **تبدو وكأنها الإطار المحدد المعرّف للاهتمام العربي العام**... إنها ليست مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية [للدولة العربية] ذلك أن قضايا السياسة الخارجية تأتي قرب نهاية الاهتمامات ذات الأولوية... بل إن وضع الفلسطينيين يبدو وقد أصبح مسألة شخصية [للفرد العربي]»[٦].

وقد عزز هذا أيضاً ما كانت دراسة مؤسسة زغبي المشار اليها سابقاً حول القيادة والهوية عند العرب من أنه عند سؤال المستجيبين عن أهم قضيتين تواجهان العرب تبين أن الحرب على العراق والافتقار إلى الوحدة العربية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هي من بين القضايا التي اعتبرها الرأي العام العربي في تلك الدراسة التي نفذت في الجزائر ومصر والعراق والأردن والسعودية والمغرب والسودان وسورية والإمارات العربية المتحدة في ٢٠٠٧، تمثل أهم القضايا التي تواجه العرب. كانت هناك أولوية ظاهرة لدى المستجيبين للقضية الفلسطينية كاهتمام شخصي في معظم الأقطار وبخاصة في الأردن وسورية والسعودية والمغرب ومصر. ومع أن العراقيين أبرزوا اهتماماً بمصير بلدهم فإن القضية الفلسطينية كانت حاضرة أيضاً ضمن جملة المشاغل للفرد. حازت المسألة الفلسطينية أولوية فكان ترتيبها ما بين الأولى في سورية والسعودية والأردن، وكانت الثانية في المغرب، والثالثة في مصر والرابعة في العراق والإمارات والسابعة في الجزائر[٧].

أما في حين يتعلق بالدول التي يعتبرها المواطن العربي تمثل أكبر خطر فترد بشكل كبير إسرائيل والولايات المتحدة كما أظهر مسح جامعة ماريلاند أيضاً، حيث جاءت إسرائيل في المقدمة وبنسبة ٩٥ بالمئة في ٢٠٠٨، ونسبة ٨٨ بالمئة في ٢٠٠٩، ثم نسبة ٨٨ بالمئة في ٢٠١٠. تليها الولايات المتحدة بنسبة ٨٨ بالمئة في ٢٠٠٨ وبنسبة ٧٧ بالمئة في ٢٠٠٩، وأخيراً ٧٧ بالمئة في ٢٠١٠. ولم تحتل إيران سوى نسبة بين ٧ بالمئة

(٦) James J. Zogby, *What Arabs Think: Values, Beliefs and Concerns* ([New York]: Zogby International, 2002), p. 12.

(٧) حازت مسألة الافتقار إلى الوحدة العربية الترتيب السادس في الجزائر، والثامن في مصر، والسابع في العراق، والخامس في الأردن، والرابع في السعودية، والثالث في المغرب، والرابع في السودان، والخامس في كل من سورية والإمارات. انظر: Zogby and Zogby, «Arab Views of Leadership, Identity, Institutions and Issues of Concern: Zogby Middle East Opinion Poll 2007,» pp. 6-7 and 21.

في مسح ٢٠٠٨، ونسبة ١٣ بالمئة في مسح ٢٠٠٩، لتنخفض النسبة إلى ١٠ بالمئة فقط في ٢٠١٠. ويتضح أن هذه النسب هي متقاربة بين الفئات العمرية للمبحوثين حيث نجد أن نسبة ٨٨ بالمئة في عام ٢٠١٠ من العرب الذين هم دون سن ٣٦ عاماً يرون أن إسرائيل تمثل أكبر خطر عليهم، وهي النسبة ذاتها التي عبّرت عن رأي العرب الذين هم في الفئة العمرية أكبر من ٣٦ عاماً، كما لم تختلف النسبة بين الفئتين تجاه الولايات المتحدة حيث كانت ٧٧ بالمئة[٨].

ويمكن تفهم هذا الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما تم ربطه بنتائج المسح بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فبينما عبر ٢٩ بالمئة من العينة في ٢٠٠٩ و٢٤ بالمئة منهم في ٢٠١١ عن الاستعداد لقبول السلام مع إسرائيل إذا ما أخلت الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية وأن تقوم الحكومات العربية ببذل جهود أكبر في هذا الشأن، نجد أن نسبة ٤٥ بالمئة من المبحوثين في ٢٠٠٩ ونسبة ٤٣ بالمئة منهم في مسح ٢٠١١ عبروا عن الاستعداد للسلام بالشروط ذاتها، لكنهم قرروا أن إسرائيل لن تقوم بأي خطوة سلام حقيقية وأنها لن تتخلى بسهولة أبداً عن الأراضي العربية المحتلة؛ وهو ما يعبر صراحة عن أن إسرائيل غير مستعدة للسلام. إن هذا يمكن أن يفسر رغبة ٢٤ بالمئة من العرب في ٢٠٠٩ و٢٣ بالمئة منهم في ٢٠١١ بأنه حتى في حالة قيام إسرائيل بإرجاع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ فإن على العرب مواصلة الكفاح (المسلح) من أجل التحرير[٩].

ورغم ما يمكن وصفه من سياسات إعلامية ومخططات مختلفة لجعل إيران تبدو في أعين الرأي العام عدواً للعرب فقد أبان المسح نتائج قليلة الأهمية في هذا الشأن. بينما حافظت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على موقعيهما كدولتين تبرزان في مقدمة القوى التي تمثل خطراً على العرب، فعند الإجابة عن السؤال الخاص بتسمية دولتين يعتقد المبحوث أنهما تمثلان أكبر خطر بالنسبة إليه في مسح ماريلاند في ٢٠٠٩ كانت إسرائيل هي الدولة الأولى لناحية الخطر وبنسبة ٨٨ بالمئة وقد حافظت على الموقع الأول في ٢٠١١ بنسبة ٧١ بالمئة. أما الولايات المتحدة فقد تحصلت على نسبة ٧٦ بالمئة في ٢٠٠٩ وإنْ كانت النسبة انخفضت في ٢٠١١ إلى ٥٩ بالمئة، وهو

(٨) «2010 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey Conducted June-July 2010 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia (KSA) and UAE,» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland with Zogby International (2010), <http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm>.

(٩) المصدر نفسه.

ما قد يعزى إلى موقفها الداعم للربيع العربي. أما إيران فلم تتجاوز نسبة أولئك الذين يرونها تمثل خطراً ١٨ بالمئة في ٢٠١١ بعدما كانت ١٢ بالمئة في ٢٠٠٩ وهو ما يمكن تفسيره بالنتائج السلبية لبعض جوانب السياسة الإيرانية على المستوى العربي، إضافة إلى تأثيرات الدعاية ضدها والحساسيات التي رافقت علاقاتها مع بلدان الخليج العربي بما في ذلك السعودية(١٠).

أما مسح معهد الدوحة فقد أظهر اتجاهات أكثر وضوحاً وقوة في التعبير عن مركزية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، وهي ما يمكن أن تكون التعبير الأقوى عن فشل كل محاولات تجاوز هذه القضية والصراع والتسويق لمبادرات التصفية لها بدعاوى السلام. فلقد بينت المؤشرات أن «هناك إجماعاً عربياً» وبنسبة ٨٤ بالمئة ـ بمن فيهم مستجيبو البلدان التي وقعت حكوماتها اتفاقيات سلام مع إسرائيل ـ على رفض اعتراف بلدانهم بإسرائيل، في مقابل موافقة ١٠ بالمئة منهم على ذلك. وتحظى اتفاقيات السلام التي وقعت بين أطراف عربية (مصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأردن) وإسرائيل بمعدل تأييد محدود عند نسبة ٢١ بالمئة من الرأي العام العربي، في مقابل معارضة الأكثرية هذه الاتفاقيات»(١١).

وقد تبين كما يستفاد من تقرير المؤشر العربي الذي أصدره المركز العربي بالدوحة أن هناك ثباتاً واستمراراً في تقدير الرأي العام العربي لموقف دول بعينها ومدى ما تمثله من تهديد لأمن الأقطار العربية فرادى ومجتمعة. أكدت المؤشرات الناجمة عن إجابات المستجيبين في مسح معهد الدوحة عن سؤال مفتوح وغير محدد الاحتمالات في الإجابة أن الرأي العام العربي يرى بقوة تأييد ظاهرة أن «إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديداً لأمن بلده. ويتفاوت حجم هذا التيار من دولة إلى أخرى؛ إذ يعادل نحو ثلث المستجيبين في السعودية والسودان. ويرتفع ليصل إلى نحو الثلثين في مصر ولبنان... وعند احتساب معدل للدول التي أوردها المستجيبون على أنها مصدر تهديد لبلدانهم، يمكن ترتيب الدول الأكثر تهديداً لأمن البلدان المستطلعة آراء مستجيبيها بحسب تكرار ورودها في إجابات مجموع المستجيبين في الدول الاثنتي عشرة التي جرى فيها تنفيذ الاستطلاع. حلت إسرائيل في المرتبة الأولى»(١٢).

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١: ملخص تنفيذي،» و«المؤشّر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(١٢) المصدران نفسها.

يبرز الرأي العام العربي وجود توافق بين مواطني الوطن العربي على الدول التي تمثل مصدر تهديد لأمن الوطن العربي. وجاءت إسرائيل في مقدمة الدول؛ إذ توافق أكثرية الرأي العام (٥٢ بالمئة) من المستجيبين ـ في المعدل ـ على أنها الدولة الأكثر تهديداً لأمن الوطن العربي. وحلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثانية بنسبة ٢١ بالمئة من المستجيبين الذين يرون فيها الأكثر تهديداً. وحلت إيران في المرتبة الثالثة بنسبة ٦ بالمئة. إن نتائج المؤشر العربي لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ تشير بجلاء إلى «أن مواطني الوطن العربي يتوافقون ـ بنسبة ٧٣ بالمئة ـ على أن إسرائيل والولايات المتحدة مجتمعتين تمثلان مصدر التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ٧٢ بالمئة من الرأي العام عام ٢٠١١ توافقت على أن إسرائيل والولايات المتحدة تمثلان مصدر التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي»(١٣).

تجدر ملاحظة، ونحن بصدد مقارنة نتائج دراستنا الميدانية بما أسفر عنه المؤشر العربي لمركز الدوحة، أنه قد أبان عن ظاهرة على قدر كبير من الأهمية تتعلق بمفهوم الأمن القومي العربي. حيث لم تشر نتائج الاستطلاع إلى أي عدد من المستجيبين أجابوا بأنه ليس هناك وطن عربي، أو رفضوا من ناحية المبدأ مصطلح أمن «الوطن العربي». وكما يذكر تقرير مسح معهد الدوحة بوضوح فإن هناك قبولاً واسع النطاق في أوساط الرأي العام العربي لمفهوم الوطن العربي «باعتباره مفهوماً واقعياً وموجوداً وله أمنه الخاص الذي يمكن أن يكون مهدداً من دولة أخرى هو ضمنياً قبول التصور عن سكان الوطن العربي يقع ضمن مفهوم الأمة أو الوطن».

هكذا قدم هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للنتائج والمؤشرات التي نتجت من الدراسة الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية، نماذجها وأشكالها والإجراءات المناسبة لها، واتجاهاتها ومعوقاتها. وبقدر ما أكدت المؤشرات استقرار مفهوم التوحيد والتكامل والحرص على التعاون والتواصل والتنسيق العربي المشترك والبحث عن أطر ملائمة له، فقد أكدت أيضاً التوافق الكبير في الرأي العام العربي بشأن معوِّقات العمل العربي التكاملي بكل مستوياته ودور القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل.

إن النتائج التي تم تحليلها في هذا الفصل تمثل اتجاهات الرأي العام العربي عن الهوية والعروبة وما يرتبط بها والتي بينت استقرارَها مسوحٌ ودراسات أخرى، هي في

(١٣) المصدران نفسهما.

تقديرنا، إضافة إلى ما تم استخلاصه من مؤشرات حللتها فصول هذا الكتاب، تميط اللثام وتكشف عن مكونات النموذج البازغ للعروبة الجديدة والفكر الوحدوي العربي الجديد اللذين ينسجمان مع التغيرات ولا ينسلخان عن المشتركات. لذا فإن الفصل السادس والأخير من هذا الكتاب سيقدم تحليلاً للنتائج والمؤشرات والاتجاهات ليخلص إلى التعريف بالنموذج العروبي الجديد وما يمهد له ويتصل به من مكونات فكرية.

الفصل السادس

عروبة تتجدد وتأبى الاندثار

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الهوية والوحدة ومستويات التكامل والتعاون والتواصل العربي (واقعه وآفاقه ومعرقلاته وتحدياته) أن الرأي العام العربي يختزن طاقة عالية من الاتجاهات والتصورات التي تؤكد استقرار قيم ومضامين العروبة الجامعة بمستوياتها المفهومية والتطبيقية المتعددة. وبقدر ما أكد ذلك عمق أو رسوخ قيم كانت أوساط كثيرة قد نعتها واعتبرتها في حكم المنتهية الصلاحية ولم تعد معبرة إلا عن أحلام طوباوية لفكر قومي عربي لا يعبّر عمّا يؤمن به السكان ويحسّونه في الحياة والواقع وتقدم التجربة السياسية العربية المعاصرة ضده دلائل تناقض ونفي، فقد كشفت النتائج والمؤشرات، التي كانت موضوعاً لهذا الكتاب، وبخاصة عندما جرى مقارنتها بنتائج دراسات ميدانية ومسوح واستطلاعات للرأي العام العربي في مختلف مستوياته عن قوةٍ وثبات واستمرارية لهذه الاتجاهات.

أطلق الربيع العربي موجة جديدة من الأحكام التي استهدفت فكرة العروبة مستندة إلى عدم حضور شعاراتها التقليدية، كما عرفت قبل أكثر من نصف قرن، ضمن ما كانت الجماهير الثائرة والغاضبة ترفعه من شعارات وهتافات في ساحات الاحتجاج، لتكرر الاتهامات ولتجد في ذلك مناسبة لتأكيد ما تراه من موت للعروبة. لقد تعددت المقاربات بشأن موقع العروبة في احتجاجات وثورات الربيع العربي منطلقة من ملاحظة ما يمكن اعتباره غياباً تاماً تقريباً للشعارات القومية والاجتماعية أو السياسية التي ردّدتها أجيال الخمسينيات والستّينيات من القرن الماضي عن مسرح التظاهرات والاحتجاجات. تلك المقاربات تتعمد تجاهل حقيقة أن احتجاجات الربيع العربي لم تكن متعلقة في الأساس بالقضايا القومية؛ بل بمحددات وملابسات العلاقة بين المجتمع والسلطة وانسداد أفق الإصلاح أو التغيير السياسي. إن هذه الرؤى والمقاربات الاختزالية تتجاهل دروس التاريخ وأحكامه فتسعى لتصوير الوطن العربي وجماهيره وكأنهم خارج التاريخ ومحصنون ضد تأثيرات التحولات التي تجري بشكل متواصل وتطاول المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذا العصر المعولم الذي أصبح فيه العالم أكثر اتصالاً وتلاقحاً.

تلك المقاربات تمعن في إنكار حقائق الواقع الموضوعي وبشكل لا يتفق مع المنهجية والموضوعية العلمية. يركز هذا الفصل الأخير من الكتاب، وكذلك خاتمته الملحقة بالفصل، على مناقشة هذه المسألة انطلاقاً من عمق وقوة وثبات ما كشفته الدراسة الميدانية من اتجاهات عروبية ليلتمس مكوّنات ما يمكن اعتباره عروبة جديدة تعكس التحولات التي جرت خلال عقود وجدل الفكر والواقع المتغير. كما تسعى إلى بيان عناصر ومكونات هذه العروبة أو النموذج الجديد من العروبة وما يربطه بأصله الفكري من روابط وما يمتاز به من خصائص تنقل العروبة من أَسْر الواقع المحبط ومن ضيق أفق هيمنة أطروحة تناقض القومية والقطرية إلى آفاق أرحب للمستقبل العربي[١].

إن ما كشفت عنه الدراسات والمسوح الميدانية التي جرى عرضها ومقارنتها وتحليلها في هذه الكتاب تؤكد أننا أمام ظاهرة جديدة شاملة لمكونات الثقافة والوعي بمستوياته المتعددة. كما تشير بجلاء إلى ان ما يجري منذ الربيع العربي ليس في حقيقته أمراً طارئاً، بل هو انعكاس لسيرورة جدل الفكرة والواقع والتحولات التي طرأت على الفاعلين وما تعرضوا له من مؤثرات ضمن سياقات التحولات التي عاشها ويعيشها عرب اليوم. لذلك وقبل الانطلاق في التعرف إلى هذا النموذج الجديد فإنه من المناسب التأكيد بأننا بصدد ظواهر جديدة تشترك في حدوثها في بيئة عربية عامة تتميز بخاصيّتين أساسيّتين:

الأولى، ميل الثقل الديمغرافي العربي وهيكل السكان في جميع الأقطار العربية نحو الشباب الذين أصبحوا اليوم يشكلون ظاهرة متميزة، ليس في نسبتها لعدد السكان فقط (٦٥ بالمئة)، بل وأيضاً في انفتاحها وتعرضها القوي لأشكال ومستويات جديدة من المعلومات والثقافة. شباب عرب اليوم كأمثالهم في أي مكان من العالم، أكثر انغماساً في هواتفهم النقّالة والوسائل المختلفة والمتعدّدة للتواصل الاجتماعي من اهتمامهم بالأيديولوجيّات السياسيّة. إن ذلك لا يعني، بالطبع، أن ما يفكرون فيه أو يطمحون إليه هو خارج نطاق الأفكار والقيم، فذلك ادعاء أو منطق مجافٍ لطبيعة الحياة الاجتماعية.

الثانية، ظاهرة خروج المواطنين إلى الشوارع وساحات الاحتجاج بشكل غير مسبوق وهو ما دل على مستوى حقيقي من المشاركة الشعبيّة الجماهيريّة التي صنعت

(١) Lawrence Pintak, «Border Guards of the «Imagined» Watan: Arab Journalists and the New Arab Consciousness,» *Middle East Journal*, vol. 63, no. 2 (Spring 2009).

أحداث الربيع العربي وأعادت الشعوب إلى الصدارة. لذلك فإن عروبة الانتفاضات تستمد خصائصها، جزئياً على الأقل، من عمومية الحالة التي شملت الشارع العربي بمستويات متعددة انطلقت من اشتراك في الدوافع والأسباب ذاتها التي أججت الاحتجاجات بعد عقود من الانغلاق السياسي اشتركت فيها كل الأقطار العربية. إن ما جرى كان ظاهرة عربية وذات أهمّيّة لا تقتصر على التسمية، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن أفكار العروبة وقيمها التي لم تكن غائبة تماماً هي التي حركت شباب اليوم على النحو الذي جرى في القرن الماضي... فشباب اليوم يمارس شكلاً مختلفاً من التعلّق بالمثل العليا، وهو أقرب إلى الأمور العمليّة منه إلى المبادئ العامّة، وإلى الهموم المادّيّة منه إلى كبريات الأفكار.

وتبرز صلة هذه الظاهرة بآثار التعرض لوسائل الاتصال والمعلومات الحديثة، حيث نجد أن نسبة الذين يلجون فضاء المعلومات عبر الإنترنت من عرب اليوم هي في ارتفاع متواصل، فقد بلغت في ٢٠٠٨ نسبة الذين يلجون الإنترنت يومياً تقريباً أو لعدة مرات في الأسبوع ٣٣ بالمئة، وارتفعت إلى ٣٦ بالمئة في عام ٢٠٠٩ ثم إلى نسبة ٤٠ بالمئة كما جاءت في نتائج المسح الدوري لجامعة ماريلاند في ٢٠١٠. وإذا أضفنا إلى ذلك نسبة أولئك الذين يبحرون عبر الإنترنت عدة مرات في الشهر أيقنا بأن العرب المتصلين بعالم وفضاء المعلومات الهائل وعرضة لتأثيراته المختلفة هم في تزايد لا يمكن تجاهل أهميته وآثاره. فقد بلغت نسبة الذين يلجون الإنترنت عدة مرات في الشهر ١٥ بالمئة في ٢٠٠٨ لترتفع بسرعة إلى ٢٦ بالمئة في ٢٠٠٩ ولتبلغ ٣١ بالمئة في ٢٠١٠. إن هذا يجعل نسبة راوحت بين ٤٨ بالمئة في ٢٠٠٨ و٦٢ بالمئة في ٢٠٠٩ و٧١ بالمئة في ٢٠١٠ من العرب الذين مثلتهم عيّنة المسح يلجون الإنترنت عدة مرات في الشهر على الأقل[٢].

أولاً: الشباب قوة دافعة ورافعة النهوض

إن حقيقة كون الشباب هم القوة أو الفاعل الاجتماعي الأبرز في المشهد الاجتماعي والسياسي العربي المعاصر كما عبّر عنه الربيع العربي، لا يعني بحال من

(٢) انظر مسح جامعة ميريلاند للرأي العام العربي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، في: «2010 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey Conducted June-July 2010 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia (KSA) and UAE,» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland with Zogby International (2010), <http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm>.

الأحوال بأنّ الأفكار أو القيم لا تمثّل جزءاً من تكوينهم أو اهتماماتهم وانشغالاتهم. لذلك وجدنا شباب الربيع العربي يعبّر عن توقٍ ورغبة جامحة في الحقوق الأساسيّة والديمقراطيّة، وهي التي ارتفعت لافتاتها في كل ساحات الاحتجاج دون تمييز لتعكس حالة عربية متميزة لطالما وصفت بأنها استاتيكية أو استثنائية. تبدو المسألة متعلقة بما يمكن اعتباره ترتيباً للأوّلويّات حيث حلت الانشغالات الحياتية في مقدمة سلسلة المطالب دون أن يعني ذلك اختفاء المسائل الأخرى التي تعرض وزنها النسبي للتغير مقارنة بغيرها. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نغفل ظاهرة ذات دلالات كبيرة وهي أن الاحتجاجات التي جرت في مصر مثلاً حملت مضامين وشعارات تمحورت على دعم غزّة والقضيّة الفلسطينيّة. بل لعل الأكثر دلالة هنا هو أن تلك الشعارات قد كانت أكثر انتشاراً بين طلّاب الجامعة الأميركيّة في القاهرة، وهم من يفترض أنهم الأكثر اندماجاً مع القيم الكونية المعولمة، ممّا كانت عليه الحالة في جامعتي القاهرة أو الأزهر.

لا شك في أن الدرجة العالية من تعرُّض الشباب العربي لسيل عارم من وسائل الإعلام والمعلومات التي تبث برامجها ومحتواها لكل الأقطار العربية وبما يتجاوز حدود الدولة القطرية العاجزة عن الاستجابة للتحديات قد ولّد مشاعر مشتركة وإحساساً بوحدة الهموم والانشغالات. لذلك يمكننا أن نرى في سيطرة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الربيع العربي ليس دليلاً على تراجع المشترك العربي، بل إن هذا الإحساس المشترك بدأ يتبلور واقعياً في شكل مطالب حياتية وحقوقية وسياسية مشتركة بين العرب الذين تبين لهم بحكم التواصل المتزايد أنهم يعيشون الأوضاع السيئة ذاتها وهو ما ولد نظرة ورؤية مشتركة. تتأثّر هذه النظرة بمضمون ما يتعرّضون له من خلال وسائل الإعلام ومصادر المعلومات المدعومة بأحدث التقنيّات العالية والموارد الماليّة الضخمة والتي وجدت نفسها مضطرة أيضاً إلى استخدام محتوى وموضوعات ذات خصائص عربية مشتركة سهّل من توحدها انتشار اللغة العربيّة الفصيحة من ناحية، والتعرف إلى اللهجات القطرية من ناحية أخرى، ما ولد لغة يمكن اعتبارها نسخة جديدة للغة العربية المشتركة تحفل بمضامين مشتركة انتجتها الظروف المشتركة[٣].

وحيث إنّ نحو ثلثي عرب اليوم هم في مرحلة الشباب، فمن المرجح أن يكون لتعرضهم لوسائل التأثير المشتركة بمرور الوقت نتائج عميقة تتجاوز هذه الشريحة

(٣) Bahgat Korany, «The Arab Spring, the New-Pan-Arabism and the Challenges of Transition,» in: Bahgat Korany and Rehab El-Mahdi, eds., *The Arab Spring: Revolution in Egypt and Beyond* (Cairo: American University of Cairo, 2011), pp. 300-310.

لتشمل المجتمع العربي كله. لقد أطلق الشباب العربي هذه الموجة الجديدة وهم، كما يرى عدد من الدارسين، واعون تماماً بل ومنغمسون في عروبة جديدة على مستويات عدّة. ومثلما يعبر محمد بازي فإن «جيلاً جديداً من الثوّار يعيد إحياء الهويّة العربيّة الجامعة بمفهوم الاتّحاد حول مطالب عريضة تطال الحقوق الاجتماعية والسياسيّة»[٤]. لقد كانت ثورات الربيع العربي حدثاً أو تحولاً جوهرياً وتاريخياً بجميع المقاييس؛ ذلك أنها ربما السانحة الأولى في تاريخ العرب المعاصر التي وضعت الرأي العام في موقعه الصحيح كأهم مؤثّر في سياسات المنطقة. وكما أكّدت الدراسة الاستقصائيّة التي أجراها المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، فإن من شأن هذا التطور أو التحول التاريخي أن يفسح في المجال لانطلاق حركة ديمقراطيّة شاملة تسلّط الضوء على دور الفرد والقاعدة الشعبيّة معاً وتعطيهما وزناً[٥].

إن ما يمكن استخلاصه هو أن الربيع العربي والدور المركزي للشباب في إنجازه قد أحدث تغييراً في النموذج أو الأسلوب الذي يمكن للنضال الشعبي أن يسلكه لكي يحقق الكرامة. لقد ولّى الزمن الذي كان فيه النضال يقتصر على التحرّر من الاستعمار أو محاربة الصهيونيّة؛ بل إن هذه الأهداف على أهميتها لا يمكن إدراكها دون إنجاز أهداف الحرية والكرامة والديمقراطية، فلقد اكتشف العربي على المستويات الفكرية والشعبية أيضاً أن الفرد غير الحر لا يمكن أن ينجز أهدافاً قومية أو وطنية. إلّا أنّه من غير الواقعي الإقرار بحدوث انفصال تام بين مطالب ومحتوى النضالات القديمة والجديدة؛ فحتّى لو كان الدافع الأساسي لثورات الربيع العربي سياسيّاً حيث تحرّر الشعب من مُختَلف أنواع الاستبداد هو الأولويّة، فلا بد من ملاحظة أنّ الشعب قد أدرك أنّ التحرّر الوطني لم يكن مكتملاً[٦].

ثانياً: نحو إعادة الاعتبار لروابط العروبة والإسلام

يمكن القول إن العروبة المعاصرة تقوم بشكل ظاهر على مستوى من التعبير والإحساس المشترك الذي يعيد الاعتبار للعلاقة بين العروبة والإسلام كتوأمين

(٤) Mohamad Bazzi, «The Death of the Qaddafi Generation: The Era of Arab Strongmen Comes to an End,» *Foreign Affairs* (21 October 2011), <http://www.foreignaffairs.com/articles/136603/mohamad-bazzi/the-death-of-the-qaddafi-generation>.

(٥) «Geostrategic Balances and Interactions and the Arab Revolutions,» Arab Center for Research and Policy Studies (Doha) (March 2012), p. 21, <http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/12364757-aa51-4c5f-be8a-d5d3df803708.pdf>.

(٦) المصدر نفسه.

لا ينفصلان في الربيع العربي رغم ما بذل من محاولات للإيحاء بأن ما حققته قوى تنتمي إلى الإسلام السياسي في الانتخابات التالية يعبر عن تراجع العروبة. وكما أظهرت لنا المؤشرات المستقاة من نتائج دراستنا الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي المتعلقة بالدين ودوره وموقع الإسلام في الهوية، فإن هذه التفسيرات لا يمكن قبولها على علّاتها ودون تمحيص، ذلك أننا لسنا بصدد مطلب حياتي يومي، بل نحن أمام مسألة تتعلق بالهوية والانتماء الذي يمثل أهم مكوّنات الشخصية للفرد والمجتمع أيضاً.

لا يمكن، وتاريخ العرب هو في حقيقته الجوهرية تاريخ توأمين لم ينفصلا هما العروبة والإسلام، أن نقبل افتراض أن الربيع العربي هو بمنزلة البيان الختامي لنهاية العروبة أو فصلها عن الإسلام، فذلك ما تدحضه النتائج إضافة إلى ما كشفت عنه مختلف الاستطلاعات. لقد عرف الفكر العربي توجّهين أساسيّين: القوميّة العربيّة التي ابتغت تحقيق أمّة عربيّة موحّدة كشرط للتحرير والتحديث لا يمكن فصلها عن إسلام الأغلبية من أبنائها؛ والصحوة الإسلاميّة التي ابتغت إحياء مجد ماضٍ إسلامي لا يمكن فصل العرب عن المكانة المركزية فيه. وعلى الرغم مما يمكن اعتباره هيمنة أو انفراداً للتيّار القومي العروبي وما أداه من دور مهمّ في التطوّرات التي شهدها الوطن العربي، فلا بد من أن ندرك وبوعي تاريخي غير مضلل بأن التيّار الإسلامي لم يكن يوماً ما هامشيّاً في كل ما يتعلّق بهذا الجزء من العالم.

إن الشواهد التاريخية تدل على تواصل هذين التيّارين حيث تبادلا المواقع والأهمية النسبية بشكل مستمر وإن لم تخلُ العلاقة بينهما من التقلّبات التي وظفتها قوى مختلفة، في مقدمها النظم الحاكمة المتمرسة وراء حدود الدولة القطرية، لتطيل أمد هيمنتها ولتُدخل الوطن كله في أتون ما وصفه محللون بحرب باردة عربيّة جديدة[٧].

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ العروبة والإسلام في المغرب العربي كانا شبه مترادفين، يمكننا أن نعتبر أن الإسلام كان دوماً في قلب الحياة العامّة والمتخَيَّل بين العرب، وأكثريتهم الساحقة مسلمة، وخلال حالة التفاعل والتأثير المتبادل بين التيّارين، كان الوزن النسبي لكل منهما يتغيّر بحكم التغيّرات في الأحوال والديناميات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية. لقد حافظَ الإسلام على مكانته في تحديد السلوك السياسي

(٧) Nabeel A. Khoury, «The Arab Cold War Revisited: The Regional Impact of the Arab Uprising,» *Middle East Policy*, vol. 20, no. 2 (Summer 2013), <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/mepo.12021/abstract>, and Curtis Ryan, «The New Arab Cold War and the Struggle for Syria», <http://www.merip.org/mer/mer262/new-arab-cold-war-struggle-syria>.

عند العرب، كما أنّه من الواضح أنّ الكثير من السياسات العلمانيّة ما كان لها أن تطبق أو أن تحظى بالقبول الشعبي ما لم يتم تسْويغها في سياق إسلامي لتتماشى مع القيم والمعتقدات الإسلاميّة على المستوى الشعبي.

بتفحّص مضمون الشعارات والشعارات التي رفعها الناس في ساحات التحرير بالمدن العربية المختلفة أو في مسارح المواجهة بين الثوار والنظم الدكتاتورية في خضم الربيع العربي، يبدو بوضوح أننا أمام تكوّن نوع من روح الوحدة التي تتجاوز أي انقسام بين العروبة والإسلام. فلقد أدت الساحات العامّة دور البوتقة في صهر مكوّنات المجتمع بما يوحي بتشكل كتلة تاريخيّة عربيّة جديدة تتخطّى الانقسامات الأيديولوجيّة التي طال أمد سيطرتها على المسرح لتخلي المجال لمستوى جديد من الوحدة. إن العروبة والإسلام نوع من المثل والتطلّعات أو المعتقدات التي تشكّل ولدرجة كبيرة مضمون نظام القيم المجتمعي واتجاهه، كما تؤدي دوراً حاسماً في تحديد سلوك الأفراد والجماعات. وبالرجوع إلى نتائج استطلاعات الرأي العام العربي التي تم إجراؤها في ساحات عديدة يمكننا أن نتعرف إلى المدى الذي تترسخ فيه اليوم اتجاهات وقيم ذات صلة وثيقة بالعروبة والإسلام في آن واحد معاً وبما يعزز أنهما ليسا متناقضين بل متكاملين.

هكذا فإن أحد هذه الاستطلاعات الذي أجري للتعرف إلى اتجاهات الرأي عقب الربيع العربي يبين أنّ العروبة والإسلام يتفاعلان بشكل منتج وخلّاق لينتجا حركة ثقافيّة سياسيّة على مستوى القاعدة مهيّأة لقيادة المجتمع العربي في اتّجاهات أكثر اتّصالاً بأهدافه التاريخية والمتعلّقة بالحرّيّة والكرامة. يقدّم استطلاع الرأي العام الذي قام به المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات المشار إليه سابقاً دليلاً حسّيّاً في منعطف حاسم للغاية، كونه أجريَ في ٢٠١١ بعد ثورات الربيع العربي. أُجري الاستطلاع في كل من السعوديّة، اليمن، العراق، فلسطين (الضفّة الغربيّة وغزّة)، لبنان، السودان، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا. تشمل هذه البلدان أكثر من ٨٠ بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي، وقد شملت عيّنة المسح ١٦١٩٣ مجيباً. يعزّز الاستطلاع الاعتقاد الشائع بوجود أمّة عربيّة واحدة تجمعها عوامل عدّة كما عبّرت نسبة ٧١ بالمئة من الإجابات. أما كون ٨١ بالمئة من العينة قد حدّدت وجود تهديدات مشتركة للأمن القومي للوطن العربي فيمكن اعتبار ذلك تعبيراً عن الشعور بالهويّة الجامعة، وخصوصاً أن ٧٣ بالمئة حدّدوا إسرائيل والولايات المتّحدة الأميركيّة كأكبر تهديد للأمن القومي للوطن العربي، في حين عبر ٨٤ بالمئة من أفراد العيّنة عن استمرار تمسكهم بالقضيّة

الفلسطينيّة كقضيّة عربيّة مركزية وعارض ٧٩ بالمئة منهم المعاهدات بين إسرائيل ومصر، الأردن، ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة[٨].

هذه النتائج التي تعزز ما أبانت عنه نتائج دراستنا الميدانية قبيل الربيع العربي بأشهر قليلة تؤكد أن اتجاهات الهوية والعروبة الجامعة لم تتغير جوهرياً، رغم ما حصل من تطور على المطالب في ساحات الاحتجاج. هذا ما تبينه نتائج استطلاع المركز العربي من أن ٦٧ بالمئة من المستطلعة آراؤهم يرون أن التعاون العربي يعاني نقصاً في قوّة الإرادة، ويؤيّد ٧٥ بالمئة اعتماد صيغ تكامل من شأنها أن تدعم الوحدة[٩].

هنالك دلالة لا يمكن تجاهلها في تأكيد ٨٢ بالمئة ممّن شاركوا في دراستنا الميدانية من أنّهم يعتبرون الشعوب العربيّة أقرب إليهم من أي مجموعة أخرى. بالنسبة إلى أوروبّا مثلاً، فقط ٧ بالمئة رأوها ذات صلات بالعرب، أمّا الدول الإسلاميّة غير العربيّة فالنسبة ٤ بالمئة. ومن الأهمّيّة بمكان الإشارة إلى أنّ ٨٧ بالمئة من العيّنة توافقت على تحديد عوامل عربيّة جامعة ومشتركة، منها الهويّة، اللغة، الدين، التاريخ والجغرافيا المشتركَين، إضافة إلى الاهتمامات والتحدّيات المشتركة، علاوة على العادات والتقاليد. إذا أخذنا هذه العوامل المشتركة في الحسبان، نجد أن ٧٠ بالمئة من المجيبين أيّدوا أشكالاً متنوعة من التكامل الاقتصادي، القانوني، المالي، وأخرى من التكامل و/ أو التعاون السياسي بين الأقطار العربية[١٠].

وبينما يصعب الاستنتاج بأنّ الجدل حول المسألة قد وصل إلى تسوية[١١]، فإن التحدّي أمام التيّارين القومي العربي والإسلامي معاً هو مواجهة الحركات والرؤى التي تقدّم أو تستند إلى أيديولوجيّات أو أنساق فكرية أكثر تحديداً وأكثر تماسكاً وإن كانت أكثر بساطة وأقل تعقيداً. يمكننا هنا أن نستحضر ما يمثله السلفيون والجهاديون أو القوى التكفيرية والذين ينشطون في مصر، تونس، وليبيا، وما تمثله حركاتهم التي تبدو متماسكة بتقديمها أيديولوجيّات بسيطة جدّاً تستهوي فئات من المواطنين الذين حصلوا على درجة محدودة من العلم والثقافة أو المنتمين إلى فئات أو طبقات اجتماعية معيّنة

---

(٨) «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١: ملخص تنفيذي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١٢)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) قارن بنتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية كما وردت في الفصول السابقة.

(١١) معن بشور، «ورقة العمل: أفكار حول سبل استنهاض التيار القومي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٤٠٢ (آب/ أغسطس ٢٠١٢)، ص ٧٢ ـ ٧٦.

تنتشر بينها مظاهر التدين ومن ثم يسهل استغلال سطوة الدين عليها لأغراض سياسية. إن هذه القوى لا تعكس ولا تعبّر عن الأغلبية، وهذا ما أظهرته بوضوح أحداث مصر عقب يونيو/ حزيران ٢٠١٣، وتونس في صيف ٢٠١٣، وليبيا في شتاء ٢٠١٣؛ من مظاهر احتجاج شعبي واسع النطاق تؤشر إلى عدم قبول سيطرة هذه الاتجاهات. كما أن هذه النتائج التي أمكن استخلاصها من الدراسات الميدانية المختلفة عن اتجاهات الرأي العام العربي ـ قبل الربيع العربي وبعده ـ لا تقبل بربط السياسة بالدين، بل تعتبر التدين مسألة شخصية.

إن الادعاء بخلو الربيع العربي من أية تعبيرات قومية أو للهوية العربية الجامعة، والقول بدل ذلك بوجود سيطرة أو هيمنة لهوية أو روح إسلامية جامعة، لا يتفق أيضاً مع الافتراض الشائع في أدبيات ترى المجتمع العربي عبارة عن فسيفساء تتخلّلها أقلّيات وهويّات أخرى مجزِّئة؟ هل يُمكن لرؤية على هذا الشكل أن تُطبّق في عالم عربي يسيطر عليه الإسلاميّون(١٢)؟

بالنظر إلى هذه النتائج وما تحمله من دلالات فإنه ينبغي عدم الوقوع مجدداً في فخ نظريّة «نهاية العروبة»، ورؤية الربيع العربي على أنه يعبّر عن تناقض غير واقعي، بل مفترض مسبقاً بين العروبة والإسلام. لا يجوز أن تُصوّر مكتسبات الأحزاب الإسلاميّة، حتّى الآن، في الانتخابات التونسيّة والمصريّة كانتصار للإسلاميين فقط، وتُوظّف بالتالي لإعلان نهاية العروبة. إن تبنّي هذه الثنائيّة المتضادّة تنطوي على مخاطر، منها خلق الوهم بأنّ للعرب «عقلاً ذا بعد واحد»، وبالتالي فهم غير ديمقراطيين بطبيعتهم وأن خياراتهم تتحدد وفقاً لسرمديات وأوهام وخيالات، لا وفقاً لمشاغل وحاجات».

وبصرف النظر عن أن الربيع العربي لم يكن بأي حال إنجازاً للحركات الإسلاميّة، فإن محاولة إظهاره وكأنّه انتصار للأحزاب والقيادات الإسلاميّة، تشبه ربط نهاية العروبة بشخصيّات معيّنة بشكل ميكانيكي يسوّغ القول إن غيابها عن دنيا الواقع يعني انقضاء أفكارها أو الأيديولوجيّات التي عملت من أجلها. واليوم وبعد أن هدأ الغبار بعد ثلاث سنوات وما حملته الأيام من تطورات فإنه من الواضح أن الربيع العربي لم يكن صنيعة

(١٢) هناك العديد من المنشورات بالعربيّة عن هذه القضايا، أمثال حديثة على ذلك: توفيق المديني [وآخرون]، **الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، وجميل مطر [وآخرون]، **رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر ـ المغرب ـ سورية**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

أي توجّه سياسي أو أيديولوجي يمكن له الادّعاء بمُلكيّة هذا المشروع الشعبي. الربيع العربي ليس لحظة انتصار لأيٍّ من التيّارين العروبي أو الإسلامي بل هو صنيعة العرب العاديين، وإن كانت أكثريّتهم من المسلمين؛ فلقد كانوا دائماً وسيبقون كذلك.

مع ذلك لا ينبغي أن نفهم أن نتائج المسوحات التي كشفت عن ميول تديّن أو اعتبار الدين مصدراً أساسياً للهوية أو تقدمها على سواها في بعض الحالات أنها تعكس قبولاً بسيطرة الدين أو رجاله على الحياة العامة. ذلك يبدو واضحاً في أنه رغم أن أغلبية المواطنين العرب (٨٨ بالمئة) يعتبرون أنفسهم متدينين لكن أكثرية الرأي العام توافق على ضرورة اعتبار الممارسات الدينية موضوعاً للمجال الفردي أو الخاص ويجب بالتالي فصلها عن الحياة السياسية. حيث تشير النتائج إلى أن أكثرية الرأي العام، مع قدر من التباين، توافق عليها؛ إذ يوافق ٥٢ بالمئة، على هذه المقولة، مقابل رفض ٣٧ بالمئة لها. هذا الميل الديني ليس تعبيراً عن هوية مناقضة للعروبة، فقد بينت نتائج مسح معهد الدوحة أن قوة المشاعر الدينية لا تعني حكماً جازماً بتراجع العروبة لمصلحة نمط من الإسلامية المعاصرة المصاحبة للربيع العربي.

لو سلّمنا بهذا الاستنتاج لكان من الضروري أن نجد أيضاً مؤشرات أخرى تعبر عن قيم أو اتجاهات تندرج تحت هوية كهذه وترتبط تقليدياً بالإسلاموية وتتعلق مثلاً بالسلطة السياسية ومضمونها أو هويتها وموقع الدين وممثليه فيها أيضاً. مع ذلك فإن النتائج بينت أن الميول الإسلامية لا تعني القبول بسلطة رجال الدين كمسلّمة؛ حيث بيّن استطلاع مركز الدوحة ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ أن «أكثرية المستجيبين (٦٧ بالمئة) توافق على مقولة يجب أن لا يؤثر شيوخ الدين في قرارات الحكومة، مقابل معارضة ٢٥ بالمئة من المستجيبين. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين أيدوا هذه المقولة في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١١، كانت ٥٩ بالمئة، ولذلك فإن ارتفاع هذه النسبة في المؤشر العربي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ هو ارتفاع جوهري قاطع؛ وأكدت أكثرية المستجيبين في كل دولة من الدول المستطلعة آراء مواطنيها تأييدها وجوب أن لا يؤثر شيوخ الدين في قرارات الحكومة... إن تأييد رفض تدخل رجال الدين في التأثير في كيفية تصويت الناخبين قد ارتفع من ٦٧ بالمئة كانوا قد أيدوا هذه المقولة في استطلاع المؤشر العربي٢٠١١، إلى ٧٦ بالمئة في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣»[١٣].

---

(١٣) «المؤشّر العربيّ ٢٠١٢/ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

وتأكيداً لهذه المقاربة؛ فإن نتائج مسح معهد الدوحة كانت أكثر تفصيلاً وإفصاحاً عن الاتجاهات التي لا تؤيد أطروحة أو فرضية تراجع العروبة مثلما لا تعزز القول بسيطرة الهوية الدينية وملحقاتها على الرأي العام. فلقد كشفت تلك النتائج أن الرأي العام العربي شبه متوافق أيضاً على رفض استخدام الدين لأغراض سياسية. حيث عبر عن موافقة على مقولة «لا يحق للحكومة استخدام الدين للحصول على تأييد الناس لسياساتها»، فإن الرأي العام شبه متوافق على رفض استخدام الحكومة للدين للحصول على تأييد المواطنين لسياساتها بنسبة ٧٠ بالمئة، مقابل ٢٩ بالمئة من المستجيبين أيدوا حق الحكومات في استخدام الدين. أما على صعيد مواقف الرأي العام نحو فصل الدين عن السياسة، فقد انقسمت على نحو متقارب جداً، بين رأي يوافق على مقولة «من الأفضل للبلد أن يفصل الدين عن السياسة»، وبنسبة ٤٦ بالمئة من المستجيبين، ورأي يعارض هذه المقولة ويصطف وراءه ٤١ بالمئة من المستجيبين. ويقابل ١٩ بالمئة من الذين يوافقونه بشدة على الفصل ١٤ بالمئة أيضاً من المعارضين بشدة فصل الدين عن السياسة... إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن نسبة مؤيدي فصل الدين عن السياسة قد ارتفعت في هذا الاستطلاع ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ إلى ٤٦ بالمئة، مقابل ٤١ بالمئة أيدوا ذلك في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١١[١٤].

ثالثاً: عودة الشعوب إلى الميدان وآفاق الكتلة التاريخيّة

من الملاحظ كما عبّرت سلسلة الحوارات التي جرت خلال السنوات الماضية، وبخاصة ما تم تحت مظلة مركز دراسات الوحدة العربية من حوار قومي إسلامي أو من حوار بشأن المشروع النهضوي العربي، أن القيادات الفكرية والمثقّفين العرب والنشطاء السياسيين، ولا سيما أولئك المنتمين إلى مرجعية ذات توجّهات إسلاميّة، واعون لكون العروبة والإسلام على السواء كانا ضحايا الأنظمة العربيّة الدكتاتوريّة المتسلّطة[١٥].

في الواقع، واجهت العروبة هجمة بهدف تقويض شعبيّتها، وذلك من قِبَل الأنظمة ذاتها التي كانت تدعم المشروع العربي بالقول وليس بالفعل. ومثلما يلمح طلال سلمان

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) انظر: راشد الغنّوشي، «كلمات اختتام الندوة (٣)،» في: **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

فإن ما قامت به تلك النظم الدكتاتورية المتخفية تحت رايات العروبة هي المسؤولة عن إدانة العروبة بكل الفظائع التي ارتكبتها، وما زالت تمارسها تلك الأنظمة الاستبداديّة، بينما الحقيقة هي أنّ العروبة كانت الضحيّة الأولى لهذه الأنظمة التي تظاهرت بالعروبة لتُموّه عن عداوتها الفعليّة لها(١٦).

إن التجربة التاريخية المعاصرة، وبخاصة عقب ١٩٦٧، تبين الدرجة التي استغلّت بها الأنظمة الاستبداديّة شعبيّة الوحدة العربيّة لتبرّر فشلها في التنمية الاقتصاديّة وتخفي رغبتها في تجنّب التحوّل الديمقراطي. لقد أمعنت تلك النظم في ممارساتها غير الديمقراطيّة وسياساتها المتمركزة على الأساليب والطرق الأمنيّة، وقمعت الجماهير وفرضت القيود على حركة وانتقال الأشخاص والأفكار عبر الحدود؛ متسترة بقناع العروبة والتحرير والمواجهة مع العدو. وفي ظل هذه الأوضاع تعرّض كلٌّ من القوميين والإسلاميين، تيارات أو حركات وأفراد أيضاً، لممارسات الدولة القمعيّة وحملاتها الدعائيّة، في حين اعتمدت الأنظمة نهج «فرّق تَسُد» حيال هذين التيّارين التوأمين، وهو ما يمكن أن نجد أكثر تمثيل له بما قام به الراحل أنور السادات الذي مارس سياسة استمالة الإسلاميين في أوائل سبعينيات القرن الماضي ليُضعِف العناصر اليساريّة والناصريّة.

أظهرت التطوّرات خطر هذه السياسات على الهويّة والاندماج الوطني، والتماسك الاجتماعي وحرّكت النعرات الطائفية بشكل غير مسبوق. أدّت هذه الممارسات، كالتلاعب بالولاءات العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة والقبليّة، إلى مزيد من إضعاف الوحدة وتقويض بناء الدولة على جميع المستويات(١٧).

ولعل ما قام به القذّافي من إعلان لتبني الأجندة القومية العربيّة يعد مثالاً واضحاً على هذه الخصائص التي ميزت الدولة القطرية وزعاماتها. فإضافة إلى أساليبه وقمعه الدموي كما بدا في مواجهة الثورة على دكتاتوريّته؛ واصل القذافي نهج استغلال العروبة والإسلام في آن واحد لتحقيق أهدافه الذاتية، فحرص على وصف الثوّار بأنهم مجرّد «إسلاميين وأصوليين متطرفين وإرهابيين» أو إنهم «جهاديون» أو مجرد «أعضاء في تنظيم القاعدة» إضافة إلى كونهم «عملاء

(١٦) طلال سلمان، «الثورة تحارب العروبة بالإسلام،» السفير، ١٦/ ١١/ ٢٠١١، <http://www.assafir.com/article.aspx?EditionId=2004&ChannelId=47472&ArticleId=1466>.

(١٧) Hussein Yaakoub, «Revolutions for Democracy,» in: *Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt*, edited by Layla Al-Zubaidi [et al.] (Beirut; Ramallah: Heinrich Böll Stiftung and Regional Office Middle East, 2011), p. 40.

للإمبرياليّة أو الأنظمة العربيّة أو انفصاليين ساعين إلى مكاسب قبليّة وجهوية وتصفية الآخرين[18].

إن الربيع العربي هو، مثلما يرى محمّد علي الأتاسي، نقطة انطلاق جديدة في رحلة العرب المعاصرين نحو التحرر بجميع مستوياته ومضامينه وليس مؤشر انتصار لطرف أو آخر. لقد عبّرت الاحتجاجات، فالثورات، عن الحاجة إلى نموذج جديد؛ كما كانت مناسبة للتأكيد بأن كسر الاستقطاب والانقسام تحت أي مبرر هو الطريقة الوحيدة للتغلّب على المصاعب التي تقف في وجه التنمية السياسيّة. لذلك فقد كان الأتاسي لماحاً في الإشارة إلى تركيبة الكتلة التاريخيّة التي تمسك بمفتاح التغيير حين يصف المشهد في ميدان التحرير حيث إن «الإسلاميين والعلمانيين، رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباباً، كانوا يؤكّدون على المبدأ الديمقراطي الأكثر جوهريّة ببلاغة تفوق أي خطاب»[19].

إذاً، أخذت الكتلة التاريخيّة المبادرة وهي تُعرب عن مهمّتها التاريخيّة في تحقيق التغيير وإنجاز الأهداف التي طال انتظارها وبقيت دون تحقيق. وتشهد التغطية التلفزيونيّة وتقارير وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعيّ، ولقطات الفيديو المسجلة على اليوتيوب، على طبيعة الحشود الجامعة في الساحات التي احتضنت الربيع العربي. كان الفاعلون في كل الساحات والميادين العامة بالمدن العربية الثائرة «أناساً من شتّى مستويات الحياة... ميدان التحرير، كمثال رئيس، شهد وجود نساء محجّبات وسافرات، وصلوات مسلمين وأقباط، كما كان على قدر كبير من التمثيل لكل شرائح الشعب المصري. قلّما رُدّدَت الشعارات الدينيّة في أماكن مثل ميدان التحرير، وحَرصَ الناس على رفع يافطات وترديد شعارات مثل «الديمقراطيّة»، «المواطنة»، «والأخوّة» التي استمرت المناداة بها ورفع راياتها خلال كل ما جرى من أحداث وهو ما يسمح بالاستنتاج أنّ هذه الأحداث والشعب الذي صنعها لا صلة لهم كلّيّاً بكل ما يفترض من تضادّ وتناقض بين العروبة والإسلام[20].

(١٨) خالد الحروب، «الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب،» **شؤون عربية**، العدد ١٤٦ (صيف ٢٠١١)، ص ٢١.

(١٩) Mohammed Ali Atassi, «What the People Want... Revolutions for Democracy,» in: *Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt*, p. 33.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

• **الربيع العربي ونظام عربي جديد**

لقد كان برهان غليون محقّاً حين لاحظ أنّ عرب اليوم «ظاهرة اجتماعية معقّدة وحقيقة لا يستطيع المفهوم الغربي عن الأمة أن يُعبّر عنها أو يحصرها»[٢١]. وإذا ما حاولنا المضي بهذه الملاحظة الذكية إلى نهايتها المنطقية فإن هذا يعني أنّ الوحدة السياسيّة كهدف لفكرة العروبة الجامعة والأمة لا ينبغي حصرها بالضرورة في المستوى أو الفهم التقليدي الأوروبي للعلاقة بين الأمة ـ الدولة، فليست الدولة بالضرورة النتيجة التلقائيّة لوجود الأمة كما أنه ليس بالضرورة أن تتحول الأمة إلى دولة. إن ذلك أيضاً خلاصة جوهرية للدراسات الرائدة التي أنجزها مركز دراسات الوحدة العربية عن المستقبل العربي والتي كشفت عن أن هناك ديناميات وقوى للوحدة في الوطن العربي تعمل وهي فاعلة بالتزامن مع قوى وديناميات التجزئة في علاقة تنطوي على طبيعة جدلية.

لذا لا ينبغي تجاهل التبلور الذي عرفه الربيع العربي في كل قطر حول أهداف للثورة من شأنها أن توفر الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل كل قطر عربي. إن هذا يمثل وفقاً لفهم تيار التجديد في الفكر القومي عنصراً استراتيجياً أهم للعروبة من أي دور يمكن لعوامل القوميّة تأديته في تحقيق شكل ما من أشكال الوحدة العربيّة في الظروف التاريخية الراهنة. وكما يوحي التاريخ فإن العروبة ليست مجرد رغبة جامدة معزولة عن التغيّرات والتحولات في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي البيئة الإقليمية والكونية أو بمأمن منها ومن تأثيراتها الهائلة. إن ذلك مؤشر على التحول الجاري منذ ثلاثة عقود على الأقل حيث بدا واضحاً أن التعاون العربي أو التكامل يحتاج إلى الارتكاز على عوامل تختلف عن مجرد الاستناد إلى إعادة الإنتاج العاطفي لماضٍ ذهبي من التاريخ العربي. وهكذا، فإن أهم خصائص العروبة المعاصرة أنها ليست مجرد تجسيد لهويّة عربيّة أو مجرّد توحيد لأمّة مفتّتة سياسيّاً، بل إن العروبة بحاجة إلى أن يتم النظر إليها من خلال نظرة مستقبليّة لا تنشغل بالحنين إلى الماضي.

وتقدّم الاستطلاعات المُشار إليها عن اتجاهات الرأي العام والمواقف العربيّة تجاه الوحدة العربيّة برهاناً واضحاً على أنّ هذه العروبة الجديدة متجذّرة بقوّة في أشكال التكامل الاقتصادي، والقانوني، والمؤسّساتي مثلما يمكن أن نتلمس مقوماتها

---

(٢١) برهان غليون، المحنة العربية: **الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٩٣.

الفكرية والعملية في ارتباطها بالقضايا التي يمكن اعتبارها دوافع أو جذور الثورات الربيع العربي وفي مقدمها المسائل الاقتصادية. لذلك نجد كما تُظهر نتائج الاستطلاع الذي نفذه مركز الدوحة عقب الربيع العربي مؤشرات مشابهة لما أسفرت عنه دراستنا الميدانية، حيث يؤيّد ٧٠ بالمئة حرّيّة تنقّل العمّال عبر الحدود، وأيضاً يؤيّد٧٩ بالمئة حرّيّة تنقّل رؤوس الأموال؛ بينما أشارت نسبة ٦٨ بالمئة إلى الأهمية التي ما زالت تمثلها العناصر المشتركة بين العرب عبر المطالبة بتوحيد المناهج الدراسية العربية مثلما لم تختف الطبيعة السياسية للعروبة من خلال مناداة ٧٢ بالمئة ببرلمان عربي مُنتَخَب ورغبة أكثر من نصف المبحوثين في تحقق اتحاد سياسي عربي وبنسبة ٥٥ بالمئة، بينما لم يُبدِ سوى ١٤ بالمئة فقط رغبتهم في استمرار الوضع القائم[٢٢].

لكن بالرغم من أنّ العروبة التقليديّة فشلت، وانتهت ربّما، فالتعبيرات الشعبيّة للربيع العربي لا تختبئ وراء الأوهام. هناك من المؤشرات أو الأسباب الإضافيّة للإقرار بنشوء أو ولادة عروبة جديدة، تستند جوهرياً إلى رؤية عناصر متعددة وأكثر تنوعاً مما كان يقدر في الماضي وبما يبشر بالنضج المتعلّق بالأُسس المنطقيّة أو العقلانية لـ «نظام عربي جديد». ومع تقديرنا للدور الذي أدته وسائل الإعلام والمنظّمات غير الحكوميّة الأجنبيّة في صناعة الأحداث، فإننا لا يمكن أن نغفل أن متظاهري الربيع العربي هتفوا بالشعارات ذاتها وأعربوا عن رغبات متطابقة تقريباً. إن ذلك لا يمكن إلا اعتباره قرينة دالة على أنّ الهويّة العربيّة الجامعة عادت لتنطلق من جديد وإن بمحتوى وفهم جديدين. هذا بالطبع لا يعني بأنّ العرب سيتوحّدون الآن سياسيّاً ومباشرة عقب الربيع العربي الذي يمكن أن يسفر في المدى القصير عن توترات سلبية. كما لا يمكن أن يقودنا إلى توقع تفضيل كل الأقطار العربيّة إقامة علاقات تجاريّة أو تعاون اقتصادي بيني بدلاً من علاقاتها مع الصين مثلاً، ولكنّه يوحي بأنّ من شأن الربيع العربي أن يخلق سياقاً جديداً يسّلط الضوء على محوريّة التحدّيات المشتَرَكة ويدفع إلى أفق جديد للتفكير في محتوى وشكل جديد لنظام عربي معاصر[٢٣].

هذه الظاهرة تبدو أوضح في تجدّد الأساطير، الرموز، والمُثُل العليا القوميّة، وهذا مؤشّر واضح على أنّ العروبة لن تختفي؛ ولا تختفي بالبساطة التي تقترحها الأطروحات القائلة بنهايتها. كان ذلك واضحاً أيضاً في التعبيرات عن رفض استمرار حالة الانكشاف

(٢٢) «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١: ملخص تنفيذي».

(٢٣) F. Gregory Gause III, «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability,» *Foreign Affairs* (July-August 2011), pp. 7-8, <http://www.foreignaffairs.com/articles/67932/f-gregory-gause-iii/why-middle-east-studies-missed-the-arab-spring>.

العربي أمام الخارج، حيث كانت الجموع حريصة على رفض كل تدخّل خارجي في الانتفاضات العربيّة بشكل قاطع. حتّى في ليبيا حيث نفذت قوات التحالف الدولي بقيادة الناتو عمليات دمرت قوة القذافي العسكرية، ورغم ما كانت آلة القتل القذّافية تقوم به من إمعان في سفك الدماء وتنزل أشد الخسائر بصفوف الثوار، كان الليبيّون مُصرّون على رفضهم للوجود العسكري الأجنبي المباشر فوق الأرض وألّا تطأ أقدام الغرباء التراب الليبي.

إنه من المثير للاهتمام أيضاً تسجيل التعبيرات الصريحة عن مشاعر مناوئة للصهيونيّة ومؤيّدة للفلسطينيين بين الجموع المحتجّة في تونس ومصر حيث تم اتهام الحكّام المتسلّطين بخيانة القضيّة العربيّة وبالعمالة لإسرائيل(٢٤).

وفي ليبيا، اتُّهِم القذّافي بطريقة مماثلة وذهب البعض إلى حد إثارة الشكوك عن جذوره العربيّة وراجت القصص والحكايات والشهادات عن أصوله اليهودية، التي اعتبرها الرأي العام مناسبة لتفسير حقده وظلمه وإصراره على العنف والقتل. لا يمكن لذلك إلا أن يعكس استحضاراً لا شعورياً لما يختزنه المخيال والذاكرة العربية من ظلم وعدوان إسرائيلي وحقد صهيوني، وهو ما يكشف الدلالة العميقة لما جاء في استقصاءات الرأي العام العربي جميعها حيث اعتُبِرَت إسرائيل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي ولا جدال في أن هذه عناصر أساسية في مفهوم النظام العربي الجديد.

رابعاً: نموذج العروبة الجديدة

• الإعلام العربي والعروبة الجديدة

يلاحظ ياسين تملالي أنه ومثلما يؤكد الربيع العربي وجود ظاهرة العروبةِ الجامعة، فإنه أيضاً يلقي الضوء على الدور الهام للإعلام على مستوى الوطن العربي. فالعروبة الجديدة هي حصيلة عوامل جغرافيّة ـ سياسيّة ذات تأثير موحِّد وأن «أحد هذه العوامل هو بدون شك الرفض الشعبي الواسع للوجود العسكري الأجنبي في الشرق الأوسط، لكن قبل هاتين الانتفاضتين [تونس ومصر] بكثير». ساعدت محطّات التلفاز (الفضائيّة) على إيجاد بيئة، عابرة للحدود الوطنيّة، للإعلام والسياسة العربيّة حيث كانت النقاشات

(٢٤) Rami Zurayk, «Feeding the Arab Uprising,» in: *Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt*, p. 124.

ذاتها تستعر. تغطيتها... ساعدت على تشكيل وحدة جديدة في الرأي العربي مناوئة للإمبرياليّة»(٢٥).

لقد كان الإعلام العربي العابر للحدود فعّالاً في تركيز انتباه جمهوره على التحدّيات المشتركة والفرص المتاحة. وكما يقرر خليل الرناوي فإن هذا الإعلام العابر للحدود يؤثّر في الجمهور ويصيغ الآراء من خلال عمليّة ذات أربعة عناصر يكمّل بعضها الآخر تشمل: شدّة التجربة المشتركة؛ ووحدّة القضايا المشتركة؛ اللغة الواحدة؛ التعرض المباشر والتواصل وإحساس التعاطف الثقافي(٢٦).

ولعل أكثر تلك الوسائل تأثيراً هي التي أنتجتها بحوث العلوم الاجتماعية والسلوكية وفي مقدمها العمل الذي أُجْريَ في معهد هوفر (Hoover Institute) التابع لجامعة ستانفورد والذي اعتبره المحللون عنصراً أساسيّاً في تشكيل استراتيجيّات ما يسمّى «ثورات الألوان (Colour Revolutions) حيث استخدام عمليّة تأطير أو تشكيل الرأي العام (Framing Process) التي تنطوي على ابتكار شعارات وتوظيفها لإحداث التأثيرات المرغوبة. لكن من المهم ملاحظة أن تلك التأثيرات لا بد من أن تتحدد أيضاً بما يحمله المخيال والثقافة الشعبية من مضامين خاصة المتعلقة بالهوية والذات والشأن العام والتي لا يمكن تجاهل مضامينها العربية أيضاً. على مستوى آخر من التفاعل والتأثير، فإن المناقشات والتغطية الإخباريّة والمنابر التي توفرها قنوات البث الفضائي على الهواء للمواطنين العرب العاديين، وتنافس المتناظرين على جذب الجماهير وتأييدها، برهنت على فعّاليّة هائلة في مجالات كثيرة ليس أقلها تقوية «وحدة اللغة العربيّة الأساسية الحديثة التي تدخل الآن عصرها الذهبي؛ فلم يسبق للغة أن توحدت بهذا المستوى من قبل»(٢٧).

لقد بينت نتائج المسوح التي أُجريت ضمن المؤشر العربي الذي يصدره المركز العربي بالدوحة أن هناك تأثيراً هائلاً لوسائط الإعلام والاتصال على ما يستهلكه الناس من مواد إعلامية أو ثقافية وسياسية أيضاً. ففي إطار تحديد أهم الوسائل التي يلجأ إليها المواطنون العرب في متابعة الشؤون السياسية وفي مقدمتها الأخبار أظهرت نتائج

---

(٢٥) Yassine Temlali, «The «Arab Spring» Rebirth or Final Throes of Pan-Arabism?,» in: Ibid., p. 48.

(٢٦) Khalil Rinnawi, «Arab Diaspora in Germany,» in: Andoni Alonso and Pedro J. Oiarzabal, eds., *Diasporas in the New Media Age: Identity, Politics, and Community* (Reno, Nevada: University of Nevada Press, 2010), p. 268.

(٢٧) Temlali, Ibid.

المسح أن «الرأي العام في المنطقة العربية يعتمد على التلفزيون، باعتباره أكثر وسيلة إعلامية لمتابعة الأخبار السياسية بنسبة ٧٨ بالمئة، في حين حل الراديو ثانياً بنسبة ٨ بالمئة، فشبكة الإنترنت في المرتبة الثالثة بنسبة ٦ بالمئة، تليها الصحف اليومية (ورقية أو نسخ إلكترونية) بنسبة ٤ بالمئة».

هذه النتائج لا يمكن إلا أن تعزز الأطروحة التي تقدم هنا بشأن تعاظم تأثير وسائل الإعلام ودورها الحاسم في خلق فضاء عام أو مجال نقاش عربي عام يتجاوز الحدود القطرية ولا يأبه لما حاولت طويلاً إقامته من حدود وفرضه من قيود. تبرز النتائج والمسوح المشار إليها هنا «أن الاعتماد على التلفاز، باعتباره مصدراً للاخبار، يمثل أكثر من أربعة أضعاف الاعتماد على المصادر الإعلامية الأخرى مجتمعة، الأمر الذي يعني أن القنوات التلفزية هي الأكثر أهمية في التأثير في مواطني المنطقة العربية، سواء كان هذا على صعيد كونها الوسيلة الأساسية لتعرفهم على الأخبار أو على صعيد صوغ وجهات نظرهم نحو التطورات السياسية في بلدانهم أو في المنطقة»[٢٨].

تبدو هذه الظاهرة العولمية أكثر بروزاً وقوة عندما يتعلق الأمر بمدى ونطاق استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بين أوساط الرأي العام العربي. فقد أظهرت نتائج المسح ذاته «أن أكثرية المستجيبين في المنطقة العربية (٥٥ بالمئة) لا تستخدم الإنترنت مقابل (٤٢ بالمئة) أفادوا بأنهم يستخدمون الإنترنت بدرجات متفاوتة... أما عند تحليل مؤشرات المستجيبين الذين أفادوا بأنهم يستخدمون الإنترنت، فقد أفاد ٢٩ بالمئة من الرأي العام في المنطقة العربية بأنهم من مستخدمي الإنترنت بصورة دائمة أو شبه دائمة، وأنهم يستخدمون الإنترنت يومياً بنسبة ١٨ بالمئة أو عدة مرات في الأسبوع ١١ بالمئة، في حين قال ٥ بالمئة إنهم يستخدمون الإنترنت عدة مرات في الشهر، و٨ بالمئة أفادوا بأنهم نادراً ما يستخدمون الإنترنت»[٢٩].

كذلك بيّنت نتائج المسوح أن هناك انتشاراً يتعاظم في استعمال مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة مثل فيس بوك وتويتر وبدرجات متفاوتة لافتة للنظر في معظم أنحاء الوطن العربي. حيث أشارت النتائج إلى «أن أكثرية مستخدمي الإنترنت لديهم حسابات إما على فيس بوك أو تويتر أو كليهما. وتمثل نسبة من لديهم حسابات على فيس بوك نحو ثلاثة أضعاف أولئك الذين لديهم حسابات على تويتر، فقد أفاد ٦٢ بالمئة

(٢٨) «المؤشر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣».
(٢٩) المصدر نفسه.

من الذين يستخدمون الإنترنت بأن لديهم حساباً على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك...»[٣٠].

تبرز أهمية هذه المستويات العالية من ولوج الإنترنت والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة عن فاعلية وحراك يبدو متصاعداً في نسبته، ويتوقع أن يكون قد ساهم بدرجة واضحة في تحديد اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المرتبطة بالحياة أو الشأن العام وفي مقدمها مسائل الهوية والانتماء وما يتصل بهما من سياسات أو بدائل، وهو ما يتوقع أن يرتفع مع زيادة حجم المحتوى الإلكتروني أو الرقمي العربي. إن النتائج الخاصة بدوافع أو مضامين استخدام شبكة المعلومات الدولية، وبخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت فضاء عاماً افتراضياً قوياً، تؤكد أن المستجيبين يقومون باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي من أجل المشاركة أو التفاعل مع قضايا سياسية. حيث تبين النتائج «أن أكثرية مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي، «فيسبوك» و«تويتر»، هي من الذين يستخدمون هذين الموقعين من أجل المشاركة أو التفاعل مع قضايا سياسية؛ فقد أفاد ٥٩ بالمئة من مستخدمي «فيسبوك» بأنهم يستخدمونه للتفاعل مع قضايا سياسية. في حين كانت النسبة ٦٢ بالمئة من مجمل مستخدمي «تويتر»»[٣١].

لذلك لا بد من إدراك هذا التآلف بين هذه الديناميات الكامنة والوافدة أو الجديدة وعبر الوسائل الحديثة. إنها تغذّي قيام وعي عربي مشترك على قدرٍ من الواقعيّة كـ «المجتمعات المتخيّلة» التي يستخدمها لورانس بينتاك (Lawrence Pintak) مستعارة من مفهوم المجتمع المُتَخيَّل الذي تقدّم به بينيديكت أندرسون (Benedict Anderson) في مؤلّفه الكلاسيكي عن القوميّة[٣٢]. وفي تحليله الذي يستعمل مفاهيم من هانس كون (Hans Kohn)، إيرنست غيلنر (Ernest Gellner)، جيمس بيسكاتوري (James Piscatori) وغيرهم، يخلص بينتاك إلى القول إنّ «هذا الوطن العربي المُتَخيّل والمعزّز إلكترونيّاً يتماسك بفعل ما يُعتبَر من المسلّمات في نظريّة الوطن: اللغة، وسائل الإعلام، والإثنيّة... التلفاز يساعد على صياغة وعي عربي جديد... حلّ محل الحدود الوطنيّة والتقسيمات الدينيّة... النتيجة هي المزيد من التماسك في الوعي العربي»[٣٣]. كما

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso Books, 2006).

(٣٣) Lawrence Pintak, «Architects of a New Arab Consciousness,» Dart Center for Journalism and Trauma (31 January 2011), <http://dartcenter.org/content/new-mission-for-arab-media>.

يمكن أن يعزى هذا الوعي العربي إلى تأثيرات الحوارات العربية المحتوى واللغة والتي انتشرت وأصبحت ميسرة فتدور بين الشباب العربي بشكل خاص عبر الوسائط الحديثة. تؤدي هذه الحوارات دوراً حيويّاً من خلال استعمال «مواقع إلكترونيّة حيث يتم تبادل الآراء والمعلومات بصورة منتظمة يمكن لها في نهاية الأمر أن تساهم في إعادة بناء هويّة عربيّة تتخطّى حدود الدول بإيجاد علاقات دافئة بين الشباب العربي المتباعد... مُستقدمة أصواتاً جديدة... ومتحدّية الأعراف التي تحكم الخطاب السياسي الشعبي العربي»[٣٤].

لا يزال من المبكر تحديد مدى خروج هذه التوجّهات والمواقف عن المعايير العربيّة ـ الإسلاميّة أو توافقها معها، أو الدرجة التي يمكن لها أن تكون مجرّد أصداء للتغريب. إن بعض المحلّلين يرون في هذه التطوّرات والمؤشّرات دلائل أو قرائن نشوء عروبة جديدة أكانت «McArabism» (كناية عن الماكدونالد) أم عروبة افتراضية (Virtual Arabism)، أم نطاقاً عامّاً عربيّاً (Arab Public Space) أو شارعاً عربيّاً جديداً (New Arab Street)، أو عروبة شعبيّة (Popular Arabism)... إلخ[٣٥]. عليه فإن الربيع العربي يمكن أن ينطوي على مظاهر وتمثلات يمكن اعتبارها ترجمة لخطوط عامّة من مشاعر جديدة تتعلق بالعروبة وبالوحدة العربيّة. من المؤكد، كما بينت الأحداث، أن هذه التعبيرات أو التمثلات تستند إلى الموقف السياسي العريض الرافض للتسلّط الأجنبيّ، والمشبع بتطلّع إلى الحرّيّة، وإيمان بالتغيير أكثر من الاعتبارات الإثنيّة أو العرقيّة[٣٦].

تقدم الدراسات الأمبيريقيّة مزيداً من الدعم لوجهة النظر هذه ولهذا التحليل. ومن بين الدراسات ذات الأهمّيّة الخاصّة المتصلة بهذه المسألة ما تم إجراؤه على الجاليات العربية في المهجر في أوروبّا. إن مجتمعات الشتات العربي التي تعيش في الغرب، وبحسب نظريّة التحديث (*Modernization Theory*)، تعد أكثر قابليّة للتأثر بأفكار لا تتفق بالضرورة مع أيديولوجيّة العروبة. لكن الدراسات تشير إلى «أنّ أبرز تأثير أساسي للإعلام العابر للدول هو تقويَة الروابط والعلاقات التي تحتفظ بها

(٣٤) Marc Lynch, «Blogging the New Arab Public,» Arab Media Society (February 2007), <http://www.arabmediasociety.com/index.php?article=10&p=1>.

(٣٥) لتحليل دور الإنترنت والمدونات في العالم العربي، انظر: Albrecht Hofheinz, «The Internet in the Arab World: Playground for Political Liberalization,» International Politics and Society (2005), <http://www.fes.de/ipg/arc_05_set/set_03_05d.htm>, and Khalil Rinnawi, *Instant Nationalism: McArabism, Al-Jazeera and Transnational Media in the Arab World* (Baltimore, MD: University Press of America, 2006).

(٣٦) Temlali, «The «Arab Spring» Rebirth or Final Throes of Pan-Arabism?,» pp. 48-49.

هذه الجاليات مع الوطن العربي على المستويين الواقعي والافتراضي»(٣٧). ويعتبر خليل رنّاوي بأن هذا يرقى إلى إيجاد خطاب يدعم نشوء نوع من العروبة يتماشى مع نموذج أندرسون؛ «فبما أنّ الترابط الفعلي مع المجتمع الحقيقي غير ممكن، تنشأ وطنيّة افتراضيّة أو «McArabism»»، التي وبحسب رنّاوي «تمتد إلى ما وراء الحدود الكلاسيكيّة للدولة ـ الوطن... وتشمل العرب في الشتات»(٣٨).

إن هذه الظاهرة لا يمكن أن تخطئها عيون الملاحظ كما تبدو ظاهرة عبر الممارسات الحياتية والثقافية للعرب في المهجر. لقد بيّن ذلك بوضوح عدد من الدراسات التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عن الجاليات العربية في قارات العالم المختلفة. إن التمعّن في شبكات وطُرق التواصل بين العرب في الشتات يدلّ على سلوكيّات مميّزة ما بين العرب الذين يعيشون خارج الوطن العربي، مثل الشروع فوراً بالتفتيش عن عرب آخرين، والجوامع، وأسواق ومطاعم الأكل العربي. ومثلما لاحظت الدراسات، فإن العربي المهاجر يبدأ فور انتقاله إلى مكان جديد رحلة البحث عن كل ما له صلة بالثقافة أو الحياة العربية ويعمل على إنشاء روابط اتصال بالمحيط العربي ويبدأ المهاجرون في الاندماج بعضهم مع بعض(٣٩).

إن النسق الفكري الذي يعبر عنه ما جاء في المشروع النهضوي العربي أبلغ تعبير لم يَعُد يُنظَر إلى العروبة كمجرد إعادة إنتاج للماضي؛ على العكس، يُنظَر إليها كمشروع مستقبلي تُمليه اشتراطات الحاجات أكثر من اعتبارات الهويّة والتاريخ كما رأينا في المناقشة التي قدمها الفصل الثاني من هذا الكتاب. بذلك؛ فإن الوحدة العربيّة لم يعد ينظر إليها كنقيض لنظام الدولة العربية الذي ترسخ بشكل ظاهر، بل إن النموذج الجديد يؤمن بأنه لا يمكن تحقيق أي وحدة من خلال القضاء على نظام الدولة بل عبر الخيار الديمقراطي لهذه الدول حيث تختار واثقة الدخول في ترتيبات جديدة للسيادة وبدون خشية على وجودها.

إن النسق الفكري الجديد يدعو إلى التجاوز، والاستيعاب للآخر، والتوفيق بما يعكس إرادة حقيقية لتحويل الأطروحات الفكريّة (الأيديولوجيّات) المتضاربة، إلى

(٣٧) Rinnawi, «Arab Diaspora in Germany,» pp. 267-268.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٣٩) أصدر مركز دراسات الوحدة العربية عدداً من الكتب حول الموضوع كان أولها حول أوضاع الجاليات العربية في الأرجنتين، والثاني ركّز على العرب في أربعة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية وعن الجاليات في هولندا، وأستراليا، وإسبانيا. لمزيد من التفاصيل، انظر المنشورات على الموقع الإلكتروني للمركز: <http://www.caus.org.lb/Home/publication_results.php?mode=simple>.

تنوع بنّاء يحتوي كل المكونات ولا يقصي أياً منها مهما كانت الحجج. ويبدو واضحاً أنّ أي نموذج أو نسق فكري جديد ومن أجل أن يحظى بالقبول مضطر لأن يتجاوز الماضي، فلا يقوم على هيمنة مفهوم العروبة فقط أو الإسلام فقط، فتلك مقاربة إقصائية تتجاهل، بل وتضرب عرض الحائط كل الفروق والخصوصيّات ولا تستوعب واقع الأقليات وتحدياتها أمام بناء الدولة الديمقراطية. هذا بدوره يعني أنّ النموذج الجديد يواجه تحدّياً في العمق وهو البناء على قدرته على متابعة عمليّة التجديد وتخطّي أو التغلّب على التناقضات(٤٠).

واحدة من النتائج الواضحة التي يمكن استخلاصها من القواسم المشتركة للأحداث التي أدّت إلى الربيع العربي وما تبعه، هي تكوّن وتطوّر نموذج شعبي جديد يقدّم حلولاً لنواقص طالما عانتها العروبة. لقد بينت التجربة التاريخية وأكدت بأن قدراً من التعاون أو التكامل العربي هو أمر لا مناص منه. ووفقاً لما أثبتته نتائج استطلاعات الرأي العام العربي أو القطري التي تناولتها الفصول السابقة، فإن عرب اليوم أكثر اقتناعاً بضرورة المزيد من التعاون والتكامل العربي. إن حقيقة كون قدر كبير من الاهتمام بتعزيز الصلات الجمعية بين العرب من الأفراد العاديين قد تم التعبير عنه بقوة بين غيره من الاتجاهات العروبية أو التكاملية، يوحي بسيادة عروبة جديدة على تفكير العرب اليوم. هذه العروبة الجديدة ليست بالطبع مجرّد عواطف إنّما انعكاس للتعقيدات وللهموم العربيّة التي تحفز لمدّ الجسور وسد الثغرات وإعادة إحياء وتنشيط الاقتصادات الوطنيّة في خضمّ عولمة تفرض تنافسيّة عالية وشديدة لا يمكن لقطر واحد مهما بلغت موارده أن يخوض غمارها لوحده(٤١).

كان امتداد تأثير أحداث الربيع العربي واضحاً منذ بدايته الأولى في تونس، فقد انتشرت عدوى الاحتجاجات والتظاهرات إلى ساحات عربية أخرى تأثراً بما قد تحقق، وأن ما يمكن في تونس مثلاً هو ممكن أيضاً في مصر أو ليبيا وهكذا. لذا رأينا كيف كانت الجماهير في ساحات تونس والقاهرة وبنغازي والمدن العربية الأخرى تهتف بشعارات

---

(٤٠) للاطلاع على نقد النسق القديم للفكر القومي ومضامين النسق الجديد، انظر: عبد الإله بلقزيز، **نقد الخطاب القومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، وبخاصة ص ١١٥ ـ ١٧٩، ويوسف الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ترجمة سمير كرم، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٦٠ ـ ٨٦.

(٤١) Ziad Abdel Samad and Kinda Mohamadieh, «The Revolutions of the Arab Spring: Socio-economic Questions at the Heart of Successful Ways Forward,» in: *Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt*, p. 116.

متماثلة تدعو إلى الكرامة والحرّيّة. وبالقدر الذي يمكن اعتبار هذه الأحداث المتزامنة تعبيراً عن تفاعل كل عناصر الكتلة التاريخيّة العربيّة ـ الإسلاميّة المُحْدِثَة للتغيير الذي يمكن اعتباره كمؤشّر مبكر لنشوء هذا الخط من التفكير الاستراتيجي(٤٢)، فإن ذلك يؤكد أكثر الترابط ولا يمكن اعتباره إلا صدى لإعادة تأكيد البعد العربي لِلإحساس المشتَرَك بالانتماء(٤٣). ولعل هذا ما قد برز بقوة لا يمكن تجاهلها إزاء ما صدر من تعبيرات تخص القضيّة الفلسطينيّة كانت دوماً بارزة وقد ارتبطت بشكل لافت بالمطالب الأساسية المتعلقة بتحقيق الطموحات العربية للجماهير الثائرة حتّى وفقاً لأضيق تصور اقتصادي(٤٤).

يرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بالتحدّي الذي تفرضه قضايا ذات طبيعة اجتماعية من دون أي تمويه أيديولوجي، وسيؤدّي، بدوره، بصورة تلقائيّة إلى المزيد من التأكّد من صحّة النظرة العربيّة للتكامل والتعاون، ورسوخها وصلتها الوثيقة أيضاً بالرغبة في سلام عادل وشامل في «الشرق الأوسط». لذلك لا يتردّد كثير من الباحثين كالتملالي في توقّع ظهور وشيك لـ «نوعٍ جديد من العروبة. هذه العروبة وإن كانت شديدة المناوءة للإمبرياليّة، فهذا ليس فقط بسبب احتلال القوى العسكريّة [للعراق]، بل أيضاً بسبب دعمها المستمر للأنظمة الاستبداديّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»(٤٥). ذلك أن جذور أو حوافز هذا المضمون للعروبة الجديدة يتجلى إذا تمعّنا في طبيعة الانتفاضات وأسباب قيامها ثم نجاحها. تتضمّن هذه المطالبة بالدولة الديمقراطية الحديثة حيث يشعر المواطنون بالكرامة، والعدالة، وحيث يتم احترام حقوق الإنسان ويكرس مبدأ التداول السلمي للسلطة، وهي قيم أو مثل ترتبط في المخيال والتجربة العربية بالتحرر من التدخل أو السيطرة الأجنبية.

ومن الجلي أن هذه المطالب والمثل تذكّر بالأفكار والمثل التي كانت وراء النهضة العربيّة الأولى، ولذلك فليس هناك من حائل منطقي يجعلها غير قادرة على إعادة إنتاج النهضة أو المساهمة في خلق حركية اجتماعية وسياسية وفكرية يمكن أن تؤدّي إلى نهضة عربيّة ثانية(٤٦). ومثلما يؤكد أديب نعمة فإن الربيع العربي «هو بداية مسار

---

(٤٢) انظر ما ورد بالفصل الرابع من هذا الكتاب، و«Geostrategic Balances and Interactions and the Arab Revolutions,» pp. 21-26.

(٤٣) Abdel Samad and Mohamadieh, Ibid., p. 118.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) Temlali, «The «Arab Spring» Rebirth or Final Throes of Pan-Arabism?,» pp. 48-49.

(٤٦) Adib Nehme, «Wither the Political and Social Movements in Arab Countries: Can We Expect a New Arab Renaissance?,» in: *Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt*, p. 103.

تحول مجتمعي في البلدان العربية يمكن اعتباره بمنزلة مرحلة تاريخية جديدة توازي بأهميتها مرحلة عصر النهضة العربية (العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين)، ومرحلة بناء الدول الوطنية المستقلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن المرحلة الجديدة هذه يمكن أن تؤسس لقيام مشروع نهضة عربية ثانية، تحمل كثيراً من عناصر التشابه مع النهضة الأولى»[٤٧].

لا يمكن مجرد الاحتكام إلى التعبيرات المصاحبة للاحتجاجات والقول إنه حيث هي لا تشمل ألفاظاً عن العروبة أو الوحدة أو التكامل العربي، فإن ذلك دليل قاطع على أن الربيع ليس عربياً إلا من ناحية المجاز اللفظي. ذلك أنه وفقاً للتحليل أعلاه فإن الربيع أو الحراك الثوري الجديد ارتكز على المطالبة بما ظل غائباً أو غير متحقق واقعياً من أهداف النهضة العربية الحديثة، وهي محور انشغالات العرب اليوم أكثر من غيرها. ووفقاً لأديب نعمة فإن «جوهر التراجع الذي عرفته المجتمعات العربية خلال الـ ١٢٠ سنة الأخيرة، يتمثل بتغييب الديمقراطية الدستورية والليبرالية السياسية لمصلحة النظام الدولتي، وبتغييب الخطاب الحداثي في المجالين الاجتماعي والثقافي لمصلحة الأيديولوجيات القومية والاشتراكية ـ الدولتية تارة، والأيديولوجيات الدينية السلفية أو الأصولية تارة أخرى، والعولمة النيوليبرالية تارة ثالثة. وما يجري اليوم هو بمثابة رد فعل تاريخي اعتراضي على تغييب الديمقراطية واحتقارها من جانب الأيديولوجيات والنظم السياسية التي حكمت البلدان العربية بعد الحرب العالمية الثانية. وهو بهذا المعنى، بداية التوجه نحو مشروع نهضة عربية ثانية في زمن العولمة»[٤٨].

خامساً: الفكر القومي العربي: النموذج الجديد

كما أشير سابقاً، كان مركز دراسات الوحدة العربيّة في طليعة المؤسسات الفكرية والبحثية العربية التي قامت بالأنشطة المنظّمة المكرّسة لتجديد الفكر القومي العربي. أُنشِئ المركز سنة ١٩٧٥ بواسطة مجموعة من القوميين العرب الذين كانوا واعين للحاجة إلى تجديد العروبة والقوميّة العربيّة وتصحيح جوانب القصور فيها من خلال تخصيص الأبحاث والدراسات لقضايا ترتبط بهذا الموضوع. لذلك تشير مساهمة المركز إلى آفاق بعيدة المدى لظهور ما يمكن اعتباره سلالة جديدة من القوميّة العربيّة. وسيراً

(٤٧) أديب نعمة، «بداية نهضة عربية ثانية... في زمن العولمة،» الحياة، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://ademo cracynet.com/arabic/index.php?page=articles&id=907&action=detail>.

(٤٨) المصدر نفسه.

في هذه الاتجاه المرتكز على محاولة تغذية وتدعيم نظرة معاصرة للعروبة التي تبدو أكثر ملاءمة للحاجات والتحدّيات التي يواجهها العرب اليوم، انشغل المركز في أنشطة فكريّة متنوعة على مدى أكثر من ٣٥ عاماً(٤٩).

ركّزت جهود المركز باتّجاه بناء كتلة تاريخيّة، يمكن أن تؤدي دور محرّك التغيير في الوطن العربي، على تحقيق توصيات المشروع البحثي عن «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي أتمّه المركز في نهاية ١٩٨٧. من المهم الإشارة إلى أن المشروع الاستشرافي كان قد توقع ثلاثة سيناريوهات للمستقبل العربي كان أهمها هو الذي خصص لفرصة أو إمكانية تحقق «وحدة عربيّة فدراليّة أو اتّحاديّة»(٥٠).

لقد واصل المركز عمله المتنوع والمتعدد المستويات من أجل تعزيز ما يمكن أن يؤسس لتحقق ذلك المشهد المرغوب. لذا فقد تركز العمل على تطوير حركة عروبيّة جديدة ذات «مشروع حضاري» يستند إلى ستّة عوامل ترتبط بعضها ببعض بشكل لا ينفصم وتشمل: الوحدة العربيّة، الديمقراطيّة، التنمية المستقلّة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، والتجدّد الحضاري(٥١).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن المركز والمؤمنين بالكتلة التاريخية من المفكرين والمثقفين العرب، بما في ذلك الإسلاميون الملتزمون بالديمقراطيّة، أكدوا أنه لا غنى عن تنسيق الجهود وتوحيد المقاربات. هكذا، عُقِدَت ندوة في القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ بمشاركة حوالى خمسين مثقّفاً يمثّلون هذين التيّارين العريضين(٥٢).

يمكن القول ـ بشكل خاص ـ إن تلك الندوة التاريخية كانت مناسبة ليتوصّل التيّارَان (القومي العربي والإسلامي) إلى تفاهمات ومواقف مشتركة على عدّة قضايا، بما فيها العلاقة بين العروبة والإسلام، وقد كان ذلك المسعى حيويّاً في التأثير في نهجهما وقدّم الأساس المنطقي لإنشاء «المؤتمر القومي الإسلامي ليكون تجمعاً لقوى

(٤٩) Khair El-Din Haseeb, «The Centre for Arab Unity Studies (CAUS) has Passed its 35th anniversary: «Where There is a Will, there is a Way!,» *Journal of Contemporary Arab Affairs*, vol. 6, no. 2 (2013).

(٥٠) خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٥١) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(٥٢) انظر: **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، معدّو أوراق العمل طارق البشري [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

معبرة عن الكتلة التاريخية[٥٣]. برهن المؤتمر الذي تم عقده في ١٩٩٤ عن نجاحه في سدّ الثغرات التي وقفت حتّى الآن حجر عثرة أمام التواصل بين العروبيين والإسلاميين وعملهما المشترك الذي تبنى المؤتمر بشأنه برنامجاً سياسيّاً وفكرياً[٥٤]. وبقدر ما مثل المؤتمر إطاراً توافقياً فإن هناك حاجة اليوم إلى إعادة النظر في شكله ودوره بما يؤهله لتأدية الدور المطلوب والذي تم التفكير فيه لحظة تكوينه كرافعة أساسية للكتلة التاريخية القادرة على التغيير.

كانت عملية إطلاق حوار واسع النطاق حول المشروع النهضوي الحضاري من النتائج المباشرة لهذا التوافق الجديد بين ممثّلي التيّارين الذين شاركوا غيرهم، من ممثلي كل تيارات الفكر العربي، الحوار انطلاقاً من المؤتمر الفكري الكبير الذي شهدته في ٢٠٠١ مدينة فاس في المغرب وكان فاتحة لقاءات خصصت لهذا الغرض[٥٥].

وبصرف النظر عن حجم مشاركة الإسلاميين الكبيرة في المؤتمر فقد كانوا نشِطين جدّاً في الخطوات اللاحقة إلى أن اختُتِمَ العمل من أجل المشروع النهضوي وتم نشر الإصدار الأوّل من مجموع أعماله واستنتاجاته في ٢٠١٠[٥٦].

وتشهد مراجعة الأدبيّات النّاجمة عن تلك الأنشطة نشوء موقف مشترك؛ إذ يبدو بشكل واضح ما كان قد عبر عنه مراراً الإسلاميون من التزام بقِيَم وأهداف المشروع العربي الجديد. كما اتّضح أيضاً أنّ تحقيق مشروع الوحدة العربيّة يستلزم كتلة تاريخيّة يعتمد وجودها والقيام بدورها التاريخي في تحقيق التغيير المنشود على اندراج جميع القوى المخلصة لهذه القيم في عمل مشترك. أطلق العروبيّون الفكرة والمشروع، ويبدون مصمّمين قلباً وفكراً على عدم استبعاد التيارات الأخرى. يبدو واضحاً أن القوميين قاموا بأكثر من الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل كما يقال، والكرة هي الآن في ملعب الإسلاميين وهم النجم الصاعد في انتخابات ما بعد الربيع العربي، لإظهار التزامهم بما تعهّدوا به في هذا الحوار إضافة إلى إثبات أنّهم لم يكونوا انتهازيين سياسيّاً، وذلك بتطبيق التزاماتهم السابقة الآن في وقت هم فيه أكثر قدرة من ذي قبل على تبني برامجهم السياسيّة بملء إرادتهم.

---

(٥٣) **المؤتمر القومي الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥هـ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤م** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) **المؤتمر القومي ـ الإسلامي في سطور** (بيروت: المؤتمر، ١٩٩٩).

(٥٦) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل.**

ووفقاً لخير الدين حسيب، الرجل الذي يمكن اعتباره وراء الكثير مما جرى، وبخاصة إطلاق هذا المفهوم وتفاصيله العمليّة، تواجه الكتلة التاريخيّة مخاطر حقيقيّة في حال تم الاستمرار في الحكم على توجّهات ومواقف التيّار الإسلامي حصريّاً بناءً على مفاهيم وشعارات كانت سائدة في الماضي. إن الحكم على الإسلاميين فقط من خلال النيّات والتشكيك في صدقيّة أفكارهم المُعلنة مضرّ، إذ إنّ أي قرار ينبغي أن ينتظر إلى أن ينخرط الإسلاميّون في السلطة السياسيّة(٥٧).

بالطبع هناك حاجة إلى فهم التطوّرات الفكريّة والسياسيّة التي ميّزت هذا التيّار عبر السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وأيضاً إلى إدراك أنّه لا يشكّل كتلة موحّدة أو متجانسة؛ فهنالك فروق في الأفكار والمواقف لا بدّ أن نشهدها في البرامج السياسيّة، وإن كانت التطورات والمواقف التي جرت بأقطار الربيع العربي في العام ٢٠١٣، وبخاصة في مصر، لا تقدم سوى قدر محدود من القرائن المشجعة على أن هناك عملاً حقيقياً تقوم به القوى الإسلامية في الاتجاه الذي يشير إليه خير الدين حسيب، فالمبالغة في تقدير نتائج الانتخابات في تونس ومصر قد أدّى إلى نشوة وبالتالي أثّر سلباً في الرؤية بموضوعيّة.

إنّ ما عكسته مواقف القوى الإسلامية عبّر عن نيّة أو استعداد للرضوخ لإغراء نتائج الانتخابات، وهي لا تعبّر إلا عن اتجاهات رأي قابلة للتغيير، ومحاولة القيام باختطاف الجمهور الانتخابي، وهو ما كانت له نتائج وخيمة في مصر وتونس وليبيا أيضاً، بما يعوّق عمليّة تطوّر الكتلة التاريخيّة التي كان الإسلاميّون ويبقون جزءاً أساسيّاً فيها ولو بداعي الضرورة إن لم يكن ذلك نتيجة خيارهم الحر. ولا بد من إدراك أن «النصر» الذي أحرزه الإسلاميّون في الانتخابات ليس نهائيّاً على الإطلاق، ويمكن أن تبين الانتخابات القادمة أنه قصير الأمد. يمكن لنا ضمن هذا السياق أن نتفهم حرص حسيب على نصح الإسلاميين بتجنّب إغراءات كهذه وعدم تكرار أخطاء الحكومات القوميّة العربيّة أو اليساريّة، إذ إنّ أي محاولة لاحتكار السياسة ستكون قاصمة للإسلاميين وستعوّق تحقيق المشروع النهضوي العربي الجديد(٥٨).

---

(٥٧) مقابلة شخصية للمؤلف مع خير الدين حسيب، بيروت ٧/ ١٢/ ٢٠١١.
(٥٨) المقابلة نفسها.

خاتمة

العروبة: تحدّيات وآفاق

ازداد مستوى وكثافة التواصل بين البلدان العربيّة، في العقود الماضية، إلى مستويات غير مسبوقة؛ وهو ما يقوّي بدوره فكرة العروبة. إلا أنّ المشاكل جليّة في حقول السياسة والاقتصاد والتنمية. ولهذه المشاكل والتحدّيات المرتبطة بحلّها، قواسم مشتركة كثيرة تتشاطرها كل البلدان العربيّة. تظهر أكثر تجلّياتها وضوحاً في المشاكل التي يواجهها العربي اليوم، والصعوبات التي يلاقيها في سعيه لتحقيق بعض من طموحاته. لذا فإنه من المتوقع أن تتخلص السياسة العربية من التصورات الأيديولوجية المغلقة التي تؤسس على تيار فكري واحد أو تصور محدد للهوية المنغلقة، وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار إطلاقه المجال لتعبيرات الأقليات ومشاركتها. إن هناك آفاقاً يمكن أن تنجم عن الربيع العربي والدور المتعاظم للجماهير للتخلص نهائياً من كل العطالة المرتبطة بالتصورات المطلقة مثلما تعبر عن ثنائيات حَكمت الفكر العربي كالعروبة/ الإسلام والدين/ العلمانية وهذا ما يبشر بولادة سياسة عربية جديدة مؤسسة على التفاعل الخلّاق بين قوى اليسار واليمين والوسط لخلق تيار جديد أشمل وأكثر عمقاً في تعبيره عن جوهر تحولات الربيع العربي.

إن ما حدث من تطوّرات خلال العقد المنصرم، والتي تربّع الربيع العربي الشعبي على قمتها، تعبّر وفقاً لكل الشواهد والمعطيات الواقعية التي أشرنا إليها في هذا السياق

عن ولادة أفق جديد وفضاء جديد. ولعل الاحتفاء بهذا التحول التاريخي هو الذي جعل الفيلسوف المصري، حسن حنفي، وبدرجة من النشوة يصرّح «أخيراً وحدة عربيّة... إنّها حقيقة واقعيّة»[1]. يؤيّد مارك لينش (Marc Lynch) هذا الموقف ويشدّد على مضامينه قائلاً: «ربّما أهم ما تكشف عنه هذه الانتفاضات هو سردية التغيير الموحّدة، وظهور وحدة عربيّة شعبيّة جديدة موجَّهة ضدّ الأنظمة»[2]. إننا يمكن أن نلاحظ أيضاً أن هذه النظرة وهذا التصميم الذي يظهر هذه الروح الجديدة يتردّد اليوم في أمكنة طالما اعتُبِرَت بعيدة من أي انتساب للعروبة السياسية ناهيك بالاحتفاء بها. لذا نجد افتتاحية لصحيفة **الرياض** اليوميّة في السعودية تؤكد ولادة عروبة معاصرة فتقول: «شعار الحرّيّة الذي يطبع الحراك العربي الجديد سيوجد فلسفة جديدة. لا يوجد أي خيار آخر يمكن له تحريف العروبة بأي تيّار آخر. حتّى الدين الإسلامي، الذي حاول الكثيرون إخفاءه أو تحويله إلى أداة رعب ضدّ المسلمين والأديان الأخرى، ستجد المجموعات المنظّمة أنّ تكامله مع الحركة الجديدة يحرّرهم من الفكر ذي التوجّه الواحد والرغبات في السيطرة على التوجّه الآخر»[3].

لقد ظهر جلياً أن الشعوب العربية هي الأقرب إلى شعوب الأقطار المبحوثة مقارنة بشعوب أخرى مسلمة وغير عربية أو شعوب غير مسلمة وغير عربية. ولقد عزا الرأي العام العربي هذا إلى قوة أو سريان مجموعة من العوامل، أهمها اللغة، والدين، والثقافة المشتركة، ووجود هوية عربية. ومن المهم التأكيد أن إيراد المستجيبين للدين بوصفه أحد عوامل القرب والترابط بين الشعوب العربية، وعدم اكتسابه للقيمة الترابطية عند الحديث عن مدى تقارب شعوب عربية مع شعوب مسلمة لكنها غير عربية، يعني أن هذا العامل هو عامل مشترك في الإطار العربي وتتناقص قيمته الترابطية خارج هذا الإطار.

إن العروبة الجديدة التي يمكن تلمّسها عبر الربيع العربي يمكن تفهمها ضمن السياق التطوري الذي مرّت به العروبة منذ انطلاقها في القرن التاسع عشر. لقد مرت العروبة بمراحل رئيسيّة منذ نشوئها كحركة وكتيّار مفاهيمي وأيديولوجي موجّه ضد الإمبراطوريّة العثمانيّة وهدف الاستقلال عنها أولاً. كانت العروبة في مرحلتها الأولى تعبيراً عن رغبة في هويّةٍ، وكيانٍ، أو وجودٍ عربيّ مستقلّ عن هيمنة الأتراك الذين حاولوا

(١) مشار إليه في: Marc Lynch, «The Big Think Behind the Arab Spring: Do the Middle East's Revolutions Have a Unifying Ideology?,» *Foreign Policy* (28 November 2011), <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/11/28/the_big_think>.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر الافتتاحية، في: الرياض، ١/ ٣/ ٢٠١١.

استعمال الرابطة الإسلامية للسيطرة على العرب ثم لجَأُوا إلى القومية التركية المتطرفة في مواجهة مطامح العرب وتطلعاتهم. وعقب إنجاز هدف تحرير العرب من هيمنة الأتراك تبلورت العروبة في الصراع من أجل التحرّر من الاستعمار الأوروبّي وصولاً إلى المرحلة الرئيسيّة الثانية المرتكزة على أهداف البناء القومي فعكست انشغالاً بالتغيير والتنمية الاجتماعية.

ومع أن تاريخ العروبة المعاصرة قد تمخض عن عدم تحقق أهدافها رغم استقلال الأقطار العربيّة فإن ادعاء الدولة القُطرية وحكامها بالسعي لتحقيق تلك الأهداف التحريرية أو التوحيدية لم يقد إلا إلى عرقلة تحقيق الحرّيّات للمواطنين التي كانت تتم الدعوة إلى تأجيلها بدواعٍ مختلفة. كانت النتيجة عدم تحقق أيٍّ من الأهداف إطلاقاً؛ بل ازداد فقط شعور المواطِن العربي بالذل والمهانة على كل المستويات. خيار الأوّليّات هذا وفكرة ترتيبها كان تفكيراً لا يمكن وصفه اليوم إلا بأنه كان مسؤولاً عن الأزمة التي أخذت تمسك بخناق العرب خلال العقود الماضية والتي قادت إلى خلق فجوات على كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

هذا التفكير برهن عن عدم صحّته، وكان على العروبة أن تتعلّم الدرس القاسيَ بأنّ الديمقراطيّة غير قابلة للمساومة أو التأجيل من دون تعريض الإنجازات الإجتماعيّة، التي برهنت التطورات استحالة الحفاظ عليها من دون حمايتها بالديمقراطيّة، للتآكل. تعلّمت العروبة هذا الدرس بصعوبة استلزمت هزيمة الـ «أيّام الستّة» أمام إسرائيل في ١٩٦٧، ووفاة عبد الناصر حتى تم إدراك الحاجة إلى إعادة النظر في مسألة الديمقراطيّة. باشر الفكر القومي بعمليّة مراجعة حيث أضحت الديمقراطيّة وحقوق الإنسان مكوّنات أساسيّة في نموذج جديد من العروبة. إن الظروف والإحباطات التي تعرّض لها الفكر العربي أجبرته على إعادة النظر في مفاهيمه وأفكاره وبالتالي إعادة هيكلة إشكاليّته. كما أثبت الإسلام السياسي أنّه عامل أساسي في جعل المثقّفين العرب يدركون أهمّيّة معاودة التفكير في مفهوم العروبة من جديد[٤].

بذلك؛ يمكن القول إن نموذج العروبة الجديدة يبدو هو التيار السائد لدى الرأي العام وهو القائم على الاعتقاد بوجود هذه العوامل المشتركة. أما العوامل الأخرى التي طالما تم الاستناد إليها كسندٍ للهوية كالتاريخ المشترك، ووحدة المصير والمصالح فهي

(٤) لمناقشة إضافية حول موضوع الديمقراطية في الفكر العربي والنموذج العروبي الفكري الجديد، انظر: يوسف الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

اليوم أعمدة تدعم التصور عن وجود محيط عربي واحد. إنها لم تعد مجرد سند للهوية الجامعة إضافة إلى العادات والتقاليد، ووحدة الإقليم الجغرافي، ومواجهة التحديات ذاتها؛ بل هي عوامل موحدة بين الشعوب العربية، بينما تتضاءل نسبة أولئك الذين يرونها لا تشكل عنصراً موحداً على الإطلاق بين الشعوب العربية ولا تتجاوز في أحسن الظروف ٥ بالمئة من المستجيبين.

هكذا يمكننا أن نفسر أيضاً لماذا ينحاز الشارع العربي إلى إجراءات وسياسات ذات طبيعة وحدوية وتكاملية كالسوق العربية المشتركة، والمؤسسات التمثيلية، والقضائية، والعسكرية إضافة إلى تقدير عالٍ لأهمية إلغاء القيود على حركة التنقل بين البلدان العربية، ولماذا ينحاز كذلك إلى تحرير التجارة البينية بين البلدان العربية كإجراءات تعتقد أكثرية الرأي العام العربي بأنها في مصلحة بلدانها. إن هذا قد لا يعني مباشرة أن الرأي العام العربي منحاز إلى تحقيق الوحدة العربية بنموذج إدماجي؛ بل إنه يعبر عن إحساس بضرورة وجود أي قدر من التكامل، ولا يمانع إذا كان ذلك اندماجياً؛ فما زالت الوحدة الاندماجية تحظى بتأييد أكثرية الرأي العام العربي، إلا أن الاتحاد الفدرالي هو الأكثر تفضيلاً لدى الشارع العربي.

إن التباين في مستوى التأييد لأشكال معينة من التوحيد أو التكامل الممكن يعكس اتجاهين في الرأي العام العربي كما بينت نتائج المسح. **الأول**: أن الشارع العربي توّاق لإنجاز شكل من أشكال الاتحاد أو التكامل والوحدة أو لقيام آليات للتعاون والتكامل وتعميق ما هو قائم فعلاً؛ **والثاني**: أن تفضيل شكل ما دون غيره يعكس الخصوصيات والتباينات المتعددة التي ولدت وتطورت في إطار الدولة الوطنية (القطرية)، وأن تلك الخصوصيات أو التباينات لا يمكن إغفال قوتها أو تجاهلها. إن في تلك الاتجاهات إشارات قوية ومعبرة عن إدراك الرأي العام العربي لمضمون ودلالات التباينات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وفي مقدمها الأقليات، كعوامل أو ديناميات تمثل الواقع، ويرى في بعض هذه التباينات عوامل معوِّقة لتحقيق الوحدة العربية. إن الرأي العام، على ما يبدو، يركز على التباينات ذات الطبيعة الاقتصادية (مثل التباين في مستويات الدخل بين المواطنين العرب، والتباين بين دولة عربية غنية وأخرى فقيرة) كعوامل تعوِّق أكثر من غيرها إمكانية تحقيق الوحدة العربية.

عبرت عن أهمية هذه الاتجاهات السائدة في الرأي العام العربي نتائج الاستطلاعات المختلفة، وما بينته بشكل خاص نتائج دراستنا الميدانية كما تم بيانه في

فصول هذا الكتاب. إن ذلك يمكن اعتباره أحد مؤشرات العروبة الجديدة التي تتميز بارتفاع درجة اهتمام المواطن العربي بالشأن السياسي كظاهرة في تصاعد متواصل. هذا ما أكدته نتائج مسح معهد الدوحة لسنتين متواليتين حيث إن «أكثرية مواطني المنطقة العربية مهتمة بالشؤون السياسية في بلدانها؛ فقد أفاد ٧٧ بالمئة من المستجيبين بأنهم مهتمون بالشؤون السياسية في بلدانهم بدرجات متفاوتة: مهتمون جداً ١٧ بالمئة، مهتمون ٣٠ بالمئة، مهتمون قليلاً ٣٠ بالمئة. مقابل ١٩ بالمئة أفادوا بأنهم غير مهتمين على الإطلاق»[٥].

بذلك، ووفقاً لهذا التحليل يمكننا أن نتفهم الدوافع التي جعلت الهوية العربية تبقى حاضرة بقوة ظاهرة كما بينت اتجاهات الرأي العام العربي التي قام بقياسها ووصفها المسح الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية وارتكز هذا الكتاب على تحليل نتائجه.

ربّما يكون الربيع العربي في بداياته ولا يزال أمامه الكثير ليحققه؛ فالتحدّيات هائلة والطموحات كبيرة. ومن الواضح أنّ كتلة تاريخيّة للتغيير لن تأخذ الربيع العربي إلى مرحلة أكثر تقدّماً إلا إذا نجحت في فهم طبيعة هذه الظاهرة واستيعاب دينامياتها وبواعث الفواعل الاجتماعيين المشاركين فيها، ذلك أن أي موقف مغاير يمكن أن يؤدي إلى تحويله إلى شتاء عقيم. إن ما يمكن استخلاصه من الكمّ الهائل من الدراسات والتحليلات، إضافة إلى المضامين القوية والراسخة لاتجاهات الرأي العام العربي كما بينتها نتائج المسوح المختلفة التي تم تناولها في هذا الكتاب، أن الربيع العربي لم يمثل مرحلة أو محطة انقطاع أو قطع مع العروبة؛ بل يمثل محطة تواصل وإعادة اعتبار تتضمن أيضاً تقديراً عميقاً للصلة التي لا تنفصم بين العروبة والإسلام من ناحية، وبين العروبة وغيرها من مستويات الهوية من ناحية أخرى. إنها عروبة جديدة تتجاوز عطالة الفصل التعسفي بين مكوناتها مثلما تتخطى الفقر الفكري والانتهازية السياسية وتستوعب اشتراطات البيئة الجديدة وهو يعكس عودة الجماهير لدائرة الفعل والاختيار الحر. هذه العروبة الجديدة «في إزهار كامل يجعلها رغم كل محاولات شطبها من الوجود تبدو كالصحوة»[٦].

---

(٥) «المؤشّر العربيّ ٢٠١٢/ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(٦) Karin Kneissl, «Elements for a Scientific Analysis of the Arab Revolutions in Spring 2011,» *Sozialanthropologie* (Spring 2011), <http://epub.oeaw.ac.at/;internal&action=hilite.action&Parameter=elements%20of%20scientific%20analysis%20of%20the%20arab%20revolutions&arp=0x00290d58>.

الربيع هو عربي الهوى، والديمقراطيّة في قلب أهدافه، يعكس روحاً ثوريّة قوميّة عربيّة كما يبدو جليّاً في قدرة الشعوب العربيّة على الإمساك بقدرها وأخذ زمام المبادرة التي، ولعقود، كانت حكراً على العناصر العسكريّة والأيديولوجيّة، وهذا تحول تاريخي لا غنى عنه في تدعيم أسس أي شكل محتمل للتعاون والتكامل العربي والبقاء وفقاً لاعتبارات البيئة الكونية والإقليمية المتغيرة. إنّ أيّ استشراف لمستقبل العرب والعروبة، ناهيك باستنهاض التيار المعبّر عن طموحاتها القومية، لا بدّ من أن ينطلق من أنّ المعرفة المجرّدة وحدها لا تكفي أرضية لتحقيق التّحوّل أو لاستيعابه وإدراك أبعاده. إنّ لذلك صلة بكون العروبة المعاصرة لم تعد مجرّد القومية بالمعنى الكلاسيكي، بلّ إنّ الفكر القومي المتجدّد وما يمكن وصفه بنسقه أو نموذجه الجديد تخطّى فكرة التلازم الحتمي بين الشكل الاجتماعي والشكل السياسي ليطرح ويفتح آفاقاً واسعة لأنماط ومستويات متعددة من التّعاون والتكامل والاندماج العربي(٧).

إنّ هذا التّحول الفكري بدأ انطلاقته المعرفية والمنهجية منذ أن أعاد النّظر في مقاربته لنظام الدّولة الوطنية العربية المعاصر (الدّولة القطرية سابقاً) مروراً بالاتّحادات أو التّجمّعات الإقليمية العربية وكل ما يتّصل بنظام جامعة الدّول العربية والمؤسّسات العربية المشتركة. إننا نعيش مرحلة إعادة التّفكير في كامل مكوّنات السّياق العربي المحدّد لمستقبل وآفاق أيّ تعاون أو اندماج، بما لذلك من صلة بموضعة الفكر العربي في السّياقات الفكرية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية والإقليمية والكونية. إنّ أهمّ ملامح التّحوّل هي تلك التي تُعير اهتماماً خاصّاً بالإشكالات الرّاهنة وارتباطها بالتّحدّيات التي ساهمت في أسباب الانحسار أو ما بدا أنه انحسار شامل أحب البعض وصفه بموت العروبة.

هنا تبرز أهمية الانشغالات والاتجاهات التي عبر عنها الرأي العام العربي الذي تم قياس اتجاهاته الأساسية المتعلقة بالعروبة والوحدة في ظل السياقات المتغيرة. إنها تقدم الدلالات القوية والمؤشرات المعبرة عمّا أنتجته التجربة العربية بكل نجاحاتها وفشلها وبكل مراراتها وإحباطاتها وآمالها وطموحاتها. كما تميط اللثام عن النواتج الغير مباشرة لما قام به الفكر القومي العربي في نموذجه الجديد من مراجعات لمعطياته ومنطلقاته الفكرية ليعيد صوغ العروبة في نموذج جديد يستوعب كل تعقيدات الواقع والبيئة بكل

(٧) Hussein A. Amery, «State Legitimacy from Below: The Land Speaks Arabic,» *The Arab World Geographer*, vol. 14, no. 2 (Summer 2011), <https://arabworldgeographer.metapress.com/content/k28156g411853g7h/resource-secured/?target=fulltext.pdf>.

مشتملاتها وديناميانها. إن المظاهر المعبرة عن ذلك التيار نجدها حاضرة وقوية في سيل الكتب والدّراسات والنّدوات التي أصدرها ونظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بشكل خاصّ، والتي تناولت تقريباً كل ما له صلة بإعادة الصّوغ وبناء النّسق الفكري الجديد(٨).

إن نتائج الاستطلاع وما كشفت عنه من قوة وعمق للاتجاهات العروبية والتكاملية وثباتها عبر السنين، ورغم الإحباطات المتكررة، تعبر عن جدل الفكر والواقع كما عبرت عنه الاتجاهات الوحدوية التي كشفت عنها الدراسة الميدانية. وهكذا، فإن الرأي العام العربي اليوم يقف قوياً في تماسك اتجاهاته التي لم تزدها الظّروف الرّاهنة إلا ثباتاً، وهو ما أكدته المسوح المختلفة التي أجرتها مؤسسات متعددة قبيل أو أثناء الربيع العربي وبعده. إن النتائج جديرة بالاهتمام من قبل المسؤولين العرب بقدر ما تدعو المفكرين والعلماء العرب إلى التدبر، ليس فقط لكشف الصلة بين الفكر والجماهير في عصر المعلومات والبث الفضائي والانتشار الواسع التأثير للوسائط الجديدة، بل أيضاً لتمتين ما تحقّق من إنجازات وترسيخ ما تمّ من مراجعات فكرية ومضاعفة آثارها الإيجابية والدعوة بل العمل لترجمتها عملياً. كما إن النتائج المعبرة عن عروبة الشارع ينبغي أن تكون حافزاً قوياً ودافعاً جديداً إضافياً لقوى العروبة لأن تتخلص من إحباطات الواقع السياسي العربي الرسمي وأن تتماهى مع التحولات التاريخية وما تتيحه من وسائل، والانطلاق نحو بلورة برنامجها الحركي الذي ينبغي أن يتحدّد وفقاً للمتغير الأبرز في الرّبيع العربي، والذي يتمثّل بإعادة الاعتبار للفرد والجموع في آنٍ واحد ولفت الانتباه إلى خطورة إهمال الاندماج على المستويات القطرية، بما في ذلك إهمال مقاربة الأقليات.

لقد عاد الاعتبار للفرد العربي على قاعدة المواطنة، وعاد الاعتبار للجماهير التي تمكّنت لأول مرّة في تاريخنا المعاصر من إطاحة الطّغاة في عمل شعبي واسع النّطاق. إنّ لهذا آثاراً ينبغي أن تنعكس على مستوى الفكر والحركة ليتحرّر الفكر والتّيار القومي والعروبي من أيّ نخبوية لينتج شعبوية جديدة من شأنها توليد الحراك العربي على مستويات مختلفة. التّحدّي اليوم ليس مجرّد ما ينبثق من المصادر التّقليدية كالاستعمار والصّهيونية والدّكتاتورية، لكنّه ينبثق أيضاً من ديناميات الصّراع والتّحوّل ومن مقتضيات إدراك معادلات السّياقات الدّاخلية (القطرية) والعربية في مجالات اجتماعية واقتصادية في المقام الأول.

---

(٨) Michael Scott Doran, «The Heirs of Naser: Who Will Benefit from the Second Arab Revolution?,» *Foreign Affairs* (May-June 2011), <http://www.foreignaffairs.com/articles/67695/michael-scott-doran/the-heirs-of-nasser>.

إنّ هـذا ليس مـجرّد ترف فكري، بل هو دعوة حقيقية للمراجعة، ليس استجابةً لحاجات حركة سياسية أو تيار سياسي يجد نفسه في مأزق الاختيار بين الإخلاص للقيم والمبادئ التي اختارها وبين الحصول على الشعبية أو مواجهة الرياح العاتية والعاصفة للتحولات وما ارتبط بها من صراع وتنافس لم تغب عنه القوى الأجنبية. إنه أمر تقتضيه كل شروط نجاح الانتقال من الأيديولوجيا إلى المشروع الذي يستكمل مكوّناته الفكرية على كـلّ المستويات مـن خلال العناصر السّتة للمشروع النّهضوي العربي. إن هذه العناصر أو الأهداف مترابطة؛ فالوحدة غير ممكنة دون الانطلاق مما في التنوع من قوة هائلة، والديمقراطية الشاملة شرط لتفاعل كل المكونات؛ والتنمية المستقلة لا تتحقق إلا بقدر ضـروري من التكامل والتعاون؛ والعدالة الاجتماعية تؤسَّس على الاستيعاب لا الإقصاء والتهميش، والاستقلال الوطني لا يمكن أن يتحقق في الفضاء العروبي دون اعتبار كامل مكوناته وديناميّاته؛ والتجدد الحضاري غير ممكن في غياب التلازم المنتج بين العروبة والإسلام.

الملحق

الاستمارة الخاصة باستطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة

استطلاع اتجاهات الرأي العام
نحو الوحدة العربية

رقم الاستمارة: |_|_|_|_|_|_|_|

البيانات التعريفية

١- المحافظة:	__	|_|_|	٧- رقم البلوك:	|_|_|_|
٢-اللواء:	__	|_|	٨- رقم العقود:	|_|_|
٣- القضاء:	__	|_|	٩- رقم المبنى:	|_|_|_|
٤- أسم التجمع:	__	|_|_|_|	١٠- رقم المسكن:	|_|_|_|
٥- المنطقة:	__	|_|_|	١١- رقم الأسرة المتسلسل:	|_|_|_|
٦- الحي:	__	|_|_|	١٢- عدد أفراد الأسرة:	|_|_|

نتيجة زيارة المسكن	الزيارة الأولى	نتيجة زيارة الأسرة	الزيارة الأولى
مأهول	١	تمت المقابلة	١
مغلق دائم	٢	الشخص المطلوب خارج المنزل	٢
خال	٣	لا يوجد شخص مؤهل	٣
مستخدم لغير المسكن	٤	مسافر	٤
لم يعد قائماً	٥	مريض / عاجز / كبير السن	٥
رفض الاستقبال	٦	رفض المقابلة	٦
أخرى (حدد): __	٧	أخرى (حدد): __	٧

تمت المقابلة: أساسي ١ / بديل ٢

مراحل العمل

اسم الباحث	اسم المراقب	اسم المرمز	اسم المدخل
الاسم:	الاسم:	الاسم:	الاسم:
التاريخ: / /٢٠٠٩-٢٠١٠	التاريخ: / /٢٠٠٩-٢٠١٠	التاريخ: / /٢٠٠٩-٢٠١٠	التاريخ: / /٢٠٠٩-٢٠١٠

مقدمة : ☜

هذه الاستمارة تتضمن أسئلة عن رأيك في عدد من القضايا الهامة التي تشغل الوطن العربي، نرجو الإجابة عليها بصراحة وتلقائية، وتأكد من سرية البيانات وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. ولذا نرجو عدم كتابة اسمك أو أن تضع عليها أية علامة تدل على شخصيتك.

الرجاء التفضل بوضع دائرة على الإجابة المعبرة عن رأيك في الأسئلة التي تتطلب وضع هذه العلامة، ثم تفضل بكتابة إجابتك عندما يتطلب الأمر ذلك في الأسئلة التي تحتاج ذلك. نرجو أن تكون الإجابة واضحة وافية.

لا تلتفت إلى الأرقام الموجودة بجوار الأقواس التي تضع فيها إجاباته.

يمكنك الإجابة باللغة التي تجيدها (العربية الفرنسية أو الإنكليزية).

ويسر مركز دراسات الوحدة العربية في النهاية أن يعبر لكم عن فائق الامتنان لتعاونكم الصادق من أجل إثراء البحث العلمي في خدمة القضايا العربية ولسعادة ورخاء الوطن العربي.

جدول اختيار المستجيب

الجنس: **١- ذكر**  **٢- أنثى**  |__

رقم الفرد	أفراد الأسرة ممن أعمارهم ١٨ سنة فأكثر ابتداءً بالأكبر سناً	الرقم المتسلسل للأسرة														
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢		٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٣		٣	٢	١	٣	٢	١	٣	٢	١	٣	٢	١	٣	٢	١
٤		٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١	٤	٣	٢
٥		٥	٤	٣	٢	١	٥	٤	٣	٢	١	٥	٤	٣	٢	١
٦		٦	٥	٤	٣	٢	١	٦	٥	٤	٣	٢	١	٦	٥	٤

ملاحظة: للباحث / للباحثة: يرجى وضع دائرة ○ حول رقم الإجابة أو الإجابات التي تنطبق.

١٠٠-	هل أنت على استعداد للمشاركة في هذا الاستطلاع؟	
	نعم ١ لا ٢ ⇦ انه المقابلة	|_|

القسم الاول: آراء حول بعض المشكلات العامة ودور الدول العربية في حلها ☜

١٠١	بصفة عامة، ما هي أهم ثلاث مشكلات تواجه العالم العربي/ الدول العربية ؟
١٠٢	وهل يستطيع بلدكم أن يساعد في معالجة هذه المشاكل؟
١٠٣	للباحث إذا كانت الإجابة نعم في سؤال ١٠٥ اسأل ما نوع المساعدة وإذا كانت لا اسأل
١٠٤	لماذا؟

١٠١ أهم ثلاث مشاكل	سؤال ١٠٢ قدرة البلد في تقديم المساعدة					١٠٣ نوع المساعدة	١٠٤ لماذا يسأل لمن أجاب بلا
المشاكل	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة			
-١	١	٢	٧	٨	|__|		
-٢	١	٢	٧	٨	|__|		
-٣	١	٢	٧	٨	|__|		

١٠٥	بصفة عامة، ما هي أهم ثلاث مشكلات تواجه بلدك؟
١٠٦	وهل يستطيع أي من البلدان العربية مساعدة بلدك في هذه المشكلة
١٠٧	للباحث إذا كانت الإجابة نعم في سؤال ١٠٥ اسأل ما نوع المساعدة

سؤال ١٠٥	سؤال ١٠٦					سؤال ١٠٧
المشاكل	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة		
-١	١	٢	٧	٨	|__|	
-٢	١	٢	٧	٨	|__|	
-٣	١	٢	٧	٨	|__|	

١٠٨	سوف أطرح عليك مجموعة من المجالات التي يمكن لبلدك أن تحتاج لمساعدة فيها؟
١٠٩	وهل تعتقد أن الدول العربية يمكن أن تساعد في هذا المجال؟
١١٠	هل تعتقد أن دولاً غير عربية يمكن أن تساعد في هذا المجال

	سؤال ١٠٨					سؤال ١٠٩ اسم الدولة العربية				سؤال ١١٠ اسم الدولة غير العربية	
	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة		نعم	اسم الدولة	لا	لماذا	نعم اسم الدولة	لا
١- الحريات العامة	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٢- المياه	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٣- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٤- البطالة	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٥- المديونية	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٦- الفساد المالي والإداري	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٧- مشكلة العراق	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
٨- الرعاية الصحية	١	٢	٧	٨				٢			٢
٩- التعليم	١	٢	٧	٨				٢			٢
١٠- سيادة القانون	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
١١- العلاقات الخارجية	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢
١٢- أخرى (حدد____	١	٢	٧	٨	|__|	١		٢			٢

القسم الثاني: العلاقات بين بلدك والدول العربية

٢٠١-	كيف تقييم علاقات
٢٠٢	هل أنت مع تحسين العلاقات، إبقائها على ما هي عليه، الحد من مستوى العلاقات

	٢٠٣						٢٠٤				
	حسنة جدا	حسنة	عادية	سيئة	سيئة جدا		تحسين العلاقات	ابقاء العلاقات	الحد من مستوى العلاقات لا يؤثر على الإطلاق	رفض الإجابة	
بلدك الاقتصادية مع الدول العربية بصفة عامة	١	٢	٣	٤	٧	|__|	١	٢	٣	٧	|__|
بلدك السياسية مع الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	|__|	١	٢	٣	٧	|__|
بلدك الثقافية مع الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	|__|	١	٢	٣	٧	|__|
حكومة بلدك مع حكومات الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	|__|	١	٢	٣	٧	|__|
شعب بلدك مع شعوب الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	|__|	١	٢	٣	٧	|__|

٢٠٣-	كيف تقيم علاقات
٢٠٤-	هل انت مع تحسين العلاقات، ابقائها، الحد من مستوى العلاقات

	٢٠٣						٢٠٤				
	حسنة جدا	حسنة	عادية	سيئة	سيئة جدا		تحسين العلاقات	ابقاء العلاقات	الحد من مستوى العلاقات لا يؤثر على الاطلاق	رفض الإجابة	
بلدك الاقتصادية مع الدول المشرق العربي بصفة عامة	١	٢	٣	٤	٧		١	٢	٣	٧	
بلدك السياسية مع الدول المشرق العربي	١	٢	٣	٤	٧		١	٢	٣	٧	
بلدك الثقافية مع الدول المشرق العربي	١	٢	٣	٤	٧		١	٢	٣	٧	
حكومة بلدك مع حكومات الدول المشرق العربي	١	٢	٣	٤	٧		١	٢	٣	٧	
شعب بلدك مع شعوب دول المشرق العربي	١	٢	٣	٤	٧		١	٢	٣	٧	

٢٠٧-	هل يمكن أن تذكر ثلاثة بلدان عربية بلدك يرتبط معها بعلاقات(اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية) قوية

١- ____________________

٢- ____________________

٣- ____________________

٢٠٨-	هل يمكن أن تذكر ثلاثة شعوب عربية هي الأقرب إلى شعبك؟

١- ____________________

٢- ____________________

٣- ____________________

القسم الثالث: بيانات وآراء عامة حول المحيط العربي الكبير☞

٣٠١-	هنالك العديد من المصطلحات المستخدمة لوصف الرابط بين شعوب الدول العربية برايك ما المقصود ب

١. عالم عربي		
٢. وطن عربي		
٣. أمة عربية		
٤. شعوب وأمم عربية		

٣٠٢	برأيك أي منها أقرب لوصف سكان الدول العربية	
	اكتب الرقم من السؤال السابق ٣٠١ (__________)	|__|

٣٠٣	إذا أردت أن تلخص فكرتك عن الوحدة بين الدول العربية بجملة واحدة فما هي؟	
		|__||__||__|

٣٠٤	إذا أردت أن تلخص فكرتك عن الوحدة بين دول (المشرق العربي/ المغرب العربي) بجملة واحدة فما هي؟	
		|__||__||__|

٣٠٥ -	من هذه التصورات هو الأقرب لرأيك في ما يتعلق بسكان العالم العربي؟		
	هم أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة	١	|__||__|
	هم أمة واحدة وأن تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة مختلفة	٢	
	هم أمة واحدة ذات سمات واحدة وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة	٣	
	لا أوافق على هذه التصورات ولي رأي آخر هو	٤	
	رفض الإجابة	٨	

٣٠٦-	الى أي درجة تعتقد أن .... يمثل عنصراً موحداً لشعوب الدول العربية

٣٠٤

	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لا يمثل عنصراً موحداً على الإطلاق	رفض الإجابة	
١ -إن الأغلبية الشعوب تتحدث اللغة العربية	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٢ - إن دين الأغلبية شعوب المنطقة هو الاسلام	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٣ - إن مواقف شعوب الدول العربية تتشابه من الاحداث السياسية التي تمر على المنطقة	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٤ - إن شعوب الدول العربية تشترك بتاريخ واحد	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٥ - إن العادات والتقاليد متشابهة بين شعوب الدول العربية	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٦ - ان الدول العربية تواجه التحديات نفسها	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٧ - ان الدول العربية تشعر انها تنتمي إلى أصل واحد/ امة واحدة	١	٢	٣	٤	٨	|__|
٨ - إن الدول العربية تمتد على رقعة جغرافية واحدة بدون حواجز طبيعية	١	٢	٣	٤	٨	|__|

٣٠٧-	هنالك العديد من الاختلافات بين الشعوب في العالم، هل يوجد بين شعب بلدكم والشعوب العربية الأخرى اقرأ:
٣٠٨-	في حالة الإجابة بنعم في سؤال ٣٠٦ يسأل إلى درجة يمثل هذا الاختلاف عائقاً في تحقيق مبدأ الوحدة العربية

	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة	الى درجة: كبيرة	متوسطة	قليله	لم يمثل عائقاً على الإطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة	
١- اختلاف في العادات والتقاليد	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٢- اختلاف طريقة التفكير	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٣- اختلاف المستويات التعليمية	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٤- اختلاف في الميل نحو احترام القوانين	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٥- اختلاف في القدرة على الصمود أمام المشاكل والأزمات	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٦- اختلاف في مستوى الدخل	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٧- اختلاف في طريقة اللباس	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٨- اختلاف في السمات الخلقية	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٩- اختلاف في درجة التدين	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
١٠- اختلاف في درجة التمدن	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
١١- أخرى ( )	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	

٣٠٩-	هنالك العديد من الاختلافات بين الدول في العالم، هل يوجد بين دولتكم والدول العربية الأخرى اقرأ:
٣١٠-	في حالة الإجابة بنعم في سؤال ٣٠٦ يسأل إلى درجة يمثل هذا الاختلاف عائقاً في تحقيق مبدأ الوحدة العربية

	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة	الى درجة: كبيرة	متوسطة	قليله	لم يمثل عائقاً على الإطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة	
١- اختلاف في المواقف السياسية من القضايا الراهنة	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٢- اختلاف في القوانين المنظمة للحريات العامة	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٣- اختلاف في مستوى الأمن والاستقرار	١	٢	٧	٨	١	٢	٣	٤	٧	٨	
٤- اختلاف في فرض القانون وتطبيقه											

القسم الرابع: أشكال الوحدة العربية

٤٠١–	خلال العقود الثلاثة الماضية أنشئت بين دول عربية مجموعة من المجالس، هل سمعت عن
٤٠٢–	هل تعتقد من مثل هذه الهيئات خطوة لتوحيد الدول المشاركة في المجلس
٤٠٣–	الى أي درجة تعتقد أن مثل هذه الهيئات سوف تساهم في تحقيق الوحدة العربية

	٤٠١ هل سمعت عن					٤٠٢ هل تعتقد			٤٠٣ إلى أي درجة				
	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة		نعم	لا		كبيرة	متوسطة	قليلة	لا تساهم على الإطلاق	
١ – مجلس التعاون الخليجي	١	٢	٧	٨	|__|	١	٢	|__|	١	٢	٣	٤	|__|
٢– الاتحاد المغاربي	١	٢	٧	٨	|__|	١	٢	|__|	١	٢	٣	٤	|__|

٤٠٤	هنالك العديد من أشكال التعاون الممكنة بين الدول العربية، هل تؤيد أو تعارض أي من أشكال التعاون بين الدول العربية؟
٤٠٥	وهل تعتقد أن يمكن تحقيق ..... خلال السنوات العشرة القادمة

		٣١٧				٣١٨				
		أؤيد	أعارض	لا أعرف	رفض الإجابة	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة	
١	وحدة اندماجية كاملة تكون هنالك حكومة مركزية واحدة	١	٢	٦	٧	١	٢	٦	٧	|__|
٢	اتحاد فيدرالي يكون ذا سياسية خارجية وعسكرية واحدة على ان يظل كل بلد عربي مسؤل عن شؤنه الداخلية	١	٢	٦	٧	١	٢	٦	٧	|__|
٣	أن يكون هنالك محور تنسيق بين الدول العربية في اطار الجامعة العربية	١	٢	٦	٧	١	٢	٦	٧	|__|
٤	أن لا يكون هنالك تعاون بين الدول العربية وأن تهتم كل دولة بشؤنها الخاصة	١	٢	٦	٧	١	٢	٦	٧	|__|

٤٠٦ أي من السابقة هي الأقرب لوجهة نظرك

اكتب الرقم من السؤال السابق ٣١٧ (____________) |__|

٤٠٧– لماذا

١. ______________________________ |__|__|__|

٢. ______________________________ |__|__|__|

٣. ______________________________ |__|__|__|

٤٠٨-	هنالك العديد من أساليب التعاون التي يمكن أن تقوم بين الدول العربية هل تؤيد
٤٠٩-	هل تعتقد أن مثل هذه الاجراءات سيكون في مصلحة بلدك
٤١٠-	هل تعتقد أن تحقيق مثل هذه الإجراءات سيؤدي إلى تحقيق الوحدة العربية

	٤٠٨					٤٠٩			٤١٠		
	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة		نعم	لا		نعم	لا	
١- أن يتم إنشاء نظام جمركي عربي يسمح فيه للمنتجات والبضائع العربية الانتقال بين الدول العربية دون قيود جمركية(سوق عربية مشتركة)	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٢- إنشاء نظام مصرفي عربي واحد يؤدي إلى وحدة العملة العربية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٣- إنشاء محكمة عربية يمكن للمواطنين والمؤسسات اللجوء اليها من اجل الحصول على حقوقهم	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٤- إنشاء مجلس نواب عربي منتخب	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٥- ازالة كافة العوائق المفروضة على سفر المواطنين العرب بين الدول العربية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٦- إنشاء نظام عربي يتيح حرية الاستثمار العام والخاص في كل الول العربية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٧- إنشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات والخلافات بين الدول العربية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٨- إنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة اضافة إلى الجيوش الوطنية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
٩- توحيد القوانين والانظمة الضريبية لتكون واحدة في كل الدول العربية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]
١٠- توحيد القوانين الاقتصادية	١	٢	٧	٨	[ ]	١	٢	[ ]			[ ]

٤١١	الى أي درجة توافق أو تعارض

	سؤال رقم ٤١١						
	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	رفض الإجابة		
١- إن الدول العربية الأكبر سوف تسيطر على الدول العربية الأصغر	١	٢	٣	٤	٨		|__|
٢- ان تحقيق الوحدة العربية سوف يؤدي إلى تحمل الدول الاغنى أعباء الدول الأفقر	١	٢	٣	٤	٨		|__|

٤١٢	هل توافق أو تعارض

	سؤال رقم ٣٣١					
	اؤيد	اعرض	لا اعرف	رفض الإجابة		
١- إن الطريقة الامثل لتحقيق الوحدة العربية هو من خلال التدخل العسكري	١	٢	٧	٨		|__|
٢- إن الطريقة الأمثل لتحقيق الوحدة العربية هو من خلال إقناع المواطنيين بالوسائل الديموقراطية بضرورة الوحدة.	١	٢	٧	٨		|__|
٣- إن الوحدة ينبغي أن تبدأ بالتنسيق ثم الاتحاد الفدرالي ثم أخيراً بالوحدة الاندماجية	١	٢	٧	٨		|__|
٤- إن الوحدة تتم على مراحل إقليمية (مثل دول المغرب العربي أو دول الخليج العربي) وذلك كخطوة لتحقيق الوحدة الشاملة	١	٢	٧	٨		|__|
٥- إن الوحدة يجب أن تتم على أساس تجانس الأنظمة السياسية والاجتماعية كأن تتحد كل من الدول ذات النظام الجمهوري أو الملكي مع الدول التي تشابهها في النظام	١	٢	٧	٨		|__|
٦- إن الوحدة يجب أن تتم على أساس إسلامي أولاً بين الدول العربية ثم بين كافة الدول الإسلامية	١	٢	٧	٨		|__|
٧- إن الوحدة يجب أن تقوم على أساس علماني، تلعب فيه الثقافة أو اللغة دوراً رائداً، على أن تكون علاقة العرب ببقية العالم الإسلامي علاقة أخوة وصداقة وتعاون فقط دون اندماج سياسي	١	٢	٧	٨		|__|

٤١٣ -	*من الأسس المذكورة سابقاً، ترى ما أهم أساس منها لقيام الوحدة العربية (اكتب رقم السؤال أو الإجابة)*
____________________	/__//__//__/

٤١٤ -	تختلف الآراء حول توقيت بدء الوحدة. فمع أي فريق تتفق؟

أن تتم الوحدة فوراً أو في المدى القريب- ٥ سنوات مثلاً	١	|__|
أن تتم على مراحل زمنية متوسطة- ١٠ سنوات مثلاً	٢	
أن تتم على مراحل زمنية طويلة المدى- ٢٠ سنة مثلاً	٣	

٤١٥ -	ما انسب سياسة تفضل اتباعها تجاه الأقليات اللغوية الدينية في بعض الدول العربية؟

محاولة تعريبها قبل أن تمنح كل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية	١	|__||__|
لا نحاول تعريبها ولا تمنح كل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية	٢	
نعطي لها الفرصة للتعريب بوسائل الترغيب فقط وتمنح كل الحقوق لمن يتم تعريبهم	٣	
تمنح لهم كل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية سواء تم تعريبهم أو لم يتم	٤	
لم أفكر في موضوع الأقليات من قبل	٥	
لا أوافق علي أي من التصورات السابقة ولكن لدي تصور آخر هو..........................	٦	
رفض الإجابة	٨	

٤١٦ -	هل تعتقد أن إتمام الوحدة بين بلادكم وأي دولة عربية أخرى هو أمر ممكن في المستقبل القريب؟

نعم	١	|__|
لا	٢ انتقل إلى سؤال ٣٣٥	

٤١٧ -	في حالة الموافقة اذكر هذه الدول

١- ________________	|__||__||__|
٢- ________________	|__||__||__|
٣- ________________	|__||__||__|

٤١٨ -	هل تعتقد أن مثل هذه الوحدة ستعود عليكم شخصياً بالنفع؟

نعم	١	|__|
لا	٢	

٤١٩ -	لماذا

١- ________________	|__||__||__|
٢- ________________	|__||__||__|
٣- ________________	|__||__||__|

القسم الخامس: معيقات الوحدة العربية

٥٠١	هنالك اختلاف حول العقبات التي تحول دون إتمام الوحدة العربية إلى أي درجة تعتقد ان (............) تمثل عائقاً أمام إتمام الوحدة
٥٠٢	في حال كانت الإجابة على أي بند من بنود إلى درجة كبيرة ومتوسطة نسأل فسر

	٥٠١							٥٠٢	
	الى درجة								
	كبيرة	متوسطة	قليلة	لا يمثل عائقاً على الإطلاق	لا اعرف	رفض الإجابة		فسر	
١- سياسات الدول الكبرى في العالم	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٢- التباين الكبير بين شعوب الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٣- علاقات الدول العربية الخارجية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٤- اختلافات سياسات الدول العربية اتجاه القضية الفلسطينية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٥- عدم رغبة الشعوب العربية في التنازل عن سيادة دولها	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٦- فشل مشاريع وحدوية سابقة	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٧- اختلاف طبيعة الانظمة السياسية (جمهوري، ملكي)	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٨- تباين المستوى الاقتصادي للدخل الإجمالي والثروات الطبيعية بين الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
٩- المصالح المتضاربة بين انظمه الحكم في الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
١٠- الحكام العرب	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
١١- عدم تجانس الانظمة الاجتماعية للدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
١٢- عدم رغبة النخب السياسية في وحدة عربية									
١٣- عدم وجود المؤمنيين في الوحدة العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
١٤- عدم رغبة اقليات دينية في تحقيق الوحدة العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
١٥- عدم رغبة أقليات عرقية غير عربية في تحقيق الوحدة العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]
١٦- عدم رغبة بعض الدول في الاقليم من غير الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	[__]		[__][__]

٥٠٣	من بين كل العقبات التي ذكرت في السؤال السابق، ما هي في رأيك أشد عقبة قائمة في طريق إتمام الوحدة العربية اكتب الرقم البند من السؤال السابق (____________________)

٥٠٤ -	لماذا

١. ____

٢. ____

٣. ____

[__][__][__]
[__][__][__]
[__][__][__]

٥٠٥	هناك رأي يقول أن إتمام الوحدة سيؤدي إلى أن بعض الأقطار ستستفيد والبعض سيضار. فإلى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟

أتفق بشدة ١
أتفق بعض الشيء ٢
لا أتفق على الاطلاق ٣ انتقل إلى سؤال ٣٣١

٥٠٦	(في حالة الموافقة على السؤال السابق اذكر الأقطار التي ستستفيد والأقطار التي ستضار):

الأقطار التي ستستفيد هي	الأقطار التي ستتضرر هي
١- ____________	١- ____________
٢- ____________	٢- ____________
٣- ____________	٣- ____________

القسم السادس: المعرفة الذاتية بالدول العربية

٦٠١	خلال الخمس سنوات الماضية هل زرت أي من البلدان العربية

نعم ١
لا ٢ انتقل إلى سؤال

٦٠٢	((في حالة الإجابة بنعم اذكر الدول التي زرتها:

الدول العربية	عدد الزيارات	الغرض من الزيارة								
		سياحة	زيارات عائلية	الدراسة	البحث عن عمل	انجاز عمل	مؤتمرات	علاج	زيارات دينية	أخرى
١-		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
٢-		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
٣-		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
٤-		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
٥-		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
٦-		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

٦٠٣	هل تود بزيارة أي من هذه البلدان مرة أخرى
٦٠٤	لماذا

اسم البلد	لماذا
١- ____________	
٢- ____________	
٣- ____________	
٩٩٤ لا أود زيارة أي من هذه البلدان مرة أخرى	

٦٠٥ -	ما هو السبب الرئيسي لعدم زيارتك للبلدان العربية؟

عدم القدرة المالية	١	
تعقيدات إجراءات السفر	٢	|__||__|
أسباب سياسية	٣	
أسباب خاصة	٤	
عدم الرغبة	٥	
أخرى اذكر (________________________)	٧	
رفض الإجابة	٨	

٦٠٦ -	خلال الخمس سنوات الماضية هل زرت أياً من البلدان غير عربية

نعم	١	
لا	٢ انتقل إلى سؤال	|__|

٦٠٧ -	((في حالة الإجابة بنعم اذكر الدول التي زرتها:

الدول غيرعربية		عدد الزيارات	الغرض من الزيارة									
			سياحة	زيارات عائلية	الدراسة	البحث عن عمل	انجاز عمل	مؤتمرات	علاج	زيارات دينية	أخرى	
-١	|__||__|		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	|__|
-٢	|__||__|		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	|__|
-٣	|__||__|		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	|__|
-٤	|__||__|		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	|__|
-٥	|__||__|		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	|__|
- ٦	|__||__|		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	|__|

٦٠٨	على فرض انك قادر وقررت، أي من الدول التالية ( ) تختار لـ " إكمال الدراسة الجامعية لك أو لأحد أفراد أسرتك ": (للباحث: اسأل عن جميع البنود المدرجة بالاسلوب ذاته)

	دولة عربية	دولة اسلامية غير عربية	دولة غربية	ولا واحدة	لا اعرف	رفض الإجابة	
١ - إكمال الدراسة الجامعية لك أو لأحد أفراد أسرتك	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٢ - السفر للعمل خارج بلدك	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٣- الهجرة إلى بلد آخر	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٤ - شراء منتجات مستوردة	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٥- الاستمتاع بالفنون (الأدب/المسرح/ السينما/الموسوقي)	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٦-قضاء رحلة سياحية	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٧- العلاج	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|
٨- التدريب في مجال عملك	١	٢	٣	٥	٦	٧	|__|

٦٠٩-	بشكل عام ما مدى معرفتك ب
٦١٠-	هل هي أفضل من معرفتك بالثقافة الغربية

	٦٠٩							٦١٠		
	كبيرة	متوسطة	قليلة	ليس لدي معرفة	لا أعرف	رفض الإجابة		نعم	لا	
١- الثقافة السائدة في الدول العربية الأخرى (ادب، فن، موسيقى)	١	٢	٣	٤	٧	٨	□□	١	٢	□□
٢- الانظمة السياسية في الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	□□	١	٢	□□
٣- التطورات الاقتصادية في الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	□□	١	٢	□□
٤- الرياضية في الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	□□	١	٢	□□
٥- الأحزاب السياسية في الدول العربية	١	٢	٣	٤	٧	٨	□□	١	٢	□□
٦- تاريخ الدول العربية الأخرى	١	٢	٣	٤	٧	٨	□□	١	٢	□□

٦١١ هل لك أن تذكر لي أسماء ثلاث شخصيات عربية من العلماء ، الفنانين ، المفكرين ، الفلاسفة ، الموسيقيين ، الرياضيين؟ (غير السياسيين)

١- ________________ □□□□□
٢- ________________ □□□□□
٣- ________________ □□□□□

لا أعرف ٩٩٩٦ رفض الإجابة ٩٩٩٧

٦١٢ هناك مصادر كثيرة يستخدمها الناس في التعرف إلى الحياة في الدول العربية الأخرى ؟ ما هي المصادر التي حصلت منها على معظم معلوماتك حول الحياة في الدول العربية؟

(الباحث: لا تقرأ وسجل لغاية ٣ مصادر بحسب ترتيب ذكرها).

(الباحث: اسأل عن جميع البلدان المدرجة في الجدول أدناه).

	الدول العربية		دول الإقليم
١- من المدرسة في (بلد الدراسة)			
٢- عن طريق الدراسة في هذا البلد			
٣- عن طريق الأفلام			
٤- عن طريق التلفزيون			
٥- عن طريق الإذاعة		□□	
٦- عن طريق الجرائد والمجلات			
٧- عن طريق الكتب		□□	
٨- عن طريق الموسيقى			
٩- عن طريق الإنترنت		□□	
١٠- عن طريق الزيارات لهذا البلد			
١١- عن طريق العائلة المقيمة في هذا البلد			
١٢- عن طريق الأصدقاء			
١٣- عن طريق الاتصالات المهنية			
١٤- أخرى (حدد):____________			
٩٤- ليس لدي أي معلومات عن هذا البلد/لا يوجد			
٩٦- لا أعرف			
٩٧- رفض الإجابة			

٦١٣ -	أهم الأحداث التي تابعتها في الدول العربية خلال الثلاث سنوات الماضية

	راديو محلي	راديو عربي	راديو اجنبي	تلفزيون محلي	تلفزيون عربي	تلفزيون اجنبي	صحافة محلية	صحافة عربية	صحافة اجنبية	موقع الإليكتروني عربي	موقع اليكتروني علي	موقع اليكتروني اجنبي	
-١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	|__||__|
-٢	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	|__||__|
-٣	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	|__||__|
-٤	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	|__||__|
-٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	|__||__|

٦١٤ -	هل تتابع محطات تلفزيونية عربية فضائية

نعم	١	
لا	٢ انتقل إلى سؤال	|__|

٦١٥ -	ما هي هذه المحطات حسب أهميتها بالنسبة اليك
-٦١٦	لماذا تتابعها

اسم المحطة	لماذا تتابعها		
-١			|__|
-٢			|__|
-٣			|__|
-٤			|__|
-٥			
-٦			

٦١٧	هل تستخدم الانترنت

نعم	١	
لا	٢ انتقل إلى سؤال	|__|

٦١٨	هل قمت بالتعرف إلى مواطنين عرب من خلال استخدام الانترنت

نعم	١	
لا	٢	|__|

٦١٩	هل أنت مشارك أو شاركت خلات الثلاث سنوات في أي منتدى حواري بين مواطنين عرب على الإنترنت؟

نعم	١	
لا	٢	|__|

٦٢٠	ما نوع هذا المنتدى الحواري

نوع المنتدى	سؤال رقم ٦٢٠					
	نعم	لا	لا اذكر	رفض الإجابة		
١ سياسي	١	٢	٧	٨		|__|
٢ اقتصادي	١	٢	٧	٨		|__|
٣ أدبي	١	٢	٧	٨		|__|
٤ ثقافي	١	٢	٧	٨		|__|
٥ ديني	١	٢	٧	٨		|__|
٦ اجتماعي	١	٢	٧	٨		|__|
٧ أخرى حدد	١	٢	٧	٨		|__|

القسم السابع

٧٠١	إلي إي مدى توافق هذه العبارات (اقرأ) أمسك عن جميع البنود المدرجة بالترتيب.

	أوافق جداً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق على الإطلاق	لا أعرف (لا تقرأ)	
١. من حق الوالدين أن يقوموا بضرب أبنائهم	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٢. على الأبناء والبنات أن ينفذوا رغبات والديهم بالرغم من عدم موافقتهم	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٣. اختلاف الدين أو المذهب يجب أن لا يكون معيارا للتشكيك في وطنية أي شخص	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٤. في المجتمع المسلم يجب أن يكون متاحاً للمواطن العديد من المذاهب والاجتهادات ليختار منها ما يناسبه	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٥. يجب أن يكون هنالك تفسير واحد للإسلام ولا يسمح بتعدد الاجتهادات والتأويلات	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٦. الاختلاف مع بعض المجتهدين في تفسير الدين لايعني تكفيرهم	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٧. على علماء الدين أن يتقبلوا وجهات نظر اجتماعية وسياسية تختلف مع وجهات نظرهم	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٨. يحق للأقليات الدينية ممارسه شعائرهم بحرية	١	٢	٣	٤	٦	|__|
٩. دور رجل الدين هو الاهتمام بالامور الروحية وليس التدخل بالامور السياسية						

٧٠٢	بشكل عام، إلى أي مدى توافق أو تعارض العبارات التالية (اقرأ). أسأل عن جميع البنود المدرجة بالترتيب.

	أوافق جداً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق على الإطلاق	لا أعرف (لا تقرأ)	
١. للإناث الحق في تولي مناصب قضائية كالذكور	١	٢	٣	٤	٦	
٢. للإناث الحق في تولي منصب وزاري كما للذكور	١	٢	٣	٤	٦	
٣. للإناث الحق في تولي أعلى منصب سياسي في البلاد (رئيس وزراء) كما للذكور	١	٢	٣	٤	٦	
٤. للأنثى الحق في السفر بمفردها	١	٢	٣	٤	٦	
٥. للمرأة والرجل حقوق متساوية في اتخاذ قرار الطلاق	١	٢	٣	٤	٦	
٦. يجب أن يحمي القانون الأبناء والبنات الذين تتم معاملتهم بعنف من قبل الوالدين	١	٢	٣	٤	٦	
٧. من حق الرجال والنساء اقامة علاقات جنسية قبل الزواج						
٨. من حق المراه الحامل أن تقوم بعملية اجهاض إن أرادت						

٧٠٣	الى أي درجة تعتقد " *أن كون المتقدم للوظيفة امرأة يمثل عائقا في حصولها على وظيفة بالرغم من كفاءتها* "

		إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لا يمثل عائقا على الإطلاق	لا أعرف/غير متأكد	رفض الإجابة	
١	إن كون المتقدم للوظيفة امرأة يمثل عائقا في حصولها على وظيفة بالرغم من كفاءتها	١	٢	٣	٤	٦	٧	
٢	أن يكون المتقدم للوظيفة يعاني من اعاقة جسدية يمثل عائقاً في حصوله على وظيفة بالرغم من كفاءته	١	٢	٣	٤	٦	٧	
٣	إن كون المتقدم للوظيفة من مذهب إسلامي ما يمثل عائقاً في حصوله على وظيفة بالرغم من كفاءته	١	٢	٣	٤	٦	٧	
٤	إن كون المتقدم لوظيفة ما من ديانة ما يمثل عائقاً لحصوله على وظيفة بالرغم من كفاءته	١	٢	٣	٤	٦	٧	
٥	إن فقر المتقدم للوظيفة يمثل عائقاً لحصوله على وظيفة بالرغم من كفاءته	١	٢	٣	٤	٦	٧	
٦	إن انتماء المتقدم للوظيفة إلى تيار سياسي ما يمثل عائق في حصوله على وظيفة بالرغم من كفاءته	١	٢	٣	٤	٦	٧	
٧	إن عرق أو إثنية المتقدم للوظيفة يمثل عائقاً أمام حصوله على وظيفة بالرغم من كفاءته	١	٢	٣	٤	٦	٧	

العمــــــــــر: ☞

الجنـــــــس: ☞

ذكـــــــر	١
أنثـــــى	٢

الحـالــة الزواجيـــة: ☞

اعـــزب	١
متـــزوج	٢
اخـــرى	٣

المستـــوى التعليمــــي: ☞

أمـي / ملـم	١
ابتدائــي	٢
إعــدادي	٣
ثانـــوي	٤
دبلـوم متوســط	٥
بكالوريـــوس	٦
دبلـوم عالـي	٧
ماجستيـــر	٨
دكتـــوراة	٩

العلاقـة بالقـــوى البشريـة: ☞

يعمـــل	١
لا يعمـل ← أنتقل للسؤال ٧١١	٢

قطـــاع العمـــل: ☞

عـــام	١
خـــاص	٢
أخرى (حدد): ________	٣

الوظيفــة بالتحديـــد: ☞

الدخل يشمل جميع الأجور والرواتب وبدل الإيجارات ....): ☞
الدخل الشهري للمستجيب بالدينار

الدخل الشهري للأسرة بالدينار: ☞

تقريباً، كم تنفق انت شخصيا في الشهر بالدينار: ☞

تقريباً، كم تنفق عائلتك في الشهر بالدينار: ☞

رقم الهاتف التي تمت علية المقابلة

الرقم

القسم الثامن: البيانات الأساسية ☞

٨٠١ -	محل الإقامة: القطر أو الدولة

٨٠٢	اسم المدينة –القرية– الحي السكني
	________________
	|__||__||__|

٨٠٣	العمر
	________________
	|__||__||__|

٨٠٤	الجنس:	
	ذكر	١
	أنثى	٢
		|__|

٨٠٥	الحالة الزواجية:		
	أعزب	١	انتقل إلى سؤال ١٠٧
	متزوج	٢	استمر
	أرمل	٣	انتقل إلى سؤال ١٠٧
	مطلق	٤	انتقل إلى سؤال ١٠٧
	منفصل	٥	انتقل إلى سؤال ١٠٧
	رفض الإجابة	٨	انتقل إلى سؤال ١٠٧
			|__|

٨٠٦ في حالة المتزوج يرجى ذكر عدد الأطفال

الذكور		الاناث		المجموع	
العدد:__________	|__|	العدد:__________	|__|	المجموع:__________	|__||__|

٨٠٧	الديانة:	
	مسلم	١
	مسيحي	٢
	أخرى	٣
	رفض الإجابة	٨
		|__|

٨٠٨	المستوى التعليمي:	
	اقل من متوسط	١
	متوسط	٢
	جامعي	٣
	دراسات عليا	٤
	رفض الإجابة	٨
		|__|

٨٠٩	نوع التعليم بالتفصيل
	________________
	|__||__||__|

٨١٠	نوع التخصص الدقيق بالتفصيل

___________ |__||__||__|

٨١١	الوظيفة (أو العمل) الحالي

___________ |__||__||__|

٨١٢	اللغة الأساسية التي تتحدث بها

___________ |__||__||__|

٨١٣	اللغات الأخرى التي تجيدها

الانجليزية	١	|__|
الفرنسية	٢	
لغات أخرى	٣	
رفض الإجابة	٨	

٨١٤	إجمالي الدخل الشهري للفرد

___________ |__||__||__|

٨١٥	إجمالي الدخل الشهري للمستجيب

___________ |__||__||__|

٨١٦	إجمالي الدخل السنوي للفرد

___________ |__||__||__|

٨١٧	إجمالي الدخل السنوي للمستجيب

___________ |__||__||__|

٨١٨	ما عدد حجرات مسكنك؟

___________ |__||__||__|

٨١٩	**هل تملك هذا المسكن؟**

نعم	١	
لا	٢	
رفض الإجابة	٨	

٨٢٠	**هل يوجد في المنزل؟**

	سؤال ٨٢٠ نعم	سؤال ٨٢٠ لا	
	نعم	لا	
١- سيارة	١	٢	
٢- مكيف	١	٢	
٣- ثلاجة	١	٢	
٤- غسالة	١	٢	
٥- تليفزيون	١	٢	
٦- مسجل/ راديو	١	٢	
٧- ستالايت	١	٢	
٨- حاسوب			
٩- انترنت			
١٠- أخرى حدد	١	٢	

٨٢١	**المستوى التعليمي للأب:**

أمي	١	
يقرأ ويكتب	٢	
متوسط	٣	
جامعي	٤	
رفض الإجابة	٨	

٨٢٢	**المستوى التعليمي للأم:**

أمية	١	
تقرأ ويكتب	٢	
متوسط	٣	
جامعية	٤	
رفض الإجابة	٨	

٨٢٣	**ما تقييمك لوضع أسرتك الاجتماعي:**

أقل من متوسط	١	
متوسط	٢	
أعلى من متوسط	٣	
رفض الإجابة	٨	

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ـــــــــ. **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**. القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

ـــــــــ. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

الإمام، محمد محمود. **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

باتروورث، شارلز. **الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي**. ترجمة محمد أحمد شومان. لندن: دار الساقي، ١٩٩٠. (بحوث اجتماعية)

براهيمي، عبد الحميد. **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

بلقزيز، عبد الإله. **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١.

ــــــــ. **نقد الخطاب القومي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية. إشراف السيد يسين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩.

الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ــــــــ. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

ــــــــ. **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

حسيب، خير الدين (المشرف ورئيس الفريق) [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي)

حمادي، سعدون. **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

سعد الدين، إبراهيم [وآخرون]. **صور المستقبل العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

سلامة، غسان. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠)

ـــــــــــ، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

الصواني، يوسف محمد جمعة. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

ـــــــــــ. **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٧)

ضاهر، مسعود. **الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ١٨٤٠ ـ ١٩٩٠**. بيروت: دار الآداب، ١٩٩١.

طرابيشي، جورج. **الدولة القطرية والنظرية القومية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.

عبد الفضيل، محمود. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢.

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة والميثاق وبرنامج ثلاثين مارس**. طرابلس: مكتبة الفكر، [د. ت.].

عيسى، محمد عبد الشفيع. **العروبة المفترى عليها: دراسات في النظرية والممارسة**. القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٥.

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

فارس، نبيه أمين ومحمد توفيق حسين. **هذا العالم العربي: دراسة في القومية العربية وفي عوامل التقدم والتأخر والوحدة والتفريق في العالم العربي**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٣.

قرم، جورج. **أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي**. عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٢. (مشروع الحضارة العربي؛ ٢)

المديني، توفيق [وآخرون]. **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣)

المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

مطر، جميل [وآخرون]. **رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر ـ المغرب ـ سورية**. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

مكي، يوسف. **في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

نصار، ناصيف. **تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر**. ط ٢. بيروت: دار أمواج، ١٩٩٤.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

المؤتمر القومي ـ الإسلامي في سطور. بيروت: المؤتمر، ١٩٩٩.

دوريات

إبراهيم، سعد الدين. «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي.» **قضايا عربية**: السنة ٣، الأعداد ٣ ـ ٦، شباط/ فبراير ـ تموز/ يوليو ١٩٧٦.

بشور، معن. «ورقة العمل: أفكار حول سبل استنهاض التيار القومي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٢، آب/ أغسطس ٢٠١٢.

البيطار، نديم. «دور الدولة القطرية في ترسيخ التاريخ القطري.» **الوحدة**: العدد ٤٢، ١٩٨٨.

الحروب، خالد. «الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب.» **شؤون عربية**: العدد ١٤٦، صيف ٢٠١١.

«حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط.» شارك في الحلقة أسامة الجمالي [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل وليد خدوري؛ قدّم الحلقة وأدار الحوار يوسف الصواني. **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤١٠، نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

الخليج (الإمارات): ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٨.

الرياض: ١/ ٣/ ٢٠١١.

سلمان، طلال. «الثورة تحارب العروبة بالإسلام.» **السفير**: ١٦/ ١١/ ٢٠١١.

الصلح، رغيد. «من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

الكيلاني، شمس الدين. «الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلُّعات المستقبل.» **الآداب**: السنة ٥١، العددان ١١ ـ ١٢، ٢٠٠٣.

المشابقة، أمين عواد، شملان يوسف العيسى ومازن غرايبة. «الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٢١، العدد ١١٨، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

نعمة، أديب. «بداية نهضة عربية ثانية... في زمن العولمة.» **الحياة**: ٢٣/ ٤/ ٢٠١١.

ندوات ومؤتمرات

أعمال المؤتمر العلمي حول تقرير التنمية الإنسانية العربية. تحرير امحمد مالكي. الدار البيضاء: دار نشر الجديدة، ٢٠٠٧.

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي. تحرير غسان سلامة [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. معدّو أوراق العمل طارق البشري [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية الثانية، ٣ ـ ٥ يوليو ١٩٨٩. تحرير نيفين عبد المنعم مسعد. [القاهرة]: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. تحرير هشام شرابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠.

من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

المؤتمر القومي الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥هـ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤م. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

المؤتمر القومي العربي، الدورة الرابعة والعشرين، القاهرة، ١ ـ ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. تحرير محمد محمود الإمام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

تقارير منشورة على الإنترنت

«الخطة الشاملة المحدّثة للثقافة العربية.» **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)**، <http://www.alecso.org.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=454&Itemid=439&lang=ar>.

قرامي، آمال. «دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي العربي: الثقافة الرقمية... ترسيخ أم تزييف للوعي الديمقراطي العربي؟.» قنطرة: ٢٠١٣، <http://ar.qantara.de/content/dwr-wsyl-ltwsl-ljtmy-fy-lthwl-ldymqrty-lrby-lthqf-lrqmytrsykh-m-tzyyf-llwy-ldymqrty-lrby>.

«مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١: ملخص تنفيذي.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: آذار/ مارس ٢٠١٢، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

«المؤشّر العربيّ ٢٠١٢/ ٢٠١٣.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

موقع مركز دراسات الوحدة العربية الإلكتروني، <http://www.caus.org.lb>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Alonso, Andoni and Pedro J. Oiarzabal (eds.). *Diasporas in the New Media Age: Identity, Politics, and Community*. Reno, Nevada: University of Nevada Press, 2010.

Alter, Peter. *Nationalism*. Translated by Stuart McKinnon Evans. London: Edward Arnold, 1989.

Alterman, Jon B. *New Media, New Politics?: From Satellite Television to the Internet in the Arab World*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso Books, 2006.

Asad, Talal and Roger Owen (eds.). *The Middle East*. New York: Monthly Review Press, 1983. (Sociology of «Developing Societies»)

Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples*. London: Faber, 1991.

________. *Minorities in the Arab World*. London; New York: Oxford University Press, 1947.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*. Oxford: Oxford University Press, 1971.

Korany, Bahgat and Rehab El-Mahdi (eds.). *The Arab Spring: Revolution in Egypt and Beyond.* Cairo: American University of Cairo, 2011.

Kraidy, Marwan M. *Reality Television and Arab Politics: Contention in Public Life.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

Lynch, Marc. *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today.* New York: Columbia University Press, 2006.

Mansfield, Peter. *The Arabs.* 3rd ed. London: Penguin Books, 1992.

Perspectives: Political Analysis and Commentary from the Middle East: People's Power: The Arab World in Revolt. Edited by Layla Al-Zubaidi [et al.]. Beirut; Ramallah: Heinrich Boll Stiftung and Regional Office Middle East, 2011.

Piscatori, James P. (ed.). *Islam in the Political Process.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983.

Porath, Yehoshua. *In Search of Arab Unity: 1930-1945.* London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1986.

Rinnawi, Khalil. *Instant Nationalism: McArabism, Al-Jazeera and Transnational Media in the Arab World.* Baltimore, MD: University Press of America, 2006.

Salamé, Ghassan (ed.). *The Foundations of the Arab State.* London: Routledge, 1987. (Open University Set Book; 1)

Zogby, James J. *What Arabs Think: Values, Beliefs and Concerns.* [n. p.]: Zogby International, 2002.

Periodicals

Ajami, Fouad. «The End of Pan-Arabism.» *Foreign Affairs*: vol. 57, no. 2, Winter 1978.

Amery, Hussein A. «State Legitimacy from Below: The Land Speaks Arabic.» *The Arab World Geographer*: vol. 14, no. 2, Summer 2011.

Ayish, Muhammad L. «The Impact of Arab Satellite Television on Culture and Value Systems in Arab Countries: Perspectives and Issues.» *Transnational Broadcasting Studies* (TBS): vol. 9, Fall-Winter 2002.

Bazzi, Mohamad. «The Death of the Qaddafi Generation: The Era of Arab Strongmen Comes to an End.» *Foreign Affairs*: 21 October 2011.

Davis-Willard, Eric. «Theory and Method in the Study of Arab Nationalism.» *Review of Middle East Studies*: no. 3, 1978.

Doran, Michael Scott. «The Heirs of Naser: Who Will Benefit from the Second Arab Revolution?.» *Foreign Affairs*: May-June 2011.

Gause III, F. Gregory. «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability.» *Foreign Affairs*: July-August 2011.

Haseeb, Khair El-Din. «The Centre for Arab Unity Studies (CAUS) has Passed its 35th Anniversary: Where There is a Will, there is a Way!.» *Journal of Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 2, 2013.

Khoury, Nabeel A. «The Arab Cold War Revisited: The Regional Impact of the Arab Uprising.» *Middle East Policy*: vol. 20, no. 2, Summer 2013.

Kneissl, Karin. «Elements for a Scientific Analysis of the Arab Revolutions in Spring 2011.» *Sozialanthropologie*: Spring 2011.

Lynch, Marc. «The Big Think Behind the Arab Spring: Do the Middle East's Revolutions Have a Unifying Ideology?.» *Foreign Policy*: 28 November 2011.

Pintak, Lawrence. «Border Guards of the «Imagined» Watan: Arab Journalists and the New Arab Consciousness.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 2, Spring 2009.

________ and Jeremy Ginges. «The Mission of Arab Journalism: Creating Change in Time of Turmoil.» *International Journal of Press/Politics*: vol. 13, no. 3, July 2008.

Conferences

The Arab Today: Alternatives for Tomorrow. Edited by Edward Said and Fuad Suleiman. Columbus, OH: Forum Associates, 1973.

Arab Nationalism and the Future of the Arab World. Edited by Hani A. Faris. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1987. (ARUG Monograph Series; no. 22)

Reports and Websites

«2010 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey Conducted June-July 2010 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia (KSA) and UAE.» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland with Zogby International: 2010, <http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm>.

«2011 Annual Arab Public Opinion Survey: Survey conducted October 2011 in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and UAE.» Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland: 2011, <http://sadat.umd.edu/new%20 surveys/surveys.htm>.

«Geostrategic Balances and Interactions and the Arab Revolutions.» Arab Center for Research and Policy Studies (Doha): March 2012, <http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/12364757-aa51-4c5f-be8a-d5d3df803708.pdf>.

Hofheinz, Albrecht. «The Internet in the Arab World: Playground for Political Liberalization.» International Politics and Society: 2005, <http://www.fes.de/ipg/arc_05_set/set_03_05d.htm>.

Lynch, Marc. «Blogging the New Arab Public.» Arab Media Society: February 2007, <http://www.arabmediasociety.com/index.php?article=10&p=1>.

Pintak, Lawrence. «Architects of a New Arab Consciousness.» Dart Center for Journalism and Trauma: 31 January 2011, <http://dartcenter.org/content/new-mission-for-arab-media>.

Zogby, John and James Zogby. «Arab Views of Leadership, Identity, Institutions and Issues of Concern: Zogby Middle East Opinion Poll 2007.» Zogby International: 2008, <http://b.3cdn.net/aai/fcfdd7d381f6fec231_iwm6iy4ty.pdf>.

فهرس

- هـ -

- و -